مقدمة:

يقع السودان في قلب القارة الأفريقية ويتمتع بالتنوع الثقافي والاجتماعي ويتعدد الأعراق والمعتقدات والتقاليد التي انصهرت في بوتقة واحدة فأنتجت مزيجاً يعرف بالشخصية السودانية، يقلب عليها الطيبة وتقبل الأخر بالرغم من بعض القضايا التي تستفزها فتنفعل وتصادم قد سعت معظم الحكومات الي المحافظة على هذا النسيج المترابط على اغلب الأحيان مستخدمة في ذلك شتي الوسائل في جميع ولايات السودان و علي سبيل المثال منطقة أبيي.

تقع منطقة ابيي – المتنازع عليها بين قبيلة المسيرية وحكومة السودان من جانب وقبيلة دينكا نقوك وحكومة جنوب السودان من جانب آ خر – تقع في الجزء الجنوبي الغربي من ولاية غرب كردفان وتحدها ولاية شرق دارفور من الناحية الغربية ، وولاية بحر الغزال في جنوب السودان من الناحية الجنوبية . لقد كان النزاع حول ابيي قضية حدود إدارية محلية بحته ولكنها تطورت إلي إن أصبحت قضية دولية تناولتها أجهزة الإعلام المحلية والعالمية المقروءة والمسموعة . كما أصبحت من الموضوعات التي ناقشتها وتداولت حولها الدول ألكبري والمنظمات الإقليمية والدولية فضلا عن منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومحكمة التحكيم الدائمة بلاهاي.

دخل نزاع ابيي ضمن القضايا والموضوعات التي شملتها اتفاقية السلام الشامل التي أوقفت الحرب التي استمرت 22 عاما بين شمال السودان وجنوبه. وهي الإتفاقية الموقعة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في 9 يناير 2005 ، وذلك بعد مخاض عسير ، حيث ظل كل طرف يدعي تبعية منطقة ابيي له . وقد لجأ الطرفان (حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان) إلي محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي لتحديد حدود منطقة ابيي. وبالفعل أصدرت محكمة التحكيم الدائمة بلاهاي قرارها حول تحديد الحدود في يوم 22 / 7 / 2009 ، وافقت علية كل من الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان ودينكا نقوك، بينما رفضته قبيلة المسيرية التي اعتبرت نفسها ليست شريكا في اتفاقية السلام الشامل ، لأنها – كما إدعت – لم تشرك في المفاوضات ولذلكٍ اعتبرتها قرارات لاتعنيها صادرة من رئاسة الدولة لم تراعي مصالح القبيلة ، مؤكده أنها لن تلتزم بتنفيذ قرار التحكيم ولن تسمح بترسيم حدود منطقة ابيي مادامت متعارضة مع مصلحة القبيلة وحقوقها التاريخية التقليدية ، ذلك لان القبيلة–

كما تدعي- لم تكن طرفاً في المفاوضات ولم تفوض أحداً ليمثلها أو يتحدث باسمها ، ولان المحكمة تجاوزت صلاحياتها لا ن الحد الفاصل بينهم ودينكا نقوك هو خط 1956/1/1م .

الجدير بالذكر انه لم يتم بعد إجراء الاستفتاء الذي نص عليه بروتوكول ابيي لتحديد تبعية المنطقة للشمال أو للجنوب. هذا وقد زاد من تعقيد الأمورٍ انفصال الجنوب عن الشمال في عام 2011م ، قبل حسم نزاع ابيي ، مما خلق وضعا معقدا ومربكا فأدي إلي حالة من اللاحرب واللاسلم (Negative peace) في المنطقة ، وزاد من تصاعد الصراع السياسي بين الشمال والجنوب الامر الذي يتطلب إجراء الدراسات اللازمة للبحث عن كيفية وإمكانية الخروج من مأزق نزاع ابيي . وفي إطار البحث عن الحلول الممكنة للخروج من عنق الزجاجة المتمثل في نزاع ابيي جاءت فكرة إعداد هذا البحث ليكون موضوعا لدراسة لنيل درجة الدكتوراه في دراسات ثقافة السلم والنزاعات.

مشكلة البحث:-

تكمن مشكلة البحث فيٍ ادعاء كل طرف :حكومة السودان وقبيلة المسيرية من جانب ، وحكومة جنوب السودان وقبيلة دينكا نقوك من جانب أخر، بتبعية منطقة ابيي لها ، وهي المنطقة الواقعة في الجزء الجنوبي الغربي من ولاية غرب كردفان (كما حددتها محكمة التحكيم الدائمة في عام 2011 ومساحتها (10480) كيلومتراً مربعا ً، وهي منطقة يوجد بها بترول الى جانب الثروة المائية والزراعية والحيوانية. ومن المعلوم إن الحكومتين السودان وجنوب السودان ، في إطار حل النزاع بينهما، قد وقعتا عددا من الاتفاقيات إلا إنهما لم يلتزما بتنفيذ كل نصوصها ، الأمر الذي جعل الصراع المسلح بينهما قابلا للتجدد و التصعيد في أي وقت ، مما يؤثر سلبا على حاضر ومستقبل العلاقات بين الدولتين ، كما يؤثر سلبا على مستقبل العلاقات بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية وعلى المنطقة بأكملها وعلي أطراف الصراع علي كل الأصعدة .

خلفية عن تطور مشكلة أبيي :-

عاش المسيرية ودينكا نقوك وقبائل أخري منذ أن التقيا في هذه الأرض المتنازع عليها في ود ووئام وسلام ،دون تدخل من السلطات لتنظيم الحركة والتواصل بينهما ، ونشأت العديد من علاقات المصاهرة بينهما انعكست في زواج العديد من رجال دينكا نقوك لنساء من المسيرية وزواج رجال من المسيرية بنساء من دينكا نقوك، ولكن تدخلت السياسة في عام 1964 في

العلاقات بين القبيلتين وأفسدتها ، وعندها بدأت العلاقات القبلية في التدهور وأد ت الي الصراع المسلح ، وتطورت الأوضاع إلي أن أصبح دينكا نقوك يطالبون بأن تؤول لهم ملكية الأراضي التي يتشاركون فيها مع المسيرية في حلهم وترحالهم. وتطور الأمر إلي أن تزامنت هذه النزاعات مع المطالبة بانفصال جنوب السودان عن شماله فتبنت الحركة الشعبية لتحرير السودان المطالبة بأيلولة منطقة ابيي إلي دينكا نقوك لتصبح جزءاً من شمال بحر الغزال التابع لحكومة جنوب السودان . وكما هو معروف فان منطقة ابيي تعيش فيها بصفة أساسية قبيلة المسيرية الحمر لفترة من 6 إلي 8 شهور في العام ، وفقا لظروف الأمطار وتوفر المياه والعشب وغيرها . كما تعيش في هذه المنطقة أيضا قبيلة دينكا نقوك وهاتان القبيلتان تمتهنان بصفة خاصة رعي الأبقار والأغنام والماعز إلي جانب زراعة بعض المحاصيل الزراعية في مساحات صغيرة للاكتفاء الذاتي.

هذا ومن المستجدات بالغه الأهمية في نزاع ابيي التي زادت من تعميقها وتعقيدها هو انفصال جنوب السودان عن الشمال ، وميلاد دولة جنوب السودان المستقلة، وذلك قبل أن يتم تنفيذ بنود إتفاقية السلام الشامل بما فيها بروتوكول ابيي ، وبذلك حلت حكومة جنوب السودان محل الحركة الشعبية لتحرير السودان في الحقوق والواجبات لتكون الشريك الآخر في اتفاقية السلام الشامل إلي جانب حكومة السودان . وعلي ضوء ذلك أصبح النزاع حول ابيي بين دولتين مما إستوجب إعادة النظر في كل ما لم يتم تنفيذه من بنود بروتوكول ابيي، وذلك لمعالجة بعض القضايا (مثل ترسيم الحدود ، الاستفتاء ، تحديد من يحق لهم الاستفتاء ، تحديد مفوضية الاستفتاء ، الإدارة ، التمويل وغيرها).

ونتيجة لتطور الأحداث فقد تأثرت سلبا بصفة خاصة أواصر المودة بين القبيلتين عقب التوقيع على اتفاقية السلام الشامل في عام 2005 ، وترتب عليها تصعيد الصراع القبلي والسياسي بين الأطراف المتنازعة ،وزاد الطين بله تدويل النزاع ودخول جهات أجنبية ومنظمات إقليمية ودولية فيه بعضها لخدمة مصالحها وتحقيق أجندتها علي حساب أطراف القضية الأساسيين فزادت الأمور تعقيدا.

أسباب اختيار هذا الموضوع:

1. طبيعة إهتمام الباحث التي تتعلق بالعمل في مجال منظمات المجتمع المدني و النشاط الإقتصادي.

2. شعور الباحث بضرورة ايجاد حل جذري لمشكلة أبيي و خاصة أن الباحث من أبناء هذه المنطقة.
3. حاجة السودان لمثل هذه الدراسات ذات الأبعاد الأستراتيجية و السياسية و ألإقتصادية و الأمنية.

أهداف البحث:-

يهدف هذا البحث إلي تقديم مقترح، لحل مؤقت للنزاع حول ابيي بين حكومة السودان وقبيلة المسيرية من جهة وحكومة جنوب السودان (الحركة الشعبية لتحرير السودان سابقا) ولإعادة التعايش بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية . وكما هو معروف فإن النزاع على المستوي المحلى القبلي قد تصاعد في عام 2005 عقب توقيع إتفاقية السلام الشامل ، ووصل النزاع ذروته في عام 2008 ، حين أصبح صراعا مسلحا استخدمت فيه الأسلحة المتطورة، له اثأر سياسية واجتماعية واقتصادية سالبة علي أطراف النزاع طال أمدها دون أن تلوح في الأفق محاولات جادة من أجل الوصول إلى الحل النهائي الناجع ، وذلك بسبب إصرار كل طرف علي موقفة ورأيه ، دون إبداء أي تنازلات تساعد في الوصول إلى حل وفاقي للنزاع، أو حتى إلى حل مرحلي أو مؤقت يقود إلى تهدئة الخواطر ويخلق الأجواء المناسبة للتفكير العقلاني الذي يؤدي إلى حل توافقي ينتشل القبيلتين المسيرية ودينكا نقوك من التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشان فيه.

الجدير بالذكر إن هذا النزاع كان قد بدا حينما كان السودان موحداً واستمر و تفاقم وتصاعد بعد الانفصال وميلاد دولة جنوب السودان ، فأصبح النزاع بين دولتين بدلا من مشكلة كانت داخلية في دولة واحدة .

أهمية البحث:

يتمتع البحث بأهمية خاصة نظراً لخصوصية الموضوع وتشعبه وتأثيره على الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية في دولتي السودان وجنوب السودان وفي دول الجوار ، وتتمثل أهمية البحث في الأتي:-

- قرار محكمة التحكيم الدائمة بتحديد حدود منطقة أبيي واجب التنفيذ وعدم الالتزام بذلك يمكن أن يقود إلى مشاكل بين السودان والمجتمع الدولي.

- تطور الإحداث في نزاع ابيي بما في ذلك رفض حكومة السودان لتقرير خبراء مفوضية حدود ابيي الذي رفضته ايضاً قبيلة المسيرية ، فتم اللجوء الى محكمة التحكيم الدائمة التى اصدرت قرارها حول حدود منطقة ابيي في عام 2009 ولكن لا زال النزاع بلا حل نهائي .
- انفصال الجنوب عن الشمال ،وإحلال حكومة جنوب السودان محل الحركة الشعبية لتحرير السودان كطرف في نزاع ابيي مع حكومة السودان وفي إتفاقية السلام الشامل، وانعكاس ذلك علي الإلتزامات القانونية للطرفين ، وذلك قبل أن يتم استفتاء سكان ابيي حول تبعيتهم للشمال أو للجنوب، وقبل أن يتم ترسيم الحدود علي الأرض ، وقبل إن يتم تحديد وتوصيف من يحق لهم الاستفتاء . كل هذه المسائل مازالت تنتظر الحلول التي يبدو أنها بعيدة المنال فى المدى المنظور.
- زيادة تعقيد الأمور وتشابكها وتصعيدها في المنطقة ، وإضافة أبعاد دولية وإقليمية جديدة حين تم تدويل النزاع .
- لذلك كان لابد من البحث سريعا عن حلول عملية توافقية ترضي أطراف النزاع في ضوء التطورات المتسارعة للنزاع ، ولذلك كان هذا البحث الذي يقدم توصيات عملية تساعد في الوصول إلي حلول عاجله للقضية درأً للفتن والخراب وتحقيقاً للسلام الاجتماعي في المنطقة . يضاف إلي ذلك أن أهمية البحث نابعة أيضا من الأمور التالية لتفردها وكذا خصوصيتها :-

1- إن نزاع ابيي هو قضية سياسات حكومية وقرارات (رئاسية) ناتجة عن مصالح حزبية وسياسية لطرفي اتفاقية نيفاشا (حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان). إضافة استقطاب القبيلتين سياسيا فأصبحتا المتضررتين ، مما عرض التعايش القبلي السلمي في المنطقة إلي التدهور، وفتح الباب للصراع القبلي بينهما بدعم من دولتي السودان وجنوب السودان بعد حدوث الإنفصال . وعلي عكس ما قالت به اتفاقية السلام الشامل من إن منطقة ابيي تمثل الجسر بين الشمال والجنوب أصبحت الآن – بعد الانفصال- هي الشرارة التي لا تنطفئ لتحرق الشمال والجنوب معا .

2- التعقيدات والخلافات القانونية المتعلقة ببرتوكول ابيي والقضايا الإدارية والتنفيذية وغيرها المرتبطة بنزاع ابيي من ترسيم للحدود ، وتحكيم دولي ، واستفتاء في المنطقة لشعبين كانا

شقيقين أصبحا مستقلين عن بعضهما بعد الانفصال – ما لم تحل – ستؤدي حتما إلي استمرار وتجدد حالة اللاحرب واللاسلم ، وسيؤدي ذلك في النهاية إلي إستنزاف موارد الدولتين وهو الأمر الذي يدعو للمتابعة اللصيقة لتطورات الأحداث ودراسة آثارها وسبل الوصول للحلول المناسبة لها .

أغفلت أغلب الدراسات السابقة حول النزاع بعض الجوانب الهامة مثل قضايا التنمية الإقتصادية والإجتماعية والأمن ، والإدارة ، والنواحي الإستراتيجية القومية ،فضلا عن إغفال دور و أهداف و آثار التدخلات المحلية والإقليمية والدولية في النزاع ، وكذلك الآثار المترتبة علي انفصال الجنوب عام 2011م. كما إن قرار هيئة التحكيم الدائمة بلاهاي والأحداث التي تلته لم تجد حظها من تسليط الأضواء والتداول حولها ، وكذا الحال بالنسبة للوثائق القانونية المتعلقة بنزاع ابيي.هنالك من ينادي باستئناف قرار محكمة التحكيم الدائمة،وآخرون يتساءلون عن إمكانية فرض تنفيذ قرار المحكمة وتدخل مجلس الأمن في التنفيذ .

3- إن نزاع ابيي والمفاوضات والإتفاقيات والمؤتمرات و الفعاليات التي تمت بشأنه تم التعتيم عليها إلي حد كبير بواسطة شريكي الإتفاقية ، الأمر الذي حال دون إلقاء الأضواء عليها ومن ثم التعرف علي الرأي والرأي الأخر وحال أيضا دون تكوين رأي عام حول النزاع ، تماماً عكس قضية المناصير في شمال السودان التي وجدت حيزا كبيرا في أجهزة الإعلام ترتب علية رأي عام متعاطف مع المناصير وساهم في حل المشكلة.

4- لعل من أسباب القيام بهذه الدراسة رغبة (الباحث) الشخصية كونه احد مواليد مدينة المجلد حاضرة قبيلة المسيرية ، وأحد المهتمين بالنزاع ، ومن الذين شاركوا في المؤتمرات وورش العمل المتعلقة به ، وكونه من الذين ساهموا في الكتابة حوله، ورغبته في أن يسهم مجددا بجهد ما في إلقاء الضوء علي تفاصيل النزاع ، وإستكمال الجوانب الهامة التي لم يتطرق لها الآخرون في بحوثهم ودراساتهم حول النزاع . وكان هدف الباحث أيضا أن يساهم بطرح بعض الأفكار والآراء التي تساهم في بلورة صورة النزاع والتوصل إلي الحلول التي تساعد علي تحقيق السلام في المنطقة .

كما يؤمل أن يكون هذا البحث مرجعاً مفيداً حول نزاع ابيي للمهتمين بدراسته خاصة وانه قد تم الحرص علي الالتزام بالنهج العلمي في البحث والتقصي وفي تحليل واستخلاص النتائج.

يأمل (الباحث) أن يساهم هذا البحث في بلورة رأي عام حول نزاع ابيي ومساعدة متخذي القرار للإلمام بكل جوانب النزاع. كما أن هذا البحث سيفيد في فتح الأعين لموضوعات ولقضايا استجدت، وقضايا مسكوت عنها أو تم إغفالها أو التغافل عنها لسبب أو لآخر، مثل إمكانية إجراء الاستفتاء، وتحديد من يحق له الاستفتاء، ومدى قبول المسيرية بقرار محكمة التحكيم الدائمة، وإمكانية ترسيم حدود أبيي على الأرض، وضمان حق المسيرية في استخدام الأرض والتحرك فيها كالمعتاد تاريخياً، وإمكانية قبول أي من المسيرية أو الدينكا أو أي من دولتي السودان وجنوب السودان بنتيجة الاستفتاء إذا تم إجراؤه ولم تكن نتيجته في صالحه. لذلك لابد من الإنتباه والإلمام بهذه القضايا حتى يتسنى اتخاذ القرارات والمواقف المتعلقة بالنزاع على بصيرة وبينة من الأمر.

فرضيات البحث:-

تتكون فرضيات البحث مما يلي :-

1 -استمرار تمسك كل من حكومة السودان وقبيلة المسيرية من جانب، و حكومة جنوب السودان وقبيلة الدينكا من جانب أخر بموقفة بإدعاء ملكية وتبعية منطقة ابيي مما حال دون التوصل إلي حلول وفاقية لفض النزاع خاصة مع عدم الالتزام بتنفيذ كل بنود الاتفاقيات الموقعة كاملة.

2-سعي الأطراف المتنازعة حول منطقة ابيي لتحقيق أجندتها و مصالحها الخاصة دون اعتبار لمصلحة الدولة أو مصلحة المسيرية والدينكا مجتمعين ودون اعتبار لما ينبغي أن يكون .

3- تعدد ذوي المصالح في نزاع ابيي وتضارب مصالحهم أدي إلي تطور النزاع والى تدويله وتعقيده مما أدي إلي تصاعد الصراع بين المسيرية والدينكا وبين الحكومتين.

4- تضارب مصالح القوي المحلية والإقليمية والدولية أدي إلي استمرار التخلف الاقتصادي والاجتماعي والي وقف التنمية في المنطقة وذلك بسبب عدم الاستقرار الأمني والاجتماعي .

5- إنفصال جنوب السودان عن شماله ، وإنشاء دولة جنوب السودان كدولة مستقلة، قبل أن يتم حسم نزاع ابيي من كافة جوانبه ، فاقم من التعقيدات والأبعاد السياسية والقانونية والأمنية والإدارية والمالية والاقتصادية والإستراتيجية للنزاع.

6- علي عكس ما قال به بروتوكول ابيي من أن منطقة ابيي تمثل الجسر الذي يربط بين الشمال والجنوب، أصبحت ابيي بعد الانفصال هي الشرارة التي تحرق الشمال والجنوب معا.

7- أي حل للنزاع حول منطقة ابيي لا يكون وفاقياً ،ترتضيه وتوافق علية الأطراف المتنازعة ، وهم قبيلتا المسيرية والدينكا نقوك، وحكومتي السودان وجنوب السودان لن يقود إلي سلام دائم ، بل سيصبح مشروعا لمزيد من التعقيدات والتصعيد السياسي والعسكري بين السودان وجنوب السودان، فضلاً عن انه سيؤدي لتصعيد الصراع في منطقة ابيي خاصة بين دينكا نقوك والمسيرية المرتبطان بالأرض .

منهج البحث:-

نظرا لخصوصية نزاع ابيي من حيث كونه مشكلة إدارية محلية ،ومشكلة تعايش قبلي ، تطورت لتصبح نزاعاً سياسياً ذا طابع وطني ،وإقليمي ، ودولي مما زاد من تعقيد النزاع وتصاعده علي كافة الأصعدة ، السياسية والاقتصادية والأمنية ، اعتمد الباحث علي المنهج الوصفي بحيث تمت دراسة وصفية تفصيلية لتطورات الأوضاع في منطقة ابيي قبل وبعد انفصال الجنوب عن الشمال ، مع الاستفادة من المقابلات الشخصية كأداة من مصادر جمع البيانات والمعلومات ، ولربط الحاضر بالماضي لاستخلاص النتائج.

وعمد الباحث أيضا إلي تطبيق المنهج التاريخي ، حيثما كان ذلك مناسبا ، وذلك لمتابعة وسرد تسلسل الأحداث ، فضلا عن تحليل وتقييم الاتفاقيات والسياسات السابقة في إطار معالجة نزاع ابيي ، إضافة إلى إبراز المشاكل والتعقيدات التي برزت خلال تسلسل الأحداث وذلك وصولا للخلاصات والنتائج، ومن ثم طرح التوصيات كحلول ايجابية تحول النزاع (conflict transformation) إلي عوامل ايجابية تؤدي إلي الاستقرار ونشر ثقافة السلام، فضلاً عن توفير الخدمات، واستقطاب الاستثمارات لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة . وقد كانت نظريات فض النزاعات وبناء السلام هي الأساس الذي بنيت عليه المقترحات لحل النزاع حتى يتحقق السلام الايجابي ويعود السلام الى منطقة ابيي كما كان في السابق لينعم سكانها – كغيرهم من المواطنين – بحقوق الإنسان والمواطنة التي حرموا منها طويلا.

مصادرجمع البيانات والمعلومات:-

المصادر الأولية: مجتمع المسيرية، مجتمع أبيي في العاصمة (القيادات والأعيان والمتعلمين والتجار وغيرهم).

المصادر الثانوية: الانترنت، الصحف، الكتب والمراجع والمطبوعات، والتقارير والخرط، والاتفاقيات وورش العمل وغيرها.

حدود البحث:

الحدود المكانية:-

حدود منطقة أبي كما حددتها محكمة التحكيم الدائمة بلاهاي.

حدود البحث الزمنية:-

1905 م – 2016 م

هيكل البحث:

يتكون البحث من خمسة فصول الاطار التمهيدي المقدمة وخطة البحث والدراسات السابقة ومصطلحات البحث.

الفصل الأول :- دراسات السلام و أبيي(يحتوي علي)

المبحث الأول: دراسات السلم والنزاعات

المبحث الثاني: أبيي المنطقة

المبحث الثالث: أزمة أبيي

الفصل الثاني:- فض النزاعات و ثقافة السلام في أبيي (يحتوي علي)

المبحث الأول: مفهوم النزاع و ثقافة السلام

المبحث الثاني: التعايش بين دينكا نقوك والمسيرية

المبحث الثالث: فض النزاعات في منطقة أبيي

الفصل الثالث:- الصراع في أبيي و أسباب النزاع حولها (يحتوي علي)

المبحث الأول: السياسة الاستعمارية والوطنية

المبحث الثاني: الصراع على الموارد والسلطة

المبحث الثالث: تأثير قرار محكمة التحكيم الدائمة

الفصل الرابع:-

تجارب حق تقرير المصير ، تحليل المقابلات ، النتائج و مناقشتها(يحتوي علي)

تجارب حق تقرير المصير ، تحليل المقابلات ، النتائج ، مناقشة نتائج و الفروض ،الخاتمة

التوصيات ، المصادر و المراجع ، والملاحق .

مصطلحات البحث:

السلام: سلم: السلام والسلامة البراءة وتسلم منه تبراء قال ابن الإعرابي: السلامة العافية، والسلامة شجرة.[1] والسلام: السلامة والسلام الله عز وجل اسم من أسمائه لسلامته من النقص والعيب والفناء (حكاه ابن قتيبة) وقيل: معناه انه تسليم مما يلحق الغير من آفات الغير والفناء، وانه الباقي الدائم الذي تفني الخلق ولا يفني وهو على كل شيء قدير.

والسلام في الأصل: السلامة يقال: تسلم يسلم سلاماً ومنه قيل للجنة دار السلام لأنها دار السلامة من الآفات. وروي يحي بن جابر أبوبكر قال: السلام أمان الله في الأرض.

صناعة السلام :- هي العملية التي تتضمن مجموعة من العمليات والآليات السياسية والدبلوماسية من أجل احتواء ومنع وفض النزاعات والاحتقانات قبل أن تتفجر الى عمليات قتالية ويشمل العمل لإحلال السلام بعثات حقوق الانسان المختلفة وبعثات تقصي الحقائق والتحكيم والوساطة .

مفهوم التعايش السلمي :-

مصطلح التعايش السلمي هو من المصطلحات التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية فهو يراد به حالة السلم التي تعيش فيه مجموعات ذات أنظمة إجتماعية مختلفة ، وهكذا يتضح أن عنصر التنوع والتباين والإختلاف هو حجر الزاوية في مفهوم التسامح ويعني إستعداد الفرد لتحمل معتقدات وعادات تختلف عما يعتقد .

(1) لسان العرب، محمد بن مركم بن منظور، تحقيق عبدالله على الكبير واخرين، دار المعارف، دط، ت ص 2077

الكارثة:-

يعرف قاموس إكسفورد الكارثة بأنها حدث يسبب دماراً واسعاً ومعاناة عميقة قد ينجم عن الكارثة أزمة ولكنها لا تكون هي أزمة بحد ذاتها. فالكارثة هي الحدث المروع الذي يصيب قطاعاً من المجتمع أو المجتمع كله، بمخاطر شديدة وخسائر مداية وبشرية، ويؤدي إلى ارتباك وخلل وعجز في التنظيمات الاجتماعية في سرعة الإعداد لمواجهته.وتعم الفوصى في الأداء على مختلف المستويات وقد تكون الكوارث بسبب الزلازل والبراكين والحرائق والرياح الشديدة وقد تكون بسبب الإنسان مثل الصراعات الإدارية أو تعدد المشكلات وتراكمها في كيان تنظيمي، وقد تكون صناعية ناتجة عن استخدام معدات تكنولوجية وأجهزة صناعية مختلفة. تتطلب الكارثة عادة مقدومات على مستوى الدولة وربما تتطلب معونات دولية، وقد تكون الكارثة سبباً رئيسياً في إحداث الأزمات.

وبإختصار يمكن أن يقال أن الأزمة أعم وأشمل من الكارثة، الازمة تعني يمكن أن تكون صغيرة أو كبيرة، محلية أو خارجية، أما الكارثة فتكون عادة حدثاً ذات دمار شامل وخسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات.

التصدي للكارثة يكون عادة بعد وقوع الكارثة وينحصر في التعامل معها، أما في حالة الأزمات تتطلب اتخاذ قرارات قد تنجح وقد تفشل في حل الأزمات. أما في الكارثة فإن الجهد غالباً ما يكون بعد وقوع الكارثة وينحصر في التعامل معها.

المشكلة[1]: -

يمكن تعريفها على أنها عائق أو مانع يحول بين الشخص والهدف الذي يسعى لتحقيقه، وتعبر عن حدث له شواهد وأدلة تنذر بوقوعه بشكل تدريجي غير مفاجئ مما يساعد في التوصل إلى أفضل حل ممكن، والمشكلة وثيقة الصلة بالأزمة، فالمشكلة قد تكون سبب الأزمة، ولكن لن تكون هي الأزمة في حد ذاتها.

الأزمة والمشكلة[2]:-

هناك تشابه بين مفهوم المشكلة ومفهوم الأزمة ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب من بينها عنصر الغموض والنتائج والآثار غير المرغوبة بل ويرون أن الأزمة أو المشكلة ربما تكونا نتيجة

[1] محمد أحمد عبدالغفار، الإدارة الدولية للأزمة، مجلة دراسات المستقبل.
[2] نفس المصدر.

لأداء إداري بسبب خلل ما في إنجاز المهام المتعلقة بالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة واتخاذ القرارات، أو قصور في إدارة البيئة الكلية لموضوع الأزمة، ولعله في المعلوم أن الأزمة في درجة تصعيدها قد تتحول إلى نزاع بمعنى أن الأزمة قد تمهد لحدوث نزاع أو تؤدي إلى مواجهة مسلحة بين الأطراف كما هي الحال في الأزمة الدولية، وفي نزاع أبيي الذي كان داخلياً لكنه تطور وتصاعد فأصبح دولياً.

تمثل المشكلة حالة من التوتر وعدم الرضا نتيجة لوجود بعض الصعوبات التي تحول دون تحقيق الأهداف وتظهر المشكلة بوضوح عندما يصعب الحصول على النتائج المتوقعة من أعمالنا وأنشطتنا المختلفة، وبذلك تكون المشكلة هي السبب لحالة غير مرغوب فيها، وبذلك يمكن أن تعمل بمثابة تمهيد للأزمة إذا اتخذت مساراً حاداً ومعقداً يصعب توقع نتائجه أو حسابها، ولذلك يحتاج التعامل معها إلى سرعة كبيرة في اتخاذ القرارات.

يعتبر تعارض المصالح من أهم أسباب حدوث الأزمات سواء على النطاق الدولي أو الوطني، وباستمرار تعارض المصالح تتصاعد الأزمة مما قد يؤدي إلى إحداث خسائر على مستوى الأطراف المأزومة بسبب حرص كل طرف على إلحاق أقصى ضرر بالطرف الآخر.

تعريفات

1- أبيي : المنطقة المتنازع عليها بين قبيلة دينكا نقوك وحكومة جنوب السودان من جانب وقبيلة المسيرية وحكومة السودان من جانب آخر، وتقع في الجزء الجنوبي الغربي لولاية غرب كردفان داخل دولة السودان.

2- بحر العرب : أحد روافد بحر السوباط وهو معروف باسم كير Kir بلهجة دينكا نقوك.

3- قبيلة دينكا نقوك : أحد فروع قبيلة الدينكا النيلية المنتشرة في دولة جنوب السودان، وهي قبيلة رعوية أو شبه رعوية ترعى الأبقار وتعرف أيضاً بدينكا أبيي.

4- قبيلة المسيرية : قبيلة عربية الأصل ترعى الأبقار بصفة أساسية وهي مترحلة في ولاية غرب كردفان، وأحياناً تتوغل حتى داخل أعماق دولة جنوب السودان، قبل انفصالها.

5- ديار المسيرية : منطقة جغرافية إدارية، أنشأت في عام 1953 بواسطة الحكم الثنائي وتضم مناطق قبائل المسيرية ودينكا نقوك والنوبة والداجو ورئاستها بمدينة الفولة عاصمة ولاية غرب كردفان.

6- خط المسار (المراحيل) : هي خطوط مسار قبيلة المسيرية خلال العام من منطقة بابنوسة حيث الإقامة في فصل الخريف (الأمطار) عبر منطقتي المجلد والقوز إلى منطقة بحر العرب وتتمثل هذه المراحيل في المرحال الشرقي والأوسط والغربي.

7- اتفاقية السلام الشامل (CPA) : هي الاتفاقية الموقعة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة د. جون قرنق في عام 2005.

8- بروتوكولات اتفاقية السلام الشامل : وهي البروتوكولات الست التي تتكون منها اتفاقية السلام الشامل وهي بروتوكول مشاكوس، وبروتوكول تقاسم السلطة، وبروتوكول تقاسم الثروة، وبروتوكول حسم نزاع أبيي (الذي يعرف أيضاً ببروتوكول أبيي)، بروتوكول حسم نزاع جنوب كردفان، جبال النوبة والنيل الازرق (وثيقة ناكرو)، وبروتوكول الترتيبات الامنية.

9- المناطق الثلاث : مقصود بها مناطق جنوب كردفان، والنيل الأزرق، وأبيي.

10- اتفاقية عام 1972 : هي الاتفاقية الموقعة في عام 1972 بين حكومة السودان وحركة التمرد جنوب السودان المعروفة باسم (أنانيا) بقيادة جوزيف لاقو.

11- حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان : هو الحزب الحاكم في دولة جنوب السودان.

12- حزب المؤتمر الوطني : هو الحزب الحاكم في دولة السودان.

13- مفوضية حدود أبيي : وتعرف أيضاً بـ Abyei Boarders Commission ، وهي الجسم الذي تم تكوينه استناداً على بروتوكول أبيي لتحديد وترسيم حدود أبيي.

14- الخبراء : هم خبراء مفوضية حدود أبيي.

15- منظمات المجتمع المدني : مقصود بها الأحزاب، النقابات، والمنظمات الطوعية.

16- الإيقاد : الهيئة الحكومية لتنمية شرق إفريقيا IGAD.

مصطلحات باللغة الانجليزية

1- SPLA : Sudan People's Liberation Army
SPLM : Sudan People's Liberation Movement
2- SPLM/A : Sudan People's Liberation Movement / Sudan People's Liberation Army
3- DDR : Disarmament, Demobilization and Reintegration.
4- IGAD : Inter-governmental Authority On Development
5- ABC : Abyei Boundaries Commission.
6- CPA : Comprehensive Peace Agreement
7- PCA : Permanent Court of Arbitration.

الدراسات السابقة :

1 – اسم الدراسة : مشكلة جنوب السودان , خيارات الوحدة و الإنفصال في الفترة بين 1955م – 2002م :

- اسم الدراس : سراج الدين عبدالغفار عمر .
- نوع الدراسة : رسالة دكتوراة .
- مكان وتاريخ الدراسة : كلية الدراسات العليا – مركز السلام و التنمية – جامعة جوبا – 2003م.

اهم اهداف الدراسة :

- دراسة اسباب النزاع المسلح الذي كان دائراً في جنوب السودان قبل الإستقلال حتي 2002م وذلك من حيث العادات و التالقيد و المعتقدات و الاتجاهات و ثقافات مواطني جنوب السودان , ودراسة المورث الثقافي الاستعماري , و استعراض دور المثقفين والقوي السياسية المختلفة .

2 – اسم الدراسة : وسائل وآليات فحص النزاع في اطار الاتحاد الافريقي (دراسة حالة دارفور)

- اسم الدارس : عادل الفكي الشيخ البدوي .
- نوع الدراسة : دكتوراة .
- مكان و تاريخ الدراسة : كلية الدراسات العليا – مركز السلام و التنمية – جامعة جوبا – 2011م .
- اهم اهداف الدراسة : دارسة وسائل وآليات فض النزاع في اطار الإتحاد الافريقي ودوره ومساهمته في حل أزمة دارفور التي تعتبر شأن داخلي سوداني . و دراسة الاتجاه الدولي الجديد في التدخل لحماية حقوق الانسان بالدول المختلفة وفقاً للمعايير الدولية .

- اهم نتائج الدراسة : السعي للحد من النزاعات الداخلية التي ظلت تؤرق مجلس السلم و الامن الافريقي داخل المنظومة الافريقية .

3 – اسم الدراسة : دور مجلس الامن في منع نشوب النزاعات في ضوء المتغيرات الدولية .

- اسم الدارس : طارق علي بخيت .
- نوع الدراسة : دكتوراة
- مكان وتاريخ الدراسة : كلية الدراسات العليا – مركز السلام و التنمية – جامعة جوبا – 2011م .
- اهداف الدراسة : دراسة كيفية تفعيل دور مجلس الامن الدولي في ارساء دعائم الامن و السلام الدوليين مستخدماً الدبلوماسية الوقائية وكذلك دور التحول في مفاهيم الامن و السلام التي شملت حقوق الإنسان وعدم الاكتراث لسيادة الدول .
- اهم نتائج الدراسة : تحديد إخفاقات المجلس في القيام بمهامة كما ينبغي .

4 – اسم الدراسة : الحرب الاهلية في جبال النوبة و آثارها في الفترة من 1985م – 2001م .

- اسم الدارس : جلال تاور كافي .
- نوع الدراسة : دكتوراة .
- مكان و تاريخ الدراسة : كلية الدراسات العليا – مركز السلام و التنمية – جامعة جوبا – 2001م .
- اهداف الدراسة: معرفة اثار الحرب الاهلية في منطقة جبال النوبة علي وجه الخصوص وموقعها في وسط السودان .

- نتائج الدراسة : توصلت الدراسة لاسباب الحرب الاهلية في جبال النوبة وقد ارجعتها بصفة اساسية للتهميش بسبب بعدها عن المركز وصعوبة الوصول اليها لوعورة الطرق فضلاً عن اسباب اخري من بينها الحرب التي استمرت لفترة من الزمن بين السودان وجنوب السودان وقد انقسم سكان المنطقة لمؤيديين للحكومة و آخرين مؤيدين للحركة الشعبية لتحرير السودان .

5 – اسم الدراسة : تأثير العلاقات الدولية و النزاعات الداخلية في التحولات الاستراتيجية الاجتماعية و السياسية لتجربة الحكم الاسلامي في السودان في الفترة 1995م – 2010م .

- اسم الدارس : عمر سليمان ادم ونيس .
- نوع الدارسة : دكتوراة .
- مكان وتاريخ الدراسة : كلية الدراسات العليا – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – يونيو 2013م .
- اهداف الدراسة : دارسة تجربة حكم الاسلاميين وتأثرها بالنزاعات المحلية والمتغيرات الدولية , تتبعت الدراسة تجربة الحركات الاسلامية في مجال العمل السياسي لتأصيل الحياة الاجتماعية من حيث النشأة و التفكير والتطور والنضج .
- نتائج الدراسة : توصلت الدراسة الي ان اهداف تجربة الاسلامييين قد اعترضتها تحديات في ظل تقاطع المصالح والقيم الدولية , وافترضت الدارسة ان هنالك اسباب تتعلق بالجغرافيا و الاقتصاد التقليدي , اضافة للبنية السياسية الجديدة التي طرحتها الحركة الاسلامية , كانت وراء تحجيم دورها ومنعها من استكمال مشروعها الذي طرحته .

كما توصلت الدراسة الي ان هنالك اسباب اخري جارجية ممثلة في مواقف المجموعة الدولية و الاقليمية , واسباب اخري داخلية ممثلة في الصراعات الداخلية , قد وقفت كلها حائلاً دون تنفيذ الحركة للاهداف التي سعت لتحقيقها , الأمر الذي دفعها الي تغير نسبي في تسويات تحقق لها القبول عند المجتمع الدولي .

6 – اسم الدراسة : الصراعات الاثنية في القارة الافريقية .

- اسم الدارس : بهاء الدين مكاوي محمد قيلي .
- **نوع الدارسة** :كتاب .
- **مكان وتاريخ الدارسة** : مركز دراسات الشرق الاوسط وافريقيا , 2003م .
- **اهداف الدارسة** :هدفت الدراسة للتعريف بالظاهرة الاثنية واثرها علي الاستقرار , كما هدفت الي الكشف عن جوانب التميز و الخصوصية في الاثنية الافريقية , لذلك استهدفت الدراسة الوقوف و التلمس والقياس لمدي التعايش و التفاعل والمشاركة و الاندماج بين القوميات و الشعوب و الاجناس في القارة الافريقية ومدي قدرة النظم السياسية المتعاقبة علي التأثير فيها خلال الفترة الاستعمارية وكذلك فترة الحكم الوطني خلال الفترة 1930م – 2001م , و علي صعيد اخر لقد هدفت الدراسة الي حل التعقيد وازالة التوتر وكسر حاجز الحساسية بين الاثنيات الافريقية و البعد عن التميز و التعنصر الفكري و القومي .
- **نتائج الدراسة** : توصلت الدراسة الي ان هنالك العديد من نماذج التعدد الاثني في القارة الافريقية كانت كتالي : –
- **النموذج الصومالي** : وقد وصفته بالتجانس الاثني حيث يشترك الصوماليون في اللغة والدين والثقافة والتاريخ والتطلعات .

- **النموذج البورندي(نموذج القطبية)** : اي انهم يتفقون من حيث اللغة والاصل ولا توجد مشاكل في الدين بسبب سيادة العلمانية وتوفر الحريات الدينية ولكن رغم كل ذلك تسود في بورندي الروح القبلية .
- **النموذج الاثيوبي** : وقد وصفته الدراسة بنموذج الجماعة الوطنية المتشرذمة .
- **النموذج السوداني** : وهو نموذج الجماعة التعددية , حيث يتميز السودان بتعدد الاعراق و الديانات و اللغات الي درجة اصبح يعرف بأنه افريقا المصغرة .

7 – **اسم الدارسة** : حروب الموارد في افريقيا (حالة الكنغو الديموقراطية , سيراليون , انجولا , وجنوب السودان) .

- **اسم الدارس** : نادر السيوفي .
- **نوع الدارسة** : كتاب .
- **مكان وتاريخ الدراسة** : الخرطوم – مكتبة الشريف الاكاديمية للنشر و التوزيع – 2008 .
- **اهداف الدراسة** : دراسة الموارد الطبيعية في افريقيا ومدي ارتباطها بالنزاعات و الحروب الاهلية في القارة , وكذلك الحرب الاهلية في جنوب السودان , ودور الصراع حول الموارد في اندلاعها واستدامتها بأعتبارها اطول حرب اهلية في القارة الافريقية , وتناولت الدراسة ايضاً البعد الخارجيى للصراع حول الموارد .

8 – **اسم الدراسة** : مقدمة في دراسات السلام والنزاعات .

- **اسم الدارس (المؤلف)** : ابوالقاسم قور حامد .
- **نوع الدارسة** : كتاب .

- **مكان تاريخ الدراسة :** مركز السودان لابحاث المسرح , الخرطوم 2010م .
- **اهداف الكتاب :** توضيح و دراسة النظريات المنظمة لدراسات السلم و النزاعات (structural theory of conflict) وربطها بعدد من العوامل و الابعاد بعضها ايدولوجي , وبعضها سياسي , واستراتيجي .
- **اهم النتائج :** تم تحديد النظريات التي ترتكز علي رؤي ايدولوجية محددة او رؤي منهجية وقد كانت **اهمها النظريات العلمية التالية :** –
- **النظرية الوظيفية :** ينظر انصارها الي بنية مؤسسات المجتمع لمعرفة وتفسير اسباب النزاعات , فهي رؤية مجتمعية .
- **النظرية الماركسية :** وقد اهتمت بتفسير الصراع الطبقي في العالم و ارتكزت فلسفتها علي التراث الانساني بتفسيراتها للتاريخ والاقتصاد وحتمية الصراع لعدم وجود العدالة الناجمة عن الاختلافات في الفئات .

9 – **اسم الدراسة :** ابيي من شقدوم الي لاهاي .

- **اسم الدارس :** سليمان محمد الدبيلو .
- نوع الدارسة : كتاب .
- **مكان و تاريخ الدارسة :** هيئة الخرطوم للصحافة و النشر , الخرطوم , 2010م .
- **اهداف الكتاب :** صدرت الدراسة في جزأين : الاول و الثاني , وهي دراسة تاريخية قانونية عن نزاع ابيي , اعتمدت علي الوثايق القانونية حول نزاع ابيي والكتب المطبوعة و المقالات الصحفية و الدورات العلمية , تناول المؤلف في الجزء الاول من الكتاب , تاريخ المنطقة و تداخل القبلي و الحراك السياسي الذي اختتمة بروتوكول مشاكوس , وثم تطرق للفترة بعد

توقيع برتوكول ابيي حتي اتفاق خارطة طريق ابيي , مضافاً اليها دراسة مقارنة لازمة ابيي حتي القانون الدولي ومسألة التحكيم .

واخيراً استعرض المؤلف نصوص خارطة الطريق وشروط و تفاصيل وصلاحيات التحكيم وكذلك ملخص وردود الحكومة السودانية التي اودعت لدي المحكمة الدائمة للتحكيم وملخص لمدولات محكمة التحكيم .

اما الجزء الثاني من المؤلف فقد تناولت مدولات الطرفين (حكومة السودان وحركة تحرير السودان) لدي محكمة التحكيم الدائمة , ومن ثم قرار المحكمة الدائمة للتحكيم بلاهاي , والراي المخالف للقاضي عون الخصاونة عضو لجنة التحكيم , كما تطرق لموقف القوي السياسية واهل المنطقة حول قرار المحكمة , اخيراً اورد المؤلف قانون استفتاء ابيي ماله وماعلية , ثم استعرض المخارج المقترحة لمعالجة نزاع ابيي وبصفة عامة يعتبر المجلدان الاول و الثاني مستودعاً للمعلومات المفيدة حول تاريخ نزاع ابيي وتطوره وما يتعلق به لاغني للباحث في النزاع عن الاطلاع عليهما .

الفصل الأول

{دراسات السلام و أبيي}

- ❖ المبحث الأول: دراسات السلم والنزاعات
- ❖ المبحث الثاني: أبيي المنطقة
- ❖ المبحث الثالث: أزمة أبيي

المبحث الأول : دراسات السلم والنزاعات

يعتبر السلام من الأمور التي فطر عليها الإنسان ولذلك نجد كلمة أو معنى كلمة سلام في العديد من اللغات واللهجات. فقد بدأت الدعوة إلى السلام مع بداية التاريخ الإنساني وكذلك فقد جاءت كل الديانات السماوية (الإسلام ،المسيحية و اليهودية) تدعو للسلام. قال تعالى:. ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ ﴾[1] وبها عظم الله سبحانه وتعالى السلام.كما قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ ۚ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [2] وهنا أمر الله سبحانه وتعالى المسلمين بالسلام ذلك لان الإسلام هو دين السلام وهو صمام أمان الإنسان يبعده عن الصراعات والنزاعات والخصومات والدمار لتحل محلها الطمأنينة والمحبة والمودة والوئام بعيدا عن الخصام والوحشية والعدوان . والتشبع بروح السلام يجب أن يبدأ من الأسرة أولا، ثم المدارس والمجتمع، ومؤسساته ليكون السلام احد مكونات ثقافة المجتمع التي تهدف– فيما تهدف– إلى تعميم ثقافة التعايش السلمي مع الآخر بمختلف الوسائل بما في ذلك التزاوج والتصاهر والانصهار في الآخر فضلا عن مواصلة الأرحام والأهل والجيران وغيرهم ممن تربطهم مصالح مشتركة دينية أوإجتماعية أو اقتصادية .

ولتجنب أسباب التوتر والأسباب المؤدية للنزاع والدمار فقد قال تعالى:." ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ "[3] وهي دعوة إلى السماحة وخلق مجتمع مسالم مسامح حسن السلوك والتعامل مما يؤدي إلى الحفاظ على الحياة والممتلكات وأعمار الأرض.

ومنذ أن أوجد الله الخلق في الأرض وأوجد السلام ، فقد أوجد معه النزاع والصراع الذي أصبح سمة من سمات البشر، إذ رغما عن السعي الدءوب للإنسان للحفاظ على حالة السلم والسلام،إلا أن العوامل الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها قد أدت إلى نشوء الصراعات والنزاعات التي يمكن السيطرة عليها أو تحويلها ، ولكن من الصعب القضاء عليها .

وكما يشهد التاريخ فان العديد من العوامل مثل اختلاف المعتقدات والقيم والأخلاق والتقاليد والايدولوجيا والنزاع حول الموارد والسلطة والثروة قد كانت عواملاً تتسبب بصورة أو بأخرى في نشؤ الصراعات والنزاعات ليس داخل الأسرة الواحدة والقبيلة والمجموعات المتجانسة فحسب، بل وأيضا داخل تلك الجماعات والمجموعات غير المتجانسة.

---

[1] سورة الحشرالآية 23
[2] سورة البقرة الآية 207
[3] سورة المائدة الآية 2

لقد تطورت عبر التاريخ الصراعات الفردية والقبلية والجماعية والإقليمية والدولية وتعددت أنواعها وتشابكت وتطورت بالتالي معها أساليب فض النزاع ووسائله وذلك تبعا للتحولات السياسية والأيديولوجية والتطور العلمي المضطرد. ومن جانب آخر فقد تطورت أيضا الحروب العالمية والإقليمية وتطور معها العنف ودرجاته وأساليبه. كما تطور العلم والأبحاث في مختلف المجالات. وبكل أسف فقد تم توظيف بعض نتائج هذه الأبحاث العلمية في تطوير أسلحة الدمار الشامل ونشر العنف في بعض دول العالم.وقد شهد التاريخ على الدمار الذي أحدثته الحربان العالميتان (1914 . 1918) و (1939 . 1945) حيث راح ضحيتهما الملايين من البشر ودمرت المدن والممتلكات وغيرها، الأمر الذي أدى الى بروز أصوات عالمية تدعو للسلام ونبذ العنف، فكان ميلاد منظمة الأمم المتحدة التي كان لها الفضل في إحياء ثقافة السلام وتطويرها على مستوى العالم ، ووضع الآليات المناسبة لتحقيق السلام ،والاهتمام بالإنسان فجاءت منظمة اليونسكو وغيرها من المنظمات التابعة للأمم المتحدة لتحقيق الأهداف التي نشأت من أجلها.

نظريات النزاع :-

تنقسم نظريات النزاع إلى قسمين أساسيين هما نظرية النزاع البسيطة Micro Theories Of Conflict ونظرية الصراع الكبيرة Macro Theories Of Conflict . أما النظرية البسيطة فترجع جذور النزاع أو الصراع إلى النفس البشرية والسلوك الإنساني عامة، أي أنها تربط بين الفرد والمجتمع، فضلاً عن أنها ترى أن الإنسان مثل كافة بقية الحيوانات محمول على غريزة الحفاظ على النوع. Self Preservation.[1]

وفي هذا الإطار يرى كونارد لورنز Konard Lorenz أن عدائيات النفس البشرية ما هي إلا انعكاسات لغريزة رغبة البقاء ولكن لقاء عدد من العلماء بأسبانيا في عام 1966م أكد خلاف ما يرى كونارد، إذ أعلنوا أنه لا يوجد أي دليل على حتمية الصراع والعنف البشري بصورة فطرية وغريزية، وهنا يقول هاركورد Harcourt1991م، أشهر نقاد نظرية لورنز : للعدائيات البشرية مسبباتها الخارجية التي ترتبط بالاحتياجات البيولوجية من أجل البقاء، لكنها ليست عنف وعداء مطلق فطري. 2

ويضيف أن الحروب بين الكائنات البشرية لها أسباب تتعلق بالمنافسة على الموارد، أي أن هنالك أوجه أخرى لمسببات العدائيات البشرية، تتعلق بالجوانب الاقتصادية والأيدلوجية والاجتماعية والسياسية تؤثر في علاقات الأفراد والمجتمعات، بغض النظر عن مراحل تطور هذه المجتمعات ، بدائية كانت أو صناعية متطورة.

---

[1] أبو القاسم فور، مقدمة في دراسات السلام والنزاعات، مطبعة الأبتكار ، الخرطوم ، 2010، ص 40.

[2] المرجع السابق ص 41.

هنالك أيضاً النظرية البيولوجية الاجتماعية التي ترى أن الصراع أو النزاع لدى الكائن البشري أصيل وفطري، وتعتبره لحظة احتقان بيولوجي لدى الإنسان يطفح إلى السطح في حالة الضغط. ولم تسلم هذه النظرية هي الأخرى من النقد، إذ يقول بعض علماء الأنثروبولوجيا أن السلوك الإنساني واحتياجاته البيولوجية هي نتاج لمؤثرات بيئية، وثقافية، وتعليمية، ويدللون على ذلك بوجود مجتمعات تعيش في سلام على كوكب الأرض.[1]

أما نظرية العداء الإحباطي (Frustration Aggression) التي تعتبر من أهم النظريات البسيطة، فترى أن الخطورة تكمن في تراكم الإحباطات حينما يتعذر تحقيق أهداف الفرد أو الجماعات لأسباب خارجة عن إرادتهم، ذلك لأن الإنسان كائن عضوي ومن الطبيعي أن يصبح عدائياً عندما يحرمه من تحقيق غايته أو خططه الاقتصادية أوالإجتماعية أوالتنموية وغيرها[2]. ولابد من الإشارة هنا إلى أن نظرية العداء الإحباطي كان لها أيضاً ناقدون مثل (Glassap) الذي يقول أن ليس هنالك ما يؤكد سبب ومدى العداء بفضل الإحباط، موضحاً أن السلوك البشري يتأثر بالبيئة الاجتماعية، وأنه من المكن السيطرة على الإحباط بتبني أنواع متعددة من الوسائل والآليات والنظم، يمكنها في النهاية أن تقود إلى التحرر من الإحباط مثل الدراما والكوميديا، وهذا يعني أنه يمكن في النهاية تغيير تفكير وسلوك الناس لكي يتصفوا يوعي أكثر تحت ضغوط الإحباط، وذلك عن طريق التدريب على تحويل الصراع (Conflict Transformation) والسيطرة على الغضب (Anger Management).ويعتقد الباحث أن هذا الأمر تحديداً لم يجد الاهتمام من القادة السياسيين في شمال السودان أو الوحدويين في جنوبه[3].

وتأكيداً على تأثير البيئة الاجتماعية على السلوك البشري، ترى (نظرية التعلم الاجتماعي) أن العداء يمكن تعلمه من خلال نظم اجتماعية، أي أن العنف يمكن تعلمه مباشرة من المجتمع ومن الممارسات الاجتماعية أو عن طريق مراقبة سلوك الآخرين، أو من المنزل أو المدرسة وغيرها ، ولكن الحكومات المتعاقبة في دولة السودان لم تعمل بهذه النظرية فتفاقم وتصاعد النزاع حول أبيي حتى وصل مرحلته الحالية.

تعتبر نظرية التحليل النفسي (لسيجموند فرويد (1939–1956م)أيضاً من أهم النظريات البسيطة وهي ترى أن البشرية محكومة بغريزتين هما: غريزة الجنس (البقاء– وغريزة الدمار – الموت) وهما يعملان سوياً وليس بصورة منفردة، ولذلك فقد ساد اعتقاد لدى بعض العلماء أن هاتين الغريزتين هما السبب والمصدر الرئيسي للحرب والعنف

[1] أبوالقاسم قور، مرجع سابق، ص42
[2] المرجع السابق 45.
[3] المرجع السابق، ص 45.

والعدائيات البشرية.[1]

ثانياً: نظرية الصراع الكبيرة Marco Theory of Conflict:

لقد أوضحنا فيما سبق أن نظريات الصراع أو النزاع تنقسم إلى نظريتين أساسيتين هما نظرية الصراع البسيطة ونظرية الصراع أو النزاع الكبيرة .أما النظرية الكبيرة للنزاعات فترى أن المجتمع هو عبارة عن نظم اجتماعية يفرضها الحاكم على المحكومين ولذلك يرى بيرتون Barton أن المجتمعات لا تخلو من الصراعات والنزاعات، بينما يرى Danharendorf أن السلطة تمارس عدم العدالة الاجتماعية، وتضع العراقيل وتفرض الحرمان مما يجعل منظمات المجتمع تركز على قضايا بعينها مثل السلطة والسيادة والاقتصاد والايدولوجيا، والتي تعتبر كلها وغيرها عوامل استقطاب تقود إلى الصراع[2] وهو الأمر الذي ينطبق على الصراع حول منطقة أبيي حسب رؤية الباحث.

نظرية الحرمان النسبي (Relative Deprivation Theory) :

تعتبر نظرية الحرمان النسبي أحد أهم النظريات لمعرفة أسباب النزاع السياسي أو الإجتماعي، وذلك أنها تنظر بطريقة تحليلية إلى النزاع الذي يكون من أسبابه (التناقض بين التوقعات والإمكانيات) ، ولذلك ترى أن المسافة بين رغبات الناس والحقائق الواقعية والنتائج تؤدي إلى نوع من عدم الارتياح النفسي أو الإحباط، مثال ذلك أن التغيير الاجتماعي إلى جانب التوزيع الغير عادل أو غير المتكافئ للثروة والسلطة يؤديان إلى خلق مشاعر بعدم الرضا، مما يقود إلى اتساع الفجوة بين التوقعات والواقع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[3]. ولعل ذلك يفسر لنا الصراع حول أبيي التي ينادى بعض قياداتها بالإنضمام إلى دولة جنوب السودان أملاً في تحقيق بعض الطموحات التي تعذر تحقيقها في شمال السودان –حسب رأيهم– مثال ذلك المشاركة في الحكم (السلطة) وتوفير الخدمات.

هنالك أيضاً النظرية النفسية والاجتماعية لأسباب أو جذور الصراع والنزاع، وهي نظرية الاحتياجات الأساسية (Human Basic Needs HBN)[4] ويعتقد أن من أشهر المدافعين عنها كان كل من إبراهام ماسلو (Ibraham Maslo) في منتصف القرن الماضي، وهو عالم أمريكي، وجون بيرتون (John Burton) . هذه النظرية تؤكد وتحدد الدوافع والغرائز لدى كل إنسان، التي تحتاج إلى تحقيق وإشباع، مثل الحاجة إلى الأكل والشرب والأمن وتكوين العلاقات والصداقات وغيرها.

---

[1] ، أبو القاسم قور، مقدمة في دراسات السلام والنزاعات، 2010م، ص 45.

[2] المرجع السابق، ص46.

[3] المرجع السابق ، 46.

[4] د. مواد الكورس التكميلي لبرنامج الماجستير والدكتوراه ، مركز دراسات وثقافة السلام، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2012م.

هذا وقد تمكن ماوسلو من توضيح كافة احتياجات الإنسان (تقريباً) في شكل هرمي، وهي تعني أن الإنساني حينما يحقق حاجاته الأساسية (الفيزيولوجية) يسعى إلى تحقيق حاجيات أخرى أعلى (أوضحها في الهرم الذي وضعه) بحيث تصبح الحاجات الجديدة المطلوب إشباعها أكثر سمواً. هذا وقد قام بتقسيم الحاجات الأساسية إلى خمسة مستويات ممثلة في: الحاجات الفسيولوجية وهي الحاجات الأساسية اللازمة لبقاء الإنسان على قيد الحياة، ثم حاجات الأمن والأمان للحفاظ على حياته وممتلكاته ووظيفته ومصادر دخله، ثم الاحتياجات الاجتماعية مثل تكوين الصداقات والحب والأسرة، والعمل الجماعي ، بعيداً عن عالم الوحدة والانفراد، ثم الحاجة للتقدير ليحس بوجوده وأهميته في مجتمعه، مثل النجاح والمكانة الاجتماعية والدينية والعلمية والشهرة، وخامس المستويات لإشباع حاجة الإنسان هي حاجة الفرد إلى تحقيق ذاته ،وقد سميت بالحاجة العليا والتي تكون عادة ممثلة في تعظيم الفرد لقدراته وإمكانياته ومهاراته الحالية والمستقبلية (بعد رفع القدرات وزيادة الخبرة) وذلك لتحقيق أكبر قدر من الانجازات. ويلاحظ مما تقدم أن نظرية (HBN) تقوم على رؤية واضحة، فهي تجمع عناصر الاحتياجات الأساسية والسيكولوجية والمادية التي يحتاجها الإنسان، بل أنها تذهب إلى ما بعد الاحتياجات التقليدية للإنسان من مأكل وملبس ومسكن إلى تحقيق الذاتية الإنسانية وغيرها.

النظريات الحديثة للنزاعات:

يعتبر عام1930 هو عام مولد حركة السلام الحديثة في أوروبا بعد إن جاء النازيون إلى السلطة في ألمانيا وازداد الخوف من مهددات الحرب،الأمر الذي أدى إلى ظهور حركات كثيرة ومتنوعة ضد النازية تدعو للسلام مارست نشاطها في عدد كبير من الأقطار وقد نادت هذه الحركات بالعديد من الأفكار المحافظة والليبرالية والديمقراطية والشيوعية واتحاد التجارة ومنظمات النساء والأطفال[1]. كما لعبت المنظمات غير الحكومية والعالمية دورا كبيرا في ذات الاتجاه ، وان لم توقف التحولات التي أدت إلى الحرب العالمية الثانية .ومهما يكن من أمر فان الفترة من عام 1945 إلى عام 1980 تعتبر فترة هامة في تاريخ تطور مفهوم السلام في أوروبا حيث أصبحت الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية) والتطور النووي تهددان السلام العالمي[2].

ومع تنامي الخوف من تهديد الأمن العالمي كرست العديد من المنظمات التي ظهرت في معظم القارات– كرست– نشاطها ضد الحرب وثقافتها كما ظهرت حركات سلم تعمل أيضا ضد الحرب النووية وقد كان لبروز هذه المنظمات ونشاطها المكثف أثره في التمهيد للانطلاقة الجديدة التي أدت إلى انتشار مفاهيم تقانة السلم وفض النزاعات في مختلف دول العالم.

---

[1] أبوالقاسم قور، مرجع سابق، ص32.
[2] مرجع سابق ، ص 33.

الصراع:.

يستخدم مصطلح الصراع عادة للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد سواء قبيلة أو مجموعة معينة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية ،منخرطة في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو كذلك، كما يعرف الصراع على انه تنازع إرادات ناتج عن الاختلاف في الدوافع وتصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكانياتها ..... الخ وهو يمثل نزاعا مباشرا ومقصودا بين أفراد أو جماعات من اجل المكانة والقوة والموارد النادرة ....وهناك اختلاف بين المنافسة والصراع في تحقيق الأهداف .فقد عرف ماكيفر الصراع بأنه نشاط كلي يتنازع فيه الأفراد مع بعضهم البعض من اجل هدف معين. ولعله من النادر جدا في وقتنا الحاضر حدوث نزاعات أو صراعات قبليه تخلو من العامل السياسي ،هذا وتختلف درجات شدة العنف باختلاف درجات نمو المجتمعات ،فالمجتمعات الحديثة تنخفض فيها درجات العنف في تسوية النزاعات على عكس المجتمعات المتخلفة التي ترتفع عندها درجات شدة العنف[1].

يمارس الأقوياء في صراعهم مع الآخر القوة لبسط نفوذهم وتحقيق رغباتهم وتحقيق أهدافهم وتغيير اتجاهات فهم وسلوك الطرف الآخر ويلاحظ ارتباط القوة ارتباطا وثيقا بأشكال الحكم المختلفة عبر التاريخ وتطور المجتمع منذ العصر الحجري وبداية الصراع في الحياة،حيث كان صراع الإنسان مع الطبيعة من اجل بقائه واستمرارية حياته..ومع مرور الأيام تطور صراع الإنسان إلى صراع مع الحيوان ومع البيئة وحتى مع أخيه الإنسان ، لذا كان لا بد للإنسان من تطوير قدراته وقوته بمختلف الوسائل لمواكبة تطور المجتمع والحياة.

يمكن تتبع بداية الصراع بين البشر منذ أن خلق الله الإنسان الأول على الأرض ،نبينا آدم عليه السلام ،الذي تنبأت الملائكة له – في قوله تعالي { وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لا تَعْلَمُونَ }[2] بجريرة سفك الدماء "وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني اعلم ما لا تعلمون" وهنا يمكن القول بان بني الإنسان مفطورون على التنازع وسفك الدماء فيما بينهم.وطلب الله سبحانه وتعالى من بعد ذلك للملائكة أن تسجد لأدم إكراما له ، ولكنه أتى من الأفعال ما استحق به أن ينزل إلى الأرض ، وعندما استقر الإنسان الأول في الأرض وبدأت الأسرة الأولى باعتبارها نواة الاجتماع الإنساني، بابني ادم

[1] إصدارة التنوير المعرفي ، العدد التاسع ، 2010م ، 84
[2] سورة البقرة الآية30

قابيل وهابيل ، سرعان ما نشب بينهما نزاع جسد نبوءة الملائكة الأولى "ويسفك الدماء" بأن قتل أحدهما الآخر وبذلك تم فض النزاع بالقوة وهو أول نزاع فردي ورثته البشرية من بعد ذلك في مسيرتها الأولى فظلت بعد ذلك تستخدم القوة في بناء الممالك والعروش والحفاظ عليها.

وإذا كانت بداية الصراع البشري قد بدأت بالأسرة فقد تطور هذا الصراع وانتقل إلى المجتمع القبلي حيث كان يدور بين أفراد القبيلة حول زعامة القبيلة أو الموارد الطبيعية أو غيرها ثم تطور إلي الصراع بين القبائل فيما بينها – لأسباب متعددة من بينها زيادة النفوذ والسيطرة في الرقعة الجغرافية المحيطة– ثم تطور المجتمع فجاء مجتمع المدينة وتطور مفهوم الصراع وبالتالي تطورت آليات الصراع .ومع وصول البشرية لعصر الصناعة تطورت آليات الصراع إلى مرحلة متقدمة استخدمت فيها الآلة التي جعلت الإنسان ينقل الصراع من الرقعة المحيطة به إلى منطقة جغرافية أوسع لتنتشر الحروب وتغطي مناطق أوسع وتكون المحصلة النهائية هي سلسلة الحروب الكونية التي أكدت استمرار طموحات الإنسان في السيطرة . كما أكدت عجزة عن قدرته على وقف النزاعات الدولية رغم الوصول لعصر توازن القوى ببروز الكتل والأحلاف المختلفة ، ورغم وجود المنظمات الدولية التي أصبحت هي في حد ذاتها أدوات للصراع تستخدمها الدول بواسطة نفوذها وقوتها من أجل المزيد من القوة[1].

تعتبر نظريات النزاعات من النظريات القديمة في الدول الأوربية ولكنها حديثة عهد في غيرها من الدول ، فالأديان السماوية كلها نادت بالسلام ودعت له ، كما بذل العديد من الفلاسفة والمفكرين من صناع السلام والعاملين في حقل دراسات السلام والنزاع في كافة بقاع العالم جهودا مقدرة لتطوير وبلورة نظريات النزاع .أما في السودان فما زالت مادة دراسات السلام والنزاعات غير موجودة في كليات الدراسات العليا إلا مؤخرا . ويري د.أبو القاسم قور في كتابة (مقدمة في دراسات السلام والنزاعات) أن تجربة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا هي التجربة الأولي من نوعها لتدريس مادة السلام في السودان . هذا ويمكن تعريف مادة دراسات السلام والنزاعات بالاتي[2] :

تطورت نظريات النزاعات مع مرور الأيام ، خاصة خلال الفترة 1900–2000 التي شهدت تطورا كبيرا وملحوظا قي النظريات المنظمة للنزاعات (structural theories of conflicts) ، أي تطورت الأبحاث والنظريات والدراسات لإرساء قواعد النظريات .. كما تطور البحث في الإنسان ودراسة سيكولوجيته وارتباطه بالظروف المحيطة به ، فتطورت وتشعبت مجالات الدراسات لمعرفة سلوك الإنسان وأسباب العدائيات والغضب والعنف عنده. وفي هذا المجال تقول بروفسور ميري كنق :"هنالك عدد من المدارس المختلفة والمتنوعة في مجال

---

[1] .http://www.alukah.net/sharia/0/59207/#ixzz4ZUL6EM3w

[2] ابو القاسم قور ، مقدمة في دراسات السلام والنزاعات ،ص 58

دراسات السلم. لكل من هذه الاتجاهات والمدارس مفاهيمها ومصطلحاته ومعانيها يرى د.أبو القاسم قور أن تجربة جامعة السلام ، التابعة للأمم المتحدة بأديس أبابا أثيوبيا (UPEACE) هي التجربة الأكثر حداثة ومعاصرة في دراسات السلام، بل ويعتبرها من أهم التجارب[1] الأكاديمية في مطلع هذا القرن الحادي والعشرين وقد اعتبرها سببا مباشرا لدفعه إلى رحاب الرؤى العالمية والتفكير النقدي لظاهرة العنف البشري ، وإذا كانت جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة قد رفدت المكتبة الأكاديمية بعدد من المؤلفات في مجال السلام والنزاعات فإن د.أبو القاسم يعتبر(في نظر الباحث) من أوائل رواد التأليف والفكر في مجال دراسات السلام والنزاعات في السودان وذلك لما له من مؤلفات وأبحاث علمية عديدة ومشاركات في المؤتمرات المحلية والعالمية،وورش العمل ذات العلاقة ، فضلا عن عضويته في العديد من المعاهد الدولية العاملة في مجال ثقافة السلام.هذا وتشمل دراسات السلام – وفقا لجامعة السلام التابعة للأمم المتحدة– كلا من تعليم السلام (peace education) وفض النزاعات (conflict resolution)وتحويل الصراع(conflict transformation)وبناء السلام(peace building) ودرء الأزمات (crisis prevention) وثقافة السلام (culture of peace) والتحكيم(arbitration).

ولعله من المتفق عليه أن دراسة النزاعات وهي فرع من فروع دراسات السلام ،تعني بدراسة وفهم النزاعات وأسبابها واستنباط الحلول المناسبة،حسب طبيعة وأسباب النزاع والعوامل المؤثرة فيه ،إما للسيطرة على النزاع أوحله أو لدرئه .ويرى بعض المختصين أن المفاهيم في دراسات السلم تتغير بصورة سريعة بسبب الاستجابات لنتائج الأطروحات الجديدة** .وعلى صعيد أخر فان تعليم السلام (peace education)الذي يعتبر احد أهم فروع مادة دراسات السلام ، فيهدف هو الأخر إلى وضع مبادئ ومفهوم السلام في المناهج والمقررات المدرسية وفي المنازل والأسرة ،واعتباره جزءً من ثقافة المجتمع .

ولنشر ثقافة السلام توظف الكثير من الأدوات والوسائل الإعلامية مثل الصحف، والمجلات، والمطبوعات، والإذاعات والقنوات الفضائية والمحطات التلفزيونية ووسائط التواصل الإجتماعي، فضلا عن دور العبادة والمسارح والمنتديات الثقافية والاجتماعية والرياضية المختلفة. وبهذا المفهوم يمكن القول إن تعليم السلام في مجتمعاتنا ومؤسساتنا التعليمية وخاصة في مناطق النزاعات لا زالت تحتاج إلى الصبر والعزيمة والكثير من المعرفة والدراية بثقافات المجتمعات لتحويل بعض القيم والثقافات والأعراف التي تدعو إلى العنف والنزاعات إلى قيم تدعو إلى التصالح والتسامح ونبذ العنف.ولما كانت الأديان السماوية وعلى رأسها الدين الإسلامي كلها تنادي بنبذ العنف وتدعو للسلام والى خلق مجتمعات مسالمة خالية من الأحقاد

[1] أبو القاسم قور مرجع سابق ، مقدمة في دراسات السلام والنزاعات، ص 44

والتنازع والتوتر ينتشر فيها العدل والمساواة ، فلم لا يتسامي الناس فوق العصبية الدينية والإثنية والجهوية والقبلية وغيرها ليتفقوا علي تعاليم الإسلام والسيرة النبوية منهاجا في سلوكهم ومعاملاتهم وأقوالهم وأفعالهم ليعم السلام إرجاء العالم بأكمله ، فالسلام هنا لا يعني وقف أو غياب الحرب فقط وإنما هو السلام الايجابي الذي يعتمد الحوار بوصفه حاله اجتماعية (كما يرى البروفسور جان جالنتون) تتم فيها السيطرة على كل أنواع العنف بما في ذلك العنف المنظم[1].ولعله من المعلوم أن العنف ليس حصرا على مجموعة أو ثقافة معينة ،بل هو موجود في كل الثقافات بأنواعها المختلفة وأشكالها المتعددة.

[1] ابو القاسم قور مقدمة في دراسات السلام ، ص 46

المبحث الثاني :- أبيي المنطقة :-

تقع منطقة أبيي المتنازع عليها بين حكومة السودان وحكومة جنوب السودان في المنطقة المعروفة (سابقاً) بدار المسيرية الواقعة في الجزء الجنوبي الغربي لولاية غرب كردفان ، أي أنها جزء من كردفان ألكبري ، التي تعرضت منذ القرن السادس عشر لغزو وحكم ممالك سنار ودارفور المجاورة لها ، أما السكان الأصليون الذين سكنوا هذه المنطقة فكانوا ينتمون لقبائل النوبة ، الشات، التاجو، والداجو، التي يقال أنها من المجموعات النوبية التي استوطنت في شمال السودان منذ أقدم العصور [1].

أما قبيلة المسيرية التي تسكن في منطقة أبيي فيرجع أصلها إلى قبائل جهينة العربية حيث هاجرت عن طريق شمال أفريقيا إلى حوض نهر شاري في تشاد عام 1650م، ثم واصلت الهجرة حتى وصلت إلى المجلد في الفترة 1765م . 1775م واستقرت بها بعد أن تمكنت من هزيمة وطرد الداجو والشات وقتل ملك الشات دينقا [2].هذا وقد اندلعت عدة معارك بين قبائل المسيرية وبين وغيرها من القبائل مما أدي إلى نزوح تلك القبائل شرقاً حيث استقرت في مواقع استقرارها الحالية.

تقول المصادر أن الموطن الأصلي لدينكا نقوك كان في الجزء الشمالي لجزيرة الزراف حيث اضطروا للهجرة منه بسبب فيضان النيل وهجمات النوير باتجاه الغرب إلى مناطق بحر الغزال وجنوب بحر العرب وتقول مذكرات هاملتون وديكنيسون أن دينكا نقوك قد وصلوا إلي منطقة ابيي في القرن التاسع عشر. يدعي المسيرية بأن الموطن الأصلي لدينكا نقوك في بداية هجرتهم غرباً من موطنهم الأصلي في بحر الزراف قد كانت في منطقة تقع جنوب خور أبو نفيسة[3]. والذي يعتبرونه الحدود الجنوبية لديار المسيرية حيث دفن زعيمهم على أبوقرون الملقب ب(ابونفيسة) ويذكر المسيرية أيضاً أن الناظر على الجلة قد سمح لدينكا نقوك، بناء على طلب من السلطان أروب بيونق ، بعبور خور أبو نفيسة إلى الشمال بسبب تعرضهم لهجوم دينكا توج وقوقريال، واستقروا في موقع سمي فيما بعد (سلطان أروب) [4]. هذا وقد دفن السلطان أروب بعد وفاته في المقر التقليدي لمدافن زعماء دينكا نقوك في منطقة ميثانق في جنوب بحر العرب، علماً بأن أعضاء مفوضية حدود آبيي قد قاموا بزيارة هذه المدافن في مايو 2005م.

تسكن منطقة أبيي عدة قبائل من بينها دينكا نقوك وعرب المسيرية . ثم بعض القبائل الجنوبية مثل دينكا أجوانق واقواك وملوال داليم وريك فهذه المجموعة يعرفها غرب البقارة بدينكا

---

[1] أمين حامد زين العابدين, ازمة أبيي بين القانون الدولي ومسألة التحكيم، 2009م، ص 14

[2] أمين حامد زين العابدين, , ازمة أبيي بين القانون الدولي ومسألة التحكيم ,هندرسون , هجرة المسيرية، ب ن

[3] * نفس المصدر السابق، ص 15.

[4] نفس المصدر، ص19.

حجير، والتوج والرويبق ثم نوير بل شرقاً وقد ظلت هذه القبائل في هذه المنطقة الزاخرة بمائها وكلاها تعيش في سلام ووئام علي مر الأيام.

تم في عام1905م توقيع ميثاق إخاء بين الناظر علي ألجله زعيم المسيرية والسلطان كوال الذي أصبح زعيما لدينكا نقوك بعد وفاة والده السلطان أروب وقد ساهم هذا الميثاق في ازدياد هجرة دينكا نقوك إلى آبيي كما ذكر مفتش المركز ديبوي في تقريره عام 1920. 1921م. وأشار حاكم بحر الغزال في خطاب بتاريخ21 يوليو 1927م إلى هجرة البونقو أحد فروع دينكا نقوك إلى أبيي(...إذ كانت العلاقة مع العرب جيدة وترعى ماشية العرب والدينكا جنباً إلى جنب في الأجزاء السفلي من رقبة أم بييرو، وأبدي فرع بونقو ثقتهم في العرب حيث امتدت قراهم الدائمة في مناطق شمال الجرف). [1]

وفي عام1904م حينما تم عمل مسح لحدود القبائل تم تعديل حدود كردفان الجنوبية بإضافة المثلث جنوب بحر العرب بسكانه إليها . وفي عام 1949م قرر الحكم البريطاني توحيد قبائل المسيرية وتوحيد أراضيهم حسب حدود القبيلة في عهد ناظرهم على مسار ولذلك تمت في عام 1950 و1951 استشاره زعماء دينكا نقوك في رغبتهم في الانضمام لمجلس ريفي المسيرية أو الانضمام إلى مجلس قوقريان ولكنهم قرروا البقاء بديار المسيرية وذلك بسبب حسن علاقتهم بالمسيرية من ناحية، وبسبب أن انضمامهم للجنوب سيؤدي إلى فض ميثاق الأخوة مع المسيرية الذين سوف لن يفرطوا في جزء من أراضيهم[2]. وبذلك ظلت العلاقات بين المسيرية والدينكا متميزة ، وظلت قيادة القبيلتين محل احترام وتقدير في كل المنطقة ، كما شمل الاحترام قرارات المحاكم الأهلية التي كانت سائدة بدون تمييز لرؤسائها.

وفي منتصف خمسينيات القرن الماضي ، حاول متعلمو نقوك إقناع قياداتهم بتغيير مواقفهم وسياساتهم التي رأوا أنها تتعارض مع طموحاتهم الشخصية في قيادة القبيلة مستقبلاً ، ولكنهم لم يجدوا الاستجابة ولذلك انضموا إلى حركة الانانيا المتمردة التي استمرت حتى توقيع اتفاقية أديس أببا في عام 1972م، واستمرت محاولاتهم للتغيير إلى أن أدت في النهاية إلى أحداث عام1964م الدامية بدعم من حركة الأنانيا، فدخلت السياسة في العلاقات بين دينكا نقوك والمسيرية، وقادت هذه الأحداث إلى شرخ روح المودة والوئام بين المسيرية والدينكا. ولمعالجة الوضع تم توقيع اتفاق جديد بين المسيرية والدينكا في عام 1966م أعطي فيه الحق للدينكا للرعي والاستقرار في المنطقة.

---

[1] أمين حامد زين العابدين, , ازمة أبيي بين القانون الدولي ومسألة التحكيم , ص 21

[2] نفس المصدر، ص24.

يذكر في هذا الإطار أن السيد / محمود حسيب / (أحد قيادات قبيلة النوبة) ، محافظ جنوب كردفان السابق قد كتب في تقرير إلي رئيس الجمهورية في 1969/6/26م حول المشاكل الأمنية في المنطقة ، قال فيه :

(نسي أبناء دينكا نقوك في وسط حلمهم اليومي بان نقوك والمسيرية قد هاجروا إلى الإقليم الذي تمتلك أراضية جنوب كردفان (الباحث ، النوبة والنشات) في المقام الأول وجذبتهم إلي هذه المنطقة المزايا التي تتمتع بها ولا تتوفر في مناطق أخري ،خاصة بالنسبة لنقوك ، لذلك تؤول ملكية الأرض إلى جنوب كردفان ويكون لكل شعب كردفان الكلمة الأخيرة ، والقول الفصل في هذا الأمر).

وكما هو معروف فقد توطدت العلاقات بين المسيرية ودينكا نقوك بسبب العديد من التجارب والوقائع والأحداث التي كانت سببا في بث الثقة وروح التعاون والإخاء بين القبيلتين نوجز منها ما يلي :-

1- استضافة المسيرية لدينكا نقوك والسماح لهم بالعبور إلي شمال بحر العرب[1] ولعل مظاهر بناء علاقات متينة بين دينكا نقوك والمسيرية تعود إلي فترة الحكم التركي المصري للسودان حين ساورت السلطان أروب بيونق زعيم دينكا نقوك وقتئذ المخاوف في إن تمتد غارات تجار الرقيق علي دينكا ملوال إلي شعبة الذي يسكن في جنوب غرب كردفان ، حيث قام زعيم المسيرية آنذاك عزوز والسلطان أروب بإجراء اتفاق طقوسي، حيث خلط الزعيمان دماءهما لتأسيس علاقات استمرت طويلا أثمرت حماية للدينكا نقوك من الغزوات[2].

2- اشتراك المسيرية ودينكا نقوك في قيادة أول ثورة علي الأتراك باسم المهدية ، حيث دارت بينهم وبين تجريده تركية معركة كبيرة في الرقبة الزرقاء شمال بحر العرب، عرفت بمعركة عجاج حيث تم تدمير التجريدة عن بكره أبيها . وعقب هذا الانتصار الساحق باسم المهدية هاجر زعماء القبيلتين الدينكا والمسيرية ومعهم إعداد ضخمة من المحاربين الأشداء إلي قدير لمبايعة المهدي ، كان معهم الزعماء أروب بيونق ناظر دينكا نقوك وعلي الجلة ناظر المسيرية الحمر ..وبالفعل تمت مبايعة المهدي الذي قام بإهداء سيف وحربه للزعيم أروب بيونق في إشارة إلي دعم زعيم المهدية له حيث أكد المهدي له بأنه سيسلم من غارات العرب مستقبلا ، وقد كانت بالفعل فترة المهدية هي أكثر الفترات أمنا لدينكا نقوك[3]، الجدير بالذكر أن الحربة والسيف ما زالا مكان التقديس ، إذ أن اليمين علي تلك الحربة فوق كل يمين عند عموم الدينكا .

---

[1]* عبد الرحمن ارباب , رصد وتحليل لمسار مشكلة أبيي بعد تقرير الخبراء،2008م، ص 20.

[2]* د. وين العابدين ، امين حامد، أزمة ابيي بين القانون الدولي ومسألة التحكيم، 2009، ص21. .

[3]*عبد الرحمن أرباب ، رصد وتحليل لمسار مشكلة أبيي بعد تقرير الخبراء، 2008م، ص 20-21.

3- استطاعت قبيلتا المسيرية والدينكا نقوك وغيرهما من القبائل في المنطقة وما جاورها منذ أن التقيا في المنطقة (المتنازع عليها حاليا) استطاعت أن تعيشا في سلام ووئام ، تداخلت وتزاوجت وانصهرت من خلاله هاتان القبيلتان وطورت نظاما أهليا للأعراف والتقاليد لفض النزاعات بينهما خلق نسيجا اجتماعيا متماسكا ، مما ساعد علي احتواء والسيطرة علي معظم التجاوزات السالبة وحال دون حدوث الفتن المهلكة ، لتصبح بذلك المنطقة نموذجا مصغرا للوحدة الوطنية ، وقد وصفتها اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا 2005 بأنها هي الجسر الذي يربط بين الشمال والجنوب[1].

في خمسينيات القرن الماضي برزت مجموعة من المتعلمين من أبناء دينكا نقوك، رأت أنها يجب إن تلعب دورا في قيادة القبيلة وعدم تركها لزعامتها التقليدية، ولذلك أعربت هذه المجموعة عن عدم رضائها من قرارات قيادات قبيلتهم بالبقاء في ديار المسيرية في كردفان بدلا من الانضمام لبحر الغزال وبالفعل فقد اجتمعت مجموعة من أبناء دينكا نقوك في عام 1955 بقيادة احمد دينج مجوك (ابن زعيم القبيلة) للنظر في الطرق الكفيلة بضم منطقة ابيي إلي بحر الغزال، ولكنه اعتقل في مدينة الأبيض بواسطة السلطات ، وعندما أطلق سراحه قاد مجموعته وانضم لاحقا إلي قوات التمرد في الجنوب المعروفة باسم أنانيا " ،وبذلك بدأ الصراع ضد قيادات دينكا نقوك التقليدية ، الرافضة للانضمام للجنوب وأصبح بعض من متعلمي وأبناء دينكا نقوك جزءا من قوات التمرد ضد الشمال . لم تشهد المنطقة منذ نشأتها – وقد ضمت العناصر العربية والزنجية– أي اضطرابات أو مشاحنات أو مناقشات بينها ذات اثأر سالبة إذ كانت المشاكل تعالج وفقاً للاعراف القبلية ، ولذلك ظل الود والإخاء هو الذي يميز علاقات القبائل حتي جاء عام 1964 حيث حدثت الصراعات الدامية التي كان احد أطرافها قبيلة دينكا نقوك بدعم من حركة (انيانيا) وهذه الصراعات كانت أسبابها سياسية وليست قبلية بين المسيرية والدينكا[2]. ومع ذلك فقد سادت الحكمة وعاد الصفاء للعلاقات بين المسيرية والدينكا إلي سابق عهدها.

في شتاء عام 1964 قتل متمردو دينكا نقوك أربعة من أبناء المسيرية بالقرب من ميوم ونهبوا عددا من أبقار المسيرية في قوقريال، وكان رد الفعل هو قتل اثنين من دينكا نقوك في الرقبة الزرقاء عندها سرت إشاعة بان قتلي الدينكا قد مثل بهم ، ولذلك كان رد فعل دينكا نقوك عنيفا إذ قاموا بالهجوم علي (فرقان) أولاد عمران في الرقبة الزرقاء، وقتلوا 142 منهم ، كما مثلوا بجثثهم انتقاما من المسيرية وقد كان لهذه الحادثة وقعا عنيفا علي المسيرية الذين كان ردهم عنيفا جدا أيضا حيث قاموا بالهجوم علي أبناء دينكا نقوك في ابيي والمدن والقري الاخري في

[1] عبدالرحمن أرباب، مرجع سابق، ص21
[2] المرجع السابق ،ص21

المنطقة وعمت الفوضى وغاب القانون فكانت الحصيلة قتلي أبرياء من الدينكا في المجلد وبابنوسة في أسوء حادثة من نوعها في تاريخ المنطقة ، ولعل هذه الأحداث كانت تمثل نقطة فارقة في العلاقات بين المسيرية ودينكا نقوك. [1]*

ظلت العلاقات بين المسيرية والدينكا علاقات حميمة رعتها حكمة القيادات القبلية ،احتكمت فيها للأعراف والتقاليد التي ظلت مرعية حتي منتصف الستينيات من القرن الماضي حينما تدخلت الاعتبارات السياسية لتفسد العلاقات بين القبيلتين ، وعندها لم يتيسر تحكيم الأعراف السائدة ولذلك فقد عقد أول مؤتمر للتعايش بين المسيرية والدينكا في ابيي في 3 مارس من عام 1965 ، حضرته قيادات كل القبائل المجاورة وقبائل أخري من الشمال والجنوب . أعقبة مؤتمر ثاني في ابيي خلال الفترة من 20-22 مارس 1966 تم خلاله توقيع اتفاقية ثانية بين المسيرية والدينكا هدفت إلي إعادة المياه إلي مجاريها وتعديل الاتفاق بين القبيلتين الذي عقد في عام 1905 . [2]*

اشتمل ميثاق الإخاء الذي تم توقيعه بين الناظر علي الجلة والسلطان كوال أروب في عام 1905(ممثلين لقبيلة المسيرية ودينكا نقوك علي التوالي) اشتمل فيما اشتمل علي الأتي[3]:-

1- طبيعة العلاقة بين القبيلتين هي طبيعة استضافة . الدينكا مستضافون بواسطة المسيرية في أرضهم وبالتالي علي كل طرف مراعاة وضعه كضيف أو مضيف بالرضاء التام والالتزام بذلك ، وفي نهاية الستينيات من القرن الماضي أكد سلاطين دينكا نقوك علي رفضهم لشعارات الفرقة والانقسام وذلك في رسالة بعثوا بها إلي رئيس الجمهورية وقتئذ .

2- تحديد مسارات كل قبيلة ومناطق الرعي والإقامة والدخول والخروج من مناطق الرعي وكذلك فترة الزراعة و الحصاد .

3- عند حدوث اختلالات أمنية ، تقع علي كل قبيلة البحث عن الجناة والاحتفاظ بهم إلي أن يتم الصلح بشأنهم

4- الاتفاق علي أن تكون الدية لأولياء الدم 30 بقرة بينما هي بين المسيرية الرزيقات 71 بقرة.

5- للعمد من القبيلتين سلطة توقيع وإصدار الأحكام علي الجناة في المحاكم الشعبية العشرة المنتشرة في المنطقة بينها واحد برئاسة دينج مجوك تطبق الأحكام المحلية والعرفية . ويمكن استئناف الحكم للناظر المعني الذي يمكن استئناف حكمة لناظر عموم المسيرية بابو

---

[1]* عبدالرحمن ارباب , رصد وتحليل لمسار مشكلة أبيي بعد تقرير الخبراء

[2]* زين العابدين، أمين حامد، أزمة أبيي بين القانون الدولي ومسألة التحكيم، 2009م، ص 32/31.

[3] سليمان محمد الدبيلو، أبيي من شقوق إلى لاهاي، الجزء الأول، ص56-60.

نمر وتخضع هذه الأحكام لنظر القاضي المقيم الذي يمكنه رفع الأمر إلي قاضي المديرية ، أما أحكام محاكم دينكا نقوك فتحال إلي محافظ المديرية بدلا عن الناظر بابو نمر . أما مجلس ريفي المسيرية فهو المسئول والمشرف علي هذه المحاكم واستلام الغرامات ألمقرره علي المحكومين .

أما اتفاقية ابيي الثانية (20-22 مارس 1966) والتي جاءت عقب خروقات متبادلة فقد تم فيها مراجعة نصوص الاتفاقية الأولي وتضمنت فيما تضمنت ما يلي :- [1]

1- للمسيرية الحق في الوصول إلي كل الرقاب وأماكن المياه والمراعي في كل المنطقة.

2- للدينكا نقوك الحق في البقاء في أماكن سكنهم ومزارعهم في الرقبة الزرقاء وغيرها من الأماكن

3- الدينكا ريك وروينق والنوير يسمح لهم بدخول المنطقة بموافقة السلطات الأمنية فقط بعد موافقة الناظر دينج مجوك والتزامه بتحمل مسؤوليتهم .

4- مسؤولية امن المواطنين هي مسؤولية الدينكا والمسيرية معا ، كل في منطقته ويمنع حمل السلاح في المنطقة إلا لإغراض الدفاع عن النفس .

5- المشاكل الفردية بين سكان المنطقة، يتابعها قادة القبيلتين كل في منطقته ويتم تحويلها للمحاكم النظامية لتجري العدالة مجراها.

6- تم إطلاق سراح كل المعتقلين والمسجونين في أحداث 1964 و 1965. [2]

بهذه الاتفاقية تم تغيير العلاقة بين القبيلتين ، المسيرية والدينكا ، من علاقة استضافة كما ابقي عليها ميثاق الإخاء 1905 ، إلي علاقة حسن جوار وأصبحت القبائل الجنوبية الاخري التي كانت تعتبر دخيلة علي المنطقة أصبح أفرادها الآن مواطنون لهم حق التواجد في المنطقة بموافقة ناظر دينكا نقوك ، وذلك تمشيا مع السياسة الجديدة للدولة التي تبنت حقوق المواطنة وملكية الدولة للأراضي .

توفي الناظر دينج مجوك في عام 1969 ، وخلفه ابنة عبد الله الذي قتل بعد فترة قصيرة من تنصيبه في أحداث اعتبرت خلافات بين أسرة الناظر دينج مجوك مما اضعف مكانتها وسلطتها فيما بعد . [3]

الجدير بالذكر إن حكومة الرئيس عبود كانت قد منحت الناظر دينج مجوك في عام 1964 كسوة الشرف من الدرجة الأولي ، لأنه كان قد أعرب عن تأييده لنظام عبود . وفي عام 1972 عندما زار الرئيس جعفر نميري مدينة أبيي ، الغي نظارة الدينكا في ابيي ليلحق بنظارات

---

[1]* د. أمين حامد، زين العابدين، أزمة أبيي بين القانون الدولي ومسألة التحكيم، ص32.

[2]* د. أمين حامد، زين العابدين، أزمة أبيي بين القانون الدولي ومسألة التحكيم، ص32.

[3]* عبدالرحمن ارباب , رصد وتحليل لمسار مشكلة أبيي بعد تقرير الخبراء

كل العرب التي ألغيت في عام 1970 ، وبذلك وضع آخر مسمار في نعش النظام الأهلي في شمال السودان ،إذ لم تلغي الإدارة الأهلية في جنوب البلاد في هذه الزيارة .

لقد الحق قرار إلغاء الإدارة الأهلية بديار المسيرية ضررا بليغا بالعلاقات الاجتماعية بالمنطقة ،وادي إلي انهيار الأحكام العرفية التي كانت سائدة والتي كانت عاملا مساعدا وحاسما في حل المشاكل القبلية في المنطقة. ولذلك كان من الطبيعي إن تتدهور الأوضاع الاجتماعية والأمنية .ولذلك لجأت الحكومة في غياب تطبيق الأعراف والتقاليد القبلية لغياب السلطة المنوطة بها ممثلة في الإدارة الأهلية ألجأت الي لجان الحكومة لعقد (المؤتمرات) للتداول حول نفس المشاكل والموضوعات التقليدية المرتبطة بحياة أهل المنطقة ، ولذلك فقد انعقدت مؤتمرات في أبيمنم و كادوقلي والأبيض كلها لمناقشه وحلحله المشاكل المتعلقة بتلك القضايا القبلية ، ولكن لغياب الالتزام القبلي والأدبي والأخلاقي – لغياب الإدارة الأهلية – فلم تر قرارات وتوصيات تلك المؤتمرات النور ولم يلتزم بها .

بعد إدخال النظم الإدارية الحديثة لإدارة شؤون المجتمعات الريفية محل الإدارة الأهلية – التي تم حلها– تم التخلي عن فكرة الأرض والملكية القبلية لها باعتبار إن الدولة هي صاحبة السيادة علي كل أراضي السودان، وذلك ترسيخا لمفهوم المواطنة الذي يكفل للمواطنين حرية الانتقال والاستقرار. في إطار هذه المفاهيم وترسيخها تم عقد مؤتمر ابيمنوم في عام 1974 لتنظيم العلاقة بين قبائل المنطقة المسيرية والدينكا نقوك والنوير باعتبار إن مواطني المنطقة لهم حقوق وواجبات متساوية وان الأرض للجميع.[1]

لقد تجاوزت طموحات متعلمي دينكا نقوك مبدأ المواطنة والحقوق المتساوية في الأرض ولذلك رفضوا إن تشاركهم باقي القبائل في الأرض ، وفي هذا الإطار فقد قال د. فرانسيس دينج مجوك أن إدارة كردفان والعرب تدخلوا دون تنفيذ تنمية منطقة ابيي لتكون مثالا للوحدة الوطنية ،مما يعني إن تكون المنطقة مفتوحة لكل العرب للإقامة فيها والتكامل مع الدينكا وتحويل أرضهم إلي ملكية عامة للجميع. [2]

هذا وقد تبنت الحركة الشعبية لتحرير السودان أفكار متعلمي دينكا نقوك هذه وطالبت بحق الاستفتاء لدينكا نقوك وان لا يشارك المسيرية في هذا الاستفتاء وان يكون لهم فقط حق الرعي في المنطقة. وكما هو معروف فقد أعطت اتفاقية السلام الشامل حق الاستفتاء لمواطني منطقة ابيي للبقاء في الشمال أو الانضمام للجنوب. [3]

---

[1]* عبدالرحمن ارباب ، رصد وتحليل لمسار مشكلة أبيي بعد تقرير الخبراء ص122 .

[2]* أمين حامد زين العابدين ازمة أبيي بين القانون الدولي ومسألة التحكيم .ص 36

ابيي: حسب تقرير الخبراء:-

ابيي هي المنطقة التي حددها تقرير خبراء مفوضية حدود ابيي ،يحدها شمالا خط مستقيم عند خط 10 درجات و22 دقيقة و30 ثانية، ويحدها غربا حد كردفان-دارفور حسبما تم ترسيمه وتعيينه في الأول من يناير 1956. ويحدها جنوبا حد كردفان-بحر الغزال-أعالي النيل حسبما تم ترسيمه وتعيينه في الأول من يناير 1956[1]. ويحدها شرقا حد كردفان-أعالي النيل عند خط الطول 29 درجة و32 دقيقة و15 ثانية شرقا ، ويتجه شمالا حتي يلتقي مع خط العرض 10 درجات و22 دقيقة و30 ثانية شمالا، وتبلغ مساحتها (.31480.) كيلو مترا[2] (انظر الملحق رقم 5).

ابيي: حسب قرار محكمة التحكيم الدائمة (لاهاي):-

ابيي حسب قرار محكمة التحكيم الدائمة (لاهاي) هي المنطقة التي تمتد حدودها الشرقية علي خط طول 29 درجة و00 دقيقة و00 ثانية) شرقا من خط عرض 10 درجات 10 دقائق 10ثواني شمالا إلي جنوب كردفان-حدود النيل الأعلى كما جرى تحديدها في 1 يناير 1956. أما الحدود الغربية فتمتد علي خط طول 27 درجة و 50 دقيقة و00 ثانية شرقا من خط عرض 10 درجات 10 دقائق 10 ثواني شمالا إلي جنوب كردفان-حدود دارفور كما جرى تحديدها في الأول من يناير 1956. وبذلك تمتد حدود منطقة ابيي الغربية علي الحدود بين دارفور- كردفان إلي حين تلتقي مع الحدود الجنوبية لمنطقة ابيي وتبلغ مساحتها (10480) كيلو مترا.ملحوظة :عند صدور قرار محكمة التحكيم الدائمة كانت ولاية غرب كردفان الحالية جزأ من ولاية جنوب كردفان[3] (انظر الملحق رقم 6 و7).

غني عن القول أن منطقة ابيي هذه المحددة بموجب قرار محكمة التحكيم الدائمة هي المنطقة التي من المقرر أن يخضع سكانها لاستفتاء لضمها لجنوب السودان أو باستمرار تبعيتها للسودان حسب وضعها الحالي. وهي المنطقة المعنية بنزاع أبيي، والتي توضح حدود ابيي في أي وقت تثار فيه هذه القضية حاليا ومستقبلا.

لعله من الملاحظ أنه في السابق قبل قرار محكمة التحكيم الدائمة كان الحديث عن حدود ابيي يكتنفه الغموض وعدم التحديد ، وقد أثار هذا الوضع العديد من المشاكل والمغالطات التي زادت من تعقيد النزاع خاصة في الجوانب والمناطق المتعلقة بإنتاج البترول، فضلا عن تبعية المدن والقرى التي تتبع لبعض فروع المسيرية التي أخرجها قرار التحكيم من حدود ابيي التي حددها تقرير الخبراء.

---

[1] https://mod.gov.sd/... التقارير/1125-تقرير-خبراء-مفوضية-حدود-أ

[2] https://mod.gov.sd/... التقارير/1125-تقرير-خبراء-مفوضية-حدود-أ

[3] https://mod.gov.sd/... التقارير/1125-تقرير-خبراء-مفوضية-حدود-أ

علية فانه منذ تاريخ صدور قرار محكمة التحكيم الدائمة فان ابيي أصبحت تعني المنطقة التي حددها قرار محكمة التحكيم الدائمة ومساحتها 10480 كيلو متر مربع والتي من المفترض أن يستفتي سكانها حول خياري تبعيتها لبحر الغزال بدولة جنوب السودان أو بالإبقاء علي وضعها الحالي بجمهورية السودان حسبما نص علي ذلك بروتوكول ابيي.

أبيي :السكان والمساحة

تم في عام 1914م إنشاء مدينة أبيي في الرقبة (أم بيرو/نيامورا) شمال بحر العرب (الجرف/كير) وأحد روافده، وسلمت أول خريطة تضمنت اسم أبيي كمدينة إلى مصلحة المساحة في السودان في حوالي عام 1916م. وتم توضيح الوحدة الإدارية الأهلية لأبيي في خريطة الإدارة الأهلية لمديرية كردفان في عام 1938م(1).

يرجى الإطلاع على خريطة حدود المسيرية حسبما رسمها مستر مايكل تبس في كتابه مغيب الشمس في السودان (ص106)، كما يرجى الإطلاع على خريطة مسارات الرحل إعداد خبير الانثربولوجي إيان كينسون (المرفقتين).

تعداد دينكا نقوك والمسيرية:

جاء في صفحة 108 من كتاب مغيب الشمس في السودان، تأليف مايكل وآن تبس (مساعد مفتش منطقة المسيرية وزوجته (1950–1954م)، ترجمة الدكتور موسى عبدالله حامد، أن تعداد عرب المسيرية (1952م) كان يقدر بحوالي (90000) تسعين ألف نسمة، أما قبيلة دينكا نقوك التي تعيش على جانبي بحر العرب فيقدر تعدادها بثلاثين ألف نسمة (30000). وعلى الحدود الشرقية لديار المسيرية، بالقرب من جبال النوبة، تعيش جيوب صغيرة من عناصر النوبة والداجو ويبلغ تعدادهم حوالي (10000) عشرة ألف نسمة. الجدير بالذكر أن مستر p.p.Howell قد أوضح في مذكراته حول منطقة المسيرية (1948) أن تعداد دينكا نقوك يقدر بحوالي (25000) خمسة وعشرين ألف نسمة.

أما حسب الإحصاء العام الذي جرى في عام 1956م فقد بلغ عدد المسيرية الحمر (102000) مائة واثنين ألف نسمة، بينما بلغ عدد دينكا نقوك (38500) ثمانية وثلاثين ألف وخمسمائة نسمة[2].

وفي كتابه، أزمة أبيي بين القانون الدولي ومسألة التحكيم، أورد الدكتور أمين حامد زين العابدين: أن مجموع السكان في مجلس ريفي دار المسيرية السابق في عام (1969) يساوي (189366) نسمة، منهم المسيرية الحمر[بفروعها العجايرة (48235) والفلايتة (33277) ، والمسيرية الزرق (46472)] وتعدادهم (127984) نسمة، ودينكا نقوك

(1) د. الدبيلو، سليمان ، الجزء الثاني، صفة 312.

[2]د. الدبيلو، سليمان ، من شقدوم إلى لاهاي، الجزء الثاني، صفحة 435.

(61381) نسمة، والنوبة الغربية (14967) نسمة ، والداجو (6942) نسمة .(انظر خريطة إيان كنسون المرفقة)[1].

جاء في الفقرتين 111 و112 من مذكرة الحركة الشعبية لمحكمة التحكيم الدائمة ، أن دينكا نقوك هي قبيلة من أصل 25 قبيلة لشعب الدينكا، وأن عدد سكانها يبلغ (300000) ثلاثمائة ألف نسمة[2]. وهو رقم في نظر (الباحث) لا يتناسب مع الإحصائيات أعلاه، ويبدو مبالغاً فيه إذا ما قورن بأرقام إحصاء عام 1956م وبيانات عام 1969م آخذين في الاعتبار الزيادات السنوية للسكان. ومن جانب آخر فإن الرقم (300000) كإحصائية (لدينكا نقوك) لا يبدو أنه يمثل الحقيقة خاصة وأن السواد الأعظم من دينكا نقوك قد هجر المنطقة على فترات متفرقة عقب فترة التمرد الأول عام 1955م بعد الاستقلال، وبعد التمرد الثاني في عام 1983م والسنوات اللاحقة وذلك بسبب الظروف الأمنية، وبسبب البحث عن حياة أفضل تتوفر فيها مصادر للدخل كما يتوفر فيها الأمن والخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والمياه والكهرباء ووسائل الراحة وغيرها. الجدير بالذكر أن بعض قيادات نقوك كانوا جزءاً من قيادة التمرد في الجنوب وخاصة في الأعوام 1965م وما بعدها، وكذلك في تمرد عام 1983م بقيادة د. جون قرنق رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان، حيث أصبحت منطقة أبيي مسرحاً للصراع المسلح بين جيش حكومة السودان وجيش الحركات المتمردة (الأنانيا والحركة الشعبية).

ورد في مذكرة حكومة السودان إلى مفوضية حدود أبيي أنه في تاريخ المذكرة (2005م) كان عدد سكان أبيي الدائمين من دينكا نقوك والآخرين لا يزيد عن (5000) خمسة آلاف مواطن، مشيرة إلى أن دينكا نقوك تواقين للتحضر والتمدن ولذلك هاجرت إعداد كبيرة منها قبل وبعد الحرب إلى مناطق أخرى داخل وخارج السودان أكثر أمناً وتتوفر فيها أسباب الحياة ومصادر الدخل والخدمات الأساسية من تعليم وصحة واستقرار وغيرها[3].

أجرت قبائل دينكا نقوك استفتاء (من طرف واحد) لتقرير مصير منطقة أبيي وذلك في نهاية أكتوبر 2013م، وقد شارك فيه حسب اللجنة الانتخابية (65000) خمسة وستون ألف مواطن من دينكا نقوك. ولكن يرى(الباحث) أنه لا يوثق بمعلومة وإحصائية عدد المشاركين خاصة وأنه لم تكن هنالك جهات محايدة لمراقبة الاستفتاء يوثق ببياناتها وبإحصائياتها وإفاداتها وتقاريرها. وعلى صعيد آخر جاء في صحيفة اليوم التالي الصادرة

---

[1] د. أمين حامد زين العابدين، أزمة أبيي بين القانون الدولي ومسالة التحكيم، المصدر 9/36969، .MRD. Alfula File no.G-1, 23

(2) د. سليمان الدبيلو، من شقدوم إلى لاهاي، الجزء الثاني، صفحة 447.

[3] سليمان الدبيلو، من شقدوم إلى لاهاي، الجزء الثاني، صفحة 495.

في 2014/3/7م أن عدد المسجلين لانتخابات عام (2010م) في أبيي من المسيرية قد بلغ (67000) مواطن مقارنة بـ(27000) مواطن من دينكا نقوك.

تسكن منطقة أبيي مجموعة من القبائل ظلت تعيش في وئام منذ أن التقت في المنطقة وجمعت بينها المصالح المشتركة وكان الود والإخاء هو الذي ساد بينهم في علاقاتهم، إلى أن دخلت السياسة في العلاقات الاجتماعية بين المسيرية ودينكا نقوك حين أطلت أحداث العام 1964م بدعم من حركة الأنانيا[1].

هذا وإلى جانب دينكا نقوك والمسيرية، هنالك قبائل أخرى تسكن في منطقة أبيي من القبائل الجنوبية كدينكا أجوانق، وأقواك، وملوال، وأبيم، وريك وهذه المجموعة يعرفها عرب المسيرية بدينكا حجير. هنالك أيضاً قبائل التوج والرووينق ثم نوير بل شرقاً. كلهم يجوبون منطقة أبيي خاصة في فصل الصيف.

العلاقات بين المسيرية ودينكا نقوك:

تأثرت العلاقة بين دينكا نقوك والمسيرية سلباً بعد توقيع اتفاقية توقيع السلام الشامل 2005م، وازدادت سوءاً بعد إعداد تقرير الخبراء وتسليمه لرئاسة الجمهورية في عام 2005م. وكان من نتيجة ذلك أن قام بعض من منسوبي الحركة الشعبية لتحرير السودان بمنع المسيرية من التوجه جنوباً لبحر العرب كالمعتاد. كما أن قوات (اليونسفا) هي الأخرى قد كانت حائلاً بين المسيرية والوصول إلى منطقة جنوب أبيي كالمعتاد كما كان يحدث تاريخياً.. ولذلك وجد المسيرية أنفسهم محصورين دائماً في منطقة جغرافية محدودة خلال فترة الصيف، مما أدى إلى إنهاك المراعي والضغط على موارد المياه وإلى هلاك الماشية من ناحية، واضطرار بعض من المسيرية لهجر حياة الترحال ومن ثم الاستقرار في المدن والقرى الجديدة بحثاً عن الأمن والأمان وجرياً وراء الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والمياه وغيرها، وهرباً من هجمات المتمردين والمتفلتين من جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان من ناحية أخرى.

لقد أرتبط مصير الدينكا والمسيرية ببعضهما البعض وذلك منذ أن جمعتهم الأيام في تلك المناطق التي يعيشون فيها حتى تاريخه.. ولذلك كان التمازج الحضاري والمصاهرة والتزاوج والتآخي بينهما فتداخلت الأسر والعائلات وفروع القبائل في بعضها البعض. الجدير بالذكر أن الناظر على الجلة ناظر المسيرية والروب بيونق ناظر الدينكا ومعهما أعداد ضخمة من أتباعهما وأبناء قبيلتيهما قد هاجروا سويا إلى قدير لنصرة الثورة المهدية ضد قوى البغي والظلم تحت راية واحدة وعادوا سوياً[2].

[1] أحمد عبدالله آدم، أصول البقارة والدينكا وقضية أبيي، معامل التصوير الملون، 1984م، ص169.
[2] مرجع سابق ، أصول البقارة والدينكا وقضية أبيي، ص170.

ومثال آخر لارتباط الدينكا والمسيرية ببعضهما البعض وتوحد مصيرهما المشترك هو أن كوال الروب ثم من بعده ابنه الناظر دينق مجوك ناظر الدينكا نقوك وعمد وأعيان القبيلة قد رفضوا كل إغراءات الحكام الإنجليز وضغوطهم منذ الأربعينيات لانضمام أبويي للجنوب أو أن تكون ضمن حزام المناطق المقفولة...

وكان لأبناء المنطقة المتعلمين دورهم ورؤاهم أيضاً في بقاء المسيرية والدينكا عروة وثقي لا إنفصام لها.. فهاهو دكتور فرانسيس دينج مجوك وزير الدولة بوزارة الخارجية سابقاً ومساعد الأمين العام للأمم المتحدة لشئون اللاجئين سابقاً يقدم مذكرة حول تصوره لحل قضية أبويي حال توقيع إتفاقية أديس أبابا في عام 1972 قائلاً:

(إن تصوري لحل قضية أبويي الذي قدمته لذلك المؤتمر الهام لا يخرج عن ذلك النسيج الفريد من العلائق بين المسيرية والدينكا والذي حافظوا عليه على مر العصور.. فليس بخليق بمثقف مثلنا أن يشرخ في نفس أحد من المؤمنين بتلك الوحدة المقدسة في أن يدعوه ليسبح عكس التيار الذي أعتاد العوم فيه الأجداد والآباء فكان محور مذكرتي أن تبقى أبويي بالشمال لتحفظ وحدة المسيرية والدينكا وتقوي الروابط أكثر...)

أما في عام 1980 حينما احتدم النقاش بمجلس الشعب القومي حول إنضمام أبيي للجنوب أو بقائها في الشمال، أرسل عمد ومشايخ ومناديب أبيي ، الذين كانوا مجتمعين وقتها مع أهلهم المسيرية بالمجلد ، برقية إلى السيد رئيس الجمهورية رافضين فيها بقوة شعارات الفرقة والانقسام، ورافضين بها أيضاً الوصاية عليهم من أي جهة مؤكدين فيها أنهم جزء لايتجزأ من إقليم كردفان ، ومشددين فيها على ضرورة استمرار روح الود والإخاء وتمتين العلاقات الأخوية مع المسيرية تأكيداً للوحدة الوطنية.. ولتأكيد ماجاء في هذه البرقية فقد قام وقتئذ وفد ضم أعيان المسيرية والدينكا بما فيهم جميع عمد دينكا نقوك بزيارة الخرطوم ومقابلة المسئولين مؤكدين على ماجاء في برقيتهم المشار إليها أعلاه.

وفي عام 1983 عقد مؤتمر لأبناء المسيرية والدينكا بنادي الضباط بالخرطوم حول قضية أبويي.. خرج المؤتمر بالإجماع مطالباً يومها الرئيس السابق جعفر نميري بأن تظل أبويي بالشمال يتفيأ ظلالها المسيرية والدينكا على السواء تأكيداً للوحدة والتآخي والإنصهار مثلما فعل الآباء والأجداد على مر السنين.

لم يسجل التاريخ حرباً بين المسيرية والدينكا بالمعنى المفهوم ولكن كانت تحدث بعض المشاكل والصراعات العابرة بين عموديات الدينكا فيما بينها أو بين قبائل المسيرية فيما بينها، أو بين المسيرية والدينكا ولكن في كل هذه الحالات يأتي الأجاويد وعقلاء قبائل المنطقة بالحل الناجع وفقاً للاعراف القبلية بينها فتصفوا الحياة وتعود سيرتها الأولى متناغمة بسيطة هانئة بفضل كفاءة وحنكة وحكمة القيادات الأهلية والقيادات المحلية.

لقد كانت هنالك في السبعينيات من القرن الماضي ، بعد إتفاقية أديس أبابا مساعي لتغيير واقع الحياة الإجتماعية والاقتصادية في المنطقة خاصة وأنه طرأ تغيير واضح في مفهوم القبلية وحق الدار وحق المرعى، فكانت مؤتمرات الصلح ولجان الأمن تنعقد في أبيمنم بجنوب كردفان وغيرها..

تم في السابق استحداث تجارب أدارية جديدة ، مثل تجربة الإدارة المشتركة والضباط الإداريين السيارة ،في محاولة لتعميق قنوات الاختلاط والتمازج وتبادل الثقافات بهدف استمرار التعايش السلمي . ولقد كانت نتيجة هذه المؤتمرات والاجتماعات الدورية إيجابية إلى حد كبير حيث قللت من بؤر التوتر والاحتكاكات وأصبحت المنطقة أكثر تواصلاً واستقرارا بين قبائلها .. إلا أن هذا الجهد لم يقابله على الطرف الآخر عملاً تنموياً وقدراً مناسباً من الخدمات يساعد على إزالة الغبن والإحساس بالتهميش والإهمال ، إذ لو كان هناك في المنطقة الحد المعقول من الخدمات لما وجد الكثيرون الذريعة لرفع السلاح ضد المركز ولما تمترس بعض أبناء المنطقة خلف الحركات المسلحة المتمردة والتنظيمات المطلبية المحلية[1].

ويكفي أنه بالإضافة إلى النقص الحاد في المدارس ومعينات العمل وضعف تأهيل المعلمين فإن المدارس بالمنطقة قد فقدت أكثر من شهرين من العام الدراسي في احد الأعوام وذلك بسبب إضراب المعلمين لعدم إستلامهم لمرتباتهم في موعدها..

لقد عاش الدينكا والمسيرية في ود ووئام يعكس التعايش القبلي السلمي في أبهى صوره ولم يتعكر صفو هذه العلاقة الطيبة إلا لأسباب سياسية حينما انضم بعض أبناء دينكا نقوك لحركة الأنانيا وهاجموا المسيرية في مصايفهم ، وهم عزل إلا من السلاح الأبيض في عام 1964[2]. ولم تكن هذه الحادثة لأسباب قبلية أو عرقية أو دينية. وفي وقت لاحق انضم بعض أبناء دينكا نقوك للحركة الشعبية، أما إتفاقية نيفاشا قد وضعت الأسس السليمة للسلام وحقن الدماء ووضعت في عنق حكومة الوحدة الوطنية وأحزابها وأحزاب المعارضة وأبناء الدينكا نقوك وأبناء المسيرية مسئولية الحفاظ على هذا السلام وحفظ أمن وسلام الأبرياء من القبيلتين.

المبحث الثالث :- أزمة أبيي:-

يقول البعض أن للأزمة مراحل[(3)] عدة تبدأ بمرحلة ميلاد الأزمة وهي بمثابة مرحلة النزاع الكامن، ثم تتطور لتبلغ مرحلة النمو والاتساع ويكون اتساع هذه الأزمة عادة بمحفزات ذاتية أو بمحفزات خارجي، مثال ذلك الدعم المعنوي والسياسي والمادي من دولة جنوب السودان لأبناء

---

[1] مرجع سابق ، ص165.

[2] نفس المرجع السابق ، ص165.

[3] - محمد أحمد عبد القادر. الإدارة الدولية للأزمة، ورقة مطبوعة ، ب ت ، ص 25

منطقة أبيي. وهنا لابد من تجميد وعزل العناصر الخارجية عن طريق خلق تعارض بين مصالح تلك الأطراف وذلك للحصول على أفضل النتائج.

أما المرحلة التالية من مراحل الأزمة فهي مرحلة النضج حين يعجز متخذي القرار عن اتخاذ الإجراءات والأساليب التي تحول دون الوصول لهذه المرحلة، ويصعب بالتالي السيطرة على تفاقم الأزمة، مما يؤدي في النهاية إلى الإطاحة بمتخذي القرار إذا لم يستطيع تحويل إتجاه الأزمة والسيطرة عليها بصورة ما، وأخيراً تصل الأزمة إلى مرحلة الانحسار والتقليص وذلك بعد تحقيق هدف التصادم العنيف، الذي يؤدي تحقيقه إلى فقدان الأزمة جزءاً كبيراً من قوة الدفع الدافعة لها، فتتحول إلى مرحلة الإنحسار والتقليص، ولكن إذا فشلت الأزمة في تحقيق الصدام، فإن قوة الدفع لها تتجدد لاحقاً ذلك لأن فشل الصدام يعني أن الأزمة فشلت في تحقيق أهدافها. ولذلك تتجدد بتوفر العوامل المساعدة في الوقت المناسب، ويمكن القول أن القرارات المتعلقة بالأزمة في أي وقت، ما هي إلا حصيلة لجمع بعض المعلومات ودراسة الظواهر البارزة للأزمة على مستوى الماضي والحاضر فضلاً عن فرضيات المستقبل وذلك بأمل القضاء على الأزمة كلياً أو جزئياً[1].

ومما يجدر ذكره أن هناك وجه أخر للأزمة وهو يسمى الإدارة بالأزمة، وهي التي تقوم على أساس افتعال الأزمات، وإيجادها من عدم إما للتغطية والتمويه على المشاكل القائمة التي تواجه الكيان السياسي، علماً بأن نسيان مشكلة ما لا يتم إلا عن طريق إظهار مشكلة أكبر وأشد تأثيراً، أو لأن طرف الأزمة يود معالجتها عن طريق التصعيد بإبرازها إلى الكيان الوطني أو إلى المجتمع الدولي (نزاع أبيي). ولعله من المعروف أن الدول الكبرى تستخدم أسلوب الإدارة بالأزمات كأسلوب لتنفيذ إستراتيجيتها الكبرى في الهيمنة والسيطرة على العالم ولتأكيد قوتها وفرض إرادتها وبسط نفوذها بطريقة لا تفقدها أصدقاءها و/أو تحييد أعدائها وتدمير مصالحهم وتقوية تحالفاتها وتحقيق أجندة طويلة المدى.

أما إذا تصاعدت الأزمة حتى وصلت مرحلة المواجهة، فإنها لا تسمى حينها أزمة ولا تصبح أزمة، ذلك لأنه في حالة البدء في النضال تكون الإدارة قد انتقلت من حالة السيطرة والاحتواء إلى حالة المواجهة، أي الانتقال من الأزمة إلى مرحلة النزاع. فالمواجهة تعني الحرب التي لا تعتبر من أدوات إدارة الأزمة بقدر ما هي من أدوات إدارة النزاع.

خلاصة القول أن الحرب تعني الخروج من مرحلة الأزمة/ بينما الغرض من إدارة الأزمة هو عدم السماح بتوسيع الأزمة لتصل إلى دائرة الحرب، ومن هنا نشأت فكرة إدارة الأزمات كوسيلة من وسائل الأمن الجماعي لأنها تحول دون الوصول لمرحلة الحرب.

---

[1] المرجع السابق ، ص 27

مرحلة الصراع:

بالانتقال لمعرفة المرحلة التي وصلها النزاع حالياً بين حكومة السودان وحكومة جنوب السودان حول منطقة أبيي، يمكن القول أن هذا النزاع قد انتقل منة مرحلة ميلاد الأزمة مروراً بمرحلة النمو والاتساع ووصل إلى مرحلة النضج، فقد عجزت كل من حكومة السودان وحكومة جنوب السودان من اتخاذ ما يلزم للحيلولة دون وصول النزاع لمرحلة النضج هذه.

ولكن نظراً للظروف السياسية الداخلية والخارجية التي ظلت تعيش فيها الدولتان منذ عام 2013م، وخاصة حين اندلع الصراع القبلي والسياسي في دولة جنوب السودان فقد خرج نزاع أبيي عن دائرة الاهتمامات السياسية للدولتين، فتوقف في مرحلة معينة، في انتظار إجراء الاستفتاء الذي نص عليه بروتوكول أبيي حول تبعية منطقة أبيي إلى دولة جنوب السودان أو إلى دولة السودان ، ولكن إجراء الاستفتاء نفسه تكتنفه العديد من العقبات حسبما تم توضيحه.

يرى الباحث أن هنالك استحالة في إجراء الاستفتاء لتحديد تبعية منطقة أبيي إلى دولة السودان أو إلى دولة جنوب السودان في المدى المنظور، ذلك لاعتبارات وأسباب كثيرة، منها الاعتبارات القانونية حيث كانت اتفاقية السلام الشامل ومن ضمنها بروتوكول أبيي موقعة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان ولكنها الآن – بعد استقلال جنوب السودان– انتقلت حقوق وواجبات الحركة الشعبية لتحرير السودان (القانونية) إلى دولة جنوب السودان، فأصبح الصراع حول أبيي صراعاً دولياً بين دولتي السودان وجنوب السودان الأمر الذي يتطلب إجراء مشاورات ومفاوضات واتفاقاً جديداً حول كيفية تنفيذ ما تبقى من بنود بروتوكول أبيي. كما يرى الباحث أن قادة دينكا نقوك قد فقدوا حالياً مركز القوة الذي كانوا يتمتعون به، وفقدوا قدرتهم على التأثير في قرارات حكومة الجنوب. وهنالك ايضاً العديد من المشاكل الأخرى التي تحول دون طي ملف نزاع أبيي في المدى المنظور، مثل المشاكل التمويلية، والتنظيمية والإدارية، والفنية وكذالك كيفية تحديد هوية وشروط من يحق لهم الاستفتاء من سكان منطقة أبيي، فضلاً عن الاتفاق على موعد الاستفتاء وتحديد مراكز الاقتراع، إلى جانب تحديد الدعم الدولي وتحديد أطرافه ونوع الدعم المقدم منها، وتحديد ما يلزم أن تقوم به كل من حكومة السودان وحكومة جنوب السودان في إطار بروتوكول أبيي وغير ذلك، إذن دخل نزاع أبيي في مرحلة جديدة من النزاع، ليتجدد مرة أخرى – بعد فترة الركود– ولينطلق من مرحلة النزاع الكامن مجداً إلى مرحلة النمو والاتساع. المستقبل وحده هو الكفيل بتحديد المآلآت التي سينتهي إليها النزاع حول أبيي، خاصة وأن قرار محكمة التحكيم الدائمة ملزم قانونياً، بينما ترفض قبيلة المسيرية الاعتراف به كما ترفض السماح بترسيم الحدود، كما ترفض السماح بإجراء الاستفتاء إذا حرمت من المشاركة فيه، ذلك لأنها (المسيرية) ترى أن كل الاتفاقيات التي تم

توقيعها في إطار نزاع أبيي لم تراعي مصالح القبيلة ولا ضمان حقوقها في الترحال والتنقل كالمعتاد تاريخياً طلباً للماء والكلأ.

الصراعات القبلية في منطقة المسيرية بما في ذلك منطقة آبيي

المقصود من الصراعات القبلية هو الاحتكاك المباشر بين القبائل والمجموعات القبلية الذي يتطور إلي حد الحرب والمواجهات المسلحة، التي تستعمل فيها قديما الأسلحة القبلية التقليدية مثل الحربة والفأس والسيف والسكين وغيرها ،وحديثا الأسلحة النارية والعسكرية المتطورة الخفيفة والثقيلة ، ومن العادة أن يخلف مثل هذا الصراع المآسي والدمار والخراب وقتل الأنفس ودمار الممتلكات وضياعها ، الأمر الذي يؤدي إلي خلق الأحزان والأحقاد والبغضاء تتوارثها الأجيال جيلا عن جيل .

أسباب الصراعات القبلية :-

تتعدد وتتنوع أسباب الصراعات القبلية في السودان كغيرة من الدول في القارة الإفريقية التي تعاني من التخلف والاضطراب الاجتماعي بسبب الجهل والمرض وغيا ب التعليم والوعي المجتمعي . وكما هو معروف فان لكل دولة أو مجتمع خصوصيته في أسباب ونوعية الصراعات القبلية وذلك وفقا لظروفها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية ومدي تطور مجتمعها ، يورد الباحث فيما يلي أهم الأسباب التي تؤدي إلي النزاعات والصراعات في منطقة المسيرية بصفة خاصة وباقي مناطق السودان بصفة عامة :-

هناك صراع تقليدي بين المجموعات السكانية ، ويعود هذا الصراع أساسا إلي عدم الكفاية من الموارد وبخاصة في مجال المياه والمراعي (الكلأ) التي تحتاجها قطعان هذه القبائل من الأبقار والجمال والضان والماعز وغيرها من الدواب ، كما أن وجود المشاريع الزراعية في مسار الرحل وحركتهم وعدم التقيد بمواعيد التحرك والطرق (المسارات) المتفق عليها قد يكون سببا في اندلاع النزاع بين الرحل والمزارعين (المنتجين) التقليديين والمزارعين أصحاب الزراعة الآلية والتقليدية.

هذا وقد أدت مؤخرا موجات الجفاف والتصحر بفعل الطبيعة أو بفعل الإنسان بسب القطع الجائر أو بسبب الحرائق وغيرها إلي الضغط علي موارد المياه والمراعي مما يؤدي إلي الاحتكاك بين المزارعين والرحل أو بين الرحل فيما بينهم ، الذي عادة ما يحدث ، ثم ما يلبث أن تتسع دائرته ليشمل الأفراد ثم الجماعات فالقبيلة أو القبائل ليتطور إلي نزاع ثم إلي صراع مسلح ، وخاصة مع انتشار السلاح في أيدي المواطنين بسبب الظروف الأمنية وانتشار الحركات المتمردة المسلحة .. وقد تتطور هذه الصراعات مستقبلا إلي صراعات أكثر عمقا وأثرا وفي رقعة جغرافية اكبر .

قامت وزارات الطاقة والتعدين بفتح الطرق وإقامة المنشآت في مناطق التنقيب عن البترول والمعادن في منطقة المسيرية وطالب المتضررون من فتح هذه الطرق – التي تأخذ جزءا من أراضي أفراد القبيلة– بالتعويض عنها . وقامت هذه الجهات الرسمية بتعويض المتضررين بمبالغ كبيرة يسيل لها اللعاب .لذلك صار أفراد القبيلة يتنافسون علي المطالبة بالتعويضات لاراضي يدعون أنها مملوكه لهم تاريخيا ، وان كانت غير مستغلة أو مسجلة بأسمائهم وبدلا من توجيه هذه التعويضات لإقامة خدمات مجتمعية عامه أو لإقامة مشروعات خدمية للمنطقة ، كانت تدفع لصالح أفراد القبيلة الذين يتقدمون بالمطالبة بالتعويضات .. وبذلك تسببت هذه التعويضات في مشاكل بين المواطنين فيما يتعلق بملكية الأرض والتعويضات المتعلقة بها مما ساعد في الاحتكاك في المنطقة بين الأفراد وبين القبائل فادي إلي هتك النسيج الاجتماعي ولعل الصراع بين أولاد هيبان وأولاد سرور في السنوات الاخيرة وكذلك الصراع بين أولاد عمران و الزيود في عام 2014 هي من نتائج سياسة التعويضات هذه .

يري الباحث انه أصبحت لبعض القبائل منذ فترة الحكم التركي في السودان أراضي أو منطقة تقيم فيها في حلها وتر حالها وأصبحت هذه المناطق تحمل اسمها مثل ديار المسيرية ، ودار حمر، ودارفور، ودار الرزيقات، ويتم الانتفاع بهذه الأراضي في الرعي والزراعة والإقامة المؤقتة أو المستديمة ، وبذاك أصبح هذا الأمر أثرا ثقافيا وحقوقا قبلية متوارثة متعارف عليها .

ورغم التحولات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في هذه المجتمعات إلا أن هذا الإرث لازال يمثل جزءا من ثقافة القبائل الرعوية مثل الدينكا والمسيرية وغيرهم خلافا لما هو حادث في المدن حيث يتم تمليك الأراضي وتسجيلها للمواطنين علي نظام الملك الحر أو الحكر أو الملك المشاع .

ورغم أن سكان مناطق القبائل المختلفة لهم حق وملكية مشاعة في الموارد إلا أن قبيلة الدينكا نقوك قد ادعت ملكية منطقة آبيي ، وهي ارض معروفة تاريخيا بأنها تتبع للمسيرية وتحمل اسمها ، ويدعي المسيرية أن الدينكا قد نزحوا من ارض جدودهم في أعالي النيل إلي منطقة آبيي التابعة للمسيرية التي استضافوهم فيها بناء علي طلب زعيمهم .وقد أدي هذا الخلاف حول الأرض وملكيتها وحدودها إلي صراع حاد ونزاع ما لبث أن تطور إلي مشكلة دولية تحت إشراف الأمم المتحدة ومنظماتها ، راح ضحيتها العديد من المواطنين بينهم أبرياء فضلا عن دمار الممتلكات و ضياعها ، مما ادي الي استمرار التخلف الاقتصادي والاجتماعي .

ويري الباحث أن ظاهرة استخدام السلاح في الصراعات بين القبائل الي انتشار العديد من المظاهر الاجتماعية والاقتصادية السالبة منها علي سبيل المثال ،انتشار السلاح وسهولة الحصول عليه (من الحركات المسلحة والسوق المحلي والدول المجاورة).

هناك أيضا ظاهرة النهب المسلح وهي تعتبر احدي الظواهر الجديدة في منطقة المسيرية كما في كردفان ألكبري ودارفور ألكبري .ومما لا شك فيه أن هذه الظاهرة تمثل امتدادا للموروث الثقافي ولظاهرة "الهمبتة" وان اختلفت في وسائلها ودوافعها باختلاف مفهومها في الماضي والحاضر .وتؤدي ظاهرة النهب المسلح إلي فقدان الأرواح والممتلكات مما يؤدي إلي الثأر الذي قد يتطور إلي صراع قبلي ، كما تؤدي إلي غياب الأمن الاجتماعي وتشل حركة النشاط الاقتصادي .

ويري الباحث أن هنالك ممارسات سالبة في المجتمعات الريفية تتمثل في قيام المتفلتين من القبائل بسرقة مواشي من نفس القبيلة أو من قبيلة أخري ، وهو سلوك قد يبدأ فرديا أو جماعيا . وبتتبع الأثر ، أو عن طريقة جمع المعلومات والاستخبارات يمكن التوصل إلي السارقين أو الجناة وربما ينتهي الأمر بصراع قبلي واسترداد الماشية المسروقة أو للثأر لفقد أقرباء كانوا يدافعون عن ماشيتهم .هذا وقد شهدت ديار المسيرية وخاصة قبيلتي المسيرية والدينكا ممارسات متبادلة تتعلق بسرقة المواشي بواسطة متفلتين من القبيلتين أو بواسطة أفراد من قوات الحركة الشعبية الذين يشتهرون بعدم انضباطهم وعدم التزامهم بالمواثيق والعهود .

ويري الباحث أن الحركات المسلحة استقطبت القوات شبة النظامية (الدفاع الشعبي) والحركات المتمردة في دارفور وكذلك الحركة الشعبية في جنوب السودان مجموعات من أبناء قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك ، وقد مكن هذا الوضع أبناء هذه القبائل من مساعدة قبائلهم أو الاشتراك معها في صراعاتها القبلية مما ضاعف من عدد الضحايا وضياع الممتلكات وزيادة الأحقاد .

ومن جانب آخر فقد أدي انتشار السلاح لدي الأفراد إلي سوء استخدامه في المناسبات الاجتماعية والدينية وغيرها بواسطة القوات النظامية وشبة النظامية والأفراد وذلك بإطلاق الأعيرة النارية في الأحياء والأسواق والخلاء، دون رقيب أو ضوابط لامتلاك واستخدام السلاح مما يؤدي أحيانا إلي حالات وفاة عن طريق الخطأ فضلا عن تسبب الهلع للمواطنين وزرع الخوف في نفوسهم . وهذا أمر يستوجب تقنيين حيازة السلاح ، ووضع الضوابط المناسبة لامتلاكه وحمله .

ويري الباحث أن كانت الإدارة الأهلية في الماضي جزءا من النظام الإداري والقضائي للدولة حيث كانت تتمتع منذ العهد التركي المصري وحتى عام 1965 بسلطات إدارية وقضائية مكنتها من أن تكون موضع احترام وتقدير أبناء القبيلة ولكن بعد حل الإدارة الأهلية وسحب السلطات الإدارية والقانونية منها في عام 1970 فقد أدي ذلك إلي اختلال الأمن وغياب الأمن الاجتماعي والي ضعف القبضة الإدارية والأمنية في المنطقة خاصة مع نقص المراكز الشرطية والمحاكم .وتسييس الإدارة الأهلية وجعلها تابعة للنظام الحاكم.

انطلاقا من المشاركة في الموارد الطبيعية في المنطقة وبحكم المصالح والروابط القبلية والتداخل في مجالات الاجتماع والاقتصاد والبيئة وبحكم التداخل والاحتكاك اليومي فقد طورت قبيلتا المسيرية والدينكا نقوك نظاما عرفيا قبليا تحتكما إليه في حل صراعاتهما يشمل الديات والتعويضات وغيرها وذلك لضبط العلاقة بين القبيلتين وحفظها.

إلا أن التجربة قد أثبتت أن نظام الديات والتعويضات التي تدفعها القبيلة للقبيلة الأخرى المتضررة قد شجع الكثير من الذين يتسببون في الأحداث القبلية ، فردية أو جماعية إلى إرتكاب الجرائم دون أي عقوبات فردية شخصية تردعهم أو حتى تحملهم المسئولية القانونية لإرتكاب هذه الجرائم وتعاقبهم عليها وفقا للقانون. يحدث كل ذلك مع غياب تام للتوعية الدينية والقانونية والإرشاد الديني الذي يبصر المجرمين بعواقب أعمالهم .

هنالك حالات تلتزم فيها الحكومة كحل للإشكال والنزاع بدفع جزء من الديات ولكنها لا تلتزم أحيانا بالسداد في التاريخ المحدد مما يؤدي إلى تجدد الصراع.

إن قلة نقاط الشرطة في المنطقة وضعف إمكانياتها ومعينات العمل فيها وكذلك عدم انتشار المحاكم في المنطقة من جانب ، وبطء إجراءات المحاكم من جانب آخر في الفصل في بعض القضايا الهامة التي تشغل الرأي العام ، خاصة النزاعات القبلية وتأخير تنفيذ الأحكام ، قد أضعفا من إحساس المواطنين بوجود الحكومة وسلطاتها وقدرتها على ضبط الأمن واستتبابه ، الأمر الذي ساعد في إنتشار بعض الجرائم وفي زيادة النزاعات القبلية وغياب الأمن الاجتماعي.

حدث خلل إداري كبير في المنطقة – كما في بعض مناطق السودان الأخرى– نتيجة لتغيير نظام الإدارة المحلية منذ عهد الرئيس نميري في العام 1970 حينما تم إلغاء الإدارة الأهلية وسحب سلطاتها الإدارية والقضائية .وعند مجئ حكومة الإنقاذ في عام 1998[1] تم تغيير الضباط الإداريين باللجان الشعبية التي كانت تنقصها المعرفة والخبرة والدراية والأساليب الإدارية لإدارة الولايات والمجالس المحلية.كما أن نظام الحكم اللا مركزي الذي انتهجته حكومة الإنقاذ قد قضى على ما تبقى من كفاءة لإدارة المدن والقرى.

ومع مرور الأيام فقدت الإدارة المحلية هيبتها باعتبارها ممثلة الحكومة في المنطقة وقد ترتب على هذا الوضع عجز السلطات المحلية عن معالجة المشاكل المحلية والنزاعات ، بل وكانت تطلب من رحال الإدارة الأهلية استعمال مكانتهم الاجتماعية للتدخل لوقف النزاعات ووضع الحلول المناسبة للنزاعات بالاستناد على الأعراف القبلية السائدة بين القبائل في المنطقة.

أما الجوانب الإدارية الأخرى المتعلقة بإستتباب الأمن وتقديم الخدمات الضرورية للمواطنين والتخطيط والتنفيذ والمتابعة ، فقد حدث بها ضمور كبير نتيجة لإشغال الإدارات

[1]محمد احمد عبدالقادر ، ص175.

القائمة بإدارة الأمور على أسس سياسية أكثر من إدارية مهنية ، فأدى ذلك في النهاية إلى خلق كثير من المشاكل الإدارية المتعلقة بالتخطيط والمتابعة ووضع السياسات المختلفة ووضع خطط وبرامج تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين ومتابعتها وحل مشاكلهم التي تكاثرت مع مرور الأيام بما في ذلك استدامة الصراعات وتطورها دون وضع العلاج الناجع لعدم تكرارها . ويري الباحث أن العوامل الإثنية أو الدينية لمجتمعات المسيرية والدينكا لم تشكل مصدرا للنزاعات القبلية بينهما وإنما انحصرت الأسباب الرئيسية للنزاعات بينهما في ملكية الأرض والموارد الطبيعية والعوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية كما سيرد تفصيله لاحقا .

إن الإفرازات السالبة وتبعات الصراع القبلي بين القبائل في السودان فضلا عن عادات هذه القبائل الموروثة قد ساهمت في تقديس أعمال الفروسية والتحريض على نصرة القبيلة والقيام بالأعمال التي تعتبر في نظر القبيلة هي مصدر فخر وإعزاز لها مما ساعد في استمرار النزاعات حتى يومنا هذا ، بما فيها من خسائر في الأرواح والممتلكات . ولذلك فقد أصبح من الضروري وقف هذه الصراعات والعمل على إنشاء وتنشيط الأجهزة المنوط بها تغيير وجه الحياة في السودان والانتقال من حياة البداوة التي تنشأ عنها مثل تلك الممارسات ، شريطة أن تقوم هذه الجهات بإجراء الدراسات الاجتماعية المتعمقة لفهم طبيعة الحياة البدوية التي تساعد على استمرار مثل تلك العادات والتقاليد والظواهر التي تكرس لخلق النزاعات وانتشارها دون العمل على وقفها ودرئها ، ليحل السلام والوئام محل الصراع والنزاع الذي يخلق العداوات ويعمق الجراحات ويزيد المرارات .

يري الباحث أن هنالك اتهامات متبادلة بين الدينكا والمسيرية إذ يتهم المسيرية الحركة بأنها نقلت جنوداً من همشكوريب لأبويي وأنها تنقل الدينكا من العاصمة الوطنية وغيرها يومياً إلى أبويي وذلك لفرض واقع جديد بالمنطقة بوضع اليد، بينما بادلهم الدينكا باتهامات شبيهة وهكذا سادت المناخ روح الشكوك المتبادلة والتوجس. وتقول التقارير أيضاً أن بعض خواجات الأمم المتحدة في المنطقة يلعبون أدواراً غامضة وفق أجندة غامضة فهم يشجعون متطرفي الطرفين ضد بعضهم البعض. كل هذه الأمور تشير إلى أن المنطقة كانت في فوهة بركان وأن الانفجار والاشتعال لم يكن ببعيد لو لم تسود الحكمة والعقل. علما بانه كانت هنالك عدد من المعسكرات التابعة للحركة الشعبية في المنطقة منها معسكر الدبب قرب المجلد وهذا وضع كان يتعارض مع أتفاق الترتيبات الأمنية الذي نص على انسحاب قوات الحركة إلى جنوب حدود 1956 .[1]

[1] عبد الرحمن ارباب ، رصد و تحليل لمسار مشكلة أبيي ، مركز الراصد للدراسات السياسية و الستراتيجية ، 2008، ص 206

أنتقى الاجتماع المنعقد في 12 أغسطس 2006 بين شريكي نيفاشا الحل السياسي لتفكيك أزمة أبيي ، وأحالها في ذات الوقت إلى لجنة خاصة لمزيد من النقاش على أن ترفع تقريرها للجنة السياسية المشتركة في إجتماعها الذي كان قد تحدد له يوم 2006/8/14[1]. كان هذا نتاجاً لاتفاق الطرفين على أن قضية أبويي سياسية ولذلك اختار الطرفان الحل السياسي من بين الخيارات الأربعة التي رفعها الإجتماع المشترك بين الطرفين لرئاسة الجمهورية في مايو 2006 بإعتباره الأفضل والأنسب للطرفين. الجدير بالذكر أن الخيارات الأربعة لحل قضية أبيي حسب اتفاق خارطة الطريق قد إنحصرت في[2]:

1. التوصل لحل قائم على أسس سياسية.
2. دعوة الخبراء للحضور والدفاع عن تقريرهم.
3. إحالة المسألة للحل على الطرق القانونية أي المحكمة الدستورية.
4. إحالة المسألة للتحكيم من قبل طرف ثالث يتفق عليه الطرفان.

يلاحظ أن هذه الخيارات باستثناء خيار الحل السياسي ليس لها حظ من قبول الطرفين معاً، ذلك لأن أيا من هذه الخيارات إذا قبله طرف سيرفضه الطرف الآخر لأنه يعتقد أنه لا يصب في مصلحته أما الحل السياسي فكان هو الأقرب للقبول بواسطة الطرفين.

لقد أدخل تقرير الخبراء كل من حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية في نفق ضيق مظلم ليس بآخره ضوء ، فإن قبلت به الحكومة والمؤتمر الوطني يكونا قد دخلا في مواجهة مع قبيلة المسيرية التي تساندها قبائل التماس شرقاً وغرباً التي تعتقد أنها ستشرب من نفس الكأس وعندها ستكون قبيلة دينكا نقوك طرفاً مباشراً لا يسلم من الأذى القاتل، أما من ناحية ثانية فإن رفض التقرير ربما ينسف إتفاقية السلام إذا لم تسيطر الحكمة ورجاحة العقل على رد فعل الحركة الشعبية التي يمكن أن تتهم الحكومة والمؤتمر الوطني بالانحياز لقبيلة المسيرية العربية ضد دينكا نقوك القبيلة الأفريقية، وهو الأمر الذي يفتح شهية الدول الغربية لتزكية روح التنافر والتناحر بتوسيع الشقة بين الشمال والجنوب وتفتيتهما. وقد تعالت الأصوات بأنه يجب أن يعلم المسيرية ودينكا نقوك، ويجب أن يعلم قادة الشمال والجنوب أن تنفيذ تقرير الخبراء سيضر بالجميع إذ أن أي حل لا يقبل به الطرفان أو يؤدي لكسب لا يرضى به الطرف الآخر ، سيحيل البلاد كلها وليس منطقة أبويي وحدها إلى نار مشتعلة تقضي على الأخضر واليابس وستمتد لقبائل التماس بغض النظر عن بقاء السودان مجزءاً أو متحداً ،فكان التساؤل هو هل يسعى الجميع إلى حتفهم بأيديهم.

[1] *https://mod.gov.sd*

[2] عبدالرحمن أرباب، ما بعد اتفاقية نيفاشا، ص206.

إن مشكلة أبيي مشكلة سياسية وإقتصادية واجتماعية تتنازع عليها قبائل المنطقة ولذلك ينبغي أن تراعى فيها حقوق ومكتسبات كل الأطراف المعنية بناء على تسوية سياسية مقبولة للجميع ، وقد كان لطرفي إتفاقية السلام تجربة مماثلة في حالتي جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق[1].

[1] مرجع سابق ، عبد الرحمن ارباب ، ص 208.

الفصل الثانـي

{ فض النزاعات و ثقافة السلام في أبيي }

المبحث الأول: مفهوم النزاع و ثقافة السلام

المبحث الثاني: التعايش بين دينكا نقوك والمسيرية

المبحث الثالث: فض النزاعات في منطقة أبيي

المبحث الأول:- مفهوم النزاع و ثقافة السلام :

أشارت العديد من الدراسات الحديثة للنزاعات في عقد التسعينات أن هناك تراجعاً في النزاع بين الدول وإرتفاعا في النزاعات الداخلية والتي أصبحت أكثر عنفا ودموية وتأثر بها العديد من مواطني هذه الدول ونزوح الملايين منهم وفتكت الأوبئة بالآلاف الى جانب الإنتهاك في حقوق الإنسان والخسائر الاقتصادية والضرر الكبير حيث قتل ما لايقل عن ثمانية عشر مليوناً من البشر واضطربت الحياة السياسية وتجاوزت آثارها إلي دول الجوار مثلما حدث في البحيرات والسودان وترتب علي ذلك المزيد من الإنتهاكات والتحلل للنسيج الإجتماعي وضعف انهيار مؤسسات الدول مما جعل الإهتمام الأكبر من جانب الدول الكبرى بالإسهام في حل النزاعات الداخلية. لفظ النزاع يستعمل للإشارة إلى معنى مجرد مادي ملموس مثل القتال والمعارك.

تعرف الصراعات بأنها تضارب في المصالح نتيجة لتعارض الأهداف والتوجهات بين طرفيين أو أكثر (شخصيين أو مجموعتين أو دولتين) وجماعة داخلية وخارجية أو خارجية أو توجهات في قضايا إقتصادية أو سياسية أو إجتماعية ولا يمكن فصلها من مظاهر الحياة الأخري إذ أنه لولا التنوع والتعدد والإفتراق لما جرى تيار الحياة إلا أن تطور وتكاثر المجتمعات ويفقده إيجابيته اذا تحول من السلم إلى الضعف ومن التنافس إلى الاقتتال وبذلك يصلح أداة تخريب ودمار.

لفظ النزاع يستعمل في معني مجرد وملموس وقد يستخدم بصورة أكبر وأوسع بمعنى عدم الاتفاق وتباين وتعارض المصالح والأفكار وعرف بعض الباحثين النزاع الداخلي بأنه تنازع بين مجموعات مختلفة (سياسية – دينية – عرقية). وفي تعريف آخر أن الحرب الأهلية هي النزاع المسلح الذي يحمل سمات وملامح خاصة تتمثل في :

- يتسبب في قتل أكثر من ألف شخص
- يتحدى سياسة دولة معترف بها دوليا .
- يحدث داخل حدود الدولة المعنية .
- تدخل الدولة كأحد الأطراف الرئيسية المقاتلة .
- يحوي متمردين مع احتمال تعاظمه إلى حركة معارضة منظمة[1].

ومن التعريفات السابقة : إن يكون حدوث النزاع ناتجاً عن تبني مجموعة من الأفراد أهدافاً غير منسجمة مما يؤدي إلى الاختلاف ، وقد تحدث النزاعات على المستوى

[1] محمد أحمد عبدالغفار ،فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية،دار هومة ،ص22

الفردي (interpersonal)أو على المستوى الجماعي (intergroup) ونقل النزاعات كامنة في المجتمعات وعناصرها المختلفة .

أنواع النزاعات :

يمكن تصنيف النزاعات إلى ثلاثة أنواع :

نزاع عنيف : Violent Conflict

وهو نزاع يعرف بأنه عالي الحدة (high intensity) وهي الحالة التي ينفرط فيها عقد النظام ويؤدي الى تفكك الدولة وانهيارها وفتح الباب للجماعات المسلحة مثلما حدث في رواندا ويحدث الآن في الصومال .

وهنالك عناصر رئيسة للتحقق من النزاع العنيف وهي :

- مسائل جوهرية احتدام التنافس في الموارد الطبيعية والسيطرة على الحكم والايدولوجيا وصلاحيات الإقليم .
- مجموعات النزاعات سواء كانت عرقية أو دينية .
- أنواع القوة المستخدمة وطرق الإكراه مثل الإبادة الجماعية – الدمار الشامل وحقوق الإنسان .
- الفضاء الجغرافي حيث تتم المجازر وعمليات التخريب.

ويصبح النزاع عنيفا عندما تتخلى الأطراف عن الوسائل السلمية وتعمل على تدمير قدرات المخالف .

نزاع متوسط الحدة : Medium intensity

وهي الحالة التي تدور فيها رحى الحرب الأهلية التي تغطي مساحات مقدرة من الدولة مثلما يحدث في سيرلانكا أو السودان[1] .

نزاع منخفض لحدة Law intensity

وهي الحالة التي تقع فيها أعمال عنف محدودة من حين لآخر دون الوصول لحل يوقفها مثل الصحراء الغربية وكردستان والباسك . ويستخدم فيه آليات منضبطة وتقنية.

No index entries found.

أسباب النزاع :

تظل موضوعات النزاعات كامنة في أي مجتمع وذلك لعدم توافق الخصوم في إطار العلاقات مع بعضهم البعض واتخاذ مواقف متباينة بسبب أهداف مسبقة وقد تتفجر بمسببات فكرية أو أيدلوجية أو عاطفية أو سلوكية وينتقل المجتمع حينئذ من الوضع السلمي

[1]/.الطيب حاج عطية وفريد أبريت،مدخل المفاهيم واليات حل النزاع، مطبعة الخرطوم 2002،م،ص840

إلى أوضاع النزاع والصراع "2" وقد يكون النزاع ممتدا (protrated) أو صعب الحل (intractable) وقد يكون عميقا ومتجذراً (deep rooted) يبقى لزمن طويل.[1]

ووفقا لما توصل إليه البروفسير تيد قور وفريقه من جامعة برجلاند حول أوضاع الأقليات والنزاعات الناجمة بعد أن درس أوضاعها ونزاعاتها العرقية والسياسية (ethnopolitcal) يمكننا القول أن **أسباب النزاعات تشمل** :

- الموارد والصراع والتنافس حولها .
- طريقة الحكم وتوزيع السلطة والثروة وآليات العلاقات.
- الحقوق القبلية والتقليدية .
- الهوية القومية .

خلص (قور) في دراسته حول النزاعات إلى أن معظم هذه النزاعات تدور حول الهويات ومطالب المجموعات العرقية وأن بعضها يتشابه وبعضها لا يشبه بعض بإمتدادها وعنفها وتتشابه بأنها ذات تأثير جيرانها وهي واسعة الإنتشار، كإستخدام القوة المفرطة كما في رواندا وبورندي والتطهير العرقي في البوسنة والهرسك وإنكار الحقوق كما للأكراد والنزعة الإنفصالية في جنوب السودان وأن لا سبيل قادر على إطفاء جذوة الصراعات ولا سبيل لحلها إلا سلميا برضا كل الأطراف من خلال المعادلة (الكل رابح)win winsituation).[2]

مراحل النزاع:

يمر النزاع بعدد من المراحل قبل أن يتبلور في صورته النهاية وهي .

1. مرحلة التشكل :

تظهر عندما يكون هنالك انقسام وتباين في وجهات النظر حول الحقوق أو مستقبل الدولة أو أن تدعي هي صاحبة الحق.

2. مرحلة التصعيد:

تبدأ عندما تبدأ أطراف الصراع في التعبير الصريح العدواني والتهديد عبر وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة وفي هذه المرحلة يتزايد الاستقطاب.

3. مرحلة التفاقم أو الإستنزاف :

وهي مرحلة المواجهة والنزاع المسلح وينعدم فيها الاتصال بين أطراف النزاع إلا عن طريق الهجوم المسلح .

---

[1]/ jounstene racial conflict con temporary society Fontana press 1985 p .15 ed state in armed conflict Uppsala university sweden (Uppsalauniversity

[2]/. sollebergmargetpress 1995 .p.15

جذور وأسباب النزاعات المسلحة:

يعرف السيد جان برسبير بولادا النزاع على أنه اختلاف الرؤى والمساعي وسوء التفاهم وحالة عدم الإتفاق ويضيف قائلاً أن حالة تعارض الآراء والإتجاهات هذه من سنن الكونية بإعتبار أن البشر لم يولدوا متساويين في الرؤى والمواقف، يمكن توضيح جذور النزاعات الإفريقية على النحو التالي : .

1 / الأسباب الداخلية :

(أ) العوامل التاريخية ومكوناتها وتبعاتها :

في مؤتمر برلين عام 1885م تم توزيع الأرض الإفريقية بين القوى الإستعمارية بصورة مجحفة قسمت على أساسه إفريقيا على شاكلة الممالك والدول التي تضم في طياتها مناطق وسكان غير متجانسة ولا منسجمة مع بعضها البعض ، وكإفراز طبيعي لهذه الحالة المأساوية لم تتفرغ الدول الإفريقية بعد الإستقلال للعمل نحو تعزيز وحدتها القومية وإنما انتقلت بمسألة تأمين وحماية حدودها المدونة في الاستعمار والتي تم رسمها على أساس مصلحة قوى الاحتلال وليس بناء على واقع إفريقيا ومصلحتها[1].

(ب) غياب الديمقراطية :

إن مفهوم الديمقراطية كما يصفه السيد "جان برسير" يقوم على أساس فكرتين :

الأولى : هي قبول المبدأ القائل بأن عدم الإتفاق والتنوع والاختلاف فى الأداء وفي المواقف لا تتعارض مع النظام الاجتماعي والقانوني .

الثانية : فهي تقوم على أساس المبدأ القائل : إن الحفاظ على السلطة يتطلب مساندة غالبية الشعب ووقوفها مع الحاكم وهذا يعني أن استخدام القوة لا يمت بصلة بمفهوم الديمقراطية وممارستها ، وذلك لأن الديمقراطية هي أسلوب الإتفاق الذي يتيح الفرصة للوصول إلى السلام والتوازن العادل للسلطة والثروة ؛ تجنب إلغاء الآخر وأخيراً خلق ظروف مواتية للنقاش والحوار المثمر ، والملاحظ أن إفريقيا تنقصها إلى الآن الديمقراطية الحقة الأمر الذي يجعل المجال واسعاً أمام قمع وإضطهاد المجموعات القبلية المستهدفة من قبل النظم الديكتاتورية وكذلك الإنتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان تلك الممارسات والحالات التي يمكن أن تحدث بالمقابل ردود أفعال عنيفة .

---

[1]. محمد أحمد عبد الغفار ، فض النزاعات فى الفكر والممارسة الغربية ، الكتاب الأول ، الخرطوم دار عزه للنشر 2011م ص 25 .

(ج) الوصول إلى السلطة والثروة وكيفية توزيعها :

إذا لم يكن توزيع السلطة والثروة على أساس عادل فإن ذلك يؤدي إلى حدوث حالات الغبن والكراهية بين المواطنين وربما تحولت هذه الحالة إلى أعمال عنف أو حروب أهلية داخل البلاد .

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن النزاع قد يتم التعبير عنه من خلال مختلف صور العنف مثل ، الخطابات التي تنم عن الكراهية والتفرقة وغيرها من الصور ... وتأسيساً على ذلك فإن النزاعات المحلية والقومية قد تكون نزاعات سياسية في المقام الأول يتم التعبير عنها بقوة بواسطة حركات التمرد المسلحة ، ويمكن أن تأخذ هذه النزاعات الطابع الثقافي وغيره وتكون مدعومة بإعتبارات إقتصادية وثقافية ودينية يذكي نيرانها ممارسة السياسيين وطموحاتهم مما يساعد فى تفجير الموقف واستقطاب أفعال عنيفة .

2 / الأسباب الخارجية :

وتتمثل الأسباب الخارجية للنزاعات الإفريقية فى التنافس القائم بين القوى الإمبريالية وعلى ذلك نجد أن معظم أسباب النزاعات الإفريقية تعود إلى هذا المبدأ التنافسي خصوصاً بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية واللتين تخوضان حرباً بالوكالة في إفريقيا من أجل تحقيق أغراض اقتصادية ، وسياسية ، أو جيو إستراتيجية .

وحقيقة هذه الأسباب الداخلية والخارجية مجتمعة هي ما أرهقت جهود إفريقيا نحو الإستقرار والتطور والتنمية وفى حالة عدم إزالة تلك الأسباب ومعالجتها بجهود جذرية فإن القارة الإفريقية ستزداد فقراً وتعاسة وتخلفاً[1].

ولنشر ثقافة السلام توظف الكثير من الأدوات والوسائل الإعلامية مثل الصحف، *والمجلات، والمطبوعات، والإذاعات والقنوات الفضائية والمحطات التلفزيونية ووسائط التواصل الإجتماعي، فضلا عن دور العبادة والمسارح والمنتديات الثقافية والاجتماعية والرياضية المختلفة. وبهذا المفهوم يمكن القول إن تعليم السلام في مجتمعاتنا ومؤسساتنا التعليمية وخاصة في مناطق النزاعات لا زالت تحتاج إلى الصبر والعزيمة والكثير من المعرفة والدراية بثقافات المجتمعات لتحويل بعض القيم والثقافات والأعراف التي تدعو إلى العنف والنزاعات إلى قيم تدعو إلى التصالح والتسامح ونبذ العنف.ولما كانت الأديان السماوية وعلى رأسها الدين الإسلامي كلها تنادي بنبذ العنف وتدعو للسلام والى خلق مجتمعات مسالمة خالية من الأحقاد

[1]. التداخل والتواصل ـ أوراق المؤتمر العلمي لملتقي الجامعات الإفريقية ، الكتاب الثاني ، يناير 2006م ، ص 145 - 148 .

والتنازع والتوتر ينتشر فيها العدل والمساواة ، فلم لا يتسامي الناس فوق العصبية الدينية والإثنية والجهوية والقبلية وغيرها ليتفقوا علي تعاليم الإسلام والسيرة النبوية منهاجا في سلوكهم ومعاملاتهم وأقوالهم وأفعالهم ليعم السلام إرجاء العالم بأكمله ؟ فالسلام هنا لا يعني وقف أو غياب الحرب فقط وإنما هو السلام الايجابي الذي يعتمد الحوار بوصفه حاله اجتماعية (كما يرى البروفسور جان جالنتون) تتم فيها السيطرة على كل أنواع العنف بما في ذلك العنف المنظم [4]

ولعله من المعلوم أن العنف ليس حصرا على مجموعة أو ثقافة معينة ،بل هو موجود في كل الثقافات بأنواعها المختلفة وأشكالها المتعددة.

بناء السلام :.

طالما أن هناك تجاور وتعايش وتشارك في مكان الإقامة أو الموارد الطبيعية أو مصادر الرزق فإن هناك احتكاك ، ولتستمر الحياة تقوم المجتمعات المعنية بتنظيم حياتها وفقا لأعراف وتقاليد ونظم متفق عليها ، هذه الأعراف والالتزام بها كانت سببا مباشرا لإمكانية التعايش القبلي السلمي.وكانت لهذه المجتمعات أساليبها وطرقها في فض النزاعات وهي تختلف باختلاف نوع الصراع ومداه ودرجته ونوعية وعدد أطرافه.

ولفض النزاعات بين الأطراف المختلفة ، ابتدعت المجتمعات والحكومات مؤسسات مجتمعية وسياسيه متعددة تختلف في تكوينها باختلاف أنواعها وأطرافها ، كطرف ثالث يقوم بعملية الوساطة بين الأطراف لفض النزاعات ، ولعل من بين هذه المؤسسات المجتمعية كل من الجودية ، والإدارة الأهلية ، ومشايخ الطرق الدينية والصوفية ورجال الدين المسيحي والإسلامي. وهذه كانت تمثل الممارسة التقليدية في فض النزاعات بين الأسر والقبائل والجماعات وتطورت الوساطة بحيث أصبحت تشمل الوساطة بين الدول المتجاورة وتطورت هذه الممارسات بين الدول المتجاورة إلى أن أدت في النهاية إلى تكوين منظمة الأمم المتحدة في القرن الماضي ، حيث تم تقنين الوساطة (mediation) في صلب القانون الدولي كوسيلة من وسائل التوصل إلى حلول سلمية بين الدول المتنازعة .

وبحلول سبعينيات القرن العشرين دخلت أطراف جديدة (players) أخرى للمساعدة فى تسهيل الوساطة بين المتنازعين (دولا وأفرادا) من خارج الدبلوماسية الرسمية للدول ، كانت هي منظمات المجتمع المدني التي لعبت أدوارا جديدة في الحركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للشعوب.ويرجع بعض هذا الفضل في هذه التحولات في فض النزاعات إلى المساهمة الكبيرة للمؤسسة الكنسية في التنظير لهذه التجارب ، عبر الإنتاج الكثيف لأدبيات السلم حول العالم ، عبر إنشاء معهد السلم والحياة (Life and Peace) ودوره في إلقاء الضوء على بؤر النزاعات حول العالم[12]. ويرتبط بهذا المعهد اسم الأب (john paul lederach)الذي إليه يرجع الفضل في تطوير نظريات حول المداخل والشركاء والآليات المجتمعية في عمليات بناء السلام

(peace building) تركز على تمكين القيادات الوسيطة في المجتمع لكي تلعب الدور الأكبر في عمليات إحلال وبناء السلام ووسائل استدامته، مع التأكيد على حصر أدوار الشركاء الخارجيين في تعزيز القدرات الذاتية للمجتمعات. وبناءا على نظريات ليدراك "lederach" فإن القيادات الاجتماعية تنقسم إلى ثلاث طبقات تناسب كل منها حزمة مخصوصة من حزم عمليات بناء السلام كما يلي: [1]

1 . طبقة القيادة العليا: وتتكون من القيادات السياسية الدينية (كما في السودان) والعسكرية للمجموعات أو الأطراف المتنازعة وهذه كما يرى ليدراك تناسبها إستراتيجية الدبلوماسية الرسمية للحكومات والدول (one track) .

2 . طبقة القيادات الوسيطة:. وتتكون من قادة القبائل وعلماء الدين والمثقفين وقادة منظمات المجتمع المدني وهذه تناسبها إستراتيجية بناء القدرات(capacitybuilding) والتدريب على فض النزاعات وورش عمل حول إحلال السلام.

3 . طبقة القيادات القانونية : وهذه تتكون من المنظمات والجمعيات القاعدية (community based agents) وزعماء معسكرات النازحين واللاجئين والكوادر العاملة في الصحة والتنمية "social workers" وهذه تناسبها إستراتيجيات العمل الاجتماعي والنفسي وإزالة الغبن ومناشط مفوضيات السلام . ولعله من المتفق عليه أن عمليات بناء السلام هي مناشط ضرورية في المناطق التي تجاوزت مراحل العنف في النزاع (post conflict activities) كما هو الحال في نزاع آبيي ، وهي بالطبع مناشط مطلوبة وضرورية في كل مراحل النزاعات .

مفهوم ثقافة السلام في الإسلام :.

لقد دعت كل الديانات السماوية إلى السلام وكان آخرها الدين الإسلامي الذي أهتم بمعالجة القضايا النفسية والفلسفية التي تقود إلى العنف في أشكاله وأنواعه المختلفة بين البشر أفرادا وجماعات ولما كان السلام هو الأصل في العلاقات بين الناس فقد دعا الإسلام إلى نبذ العنف ودرء النزاعات وفضها والتحرر من الخوف إلا من الله سبحانه وتعالى ، الذي كرم الإنسان وجعله خليفته في الأرض ، وأمره بتجنب المفسدة فيها. لقد رسم الإسلام الطريق المثلي للبشرية لتعيش في سلام ووئام لتتفرغ لتحقيق أهدافها في الرقي والتقدم وقد تحررت من الخوف في كافة أشكاله ، وفي هذا الإطار يمكن القول أن عناصر ثقافة السلام التي وردت في وثيقة اليونسكو (2000سنة دولية للسلام) في نهاية القرن العشرين – التي سنستعرضها لاحقا – هي ذات العناصر التي جاء بها الإسلام قبل أربعة عشر قرنا من الزمان قبل أن تقف على ضرورتها في نهاية القرن العشرين وبداية هذا القرن الواحد والعشرين منظمات الأمم المتحدة واليونسكو. ويتساءل(الباحث) هنا لماذا لم تأخذ الأمم المتحدة واليونسكو عناصر ثقافة السلام كما رسمها

وحددها الإسلام قبل القرن العشرين ؟ هل يعود السبب في ذلك إلى الجهل بالإسلام وتعاليمه؟ وهل هنالك تقصير من علماء المسلمين في هذا المجال أم أن الأمر لا يعدو كونه عدم تنسيق وعدم اهتمام من قادة ودبلوماسيي ومؤسسات الدول الإسلامية في العالم ؟ أم أن الأمر يعود إلى هيمنه الدول الغربية والصهيونية على المنظمات الدولية وحرصها على التعتيم الإعلامي والعلمي علي مكانة الإسلام وريادته في مجال ثقافة السلام ؟ أم أن في الأمر سر لا نعلمه؟ ومهما يكن من أمر فلا مجال للتباكي على ما مضى فقد حان الأوان لأن يأخذ الإسلام وتعاليمه المكانة اللائقة به في مناشط الأمم المتحدة ومنظماتها وعلى كل الحادبين على الإسلام والحريصين على أن ترفرف أجنحة السلام والطمأنينة والوئام كافة أرجاء العالم أن يعملوا على نشر الثقافة الإسلامية ، في كل في مجال عمله ، خاصة في الدول الغربية التي تسيطر على مجريات الأحداث في كل دول العالم.

ترى اليونسكو أن ثقافة السلام مصطلح شامل يقوم على مرتكزات فكرية إستراتيجية عالمية إشتملت عل التاريخ الثقافي والإقتصادي والإستراتيجي وكذلك الأصول الفلسفية ذات المعاني الأخلاقية والقيمية والمعرفية والجغرافية والتاريخية للشعوب ، فضلا عن تطوير الوعي البشري عامة في اتجاه التعايش السلمي المبني على احترام الآخر وقبول ثقافته ومزاجه فضلا عن التعاون والتماسك الدولي.

إن زرع ثقافة السلام في عقول البشر (كما ترى اليونسكو) يتطلب المشاركة العالمية في السلام والأمن من خلال تطوير التعاون بين الأمم ومن خلال التعليم والعلوم والثقافة ، الأمر الذي يدخلها في خانة العولمة (Globalization) . وفي هذا الإطار يرى فدر يكو مايور Federico Mayor الأمين العام السابق لليونسكو "أن التحول من الحرب إلى السلام يعني الانتقال من مجتمعات سيادة الدولة والأمن ومن مخاطر هذا العالم إلى مجتمع مدني في كل مناحيه . ولا بد من التطور بتطوير مشاركة المواطنين في القضايا الدولية والعالمية ولا بد من بناء السلام في عقول البشر بربط الفرد بالقضايا والمصالح المشتركة عالميا وربط المجتمعات المحلية بالعالمية.

وحرصا من اليونسكو على أن يكون الحوار الثقافي هو أحد الوسائل لتقريب الشعوب يبعضها البعض ، وخلق فهم مشترك ، ولتطبيق منظومة الحوار الثقافي بينهم ، فقد سعت إلي تكوين المشاريع التالية:-

1. تطوير القيم التي من شأنها إحداث التداخل والحوار الثقافي من أجل السلام بدون حواجز

2. مشاريع عالمية للحوار والتبادل الثقافي بين المناطق المختلفة .

3. مشاريع عالمية للمدارس لنشر التداخل الثقافي والفهم المشترك ، وفي هذا الإطار يعتبر مشروع رابطة المدارس (Association of schools project) من أهم المشاريع في إطار الحوار الثقافي من أجل ثقافة السلام حيث توظف فيه العديد من الوسائل مثل الدراما والموسيقى وورش العمل والسمنارات والكتيبات والملصقات وغيرها .

سنتناول فيما يلي كيف أن الإسلام قد سبق الفلاسفة واليونسكو بأربعة عشر قرنا في تناوله لعناصر ثقافة السلام التي وردت في الوثيقة (1،2) من وثيقة (2000سنة دولية للسلام) والتي حددت عناصر ثقافة السلام في الآتي:.

1. إحترام الحياة بكل أنواعها:. أي إحترام حياة وكرامة كافة البشر دون تمييز ، وفي هذا المجال يقول سبحانه وتعالى:(إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم) سورة البقرة (30).

وقال تعالى: (وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون) سورة البقرة الاية (30) ،هذه دعوة للسلام أصيلة كرم الله فيها عبادة ليكونوا خلفاؤه فيها ليعمروها لا ليحطموها ، وقال تعالى : (هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها) سورة هود الاية (61) ، وقال تعالى : (ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش قليلا ما تشكرون) سورة الأعراف (10) وهذا هو ما تسعى اليوم اليونسكو لإبلاغه للبشر تحت مسمى (صون كوكبنا).

2. التشاطر والعطاء:. أي البذل بسخاء لوضع حد ، ولنبذ الطغيان السياسي والإقتصادي ، يقول سبحانه وتعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) أي يدعو لسمو النفس فوق المصالح والمطامع الخاصة كما يدعو لتطهير القلوب من الغل والحسد والبغضاء ، وعلى صعيد آخر فإن الإسلام يدعو لتوسيع قاعدة الشراكة وملكية مصادر الثروة فقد جاء في الحديث الشريف ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:(المسلمون شركاء في ثلاث الكلأ والماء والنار)،وبذلك تختفي الخلافات والصراعات ويتولد مبدأ الإخوة البشرية بعيدا عن التعصب والقبلية والعنصرية البغيضة مما يؤدي إلى التفرغ لحشد الطاقات في بناء المجتمع وتطويره ويقول سبحانه وتعالى : (إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهي عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلكم تذكرون) سورة النحل (90).

3. نبذ العنف:. أي ممارسة العنف الإيجابي ورفض العنف بكل أشكاله الجسدي والجنسي والنفسي والإقتصادي والاجتماعي ، لا سيما تجاه أضعف الناس وأشدهم حرمانا كالأطفال والمراهقين. في هذا الإطار نجد أن الإسلام قد دعا لإقامة العدل وتحريم الظلم واحترام المواثيق كما دعا إلى إشاعة السلم وديمومته إذ يقول سبحانه وتعالى :(قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله فإن

تولوا فقولوا أشهدوا بأنا مسلمون) سورة آل عمران(64). و قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :(المسلم على المسلم حرام ماله ودمه حرام) وقال تعالى :(وتعاونوا على البر التقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) وكفى بسيرة رسولنا الكريم دليلا على سيادة السلام الإجتماعي في مجتمعات المدينة المنورة حيث أقام فيها أول دستور يحدد الحقوق والواجبات بين قبائل وملل مختلفة من أجل الحفاظ على السلام الاجتماعي.

4. الإصغاء سبيل التفاهم:. أي الدفاع عن حرية التعبير والتنوع الثقافي وعدم الانسياق للتعصب والنميمة . نزلت آيات كثيرة في هذه المعاني منها : أن الله سبحانه وتعالى قد حرم الإكراه بقوله تعالى لرسوله الكريم :(ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعا أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين) سورة يونس(99) . وقال سبحانه وتعالى:.(لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد إستمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع العليم) البقرة(256) ، وقال سبحانه وتعالى:.(إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم وبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجرا كبيرا) سورة الإسراء(9). وقال سبحانه وتعالى:(وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر إنا اعتدنا للظالمين نارا أحاط بهم سرادقها وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل يشوي الوجوه بئس الشراب وساءت مرتفقا) سورة الكهف(29) . وقال تعالى :.(يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا أن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير) سورة الحجرات الآية(13) ، فالتباين الثقافي هو طبيعي مطلوب معه التواصل والتعارف لا الانغلاق.

5. صون كوكبنا: أي الدعوة لسلوك استهلاكي مسئول والى نمط إنمائي يراعيان أهمية الحياة بكل أنواعها ويصونان توازن الموارد الطبيعية للكوكب . إن المال في أصول الإسلام هو مال الله (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم)سورة النور (33) .وما البشر إلا مستخلفين فيه يؤدون وظيفته وفق قواعد العدل (وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه)سورة الحديد الآية (6)وذلك منعا لاحتكار الثروة أو حصر تداولها بين طبقة غنية (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم)سورة الحشر الآية (6). وعلي صعيد آخر فقد قيد الإسلام بسط الحرية الاقتصادية بتحقيق العدالة الاجتماعية سواء في توزيع الثروات والدخول أو في توفير فرص العمل والاستثمار ؛ قال تعالي :(أرأيت الذي يكذب بالدين ، فذلك الذي يدع اليتيم ، ولا يحض علي طعام المسكين) سورة الماعون الآيات (1–3) . وتوسيعا لقاعدة الشراكة في مصادر الثروة قال (ص) :(المسلمون شركاء في ثلاث في الكلأ والماء والنار، وفي هذا ما يميز الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاد الحر الذي يهتم بإطلاق حرية الاستثمارات والتجارة علي حساب توفير الكفاية للقاعدة الاجتماعية من الأفراد والجماعات.

6- تضامن متجدد: أي الإسهام في تنمية المجتمع بمشاركة النساء الكاملة في ظل احترام المبادئ الديمقراطية ليتسنى للكل ابتكار أشكال جديدة للتضامن.

إن حقوق الإنسان في الإسلام تفوق عمقا وبعدا سائر الدساتير والصكوك الوضعية أو الدولية من حيث إن الإسلام يرفعها إلي مرتبة الحرمات التي يؤديها المسلم تعبدا وتقربا لله ، يحاسبه علي رعايتها ضميره قبل أن يحاسبه ويجازيه مجتمعه أو دولته، قانونا أو عرفا. لقد ربط الإسلام بين العقيدة والعبادة و بين نظام الحرية والعدالة ربطا وثيقا ، قال تعالي (والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شوري بينهم ومما رزقناهم ينفقون) سورة الشورى الآية (38).

مما تقدم يتضح جليا أن الإسلام كدين ودستور رباني قد جاء قبل أكثر من أربعة عشر قرنا بينما أنشئت منظمة الأمم المتحدة في 1942 وكذلك منظمة اليونسكو في 1946 ولكن الأخيرة (منظمة اليونسكو) لم توفق في الاهتداء بعناصر ثقافة السلام كما جاءت في الإسلام وقد كانت غنية في مكوناتها وعناصرها ومدلولاتها . ولذلك فقد شابها بعض القصور مقارنة بالإسلام (عناصر ثقافة السلام) ورغم عالمية المعرفة وانتشارها ، لم تأخذ اليونسكو بما جاء به الإسلام في مجال عناصر ثقافة السلام كما ينبغي ، وبالطبع لا مجال للمقارنة بين الدساتير الوضعية والدساتير الربانية . فالأولي تعاني من القصور دائما بينما الثانية تمتاز بالشمول والكمال . ومهما يكن من أمر فأنة قد أن الأوان (لذوي الشأن) لإبراز قيم الإسلام العليا في الالتزام الأخلاقي والإلزام القانوني بالحفاظ علي حقوق الإنسان في الحياة والحرية باعتبارهما جزءا لايتجزأ من عقيدة المسلم ، ذلك أن العناية بهذه الحقوق في المعاملات بين المسلمين ناجم عن الرقابة الداخلية لضمائرهم من خلال مخافة الله عز وجل .

مفهوم ثقافة السلام لدى اليونسكو:

شهدت البشرية عبر القرون والسنين الكثير من الحروب والصراعات التي أدت إلى حصد الأرواح وتدمير المدن وضياع الممتلكات ،وتطورت بتطور هذه الحروب فلسفة الحروب (philosophy of wars) وأصبح عدم التسامح وعدم تحمل الآخر جزءا من حياة الإنسان كما يقولAlexanderChubarian ، ولذلك فقد شهدت الفترة تسابقا محموما من أجل التسلح بما في ذلك تطوير تقانة الآلة العسكرية ، حيث ظل خيار الحرب هو دائما على مدى التاريخ أحد الخيارات الأساسية لدى القادة في حل النزاعات وفض الصراعات فانتشرت بذلك ثقافة الحرب. ولما كانت الحروب مدمرة حصدت أرواح الملايين من البشر ، فقد برزت الى الوجود الإهتمامات بالسلم في مقابل الحرب من قبل عدد كبير من الفلاسفة والمفكرين والساسة في جميع بقاع الأرض[1].

[1] *sudaneseonline.com/aarticle2005*

بدأ مفهوم ثقافة السلم يتبلور مع مرور السنين من حضن أفكار عصر النهضة الأوربي والفلسفة الغربية ، حينما بدت النظريات التي عملت على تبلور مفهوم السلم تترى على التوالي ، وكان المفكر الفرنسي بر دوبس)(pirr dubbis قد قال في كتابه (في خلاص الأرض المقدسة on the recovery of the holly land) سيكون أمرا عظيما إذا ما أتفق الكاثوليك على الأقل وأولئك الذين ينتمون إلى الكنيسة الرومانية على وحدة دولة واحدة .

أما المفكر والفيلسوف الروماني كازنج كينق (czeck king) فقد قال بعد مائة عام من دعوة بير دوبس: "نريد أن نرى نهاية لكل الحروب والقتل بعد انتشارها في كل أنحاء العالم المسيحي وأن تحل محلها دعائم الوحدة والحب .وتوالت مساهمات الفلاسفة والمفكرين إلى أن جاء وقت دعا فيه المفكر الألماني كزنج (CZECH) إلى العودة بالإنسان إلى النزعة الإنسانية وتطور الإحساس بالعطف .وقد زعم كزنج أن هناك ثلاثة أسباب جوهرية تؤدي إلى تقسيم الناس في العالم مما يؤدي إلى نشوب الحرب والاقتتال بينهم وهي : الضغينة ، والمغالاة في الظلم وعدم العدل ، وأخيرا الاضطهاد . أما الروسي فاسيلي (vassili maglinouskg) مؤلف كتاب (حوار في السلم والحرب) فقد كان يرى أن الحرب غريزة تجعلنا مختلفين عن الكائنات الأخرى ، وبتنمية السلام كمسألة إنسانية في عقل الإنسان وكذلك الأمم سوف تندثر الحرب تدريجيا ، وهى رؤية تصب إلى حد كبير في أطروحة السلام في عقول البشر التي تبنتها اليونسكو لاحقا . أما الروسي فاليفسكى (valivesky) فقد أقترح تكوين"مجلس وحدة مشترك" ذلك لأنه يرى ضرورة توحد القارة الأوربية لأنها نموذج ومؤهلة بواقعها الفلسفي والعلمي كي تصبح مقراً للسلام والأمن العالمي. أما المفكر الفرنسي جان جاك روسو فقد قال " أصنعوا جمهورية أوربية واحدة ليوم واحد وهذا بالطبع سيكون أنجح السبل على الإطلاق لإحلال السلم" .

أما المفكر وليم بين) William pen(السياسي الشهير فيقول في مؤلفه "مستقبل السلام في أوروبا (future of peace in Europe): يحافظ السلام على مواقفنا في عهد الاستقرار السلمي وفي ظله بإمكاننا الحياة دون الخوف من أي تدخل ، كما ستتطور التجارة بسرعة وحرية ، ويحافظ الأغنياء على أموالهم ويوفرون فرص العمل للفقراء وتزدهر الصناعة ويتواصل العمران[1].

ويرى pen في مشروعه السلمي أنه لا بد من توفير العدالة على النطاقين الداخلي والخارجي ، كما تحدث عن ضرورة وجود مجلس دولي تمثل فيه كل الدول.

في إطار اهتمامه بقضية السلام ، أقترح الاقتصادي والفيلسوف الفرنسي كلود دو سايمو (Cloud-Heneri de simian) قيام مجلس أوروبي موحد (Common European

[1] *sudaneseonline.com/aarticle2005*

(Council يشتمل على واحد وعشرين ممثلا ومنتخبا أطلق عليه اسم مجلس نيوتن (Newton Council) ، وأيضا مجلس من أربعة دول وهي (إنجلترا ، فرنسا ، ألمانيا ، وإيطاليا) وهو يرى بانتخاب هذا المجلس سوف تنتهي الحرب في أوروبا نهائيا. أما الفيلسوف الألماني كانط فيري ضرورة نزع السلاح والتخلص من الآلة العسكرية وذلك حفاظا على السلم .هذا وقد لعبت (حركة السلم) في منتصف القرن التاسع عشر دورا مهما في الحياة الأوربية العامة ، خاصة من خلال ما أطلق عليه مؤتمر السلام الذي بدأ انعقاد جلساته منذ عام 1940 ، ثم تتالت المؤتمرات في كل من لندن (1943) وبروكسل وباريس وفرانكفورت ثم في لندن مرة أخرى (1951)[1] .

شهدت الفترة منذ عام 1945 إلى عام 1980 الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي كما شهدت التطور النووي كمهدد للسلام العالمي خاصة في القطبين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ، فأدى ذلك إلى نشوء نزاعات وحركات جديدة تعمل ضد الحرب والعنف . كما انتشرت مراكز دراسات السلم وفض النزاعات وثقافة السلام ، وبرزت مفاهيم وفلسفات وأفكار جديدة في السلام ،أثمرت في النهاية في ظهور أساس وأصول فلسفة ومفهوم ثقافة السلام الحالي لدى منظمة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO) [2]لتقوم بنشره في كافة أنحاء العالم بمختلف الوسائل الممكنة .

[1] *sudaneseonline.com/aarticle2005*
[2] *ar.unesco.org/node/251212*

المبحث الثاني:- التعايش بين دينكا نقوك والمسيرية

ظلت العلاقات بين عرب المسيرية ودينكا نقوك منذ إن التقيا في منطقة ابيي (المتنازع عليها بينهما) منذ أكثر من قرنين من الزمان ، يسودها حسن الجوار والتعاون المشترك في كافة المجالات ، فأصبحا رمزاً للوحدة الوطنية، وذلك بقيادة زعيميهما التاريخيين بابو نمر ودينق مجوك . وقد استطاعت القبيلتان خلال تلك الفترة تنظيم علاقتهما الاجتماعية والاقتصادية والإدارية ، فتوافقتا علي أعراف قبلية ظلا يحتكمان إليها حينما تنشب بينهما أية مشكلات فردية أو جماعية ، فكان السلام والوئام والتعاون المشترك والوقوف صفاً واحداً أمام كل معتد من القبائل المجاورة أو غيرها . وقد ازدادت هذه العلاقات قوة ومنعة بفضل التزاوج والتصاهر بين القبيلتين . واستمرت هذه العلاقات الطيبة حتى عام 1964م ، حينما تدخلت السياسة في العلاقات بين القبيلتين وذلك بهجوم دينكا نقوك علي عرب المسيرية في الرقبة الزرقاء حينها بدعم من حركة الانيانيا التي كان قد انضم إليها بعض من شباب نقوك ، وقتلوا الرجال واختطفوا النساء والأطفال وقد كانت هذه الحادثة هي السبب المباشر لاندلاع القتال بين المسيرية ودينكا نقوك في الشهور الأولي من عام 1964م . وبعدها تكررت الاعتداءات المتبادلة بين الطرفين . ولإطفاء نار الفتنة فقد عقد مؤتمر آبيي الأول في 3/مارس 1965م حضره 850 شخصاً من القبيلتين وغيرهم من المسئولين والقيادات الأهلية ، ثم عقد مؤتمر أبيي الثاني في 20/مارس 1966م [1] ، وقد تمخضت هذه المؤتمرات عن تعميق مفهوم المواطنة لدي إطراف النزاع، حيث تمت الموافقة علي حق دينكا نقوك في الاحتفاظ بمنازلهم ومزارعهم في الرقبة الزرقاء وغيرها، وحق المسيرية في ارتياد مصادر المياه في كل إرجاء المنطقة وسمح لدينكا ريك ودينكا روينق وبعض عشائر النوير بالتجول في المنطقة كمواطنين وليس كدخلاء كما كان الوضع في السابق .

وعلي صعيد أخر فقد تمكن أبناء دينكا نقوك الذين انضموا إلي حركة تحرير السودان بقيادة د. جون قرنق من أقناع قادتها بالمطالبة بضم منطقة أبيي إلي جنوب السودان في مفاوضات السلام التي عقدت في كينيا ، مثلما فعلوا في مفاوضات عام 1972م . وبالفعل فقد تم في عام 2005م في كينيا توقيع اتفاقية السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان التي نصت- فيما نصت -علي حق تقرير المصير لجنوب السودان . وقد أنفصل الجنوب بالفعل فكانت جمهورية جنوب السودان . كما نصت الاتفاقية في الجزء الخاص ببروتوكول أبيي علي إجراء استفتاء لمنطقة آبيي لتحديد رغبة السكان في الانضمام لجنوب السودان (ولاية بحر الغزال)أو البقاء في السودان تحت رعاية رئاسة الجمهورية ، ورغم

[1] https://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-4105.htm

أن محكمة التحكيم الدائمة قد حددت حدود آبيي (علي الورق)إلا انه لم يتم بعد إجراء الاستفتاء الذي سيحدد تبعية منطقة أبيي إلى جنوب السودان أو إلى جمهورية السودان وذلك بسبب بعض الصعوبات.

تعايش وتصاهر :

هنالك العديد من الأشياء التي تشترك فيها المسيرية ودينك تقوك مثال لذلك امتهان رعي الأبقار والترحال والاشتراك في موارد المياه والمراعي واستخدام الأراضي فضلاً عن الاحتكام لأعراف قبلية متفق عليها وغيرها ولذلك فيمكن القول بان الذي كان يجمع بين دينكا نقوك والمسيرية الحمر أكثر من الذي كان يفرق بينهما فترتب على ذلك التعايش التاريخي الطويل والعلاقات المتينة والإرث الاجتماعي الممتد بين القبيلتين منذ قبيل مجيء الاستعمار التركي للبلاد، الذي استغل العلاقات بين القبيلتين والقبائل الأخرى، وقام بمنح إداراتها الأهلية الراسخة صلاحيات إدارية وقضائية لأداء مهام مجتمعاتها، فنتج عن ذلك التعايش القبلي وغياب العداوات والصدامات، خاصة مع غياب عوامل التنافس بينهما.. واستمر الحال على ذلك خاصة وأن الأرض التي يقيمون ويترحلون فيها واسعة، وعدد أفراد القبيلتين كان وظل نسبياً قليلاً، وظلت الكثافة السكانية قليلة، والطبيعة سخية.. وظل تنظيم العلاقات بين القبيلتين سائداً وفقاً لأعراف قبلية تاريخية ملتزم بها ومحتكم إليها عند حدوث أي احتكاكات قروية أو قبلية. أما التزاوج والتصاهر المتبادل. [1]* فقد زاد العلاقة الاقتصادية والاجتماعية بين القبيلتين قوة على قوة ومنعة على منعة.

لقد ظلت قبيلتا دينكا نقوك والمسيرية في تمازج وتصاهر وعلاقات تاريخية ممتدة لأكثر من قرنين من الزمان، ذلك لاشتراكهما في سبل كسب العيش والترحال كنمط للحياة في منطقة أبيي في جنوب غرب كردفان الكبرى، حيث عاشتا في جو مفعم بروح التعايش القبلي والتسامح الديني، إذ لم يسجل التاريخ أن أحداً من المسيرية قد طلب أو هدد أو أبتز أحداً من دينكا نقوك أو أجبره لترك ديانته أو الدخول (رغم أنفه) في الإسلام، أو مارس عليه ضغوطاً، أو تهديداً أو ترهيباً أو ترغيباً ليصبح عربي الثقافة أو التطبع، أو السلوك أو التعامل، بل يلاحظ أن الدينكا بكامل إرادتهم وحريتهم كانوا يقلدون عرب المسيرية الحمر في بعض عاداتهم ومأكلهم ومظهرهم وملبسهم وحتى في ثقافتهم بروح الإسلام.

وتشير المصادر إلى تميز العلاقات بين القبيلتين، فها هو مدير مديرية كردفان يصف العلاقة بينهما في عام 1940م بأنها علاقة ممتازة. بينما يقول هندرسون: أن العلاقة بين الحمر والدينكا ظلت علاقة صداقة قوية، بينما جاء في تقرير مدير مديرية كردفان إلى السكرتير

[1]* أمين حامد زين العابدين ازمة أبيي بين القانون الدولي ومسألة التحكيم .ص 29

الإداري، أن الدينكا نقوك والحمر قد وقفوا جنباً إلى جنب في مواجهة دينكا أويل وتوج الذين حاولوا التعدي على أراضي الرعي في المنطقة[1].

شهادات واعترافات د. فرانسيس دينج:

ولتسليط المزيد من الأضواء على علاقات دينكا نقوك والمسيرية الحمر نقتطف فيما يلي بعضاً من شهادات د. فرانسيس دينق ، ابن ناظر دينكا نقوك والموظف ألأممي المعروف، كما أوردها في كتابه: ديناميه الهوية أساس للتكامل الوطني في السودان، ترجمة محمد علي جادين وهي شهادات كلها تؤثر على تميز ومتانة العلاقات بين المسيرية وادينكا نقوك:[2]

1/ "كان نقوك والحمر يقفون ككتلة موحدة في كل الاجتماعات القبلية التي كانت تعقد سنوياً بين المديريات المجاورة في مواجهة القبائل الجنوبية الأخرى، بما في ذلك أبناء جلدتهم.. قبيلة الدينكا. وفي عام 1951م عاودت الحكومة محاولة ربط المنطقة بالجنوب، وخيرت نقوك بين الانضمام لبحر الغزال أو أعالي النيل، واستند البريطانيون في ذلك، إلى اختلاف نقوك العرقي والثقافي عن غالبية المجموعات التي كانوا يشاركونها في التبعية لمركز واحد ومديرية واحدة. لذلك اعتبر أن من الأفضل الارتباط بأبناء جلدتهم في الجنوب. وبعد تجربتهم الطويلة تحت إدارة مديرية كردفان، فإن القرار لم يكن بالبساطة التي توقعها الإداريون البريطانيون، فالقبيلة لم تشعر بهيمنة تحت ظل النظام الذي كان سائداً طوال الفترة السابقة. وفك الارتباط في الكثير من جوانبه، قد يؤدي إلى مخاطر عديدة محسوبة وغير محسوبة. وهي مخاطر شخصية وجماعية، من وجهة نظر الزعيم دينق مجوك. فمن الناحية الشخصية كان يعلم أن زعيم دينكا نقوك يتمتع بإمتيازات كبيرة مقارنة بزعماء الدينكا الآخرين، لأنه كان يعامل من عدة جوانب كزعيم شمالي. فمرتبه كان يفوق كثيراً مرتب زملائه الجنوبيين، وكان يجد احتراماً وتقديراً أكثر من السلطات الحكومية، وكانت له سلطات أوسع وأكثر واستقلالاً في إدارة قبيلته. وبكلمات بسيطة كان يحتل موقعاً أعلى من مواقع زملائه، الأمر الذي كان يعتبره امتيازاً للقبيلة بشكل عام. ومع ذلك فإننا لا يمكن أن نتجاهل نظرة نقوك الدونية لأقربائهم الجنوبيين. وبالإضافة إلى كل ذلك، كان هناك رأي عام واسع يعتقد أن البريطانيين يخططون لفصل الجنوب عن الشمال بهدف الإبقاء على الإدارة الاستعمارية في الجنوب بعد استقلال الشمال. ومع وصول تأثيرات ذلك إلى أوساط المتعلمين من أبناء القبيلة، قام بعضهم بدفع الزعيم دينق مجوك في اتجاه إبقاء نقوك في الشمال بهدف إفشال المناورات البريطانية وضمان استقلال الجنوب في نفس الوقت وكانوا يرون أن موقف بعض الإداريين البريطانيين، الذين كانوا يتعاطفون مع الدينكا مستاءون من هيمنة الحمر على نقوك، يؤكد فقط وجود مؤامرات سياسية كبرى تتستر خلف محاولة إعادة

(1) د. عمر سليمان آدم، نزاع المسيرية والدينكا، رسالة غير منشورة.

[2]د. فرانسيس دينج، ديماوية الهوية أساس التكامل الوطني في السودان.1973

ربط نقوك بالجنوب. وهكذا تجمعت كل هذه العوامل والأسباب لتجعل الزعيم دينق ماجوك يقرر البقاء في الشمال ويرفض الانضمام للجنوب، وذلك رغم الضغوط العديدة التي تعرض لها[1].

2/ "أن دينكا نقوك يعيشون في مديرية كردفان (الآن جنوب كردفان) إحدى المديريات الشمالية الست، بينما يعيش الدينكا بشكل عام في المديريات الجنوبية وجيرانهم المباشرون، في الشمال هم عرب المسيرية (البقارة) الحمر الذي عاشوا وتفاعلوا معهم لمئات السنين، قبل الحكم الاستعماري البريطاني"[2].

3/ "منذ عام 1745م ظل دينكا نقوك والحمر يعيشون في المناطق التي يحتلونها اليوم، وخلال فترة الحكم التركي المصري، كان الطرفان تحت إدارة واحدة هي مديرية كردفان، وبما أن الإدارة التركية المصرية لم تكن مسيطرة سيطرة كاملة على المجموعات القبلية، فقد ظلت القبيلتان تحتفظان باستقلالهما السياسي الذاتي في إطار المديرية المشتركة، وكانت علاقاتهما تتميز بالصداقة الودية، وبشكل ثابت طوال تلك الفترة"[3].

4/ "يتحدث كثيرون من نقوك عربية البقارة بطلاقة تماماً كما يتحدث الكثيرون من البقارة لغة الدينكا، ولكن أي فرد من نقوك لا يتحدث العربية وأي بقاري لا يتحدث لغة الدينكا، يمكنهما إدارة محادثة كرويل Groole عربية دينكاوية لها تركيبها ومنطقها الخاص"[4].

5/ "قال هندرسون، الذي عمل مفتشاً لمركز المنطقة، وفي وقت لاحق صار حاكماً لمديرية دارفور، مشيراً إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه السودان كجسر بين العرب والأقارقة"... أن نقوك في بحر العرب قد ارتبطوا بمديرية كردفان في بداية الحكم الثنائي، ولعبوا على الوجه الأكمل، دور الوسيط بين البقارة الحمر ودينكا بحر الغزال..." [5].

6/ "... في بعض الأحيان، كانت هنالك تحالفات عسكرية بين الحمر ونقوك في مواجهة القبائل الشمالية أو الجنوبية الأخرى..." [6].

7/ "... في بدايات حركة الثورة المهدية، سافر أروب بيونق، زعيم دينكا نقوك ليعلن تأييده أمام قائدها.." [7]. وقد هاجر زعيما الدينكا والمسيرية سوياً لمبايعة المهدي (الباحث).

8/ قال د. فرانسيس دينق" أن التعريب في شمال السودان تم من خلال عملية منسجمة، ولكن في الجنوب ظهرت المقاومة، كجزء من الصراع حول السلطة. أما وسط دينكا نقوك، فقد حدثت العمليتان معاً، حيث خضعوا لقدر من التعريب وعاشوا في وحدة وانسجام مع العرب،

---

(1) د. فرانسيس دينق: دينامية الهوية أساس التكامل الوطني في السودان، ترجمة محمد علي جادين، ص(66/7).
(2) نفس المرجع، ص67/66.
(3) د. فرانسيس دينق، دينامية الهوية أساس للتكامل الوطني في السودان، ص61.
(4) مرجع سابق ، ص63.
(5)مرجع سابق ، ص66.
(6)مرجع سابق ، ص61.
(7)مرجع سابق ، ص61.

نتيجة للتفاعل والتآخي العربي الأفريقي. ومع تطور الصراع حول السلطة بين الشمال والجنوب، وامتداده إلى داخل المنطقة، بدأ نقوك في ربط هويتهم وانتمائهم مع الجنوب، بينما ربط جيرانهم المسيرية الحمر أنفسهم ببقية السودان[1].

9/ "شهدت مناطق معينة في الجنوب، قبل إعلان البريطانيين لسياسة فصل الجنوب، درجة من الأسلمة والتعريب، نتيجة لتوفر التماذج السلمي مع الشماليين وعدم وجود خوف من الهيمنة الثقافية والسياسية: فقد شهدت منطقة الدينكا نقوك، وهي مجموعة جنوبية تابعة لإدارة مديرية كردفان، إحدى المديريات الشمالية، علاقات جيدة وتمازجاً اجتماعياً واسعاً بين السكان الجنوبيين وجيرانهم الشماليين أحدث درجة من التأثير الثقافي المتبادل بين الطرفين"[2].

10/ "لقد كان الوافدون العرب للسودان تجاراً فقط ولم يكونوا حكاماً كالأتراك والانجليز، لذلك منحتهم مكانتهم المميزة وثقافتهم الأكثر حداثة، وهيمنتهم الاقتصادية موقعاً متميزاً لا ينافسون عليه. ورافق مع كل ذلك أن ديانتهم بتوجهاتها المتحررة قد فتحت الباب واسعاً "للأخوة الإنسانية"، الأمر الذي ساعدهم على التزاوج في اتجاه واحد حيث يحرم الإسلام الزواج من غير المسلمة لذلك استطاع أحفاد العرب الوصول إلى المواقع القيادية وسط مجموعات أمهاتهم وأخوالهم، فالأطفال أصبحوا يعرفون بنسب آبائهم وبمرور الزمن اكتملت سيطرة العنصر العربي. فالنظام السابق لم يسقط بالقوة بقدر ما حول من داخله..." [3] .

11/ "أن مسألة الهوية والانتماء في السودان، متجذرة كما هو واضح في القيم التقليدية، وهي مفهوم عميق وحساس، يعبر عنها بفخر واعتزاز، ويدافع عنها بيقظة عالية ولا يتم التنازل عنها إلا بإكراه، ولكنها قابلة للتغيير والتبدل ببطء شديد، ذلك لأنها مفهوم ديناميكي قادر على التكيف وحتى التحول"[4].

12/ "ومن جانب آخر فإن صياغة وتوزيع السلطة السياسية تطرح قضايا المنافسة والصراع حيث ترتيب البشر إلى حاكمين ومحكومين... وحينما يتعلق الأمر بالصراع حول السلطة ومقاومة السيطرة الأجنبية فمن المتوقع بروز موقف يرفض الآخر"[5].

13/ يمكن تقسيم العلاقة بين نقوك والحمر إلى ثلاثة مراحل مقارنة بمراحل العلاقات الشمالية الجنوبية. ففي المرحلة الأولى وهي فترة ما قبل الحكم الاستعماري البريطاني، تميزت باستقلال الطرفين والعلاقات الدبلوماسية الودية، بالرغم من استمرار تجارة الرقيق وفي المرحلة الثانية، وهي فترة الحكم البريطاني، توقفت تجارة الرقيق واتسعت العلاقات السلمية، وخضع

---

(1) فرانسيس دينق، دينامية الهوية أساس للتكامل الوطني، ترجمة محمد علي جادين، ص61.
(2) المرجع السابق ، ص60.
(3)المرجع السابق ص9.
(4) د. فرانسيس دينق، دينامية الهوية، أساس للتكامل الوطني في السودان، ترجمة محمد علي جادين 1973م، مركز الدراسات السودانية، ص7.
(5)المرجع السابق ، ص8.

الطرفان لسلطة مجلس واحد، تحت إشراف البريطانيين الذين خففوا من تخوف نقوك من هيمنة الأغلبية العربية. أما المرحلة الثالثة، وهي مرحلة ما بعد الاستقلال، فقد تميزت بحلول السودانيين الشماليين محل الموظفين البريطانيين، وضعف دور الحكومة في التوسط والتسويات، وتزايد التوجهات المركزية واتساع دائرة الصراع حول السلطة لمراحل كانت العلاقات بين مراكز القوى في الجانبين هي التي تحدد نوعية علاقات دينكا نقوك والحمر[1].

يستخلص من إفادات وشهادات د. فرنسيس دينق الواردة أعلاه، أن العلاقات بين دينكا نقوك والمسيرية منذ قبل فترة الحكم التركي مروراً بالحكم البريطاني المصري وانتهاء بالحكم الوطني قد كانت متميزة من كل الجوانب، تحرسها القوانين والأعراف، ولكنها تبدلت إلى الأسوأ منذ العام 1964م حينما دخلت السياسة في العلاقات بين القبليتين، فأصبح هناك صراع مسلح، تطور إلى أن أصبح نزاعاً دولياً، تم تداوله ليصل إلى محكمة التحكيم الدائمة بلاهاي. ويلاحظ أنه تم ربط نزاع أبيي بمشكلة جنوب السودان ربطاً محكماً، فها هو د. فرانسيس دينق يقول:"... مثلما تطورت مشكلة علاقات شمال السودان بجنوبه إلى حرب أهلية، تفاقمت بعد الاستقلال (وانتهت بانفصال الجنوب عن الشمال (الباحث)) فقد تطورت بشكل مماثل، أوضاع الدينكا نقوك، ويعتبرون صورة مصغرة لمشكلة الشمال والجنوب مع بعض الاختلافات الهامة[2].

وعلى صعيد آخر، يلاحظ أن بعض قادة الجنوب يتفقون في رؤيتهم حيال قضية أبيي على أساس أنها ليست نزاعاً قبلياً بين المسيرية ودينكا نقوك، وإنما هي نزاع بين الحزبين الحاكمين في دولتي السودان (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان). حيث يرى ريك مشار أن القضية ليست نزاعاً قبلياً بين المسيرية والدينكا نقوك، وإنما بين الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني، الذي يمثل الحكومة... هذا شأن بين الحركة والحكومة"[3].

أما الزعيم الجنوبي أبيل اليرِ، فقد قال:"أبيي كانت جزءاً من جنوب كردفان منذ فترة قبل الاستقلال، وكان من الميسور إعادتها إلى بحر الغزال في عام 1951م لولا معارضة زعيمها الناظر دينق مجوك لأسباب شخصية..." [4].

وقال د. جون قرنق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان ما يلي:

" كل هذا الصراع الدائر لا شأن له بمصالح الدينكا أو المسيرية فالقبيلتان حكمت عليهما الطبيعة، كما قضت الجغرافيا والتاريخ، أن يعيشا مع بعضهما البعض شأن قبائل عديدة تعيش في خطوط التماس بين الجنوب والشمال. وقال أيضاً: "أن الحرب بالوكالة (proxy war) التي تدور اليوم هي حرب مفروضة على الطرفين، ولهذا من الخير للطرفين أن يجلسا مع بعضهما

---

(1) نفس المرجع، ص61.
(2) د. فرانسيس دينج، دينامية الهوية أسس للتكامل الوطني في السودان، ص60.
(3) د. سليمان الدبيلو، من شقدوم إلى لاهاي، ص740.
(4) أبيل اليرِ، جنوب السودان التمادي في نقص المواثيق والعهود، ترجمة بشير محمد سعيد، 1992م، ص97.

البعض للبحث عن أفضل السبل لحماية الحقوق المشروعة لأهليهما في الموارد المشتركة، والبحث عن وسائل للتعايش السلمي بينهما ومع غيرهما من القبائل المجاورة كما فعل دينكا ملوال مع البقارة"[1].

يتضح مما تقدم أن مشكلة أبيي ليست مشكلة قبلية فحسب وإنما هي جزء من مشكلة جنوب السودان التي تستند على اختلافات تاريخية واقتصادية وثقافية وسياسية بين الشمال والجنوب. وأن الصراع المسلح قد فاقم من القضية ومن تصاعد الخسائر المادية والبشرية، فاقتنع الكل أن الحرب والقوة ليست علاجاً للنزاع وإنما الحل في التفاوض، فكانت اتفاقية السلام الشامل (2005م) ومن هنا يتوجب على الكل علاج النزاع بين المسيرية والدينكا في الإطار القبلي، بينما الحل السياسي للنزاع فطرفاه هما حكومتي البلدين.

الوضع الاقتصادي والإداري في منطقة آبيي :

تقع منطقة آبيي في الجزء الجنوبي الغربي لولاية غرب كردفان ، وتقدر كمية الإمطار التي تنزل فيها سنوياً بحوالي 600 ملم ، ويقع الجزء الشمالي منها في منطقة السافنا الفقيرة ، بينما يقع الجزء الجنوبي منها في منطقة السافنا الغنية يمتهن غالبية السكان فيها من عرب المسيرية ودينكا نقوك رعي الأبقار والأغنام والزراعة التقليدية البسيطة لإنتاج المحاصيل الزراعية مثل الذرة، الدخن، والمحاصيل النقدية مثل الفول السوداني والكركدي وحب البطيخ والسمسم . هنالك أيضاً جمع الصمغ العربي من أشجار الشهاب، كما تمتاز المنطقة بإنتاج المنتجات الغابية الاخري مثل صمغ الطلح والأخشاب، والفواكه الخلوية مثل ألتبلدي (القنقليز) والعرديب والنبق واللالوب والقضيم وغيرها .

ونظراً لطبيعة نشاط قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية المرتبط بتربية الماشية بصفة أساسية ، فقد ارتبطت حياتهما بالتنقل والترحل من مكان لأخر طلباً للماء والعشب بعيداً عن مناطق الذباب والحشرات . ولذلك فقد كان من الطبيعي أن تكون الأرض حقاً مشاعا للجميع يمارس فيها الرعي أينما توفر الكلأ و الماء دون عزل أو منع في شمال المنطقة أو جنوبها (طوال الفترة قبل بداية الصراع حول ابيي) .

يقوم الشباب من الجنسين برعي الماشية والتنقل بها من مكان لأخر ، بينما تستقر بقية أفراد الأسرة في مناطق المصايف والمخارف . ويمثل الشباب دون سن الثامنة عشر أكثر من نصف المجتمع ، ولذلك فهم غالبية في المجتمع ذي السمة الشبابية ، ولكنه شباب يعتبر قليل الحظ في التعليم وعديم الفرص في التدريب والتأهيل المهني الفني وغيره . وقد كان هذا الوضع التعليمي والمهني السليم سبباً مباشراً للفاقة والبطالة وسط الشباب وحتى الكبار منهم ،مما يترتب

(1) د. منصور خالد، أبيي.. من الذي قطع الخيط؟، جريدة الرأي العام 19/ أغسطس / 2004م.

عليه انتشر الفقر وضعف الإنتاج والإنتاجية . أما المرأة فحالها أسوأ حالا من حال الشباب الذكور .

وعلي صعيد الموارد الطبيعية الاخري ، فان منطقة أبيي تقع ضمن حوض المجلد للبترول ، الغني بالنفط ، فولاية غرب كردفان هي الاخري غنية بمواردها الطبيعية وقد تم اكتشاف حقل بليلة للبترول علي بعد 65 كيلو متراً جنوب شرقي الفولة عاصمة الولاية ، وتم اكتشاف الغاز الطبيعي بكميات اقتصادية بمنطقة ام شرا علي بعد 50 كيلو متراً شرقي الفولة . هذا ويوجد أكبر مخزون من خام الحديد عالي الجودة بمنطقة جبال أبوتولو التي تبعد حوالي 17 كيلو متراً شرقي مدينة الفولة ، التي يوجد بها خام البوكسايت [1]. ومما لاشك فيه فان ولاية غرب كردفان تتوفر بها موارد طبيعية عديدة بكميات تجارية تؤهلها لان تكون الولاية الصناعية الأولي في المنطقة ، وتكون بالتالي المنطقة الجاذبة للاستثمار و للعمالة بأنواعها ، فتصبح هي مركز النشاط الاقتصادي الأكبر ، تتحقق فيها التنمية المستدامة لتحل محل التخلف وتنهي الغبن الاجتماعي الذي تعاني منه المنطقة . إذن المنطقة موعودة بتنمية غير مسبوقة ، عديم الحظ الذي يبتعد عنها قبل أن يقطف ثمار التنمية فيها ، وهذا ينطبق علي أبناء أبيي الراغبين في الخروج من المنطقة والذين ينادون بضمها لولاية بحر الغزال .

تتبع منطقة أبيي أدارياً إلى ولاية غرب كردفان ، وان أخذت أبيي بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل في عام 2005م وضعاً إدارياً خاصاً تحت أشراف رئاسة الجمهورية . ثم بعد انفصال الجنوب عن الشمال في عام 2011م [2]أصبحت آبيي تحت الإشراف الإداري لرئيسي جنوب السودان وجمهورية السودان ، ولكنها جغرافيا تقع في دولة السودان . شهدت منطقة آبيي منذ عهد الاستعمار العديد من التطورات والأوضاع الإدارية . ففي عهد الاستعمار كان دينكا نقوك تحت إدارة (الناظر) دينج مجوك ، بالتنسيق مع ناظر عموم المسيرية (بابو نمر) الذي كان يتبع إداريا لمجلس ريفي حمر ورئاسته في النهود حيث يقيم مفتش المركز .

أما مع الاستقلال فقد تم أنشاء مجلس ريفي المسيرية ، الذي أنفصل عن النهود وأصبحت عاصمته الفولة (هي المركز) . وفي عهد نظام مايو (نميري) في السبعينيات ثم إنشاء محافظة جنوب كردفان ورئاستها كادوقلي حيث ألغيت التسمية القبلية لمجلس ريفي المسيرية التي ألغيت وعدل اسمها إلي (المنطقة الغربية) . ومن ثم قسمت إلى مجالس شعبية ريفية بأسماء المدن مثل مجلس شعبي ريفي الفولة ، بابنوسة ، المجلد ، لقاوة، ثم مجلس ريفي شعبي بحر العرب لتضم منطقة أبيي.

[1] *www.sudantribune.net/+-286,النزاع-حول-أبيي*
[2] *www.sudantribune.net/+-286,النزاع-حول-أبيي*

وبقدوم عهد الإنقاذ 1989م وتطبيقاً للامركزية الحكم ، برزت تعديلات في الحدود الإدارية للولايات والمحافظات وكذلك في حدود الوحدات الإدارية ، وبذلك أصبح هنالك مجلس ريفي آبيي ثم مجلس شعبي ريفي بحر العرب تبعت له الإداريات في محلية آبيي الحالية . وأستمر الحال علي هذا الوضع دون أي احتجاج لتبعية أبيي للنهود أو إلي كادوقلي عاصمة محافظة جنوب كردفان أو إلي الفولة حتى ألان[1] .

لعله من المعروف أن الهيكل التنظيمي للإدارة الأهلية يتكون من الناظر(أو الأمير) في قمته الذي يتبع له العمد الذين يتبع لهم المشايخ .وحسب النظام المطبق حالياً فإن الناظر (الأمير) يتبع إدارياً للمعتمد(معتمد المعتمدية) الذي يتبع هو بدوره إلى والي الولاية.

يري الباحث أنه وباختصار يمكن وصف العلاقة بين المسيرية ودينكا نقوك بأنها (كانت)علاقة حسن جوار، زادت من متانتها علاقات المصاهرة بينهما التي أنعكست في زواج القليل من رجال دينكا نقوك لنساء من المسيرية، وزواج العديد من رجال المسيرية لنساء من دينكا نقوك وذلك بسبب حرمان المسلمة من الزواج من غير المسلم.

ولعل مما ساعد علي استمرارية التعايش السلمي بين القبيلتين والقبائل القليلة الأخرى في المنطقة ،تنظيم السلطات الحكومية المحلية، منذ أربعينيات القرن الماضي، لدخول المسيرية إلى الأجزاء الشمالية لمديريتي أعالي النيل وبحر الغزال في موسم الجفاف ، ودخول الدينكا والنوير إلى مديرية جنوب كردفان سابقاً (ولاية غرب كردفان حالياً) ، فضلاٍ عن تحديد تاريخ الدخول إلي، والخروج من، مناطق الرعي المسموح بالرعي فيها للمجموعة أو القبيلة المعينة.كما أن سياسة عقد مؤتمرات سنوية بواسطة المسئولين في مديريات كردفان وبحر الغزال وأعالي النيل بحضور قادة المجموعات القبلية ، وذلك لتسوية أية خلافات تكون قد نشبت بين هذه المجموعات (القبائل) ،قد ساعدت كثيراً في استمرار العلاقات القبلية واستمرار التعايش القبلي ونشر ثقافة السلام في المنطقة . واستمر الحال علي هذا المنوال إلى إن دخلت السياسة في العلاقات بين القبيلتين في عام 1964م بدعم من حركة الانانيا فأفسدتها ، إلى أن تم توقيع اتفاقية اديس أببا في عام 1972[2]، ثم لاحقا اتفاقية السلام الشامل في عام 2005م ، التي أشعلت مزيدا من النار في نزاع آبيي ، الذي تصاعد حتى وصل إلى محكمة التحكيم الدائمة بلاهاي، ومع ذلك لم يتم حتى إعداد هذا البحث حل النزاع حول ابيي حلاً نهائيا ناجعا شافياً، ولذلك ظلت قبيلتا دينكا نقوك والمسيرية ضحايا للنزاع حول أبيي الذي حرمتها من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

[1] https://almuglad.wordpress.com/ابيي-السودانية
[2] https://almuglad.wordpress.com/ابيي-السودانية

المبحث الثالث : فض النزاعات في منطقة أبيي:

تعتبر القبيلة هي الوحدة الاجتماعية الأساسية التي يقوم عليها المجتمع بصفة عامة والمجتمعات البدوية بصفة خاصة ،وكانت من أهم سمات القبيلة هي إستنادها على العصبية القبلية التي تفرض على كل أبناء القبيلة ومنتسبيها تنفيذ أوامرها وفقا للأعراف والقوانين المتفق عليها (اجتماعيا) وفي مقابل ذلك فإن واجب القبيلة تجاه الفرد هو حمايته والذود عنه بمالها ورجالها ،بينما واجب الجميع هو تعليم تلك الأعراف والقوانين لأفراد الأسرة الصغار إما بالتقليد أو بالممارسة ، ومعلوم أن الأساطير والحكايات ومآثر الآباء والأجداد تلعب دورا مهما في هذا الشأن .

وإذا ما رجعنا بالتاريخ إلى الوراء سنجد أن أهم مظاهر الوضع القبلي في جزيرة العرب كانت ممثلة في العصبية القبلية وعلاقة العداء بين القبائل. وسنجد أن هذه العصبية القبلية قد أدت وقتها إلى الحروب بين القبائل كان من بينها حرب البسوس وحرب داحس والغبراء بين عبس وذبيان والتي كانت موضوعا لمعلقة زهير بن أبي سلمى المعروفة التي مدح فيها رجلين عظيمين من القبيلة المنتصرة تدخلا للإصلاح بين القبيلتين وتحملا الديات دفعاها من مالهما الخاص .وقد أعتبر النقاد أن هذه الحرب كانت من أقوى المؤثرات في شعر زهير بن أبي سلمى لأنه شهد فظائع تلك الحرب فامتلأت نفسه بكراهية الحرب وحب السلام[1] ، ويرى (الباحث) أن حرب داحس والغبراء قد حركت في زهير بن أبي سلمى المشاعر الإنسانية الكامنة ، كما أفرزت للوجود الإحساس الفطري في الإنسان ، ألا وهو إحساس بضرورة إفشاء السلام وإشاعته في المجتمع والسعي لنبذ العنف .وكفى بتدخل الرجلين العظيمين من القبيلة المنتصرة لإصلاح ذات البين بين القبيلتين وقيامهما بدفع الديات دليلا علي ذلك ربما بهذه الحادثة يكون المجتمع العربي القديم قد سبق الدول الغربية في سعيها لدرء النزاعات وبناء السلام .

ولما جاء الإسلام وأضاء بنوره جزيرة العرب ، سعى لتفتيت القبلية القائمة على العصبية لتحل محلها وحدة العقيدة وأصبح الإنسان مكرما بتقواه ليس بأصله العربي قال تعالى :(وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا أن أكرمكم عند الله أتقاكم) .إذآ كان الإسلام ثورة فكرية نقلت العرب إلى مرحلة فكرية وروحية جديدة وبالعودة إلى لأوضاع القبلية في السودان فإننا نجد أن العرب الذين وفدوا للسودان قد عاشوا فيه بنفس الصورة التي كانوا يعيشون بها في الجزيرة العربية . ونجد أن حياة الترحال وعدم الإستقرار هي المعلم الرئيسي في حياة تلك القبائل التي تعيش على حياة البداوة القائمة على الإنتماء القبلي ، والتي تنتقل من مكان لآخر طلبا للماء والكلأ ، وهو الأمر الذي كان يؤدي إلى النزاعات أحيانا . ولعله من المعروف أن سطوة التقاليد والتمسك بها يزداد

[1]- د. شرف الدين الأمين عن السلام ـ ندوة رؤى حول النزاعات القبلية في السودان ـ معهد الدراسات الأسيوية الأفريقية مايو 1998

في المجتمعات الريفية عنها في المجتمعات الحضرية ، وأنه كلما كانت الجماعة محلية محدودة العدد منعزلة كليا أو نسبيا عن المدن كمجتمع القبيلة أو القرية ، تزداد فيها سطوة تقاليد المجتمع والتمسك والإلتزام بها . ذلك لأن صغر هذه المجتمعات والصلات الوثيقة بين أفرادها يؤدي إلى إكتشاف أي عدم إلتزام أو إنحراف عن معايير المجتمع وتقاليده ، الأمر الذي يضعه تحت طائلة العقوبات المجتمعية ، ويقود بالتالي إلى إحداث ضغوط فردية أو إجتماعية على الفرد.غني عن القول أن هذا الوضع يجعل الفرد في النهاية منصاعا لتقاليد المجتمع بل وحاميا لها .

وكعادة أجدادهم القدماء في الجزيرة العربية فإن العرب في السودان قد عانوا ما عانوا من النزاعات والحروب القبلية بأسبابها المختلفة ، والتي أستخدمت فيها العديد من الأسلحة التقليدية والمتطورة ، الخفيفة والثقيلة والأمثلة كثيرة نكتفي منها بالنزاع بين المسيرية والدينكا .قد يحدث أن تأخذ الحروب أو النزاع شكلا تتحالف فيه قبيلتان أو أكثر ضد قبيلة أخرى أو أكثر .أما أسباب هذه الحروب فيمكن حصرها دون الدخول في تفاصيل في النزاعات حول الأرض (آبيي مثلا) أو حول موارد المياه والمرعى ، أو بسبب الثأرات أو غارات الفرسان بغرض السلب والنهب أو قطع الطريق .

وجريا وراء عادة القبائل في الجزيرة العربية فإن لكل من القبائل السودانية شعراؤها من الجنسين ينقلون الأخبار وما حدث فيها شعرا ونثرا ومدحا أو ذما .أما الحكامات(أي الشاعرات كما يطلق عليهن في بعض المناطق) وغناء النساء وإنشادهن وشعارهن في إعلاء شأن المقاتلين والفرسان من القبيلة ، ووصف ما فعلوه في أعدائها وثباتهم في المعارك ، و في رثاء من سقطوا في تلك المعارك دفاعا عن القبيلة ، أو في ذم من هربوا من أرض المعركة فلم يرفعوا من شأن القبيلة هذا الشعر يفعل فعل السحر في أبناء القبيلة ويدفعهم للتزاحم لنيل شرف الدفاع عن القبيلة وعدم التخاذل فيحدث ما لا يحمد عقباه.

تلك إذن كانت بعض إفرازات وتبعات الصراع القبلي في السودان في الماضي ويلاحظ المراقب للأوضاع في السودان أن تحولات إجتماعية وإقتصادية كثيرة قد حدثت في السنوات الأخيرة لأسباب عدة من بينها الصراعات القبلية والتصحر مما أدى إلى النزوح من القرية إلى المدن بحثا عن الأمان وعن فرص الرزق الأفضل .وتبعا لذلك فقد حدث إختلال كبير في قوة القبائل وثقافاتها ونسجها الإجتماعي كما تغير الوضع الديموقرافي للمناطق . وعلي صعيد اخر اضمحلت النزاعات القبلية إلا في بعض المناطق ذات الإشكالات الإثنية والعرقية والمدن ، ولذلك فقد أخذ النزاع المسلح شكل المنازعات بين القبائل العربية فيما بينها وبين بعض القبائل غير العربية .من أمثلة ذلك المسيرية والدينكا الرزيقات والدينكا والفور والعرب والكبابيش والميدوب والمساليت العرب وفي الوقت الذي يتوقع فيه أن تزول أو تضمحل العصبية القبلية خاصة مع حالة الهجرة من القرية إلى المدينة أي الإنتقال إلى المناطق الحضرية ، إلا أنه لا

زالت هنالك بعض مظاهر العصبية القبلية حتى بين الفئات المتحضرة والمتعلمة ، إذ يتناقل الناس اتهام بعض الولاة والوزراء بحصر الوظائف وخاصة القيادية في قبائلهم وأقربائهم على حساب القبائل الأخرى دون أي إعتبار للأهلية والكفاءة . وكذا الحال بالنسبة للتعيينات في الوظائف الحكومية ووظائف القطاع الخاص. كل ذلك ما هو إلا دلالة على أنه ما زال فينا بعض من العصبية القبلية التي أعمتنا عن إحقاق الحق وإعلاء شأن الوطن والسمو إلى أخلاقيات الوظيفة والإلتزام بالمهنية ،الأمر الذي نتجت عنه ممارسات تعيق روح المودة والتآخي والوحدة وتؤثر سلبا على الوحدة والتنمية والأمن والسلام والإستقرار ، وهي مشاكل قومية تنتظر الدراسات ومن ثم وضع الحلول المناسبة لها دون إبطاء.

الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام :

تعتبر عمليات حفظ السلام هي احدي آليات التدخل الدولي في مناطق النزاعات في العالم لدوافع وأهداف إنسانية ، وهي عمليات تقوم بها قوات الطوارئ متعددة الجنسيات أنشأتها الأمم المتحدة بناء علي قرار أصدره مجلس الأمن بشأن تأسيسها في عام 1988 ، لحماية عمليات وعمال الإغاثة بموجب المادة (7) [1]في الفصل العاشر من ميثاق الأمم المتحدة التي تمنح مجلس الآمن الحق في أن يتخذ إي إجراء أو عمل يراه مناسبا لمواجهة الأزمات الدولية ولحفظ السلام الدولي ، وفرض السلام ، وتوفير الحماية والأنشطة الإنسانية التي تقوم بها المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لإنقاذ المدنيين المتضررين ، بل يتعداها إلي الإشراف علي وقف إطلاق النار وإعادة تجميع القوات وتسريحها وإعادة دمجها في الحياة المدنية ، ووضع برامج لإزالة الألغام وإعادة اللاجئين والمشردين وتقديم الدعم والإصلاح الاقتصادي والإشراف علي عمليات التفاوض وإجراء الانتخابات[2].

عند انتهاء الحرب الباردة ساد تفاؤل بإحلال السلام في العالم وذلك بسبب هبوط الاهتمام بالأمن القومي ، من ناحية وزيادة الاهتمام بالرفاهية والاهتمام المتزايد بالعالم الثالث ودمجه في الحضارة الصناعية . ومن ناحية أخري فقد تزامن ذلك مع تزايد الفقر في العالم الثالث ، وانتشار نزعة القوميات ومشاعر الهوية والانتماء ، مما أدي إلي تفجير حروب أهلية عديدة في إفريقيا واسيا وحتي في أوربا الوسطي (مثل حالة يوغسلافيا السابقة). كما حدث انتعاش للحركات العرفية والطائفية والدينية والثقافية مصحوبة بتوترات شديدة تنفجر من وقت لأخر في مناطق مختلفة في شكل حروب أو ثورات عسكرية أو محاولات للانقلاب أو الانقلاب المضاد في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية مختلفة .

---

[1] *www.un.org/ar/charter-united-nations*

[2]- اميمة بابكر الأمين- مجلة دراسات المستقبل - العدد الأول - المجلد (2)السنة الثانية 2006 ص 194

وعلي صعيد آخر فقد أعقب نهاية الحرب الباردة اهتمام دولي متعاظم بمشكلات كانت مهملة من قبل متعلقة بأسلوب الحياة الإنسانية مثل العنف والإرهاب ، مما أدي إلي انتشار المنظمات غير الحكومية المتخصصة المهتمة بتلك المجالات ، خاصة مع انتشار وسائل الاتصالات الحديثة التي ساعدت علي تغطية الأحداث عبر القنوات الفضائية بسرعة مذهلة .

إن المادة (7)[1] من الفصل العاشر من ميثاق الأمم المتحدة تمنح مجلس الأمن الحق في فرض السلام عن طريق التدخل الخارجي وذلك لأهداف إنسانية وإحياء وتنشيط دور الأمم المتحدة في حفظ السلام إما حماية للمواطنين من قمع سلطة الدولة أو توقف التطهير العرقي ، أو لتوصيل المساعدات الإنسانية لمستحقيها في حالة النزاعات والحروب الأهلية أو الكوارث الطبيعية . وهكذا فقد أصبحت المسائل الإنسانية جزء من القضايا التي يهتم بها مجلس الأمن الدولي . ولذلك فقد تم في عام 1992 إنشاء مكتب بإدارة الشئون الإنسانية في الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية (Office For The Co-ordination Of Humanitarian Affairs - OCHA) ليعمل علي الإشراف والتنسيق والمتابعة بين الجهات المختلفة التي تقوم بالعمل الإنساني مثل المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة السامية للاجئين ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأغذية والزراعة ،وبرنامج الغذاء العالمي، واليونيسيف ، للاستجابة السريعة للازمات.

لقد كان امرأ طبيعيا أن يجد التدخل من جانب الأمم المتحدة معارضة من بعض الدول. فمثلا المعارضون لتدخل دولة في شئون دولة أخري قد أيدوا فكرة التدخل من جانب الأمم المتحدة ، إلا أن دولا أخري اعترضت علي حق الأمم المتحدة في التدخل في شئون الدول طبقا للمواد المنصوص عليها في الميثاق مثل المادة (7/2) التي تقول :" لا يخول للأمم المتحدة السلطة في التدخل في شئون تقع في نطاق التحكيم الداخلي[2].

الجدير بالذكر أن التدخل يتم من قبل مجلس الأمن الذي يصدر الأوامر ويباشر الأعمال .لذلك فان قراراته تختلف عن القرارات التي تعتمدها الجمعية العامة التي ترسي المبادئ العامة والمعايير الأخلاقية وسياسة السلوك . وانطلاقا من ذلك فان عمليات حفظ السلام تتوقف علي تقدير أعضاء المجلس . وكما هو معروف فانه وفقا للنظام القانوني لميثاق الأمم المتحدة ،لاتجوز المنازعة في تكييف الحالات والقرارات التي يتخذها مجلس الأمن حني لو كان في الإمكان انتقادها من الناحية السياسية .

بالرغم من أن حق المساعدة الإنسانية معترف به في القانون الدولي الإنساني ، إلا أنه مشروط عند ممارسته بضرورة الحصول علي موافقة الدولة المعنية حتي يتماشي هذا الحق مع

---

[1] *www.un.org/ar/charter-united-nations*

[2] United Nations – Basic Facts About United Nations – New York – 1992 – Page 3 -

مراعاة حقوق البلد المعني وسيادته ، ذلك لان ترك الضحايا بلا مساعده إنسانية هو بمثابة تهديد للحياة الإنسانية وإهانة لكرامة الإنسان .غني عن القول أن قرارات الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي والإنساني لها الفضل في تأكيد أهمية المعونة الإنسانية التي تقدمها الدول والمنظمات الدولية إلي جانب بعض المنظمات غير الحكومية ،ويلاحظ هنا أنه قد اشترط في القرارات موافقة أطراف النزاع عليها باعتبار أن الموافقة تعبير عن السيادة في حالة النزاعات المسلحة ، ويحق للدول التي يقدم لها العون أن تمنح موافقتها ولها سلطة المراقبة بشروط يتفق عليها. وعلي الرغم من أهمية موافقة الحكومة المعنية علي التدخل ، إلا أن المجتمع الدولي قد يضطر للتغاضي عن هذا الشرط إذا رفضت الحكومة أو الجهة المسيطرة علي الأوضاع السماح بوصول المساعدات الإنسانية لمستحقيها . إذ تنص المادة (39) من ميثاق الأمم المتحدة علي أن :" يتخذ مجلس الأمن إجراءات قسرية وعقوبات دولية ضد الدولة المعنية. هذه الإجراءات تعلو علي أي مطالبة بمنع التدخل الدولي استنادا علي مبدأ احترام السيادة الوطنية ،فترسل الأمم المتحدة قوات لحفظ الأمن بناءا علي قرار من مجلس الأمن لحماية عملية الإغاثة نفسها وعمال الإغاثة لتعمل هذه القوات علي حماية الضحايا المدنيين عن طريق عدد من الإجراءات مثل إيجاد ممرات آمنة ومناطق عازلة (كما في قضية آبيي) ووضع برامج لإزالة الألغام (كما في اتفاقية السلام الشامل) وحماية الأنشطة الإنسانية مثل تقديم المأوي والخدمات الصحية والغذاء واللاجئين (كما في قضية دارفور)[1].

<u>قوات حفظ السلام :-</u>

لقد حققت الأمم المتحدة بعض الانجازات عن طريق التدخل الدولي في كل من أزمة السويس في عام 1956 وفي أزمة الكونغو في عام 1960 [2]ومع ذلك فقد أخفقت قوات حفظ السلام هذه في التدخل في كثير من مناطق التوتر في العالم ، نسبة لأن هذه القوات قد تم تكوينها من قوات الدول الصغرى ذات الإمكانيات المحدودة دون أن تشارك فيها الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ذات القدرات العسكرية الهائلة وذلك اعتقادا بأن إبعاد الدول الكبرى من مناطق التوترات في العالم أمر ضروري للتخفيف من حدة الحرب الباردة . ولكن على الرغم من ذلك فقد ظلت الدول الكبرى تستخدم حق النقض على القرارات التي يصدرها مجلس الأمن فتبطل مفعولها وتحول دون تنفيذها . وفي هذا الإطار يمكن القول أن تعثر قوات حفظ السلام يعود إلى التناقضات العميقة في المصالح التي تحدد إتجاهات ومواقف الدول الأعضاء ، وهذه

[1] *www.un.org/ar/charter-united-nations*

[2] *https://www.researchgate.net/.../5491f8660cf2484a3f3e0813*

التناقضات هي التي تجعل من الصعب الإتفاق على أي ترتيبات مشتركة وفعالة لصياغة السلام والأمن الدوليين .

أنواع قوات حفظ السلام :.

يمكن تقسيم قوات حفظ الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة حسب العمليات التي تقوم بها إلى نوعين[1] :.

النوع الأول :. قوات لمنع نشوب منازعات وذلك بناء على طلب طرف من أطراف النزاع ، وتنتشر هذه القوات في الأراضي المتنازع عليها فقط لتحذير الطرف الآخر من أي عدوان ، ومثال ذلك طلب الرئيس جوريا تشوف رئيس الإتحاد السوفيتي السابق من الأمين العام للأمم المتحدة نشر قوات لحفظ السلام في مقدونيا .

النوع الثاني :. قوات حفظ سلام مهمتها تدعيم حفظ السلام وخلق جو للمباحثات السياسية وتشمل مهمتها مراقبة قرارات وقف إطلاق النار ، والسيطرة على المناطق المحايدة التي تتوسط الدول المتنازعة . هذه القوات مهمتها مؤقتة ولكن إذا لم يكن هنالك خيار آخر أمام المجتمع الدولي لمنع نشوب الحرب فيتم تحديد فترات بقاء هذه القوات حسبما تقتضي الظروف . وينطبق هذا الوضع على إتفاقية السلام الشامل وبروتوكول آبيي(فض النزاع حول ابيي) .

وعلى صعيد آخر هناك عدة فئات تشتمل عليها قوات حفظ السلام وهي[2] :.

(1) قوات غير مسلحة للمراقبة كما هو الحال في الشرق الأدنى في كشمير

(2) قوات مسلحة منتشرة في الحالات التي تكون المهمة فيها هي السيطرة على الأراضي كما هو الحال في قبرص ، سوريا ، جنوب لبنان ، كرواتيا .

(3) قوات مسلحة لفرض السلام ، كما كان الحال على الحدود العراقية الكويتية بعد حرب الخليج الثانية وهذه القوات لها حق الإنتشار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، والذي لا يشترط موافقة أي طرف من الأطراف المعنية .

(4) قوات حفظ السلام لتنفيذ عمليات التسوية الشاملة التي أتفق عليها الأطراف كمثال لذلك قضية دارفور وقضية آبيي .

(5) قوات لحماية تسليم المعونات ومواد الإغاثة وهي فئة جديدة مثل تلك التي كانت في البوسنة والهرسك .

(6) قوات تستخدم القوة المسلحة لبناء السلام في البلاد التي تمر بحالة فوضى نتيجة لانهيار مؤسسات الدولة ، وهي مطالبة بحماية تقديم المعونة الإنسانية ووقف إطلاق النار ،

---

[1]- أميمة محمد بابكر – مجلة دراسات المستقبل – العدد الأول – المجلد 2 – السنة الثانية – يونيو 2006م – ص 201

[2]- المرجع السابق ، ص 203

التسوية السياسية بين الأطراف المتنازعة ، وإعادة تأهيل النظم السياسية والاقتصادية . وقد قامت الأمم المتحدة بهذه المهمة بنجاح في الكنغو عام 1960 [1].

وباستعراض بعض الحالات التي تم التدخل الدولي فيها من قبل المنظمة الدولية أو بمواقفتها نجد أن هناك مؤشرات للتناقض بين الأهداف الإنسانية المعلنة لعملية السلام والأغراض السياسية للدول الكبرى التي تدخلت مثل ذلك التدخل في العراق عام 1991 الذي تم بموجب القرار (688) [2]للأمم المتحدة بإنشاء المناطق الآمنة والذي كان يستهدف صدام حسين وممارسة الضغوط عليه . كما أن التدخل في الصومال كان محاولة من الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على منطقة القرن الأفريقي ، والتدخل الأمريكي في هاييتي كان لوقف تدفق اللاجئين للولايات المتحدة. وبالمثل كان تدخل إيطاليا في البانيا لنفس الغرض وقف تدفق اللاجئين الألبان لإيطاليا . وفي يوغسلافيا السابقة كان التدخل من قبل حلف الأطلسي لإستعادة وحدة أراضي الدولة ، بينما التدخل في ليبريا كان لإستعادة السلطة المدنية في الدولة والدفاع عن المصالح الإقتصادية لنيجريا التي تعتبر دولة مؤثرة في غرب أفريقيا[3] .

إن التدخل الخارجي وفرض السيادة الوطنية لبعض الدول من أجل إزالة مظالم السلطة الحاكمة على الشعوب لإقامة العدل يعتبر أمرا وواجبا مقدسا تسقط أمامه كل الإعتبارات القانونية ، إلا أن المشكلة هنا تكمن في توظيف هذا التدخل من بعض الدول الكبرى لأغراض سياسية وهذا ما يستلزم الانتباه والتصدي له ، ذلك لأن هذا التدخل يدعم الهيمنة الأمريكية والغربية عن طريق استخدام نفوذها في الهيئات الدولية لتنفيذ تشريعات حقوق الإنسان على تلك القضايا التي تكون فيها الدول ضعيفة ، بينما تهمل الحقوق التي تفرض إلتزامات على الحكومات القوية والصديقة لها ، وفي ذلك تمييز واضح وكيل بمكيالين . وهذا ما يفسر وجود أكثر من معيار ومقياس للتعامل مع الأحداث العالمية ، فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا أبدت إهتماما شديدا تجاه بعض الأزمات ونادت بضرورة التدخل مثلا في الصومال وهاييتي ،العراق والسودان بينما أهملت البعض الآخر إهمالا تاما وفي بعض الأحيان إستخدمت حق الفيتو لمنع إدانة البعض مثل عدم ، وانتها لإسرائيل في الجرائم التي إرتكبتها في حق الفلسطينيين .

آليات فض النزاعات:

نستعرض فيما يلي آليات فض النزاعات في السودان بإعتبارها وسائل لفض النزاعات أو منع تكرارها ، وقد أثبتت هذه الآليات جدواها وفعاليتها في إحلال السلام في المجتمعات

---

[1] *https://www.researchgate.net/.../5491f8660cf2484a3f3e0813*

[2] *www.un.org/ar/sc/documents/resolutions/1991.shtml*

[3]- المرجع السابق

السودانية المختلفة كافة ،وذلك إمتثالا للقوانين الأهلية أو ما يعرف بالأعراف القبلية السائدة في كل منطقة أو مجتمع.

1)الإدارة الأهلية :.

إبتدعت القبائل السودانية كغيرها من القبائل في أفريقيا نظما أهلية لإدارة شئونها ولفض النزاعات التي تحدث بينها.وبقدوم الحكم الأجنبي (الثنائي التركي المصري والإنجليزي المصري) فقد عمدت الإدارة الاستعمارية إلى إستقطاب وإستخدام القبائل لتنفيذ خططها وسياستها وبالتالي فرض سيطرتها على كل أنحاء القطر.وفي هذا الإطار فقد تم منح قيادات القبائل بعض السلطات الإدارية المحدودة والمساهمة في جمع الضرائب بأنواعها وهكذا تم إنشاء نظام الإدارة الأهلية بالسودان ، والذي أصبح نظاما مطورا أو معدلا من النظام التقليدي المعروف في الفترة قبل الإستعمار ، ذلك أن الإدارة الإستعمارية قد عملت على إعادة صياغة قيادات الإدارة الأهلية مما اتاح لها تنفيذ حكم البلاد بسلام وأمان. هذا وحتى خروج المستعمر لم تتطور هذه الإدارة ولم تواكب المستجدات ، ولذلك عجزت عن أن تتحرك بفعالية وسط قواعدها القبلية والعشائرية خاصة مع توجه الحكومات الوطنية التي لم تكن ترى في النظم الأهلية ومؤسساتها ما يجعلها جديرة بالإهتمام ، لإتهامها لها بأنها لا تخدم القضايا الوطنية قدر إهتمامها بخدمة المستعمر ، ولذلك عملت الحكومات المتعاقبة على إضعافها مما أفقدها الحيوية والمبادأة والفعالية التي تميزت بها في تسيير أمور القبائل .

تعرضت الإدارة الأهلية بالسودان لعدة هزات عنيفة أثرت سلباً على قوتها ومكانتها وهيبتها . أول هذه الهزات كانت بواسطة ثورة أكتوبر 1964 التي نادت بتصفيتها باعتبارها نظم رجعية، ثم جاء نظام مايو 1969 [1]بشعارات جعلت من الإدارة الأهلية نظاما رجعيا تابعا للطائفيه ولذلك تمت تصفيته في كل أنحاء السودان إلا جنوب السودان ومنطقة آبيي ، وبذلك فقدت الإدارة وضعيتها ومكانتها وفاعليتها .وفي عام [2]1970 تم حل الإدارة الأهلية بمنطقة آبيي لتلحق بالقبائل في شمال السودان في سحب السلطات الإدارية والقضائية منها .

وكما هو معروف فإن الإدارة الأهلية أو ما يعرف بالنظام الأهلي مرتبطة بالقبائل التي ظلت تتعايش مع بعضها البعض في مناطق جغرافية محددة.وقد إستطاعت هذه القبائل تطوير نظم وقوانين شعبية "أعراف قبلية" متفق عليها يتم التقيد بها في فض المنازعات والإحتكاكات وقد أثمرت تلك الأعراف تعايشا إتسم بالأمن والسلام طيلة فترة التعايش رغم وجود بعض الحالات والتي يتعكر فيها صفو العلاقات القبلية نتيجة لتفلتات أمنية يتم علاجها بسهولة ويسر. ويقوم على رأس هذه القبائل ومؤسسات الأعراف القبلية أفراد من القبيلة يكونون عادة موضع إحترام

[1] https://www.alaraby.co.uk/.../عندما-كانت-الإدارة-الأهلية-تحكم-في-ال
[2] https://www.alaraby.co.uk/.../عندما-كانت-الإدارة-الأهلية-تحكم-في-ال

ومهابة ويمتازون بالحكمة ورجاحة العقل والصبر وشجاعة الرأي والعدل ، الأمر الذي جعل رجال الإدارة الأهلية وقيادات الأعراف القبلية ينجحون في أداء رسالتهم بمستوى عالي من رضاء مواطنيهم الذين يقبلون بالأحكام التي يصدرونها في حقهم ويقومون بتنفيذها دون إعتراض أو تلكوء.

بعد مجئ نظام الإنقاذ في عام 1989م[1] سعت الحكومة إلى إضعاف الإدارة الأهلية كما عملت على تفتيت وحدة بعض القبائل حول قياداتها التقليدية وذلك عن طريق تعيين نظار كثر إلى جانب النظار التقليديين وكمثال لذلك (تعيين 17 أميراً لقبيلة المسيرية بدلا عن 3 أمراء برئاسة ناظر عموم في السابق) كما قامت بإستبدال مسمى ناظر القبيلة بمسمى أمير القبيلة.كما قامت بتسييس نظام الإدارة الأهلية وإستقطاب قياداتها سياسيا إلى حزب المؤتمر الوطني فضلا عن دعمهم بشتى الطرق مما أدى إلى إنتشار الإحساس بالتمييز وعدم العدالة والمساواة بين القبائل[2].

ونظرا للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والسياسية في البلاد، فقد فقدت الإدارة الأهلية أهميتها وبريقها فأنصرف المواطنون من حولها خاصة في المدن والقرى ، وإن ظل الرباط الإجتماعي لا زال موجودا حيث تلجأ الحكومة لرجال الإدارة الأهلية للتوسط لعلاج وحلحلة المشاكل الإجتماعية والقبلية التي يستعصى حلها.

لتحديد حقوق وملكية وإستخدام الأراضي، أصبحت لكل قبيلة كبيرة منطقة جغرافية تسمى"دار" سميت بإسمها فهناك دار المسيرية ودارفور ودار زغاوة وغيرها،نشأت بموجبها حقوق عرقية او قبلية على ملكية الأرض حصرا على المجموعات السكانية الموجودة فيها يتم الإعتراف بها .ولكن نظرا للتحولات والتغييرات الديمغرافية في السودان بصفة عامة في العقود الأخيرة نتيجة لتغير الطقس والزحف الصحراوي فضلا عن الظروف الأمنية الناتجة عن الصراع في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق فقد أصبح إستخدام الأرض حقا مشاعا للمجموعات السكانية الجديدة جنبا إلي جنب مع المجموعات السكانية القديمة .وقد ترتبت على هذه الأوضاع المستجدة صراعات قبلية بعضها إستعصى على الحل ولم تستطع الإدارات الأهلية إحتواء الأزمات التي وجدت نفسها فيها ، مثال ذلك الأزمة الحالية في دارفور حيث لم يعد من الممكن السيطرة على النزاعات المتفجرة فيها وذلك للأسباب التالية :.

النزاعات القبلية في بعض المناطق مثل دارفور والمسيرية والدينكا وكذلك النيل الأزرق وجنوب كردفان أصبحت لها أبعاد سياسية محلية وإقليمية كما أصبحت لها جوانب متعلقة بالفقر بسبب التغيرات المناخية والايكولوجية ، وهذه النزاعات بهذه الصفة أصبحت ذات أبعاد متطورة

[1] *www.hurriyatsudan.com/?p=132135*
[2] *www.hurriyatsudan.com/?p=132135*

ومتعددة الجوانب لم تألفها الإدارات الأهلية في المناطق المعنية التي كانت أسباب الصراعات فيها تنحصر في المراعي وموارد المياه والنزاعات الفردية التي قد تتطور لنزاعات قبلية .

2- إنتشار وكثرة الأسلحة النارية وسهولة الحصول عليها ، فضلا عن دخول ثقافات جديدة مثل الاستيلاء على المال بالقوة أدت إلى تفاقم الصراعات وإنتشارها بين القبائل التي أحيت تمجيد الفروسية وارث الإغارة.

3. تسييس النظام الأهلي أدى إلى الإحساس بالتحيز والمحاباة وغياب العدالة مما أدى إلى صعوبة السيطرة على الصراعات .

4. ضعف هيبة الدولة في المناطق المعينة وهي في الغالب بعيدة عن المركز ، وقد أدى ضعف الإدارة الحكومية وغياب التنمية والاحساس بالغبن إلى كثرة الصراعات القبلية وتشعبها وصعوبة السيطرة عليها[1].

5. أما إقليم دارفور الكبرى فقد تأثر بالصراعات والتنافس السياسي في دول المنطقة المجاورة التي تحاول كل منها فرض سياساتها وأجندتها وإستخدام الموالين لها في الدول الأخرى لزعزعة الأمن وتعميق الصراعات وخلق الفتن مما أدى إلى عجز"الأعراف القبلية" في السيطرة على النزاعات أو درئها [2].

6. النزاع بين قبيلتي المسيرية والدينكا حول منطقة آبيي ، أصبح نزاعا معقدا جدا بسبب كثرة الأطراف في النزاع من أحزاب محلية (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية) لها تأثيرها المباشر على القبيلتين ، يضاف إلى ذلك حكومتي البلدين المتنازعتين (حكومة السودان وحكومة جنوب السودان) والإتحاد الأفريقي والاتحاد الأوربي وأمريكا وبقية الدول الصديقة التي ساهمت في التوصل لاتفاقية السلام الشامل.كل ذلك يجعل من العسير جدا (إن لم يكن من المستحيل) إيجاد حل سلمي للنزاع ما لم يترك الأمر برمته إلى القبيلتين بحرية تامة للتوصل إلى علاج للمشكلة تتراضى عليه القبيلتان وتباركه الدولتان و المجتمع الدولي.

إذا نظرنا للإدارة الأهلية نظرة فاحصة فإننا نجد أنها كانت بمثابة دويلات صغرى داخل الدولة الكبيرة ، تبسط العدل والمساواة في مجتمعاتها بتحكيم القانون وبسط الشورى والمساواة ، فأنتشر الأمن وشاعت الطمأنينة في أوساط المجتمع دون أن تستعين بالحكومة المركزية ، وبذلك أراحتها من أعباء الإدارة والعدالة وجمع الضرائب في المدن والأرياف ، فضلا عن تمنين النسيج القبلي ونشر الأمن الإجتماعي ، فأختفت الجرائم والمشاكل والسطو والنهب والتعدي .

كانت الإدارة الأهلية – في السابق – قبل أن تتكالب عليها بعض حكومات المركز لإضعافها كانت مسؤولة عن فض النزاعات الفردية والقبلية قبل أن تستفحل وتتفاقم ويصعب

---

[1] *www.alrakoba.net/articles-action-show-id-12156.htm*

[2] *www.hurriyatsudan.com/?p=132135*

حلها وذلك بإستخدام الحكمة والعقل وأسلوب الشفافية والعدالة والمواجهة وقد يتطلب الأمر إرسال وفود ومناديب يصحبهم عدد من الخفراء المسلحين لحفظ الأمن في مناطق النزاع . أما الآن فإن الأمر قد أصبح مختلفا جدا بعد أن تم إلغاء الإدارة الأهلية في السودان عامة ، وان ظلت بعض قيادات الإدارة الأهلية محل إحترام وتقدير مواطنيهم الذين لا زالوا يحتفظون باحترامهم وبتقديرهم لقياداتهم ،ولذلك نجد أن السلطات المحلية وحتي المركزية تلجأ لرجال الإدارة الأهلية لفض النزاعات القبلية وهي بالطبع قادرة على ذلك إستنادا على الأعراف القبلية التي تجد الإحترام المتبادل من القبائل المتجاورة . ورغما عن كل هذا فيمكن القول بإطمئنان أن هيبة الإدارة الأهلية قد تضعضعت وفي طريقها إلى التلاشي ما لم يتم فعل شئ ما للإحتفاظ بما تبقى من هيبة تقليدية رغم التحولات الإجتماعية الكبيرة التي إنتظمت المجتمعات نتيجة التعليم والتغير الديموغرافي والهجرة إلى الأرياف والمدن لأسباب أمنية وبيئية وإقتصادية وغيرها [1].

أن غياب الإدارة الأهلية وهيبتها ، دون إيجاد البديل ، فقد أدى إلى ما نراه اليوم من صراعات بين القبائل تندلع من وقت لآخر بين الرعاة أو بسبب نزاع الأراضي ، أو قطع الطرق ، أو الإستيلاء على وسائل المواصلات ، أو نهب ممتلكات المسافرين ، أو أخذ وقود وسائل النقل في الطريق العام ، وغيرها . وعلى صعيد آخر هناك أيضا الشعراء الشعبيون أو ما يعرفون"بالهدايين" من الرجال و"الحكامات" من النساء الذين تم إستقطابهم لصالح حزب المؤتمر الوطني الحاكم وهؤلاء يقومون كعادتهم بدور بارز في إذكاء روح العصبية والقبلية والإشادة بشجاعة وإقدام أفراد القبيلة ضد العدو ويقومون بهجاء من لا يرفعون رأس القبيلة والثأر لها والوقوف معها في كل صغيرة أو كبيرة .

لكل ذلك أصبح نزع فتيل الصراعات قبل أن تستفحل ، أمرا صعب المنال ولذلك أصبحت النتيجة الحتمية هي تهتك النسيج القبلي ، وغياب الأمن الإجتماعي والإستقرار ، وهو ما يستدعى بالضرورة إعداد دراسات وبحوث تعين المسئولين في إتخاذ السياسات والقرارات التي تعيد للمجتمع تماسكه وأمنه وإستقراره وطمأنينته في ضوء التطورات الإجتماعية وإنتشار الوعي الإجتماعي والسياسي وإنتشار الإعلام وغياب هيبة الدولة .كما يتطلب الأمر دراسة امكانية و جدوى إعادة هيبة الإدارة الأهلية وتطويرها ومنحها السلطات ومعينات العمل المناسبة لأداء دورها التقليدي مع الأخذ في الإعتبار خصوصية كل قبيلة أو منطقة في ضوء التحولات الإجتماعية السائدة[2].

[1] *www.alrakoba.net/articles-action-show-id-12156.htm*

[2] *www.alrakoba.net/articles-action-show-id-12156.htm*

(2)الأجاويد (لجان الصلح):.

إن واقع القبائل الرعوية المتجاورة ، وإرتباطها بعضهم ببعض إقتصادياً وإجتماعيا، فضلا عن وجود المسارات وكثرة التنقل من مكان لآخر طلبا للماء والكلأ الذي إرتبطت حياة الإنسان والحيوان به ، كل ذلك قد أدى إلى كثرة المنازعات والإحتكاك والتصادم على مستوى الأفراد وعلى مستوى القبائل وهو أمر طبيعي ناتج عن التنافس . ولتستقيم الحياة كان من الطبيعي أن تتراضى القبائل وتتواضع على قوانين أو أعراف قبلية أو معايير تقليدية لتنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات لحل النزاعات ودرئها بإمتصاص الإنفعالات والتصادمات التي تحدث بين فينة وأخرى .ذلك لقناعتهم بالأضرار السالبة مما ينعكس سلباً على الإستقرار والأمن في المنطقة ويحول دون توفر الخدمات وإنتشارها لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية [1].

ونظراً لكثرة النزاعات كان لا بد من إيجاد آليات لفضها أو منعها لذلك فقد تشكلت لدى هذه القبائل ثقافات متعلقة بضرورة فض النزاعات كالقول مثلا :" كل مشكلة ليها حل" و "والله كان جاب كتالك بجيب حجازك" " واليابا الصلح لا بد ينغلب" وهي ثقافات أو مفاهيم تؤكد على أهمية وضرورة وحتمية فض النزاعات مهما كانت الأسباب والظروف والملابسات لذلك يقولون "ما تقوم بخاطر الناس" ويقولون "اللعنة لمن عصا أمر كبارنا".

هذا ولما كان هناك أناس إختصهم الله بقضاء حوائج الناس ، كانت هنالك لجان الصلح أو الأجاويد التي تتشكل من قيادات القبيلة ورموزها ، وكانت هنالك قيادات الإدارة الأهلية (التي تقوم عادة بإصلاح ذات البين بين المتخاصمين) وكما هو معلوم فان قرارات لجان الصلح أو الأجاويد أو الإدارات الأهلية تجد القبول والرضا والإعتراف في الاطراف المتنازعه ويتمتع هؤلاء(المصلحون الإجتماعيون) بإحترام مجتمعهم وذلك لما لهم من صفات وميزات شخصية وسجل طويل من الأعمال الجليلة هي محل إحترام الأطراف المتنازعة ، خاصة وأن هؤلاء الأجاويد يتمتعون عادة بكل الصفات المطلوبة في المصلح أو رجل الجودية من حياد وحنكة وصبر وشجاعة في الرأي والمكانة الإجتماعية المتميزة فضلا عن سعة الصدر والعدالة وقوة الشخصية والقدرة على التحليل الموضوعي والإقناع وغيرها .

تعقد مجالس الصلح في منطقة ديار المسيرية في الأسواق حينما يجتمع الأهالي للتسوق أو في الخلوة أو تحت الأشجار الوارفة الظليلة أو في الديوان(الصالون) ويكون حق الإستماع فيها متاحا للجميع حيث يتم الفصل في القضايا بين المتنازعين وفقا للأعراف والتقاليد المرعية للجميع وبعد صدور قرار مجلس الصلح أو الجودية ، بموافقة الأطراف المتنازعة ، يرفع حكم

[1] *pri.uofk.edu/multisites/UofK_pri/.../Peace-Making-Strategies.pdf*

(مجلس الأجاويد) إلى المحكمة (إذا تطلب الأمر) لتنفيذه .ولتأكيد حياد الأجاويد وعدم ميلهم لطرف على حساب الآخر ، يتم رفض الضيافة أو الطعام أو الشراب ما لم يتم الصلح[1] .

مما تقدم يتضح الدور الكبير الذي يقوم به رجال الإدارة الأهلية والأجاويد في تهدئة الخواطر وإمتصاص الانفعالات عند نشوب أي نزاع بين الأفراد أو الجماعات ومن ثم حل النزاع وفق الأعراف والسوابق بما يحقق التسامح والتصافي وتحقيق السلام الإجتماعي وصفاء العلاقات بين مختلف الأسر والمجتمعات والقبائل .

(3) الصوفية والطوائف الدينية :.

تعتبر الطوائف الدينية أو الطرق الصوفية في السودان مؤسسات مجتمعية فاعلة لعبت دورا أساسيا في تعميق مفاهيم السلم والأمن الإجتماعي .فكما هو معروف فإن الطرق الصوفية هي في الأساس مؤسسات دينية لعبت ولا زالت تلعب أدوارا ممتدة في المجتمع .ذلك أن رجل الدين (الفكي) أو شيخ الطريقة(الشيخ) [2]هو المرجعية الروحية لأهل الحي أو المنطقة أو القرية ويتمتع بهيبة وإحترام وكلمة مسموعة وسط مواطنيه وعلى درجة الخصوص وسط مريديه وأتباعه .ولذلك فإنه يمكن القول أن هذه المؤسسات تعمل على صياغة مجتمعات تقوم على الولاء والطاعة لرجال الدين أو شيخ الطريقة في مواقع السكن والعمل على السواء.

ومن هنا أصبحت هذه القيادات تتمتع بسلطة دينية وأخلاقية تمكنها من إدارة أيه نزاعات أو درئها بين المريدين والأتباع بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة .ولذلك فقد أصبحت الطوائف الدينية ورجال الدين الإسلامي والمسيحي يمثلون آلية من آليات فض النزاعات والسيطرة عليها بل ومن آليات نشر ثقافة السلام.

وبالرغم من أن الطوائف الدينية في السودان هي مؤسسات دينية بصفة أساسية إلا أننا نجد أن بعضا منها مثل طائفة الأنصار وطائفة الختمية قد تجاوزت هذه الصفة الدينية وتمدد نشاطها ليشمل أيضا النشاط الإقتصادي بتكوين مؤسسات إقتصادية ، وكذلك النشاط السياسي والإجتماعي ممثلا في أحزاب الأمة القومي والإتحادي الديمقراطي .

المؤسسة الصوفية :.

نشأت الطرق الصوفية في أخريات القرن الثاني الهجري وهي كما يقول عمر مسعود محمد التجاني نقلا عن أبن خلدون: (أن طريقة هؤلاء القوم لم تزل عند سلف الأمة وكبارها من الصحابة والتابعين ومن بعدهم طريقة الحق والهداية وأصلها العكوف على العبادة والإنقطاع إلى الله والإعراض عن زخرف الدنيا وزينتها والزهد فيما يقبل عليه الجمهور من لذة ومال وجاه والإنفراد في الخلوة للعبادة ، وكان ذلك عاما في الصحابة والسلف.فلما فشا الإقبال على الدنيا

[1] *pri.uofk.edu/multisites/UofK_pri/.../Peace-Making-Strategies.pdf*
[2] *www.alfahl.net/Default.aspx?tabid=148&mid=594...526*

في القرن الثاني للهجرة وما بعده ، وجنح الناس إلى مخالطة الدنيا إختص المقبلون على العبادة بإسم الصوفية والمتصوفة [1].

نمت حركة التصوف مع مرور الأيام وإنقسمت إلى طرق عدة مما حدي ببعض الباحثين إلى التمييز بين إسلام "رسمي" وآخر "شعبي" . إختلط بظواهر وممارسات ثقافية متعددة .وقد وصف سيد حامد حريز هذا الواقع بالقول : (إن الإسلام الأرثوذكسي مسألة عقيدة وتوحيد) فرغم أن المسلمين الملتزمين يؤدون صلواتهم وبقية الواجبات وفقا لقواعد الإسلام الرسمي ، إلا أن الإسلام الشعبي هو الذي يحرك مشاعرهم واليه ينتمون عاطفيا .والإنتماء العاطفي إلى الإسلام الشعبي قد يتحقق من خلال البحث عن ملجأ روحي في ظل طريقة روحية أو الإلتحاق بطريقة دينية تحت شيخ مرموق)[2].

تمتاز الطرق الصوفية بأن لها قيادة متوارثة إذ يتولى الشيخ وأبناؤه ومن بعدهم أحد أحفاده أو أحد المريدين والأتباع ،القيادة الدينية . ويعتقد الأتباع والمريدون في شيخهم اعتقادا صادقا أنة قد تنزلت علية بركة من الله بسبب تقواه ومخافته الله ، ولذلك يعتقدون أنة يأتي بالأعمال الخارقة وان لهم كرامات محل ثقة وتقدير واحترام الناس. ويورد د. يوسف فضل حسن (وازاء هذا الاحترام والتأييد من السلطات الحاكمة (مثلما كان يحدث في عهد حكومتي النميري والبشير) لقي المتصوفة (كالعلماء) كثيرا من أسباب العون المادي إذ أوقف الحكام عليهم الإقطاعات وأعفوهم من الضرائب بينما أغدق عليهم المريدون والإتباع من عامة الناس النذور والهدايا (الختمية والأنصار) . فاستقل المتصوفة هذا الدخل للقيام بمتطلبات وظيفتهم التي تجمع بين الإرشاد الديني والهداية الروحية وعلاج المرضي بالإضافة إلي الإنفاق علي المحتاجين وأبناء السبيل والفارين من بطش السلاطين[3]).

إكتسب المتصوفة من خلال الأعمال التي يقومون بها في خدمة المجتمع احترام الناس وتقديرهم ، فصار الناس يسعون إليهم لقضاء حوائجهم ومعالجة مشاكلهم بما في ذلك فض النزاعات بينهم وغيرها من الأمور التي تؤدي إلي استقرار المجتمع ، فصارت هذه المراكز الصوفية رمزا لانصهار القبائل والمجتمعات في بوتقة واحدة وأصبح التكافل هو أساس الحياة الاجتماعية في تلك المجتمعات .

ساهمت تعاليم الطرق الصوفية النابعة من القران الكريم والسنة في شكل أذكار وأوراد واحتفالات دينية وغيرها في خلق مجتمعات منسجمة اجتماعيا تسودها روح المودة والتسامح والسلام الاجتماعي في إطار السلطة المطلقة لشيخ الطريقة التي تعززها الكرامات وعلاج

---

[1]– د. عوض السيد الكرسني - مجلة دراسات المستقبل - ديسمبر 2009 - صفحة (58)

[2]- المرجع السابق

[3]- المرجع السابق

المرضي من الأمراض المستعصية وغيرها وقضاء حوائج الناس المختلفة وإصلاح ذات البين في المجتمع .وبذلك أصبحت الصوفية مؤسسة دينية اجتماعية ذات طبيعة مستمرة ومتجددة ومتجذرة في النسيج الاجتماعي مما اكسبها موقعا قياديا هاما في المجتمع[1] .

لما كانت بعضا من تعاليم المؤسسة الصوفية تهدف وتدعو إلي الأمانة والاستقرار والتسامح والتراحم والتكافل والبعد عن العنف في الحياة ، مما يؤدي إلي استقامة الحياة ونشر السلام في ربوع المجتمع ، فقد رأت الكثير من الدوائر البحثية والاستخباراتية العالمية أن الطرق الصوفية يمكن أن تقوم بدور سياسي لتنقية المجتمع والحياة السياسية من فساد السياسة والقادة العسكريين والحكام .بل وتري تلك الدوائر الاعتماد علي الإسلام الصوفي بديلا للنفوذ والدور السياسي المتزايد للحركات الإسلامية الحديثة في كثير من الدول الإسلامية بما في ذلك الأصوليون والمتشددون وغيرهم ، ولعل من مظاهر القبول المحلي والدولي للطرق الصوفية قيام القائم بالأعمال الأمريكي بالسودان لزيارة عدد من عدد من مشائخ الطرق الصوفية بولايتي الخرطوم والجزيرة في النصف الأول من عام 2013 . وكذلك قيام القائم بالأعمال الأمريكي في القاهرة بزيارة شيخ جامع الازهر بالقاهرة في شهر نوفمبر 2013م ، فضلا عن قيام سفير جمهورية ايطاليا بالسودان في فبراير 2015 بزيارة الملركز العام للطريقة السمانية الطيبية القريبية الحسنية بام درمان مودعا بمناسبة مغادرته نهائيا لانتهاء فترة عمله بالسودان .

لعله من المعلوم انه نتيجة لأحداث 11 سبتمبر 2001 انتشر في الدول الأوربية وأمريكا مفهوم الاسلامفوبيا (Islam Phopia) وذلك بكراهية الإسلام واختزاله في كيان شرير وربطه بمفاهيم متعددة بمثل ارهابى واصولى ومتشدد ونظراً للتحولات السياسية في العالم الإسلامي فقد سعت أمريكا إلى إحداث تغيير في مفهوم الغرب " للاسلام فوبيا" وظهر ذلك جلياً في تعاملها الحذر مع الحكومات الاسلامية التى جاءت عن طريق الانتخاب في كل من مصر وتونس. أما في السودان فقد لجأت الادارة الأمريكية إلى انتهاج اسلوب التقرب من مشايخ الطرق الصوفية باعتبارها تمثل الاسلام "الوسطى" أو "المعتدل" أو غير المتشدد. وفي هذا الاطار كما أسلفنا فقد درج القائم بالأعمال الأمريكي بالخرطوم "جوزيف إستانفورد" على زيارة مشايخ الطرق الصوفية وخلاوي القرآن في أنحاء البلاد معلناً عن استراتيجية بلاده الجديدة تجاه السودان بالتركيز على الطرق الصوفية للتعرف عبر بوابتها على المجتمع السوداني المسلم باعتبارها تمثل الوسطية والاعتدال والاسلام المسالم . فهل يا ترى تسعى الادارة الأمريكية للتعرف على الطرق الصوفية بالسودان ومكوناتها وأنصارها وخصائصها لاستخدام قوتها وتحويلها لكيانات سياسية فاعلة في المستقبل أم تستخدم قوتها الروحية والاجتماعية لإحداث التغيير المنشود ؟ أم انها تسعى

[1] *www.alfahl.net/Default.aspx?tabid=148&mid=594...526*

لتطويرها ودعمها لنشر ثقافة الاعتدال والوسطية في الدين كاستراتيجية جديدة للقضاء على التطرف والتشدد الديني ؟ أم أن هناك أهدافاً أخرى خفية[1].

إذا كانت الدوائر البحثية والاستخباراتية العالمية ترشح الطرق الصوفية للقيام بدور هام في فض ودرأ النزاعات ، فيصبح من الأولي (كما يرى الباحث) أن تقوم جهات الاختصاص في السودان بالاهتمام بهذه المؤسسات الدينية وتشجيعها ودعمها والعمل علي نشرها في بقاع السودان لتقوم بمهامها في فض ودرأ النزاعات واستدامة السلام ، خاصة في هذه المرحلة من تاريخ بلادنا حيث تنتشر الصراعات القبلية المسلحة التي قد تقود إلي دويلات صغيرة ضعيفة ومفككة إن لم تتم معالجتها.

يري د. عوض السيد الكرسني أستاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم انه يمكن تقسيم القوي الصوفية في السودان إلي ثلاث مجموعات علي النحو التالي :

– المجموعة الأولي : الطرق الصوفية ذات القيادات المركزية . وهي تنقسم إلي نوعين : النوع الأول ويشمل الختمية والأنصار وهي طرق تعود بدايتها للقرن التاسع عشر وتعمل وتساهم مباشرة في العمل الديني جنبا إلي جنب مع العمل السياسي الحزبي (حكما ومعارضة). والنوع الثاني يشمل طرق ذات قيادة مركزية موحدة مثل طرق البرهانية والدندراوية ولكنها قليلة الأتباع وتهتم بالكيف أكثر من الكم .

– المجموعة الثانية : الطرق الصوفية التي لا تمتلك قيادات مركزية ، وقد وفدت إلي البلاد في القرنين السادس عشر والتاسع عشر مثل القادرية والتجانية والسمانية ورغم شعبيتها إلا أنة يعتقد أن غياب القيادة المركزية قد جعل أثرها ضعيفا أو غائبا علي المستوي القومي ، حيث أن أثرها ونفوذها لا يتعدي القرى والأحياء والمناطق التي تتواجد فيها مقارها .

_ المجموعة الثالثة : شيوخ المتصوفة الذين اكتسبوا سمعة قومية أو محلية نتيجة لإنشائهم مراكز صوفية مستقلة في مسجد معين في المناطق الحضرية واضحي لهم أنصار وأتباع وسط فئات اجتماعية محددة مثل خريجي الجامعات وكبار موظفي الدولة . وتتمركز هذه المراكز الصوفية التي تعود إلي عشرينيات القرن السابق في الريف خاصة في غرب السودان .وهؤلاء الشيوخ متعلمون يبتعدون وينفرون من ممارسة الأدوار والمهام التقليدية للشيوخ المتصوفة كما يري ذلك د. عوض السيد الكرسني .

مما تقدم يلاحظ اختلاف أنواع الطرق الصوفية ، ويتبع ذلك اختلاف الدور الذي يمكن أن يقوم به أي من هذه الطرق الصوفية في عملية درء وفض النزاعات وذلك تبعا لموقعها الجغرافي ونوعية أنصارها ومريديها إضافة إلي طبيعة النزاعات نفسها .هذا ويمكن القول بأنة

[1] *www.alfahl.net/Default.aspx?tabid=148&mid=594...526*

يمكن توظيف الطرق الصوفية والمتصوفة لدرأ النزاعات المحلية وفضها وهي نزاعات ذات طبيعة محلية والعمل فيها تحدده طبيعة هذه النزاعات .وانطلاقا من ذلك لايمكن للقوى الصوفية المساهمة في حل النزاعات والصراعات والخلافات ذات الطابع القومي بين مختلف القوي السياسية وذلك لغياب الإجماع القومي علي الثوابت الوطنية ذلك لان هذه الطرق الصوفية ذاتها تعتبر مشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في هذه الصراعات والنزاعات ، فضلا عن أن مبادرات بعض الشيوخ المتصوفة لجمع الصف ولم الشمل لم تؤتي أكلها بجمع أطراف النزاع القومي حتي تاريخ إعداد هذا البحث .

أما النزاعات دون المستوي القومي المتمثلة في النزاعات الموسمية بين المزارعين والرعاة أو بين السكان المحليين والنازحين إلى مناطق جديدة بسبب الظروف البيئية والتصحر أو بسبب الظروف الأمنية وغيرها فيمكن للطرق الصوفية أن تلعب فيها دورا ايجابيا يتطلب عملا ثقافيا وتنويريا مستمرا ومتابعة ورقابة إذا ما تم دعمها وتشجيعها .

وإذا ما أخذنا اتفاقية السلام الشامل في الاعتبار أو كمثال فأنة يمكن للطرق الصوفية والكنيسة أن تلعب دورا مهما ومحوريا فيها .ومعلوم أن مهام ما بعد الحرب وعملية، تحويل السلام (peace transformation)تتمثل في إدماج النازحين والعائدين والمسرحين من الجنود في مجتمعاتهم القديمة أو الجديدة ، ومعالجة المشاكل النفسية والاجتماعية التي يعانون منها وهنا يمكن للطرق الصوفية أن تعمل علي المؤاخاة بين أهل القرى والأحياء والمناطق ومعسكرات النازحين في ديار المسيرية. وفي هذا الإطار يمكن للكنيسة أن تلعب أيضا دورا مماثلا لادوار الطرق الصوفية والمتصوفة ورجال الدين الآخرين في أوساط المسيحيين من الدينكا .

لا يتم إصلاح إلا عن طريق الغاية الدينية رغما عن أن الذين يرفعون الراية الدينية في وقتنا الحاضر لديهم قصور في فهم الحداثة والنظريات الاقتصادية . إن ائمة المساجد هم الذين يرفعون الراية الدينية وهؤلاء معظمهم خريجي فقه العبادات وقليل من فقه المعاملات علما بأن كثير من المساجد يطغى عليها السلفيون بما في ذلك من تشدد وغلو ، استنساخا للماضي الذي يشوه المستقبل بأشياء مجزأة ومنتقاة من الماضي كما يقول بروفسور حسن مكي الذي يري أن الراية الدينية محتاجة إلي تجديد وخطاب جديد لايمكن أن يشكل بخطابات التعبئة أو الحشد وشعارات الإسلام دين ودولة ولا بخطابات ائمة المساجد ، مشيرا إلي أن القنبلة الذرية والتقنية والثقافية لا يمكن أن ينتجها أئمة المساجد لأنها لا تحتاج إلي لسان فقط وإنما إلي عقل أيضا [1] ، ولعلة من المعلوم أن أهل السودان مالكية وهنالك السلفيون الذين لديهم مقبولية في المجتمع، إلا

[1]- بروفسور حسن مكى – حوار جريدة المجهر اليومية – العدد 548 – بتاريخ 21 نوفمبر 2013م

أن هناك شباب يعجبهم التدين الخالي من الشرك والبدع وهؤلاء بعضهم تلقوا تعليمهم الأولي والثانوي في دول الخليج فتأثروا بالمذهب الحنبلي والوهابي.

ومما لا شك فيه أن ضعف الموارد المالية وغياب الدعم المؤسسي للطرق الصوفية في السودان قد ساهم في ضعف أدائها ولذلك فأن أولي خطوات الاستفادة من الطرق الصوفية تكمن في دراسة أوضاعها وتحديد ايجابياتها وسلبياتها ومن ثم العمل علي مساعدتها ودعمها وتشجيعها للقيام بنشاطاتها التقليدية من التعليم والتوجيه والإرشاد الديني (مدارس وخلاوي ومساجد) في الأحياء والقري والمدن والفرقان والمعسكرات بما يساعد علي درأ النزاعات وسرعة وسهولة فضها .

استقرار الرحل:

إن حياة البداوة مرتبطة بظروف إنسانية وطبيعية وبيئية وجغرافية واقتصادية واجتماعية ولكنها ترتكز على العصبية ويتطلب الأمر دراسة هذه الظروف ومن ثم تفصيل برامج اقتصادية وثقافية واجتماعية لإضعاف الروح القبلية المتشددة فضلا عن وضع وتنفيذ برامج تؤدي إلى تغيير أفكار البدو ونمط حياتهم إلي الأحسن.فالاستقرار مثلا يعني تفضيل البقاء في مكان واحد بدلا عن الرحال والتنقل الدائم وراء الماء والكلأ ، وهذا يعني بالضرورة محو القيم والتقاليد المرتبطة بالحياة غير المستقرة بما في ذلك العادات والتقاليد والقيم والقوانين والسلوك والثقافات.ويندرج تحت هذا التغيير تغيير نظم الحياة الاقتصادية في المجتمع البدوي من تغيير في سبيل كسب العيش ، والإنعتاق من الارتباط بالبقرة أو الجمل كمصدر اقتصادي وحيد فضلا عن تغيير المسكن وطريقة الانتقال وعادات المأكل والملبس والنشاط الاقتصادي ككل .غنى عن القول أن التوطين يتضمن أيضا التأثير على الجانب النفسي للبدوي الذي يهدف الى تكيف البدوي نفسيا واجتماعيا وتقبل الحياة الجديدة التي تعتمد على علاقات اجتماعية واقتصادية تقوم على ارتباط المصالح وتكاملها وهو ما لم يألفه في السابق .

ان الاستقرار وما يترتب عليه – يتطلب فيما يتطلب – أن تصاحبه خطط وبرامج للتوعية والتعليم والتثقيف الاقتصادي و الاجتماعي والصحي وخاصة التوعية الدينية الرامية إلى غرس قيم الدين في نفس البدوي الذي من المؤكد يكون قد حرم من الإلمام بها. فضلا عن ذلك لا بد من توفير القرى النموذجية التي تتوفر بها كل الخدمات الأساسية وكل ذلك ينطوي بلا شك على تكلفة مالية عالية وتأخذ عملية الاستقرار زمنا ليس بالقصير ويجب أن تكون عملية الاستقرار وفق خطط زمنية مناسبة تمكن البدو من الانتقال التدريجي من حياة البداوة إلى حياة الاستقرار وذلك على الرغم من التحول الاقتصادي والاجتماعي الكبير الذي انتظم كل القبائل الرعوية مؤخرا [1].

[1] *www.uofg.edu.sd/NOMADs/download/paper.docx*

هذا ولما كان الاستقرار يعني تغيير شبه شامل للحياة الاجتماعية والاقتصادية والتقليدية للبدوي ، فان هذا التغيير يجب أن يصاحبه نشر لثقافة السلام بوصفها عملية تعليمية تحتاج إلى الكثير من المعرفة والدراية بإمكانية تحويل بعض القيم والتقاليد والأعراف والثقافات التي تدعو إلى العنف والنزاعات عند بعض القبائل إلى قيم تدعو إلى التسامح والقبول بالآخر ونبذ العنف والجنوح للسلام والوئام ، وبذلك يتم السلام الايجابي الذي وصفة البروفسور جان جلنينتون بأنه حالة اجتماعية يتم فيها السيطرة على كل أنواع العنف بما في ذلك العنف المنظم .

الفصل الثالث

{ الصراع في أبيي و أسباب النزاع حولها }

- ❖ المبحث الأول: السياسات الاستعمارية والوطنية
- ❖ المبحث الثاني: الصراع على الموارد و السلطة
- ❖ المبحث الثالث: تأثير قرار التحكيم علي مصايف المسيرية الحمر

المبحث الأول :- السياسات الاستعمارية والوطنية:

تداولت إعداد كبيرة من الأفراد والجهات الرسمية والشعبية وأجهزة الإعلام وغيرهم حول نزاع أبيي وأصدروا الأحكام المختلفة اعتماداً على المعرفة السماعية والبيانات غير الموثوق بها, دون أن يتوخي كثير منهم الأمانة والعدل في إصدار الأحكام التي ينبغي أن تكون مبنية على دراسة متعمقة وفهم وإدراك واسعين لنزاع أبيي، بعد سبر أغواره والإلمام ببداية المشكل والنزاع والمراحل والتطورات والإفرازات التي مر بها هذا النزاع حتى تاريخه.

قضية أبيي تبدو للبعض من أول وهلة أنها قضية بسيطة ولكنها في حقيقتها قضية ذات جذور عميقة وممتدة ومتشعبة تعود في جانب منها إلى فترة الحكم الاستعماري ,أي ما قبل الاستقلال, وفي جوانب أخرى إلى الفترات التي أعقبت ذلك. فقد تضافرت عدة أسباب وعوامل إدارية وسياسية واقتصادية وطبيعية محلية مع عوامل ومؤثرات خارجية، لتخلق هذا الوضع المتشعب والمعقد لنزاع أبيي، الذي أصبح مهدداً امنياً قومياً لكل من حكومة السودان وحكومة جنوب السودان، وهو الأمر الذي يتطلب إعمال الحكمة والصبر وبعد النظر ومراعاة المصلحة الوطنية والقومية ومصالح قبائل المنطقة علي السواء.

كانت سياسة الحكم الثنائي البريطاني المصري المعروفة بسياسة المناطق المقفولة، تهدف إلى عزل الجنوب الأفريقي عن الشمال العربي وذلك لمنع التداخل والتواصل , ولخلق روح التنافر بينهما , ولمنع تأثير السودان علي الدول الأفريقية . ولتحقيق هذا الهدف فقد اتخذت سلطات المستعمر العديد من السياسات والإجراءات منها علي سبيل المثال ما يلي:

- منح ناظر الدينكا نوك سلطات واسعة، دون ان يخضع لناظر عموم المسيرية رغم مشاركتها استغلال الأرض في الرعي والزراعة سوياً دون تمييز في إقليم إداري واحد.

- خضوع ناظر الدينكا لمفتش غرب كردفان (النهود) رغم وجود مساعدين له في دار المسيرية احدهما في لقاوة والثاني في رجل الفولة حتى تاريخ إنشاء مجلس ريفي المسيرية عام 1953.

- إدخال وتشجيع الإرساليات التبشيرية للمساعدة في فصل الجنوب الأفريقي الأسود عن الشمال العربي والحفاظ علي الجنوب بعيداً عن التأثيرات الإسلامية. فقد كانت الإدارة البريطانية تعتقد أن التأثير العربي يهدد الصفات والعناصر الوثنية كما يهدد تطبيق سياسة فصل الجنوب عن الشمال[1].

كانت هناك تراكمات من انعدام الثقة والصلة بين الجنوب والشمال بذرت بذورها أعمال الإرهاب والنخاسة التي كان يمارسها المصريون وذوو الأصول العربية من أهل الشمال وغيرهم

(1) خطاب مساعد مفوض منطقة أويل إلى حاكم بحر الغزال بتاريخ 2 ديسمبر 1930م، دار الوثائق No. SCO .66/4/35.

في الجنوب. وغزتها وعمقتها السياسية الانجليزية التي باعدت بقوة القانون بين شقي القطر, وقفلت الجنوب وبعض مناطق السودان الأخرى التي يقطنها المواطنون ذوو الأصول الزنجية أمام أهل الشمال قفلا محكماً، وحرمت استخدام اللغة العربية، وحاربت الدعوة الإسلامية وأقصتها عنه, كما حاربت الزي والأسماء العربية , وأبقت الجمعيات التبشيرية على جذوة عدم الثقة حية في النفوس، كما ساعد على بقائها بعض الإداريين الشماليين بضعف خبرتهم ونقض الأحزاب السياسية الشمالية العهود والوعود التي أسرفت في بذلها إبان الحكم الذاتي البرلماني في خمسينيات القرن الماضي. وقوى ذلك ساعد التمرد فامتد إلى مناطق أخرى في الجنوب مما عطل التقدم في الجنوب ودفع بكثير من أهل الجنوب للنزوح لشمال السودان للأقطار المجاورة أو الأحراش أو الغابات بحثاً عن الأمان وفراراً من بطش الجيش[1].

هذه السياسات التي انتهجها المستعمر من شأنها أن تعطي المواطنين الجنوبيين الإحساس بوجود فوارق بينهم وبين إخوتهم المسيرية وتدفعهم لعدم التعايش معهم بعفوية , فضلا عن خلق صراعات دينية بين بعض المجموعات الإسلامية والمسيحية لازالت ماثلة أدت إلى مزيد من التباعد في دولة جنوب السودان حالياً.

عاش الدينكا نقوك والمسيرية منذ أن قدما لأرض أبيي في وئام لم تكدره غزوات الرق التي تعرضت لها (تقريبا) كل القبائل غير العربية التي لها حدود مع السودان قبل الحكم الانجليزي المصري. ويعتقد البعض أن الصراع الذي دب لاحقا بين نقوك والمسيرية، ما هو إلا جزء من صراع الجنوبيين من اجل البقاء كمواطنين ذوي حقوق متساوية مع بقية المواطنين (باعتبار نقوك جزء من الدينكا ككل) ولذلك طالبوا بالانفصال عن الشمال... كما أن سياسات الاستعمار (البريطاني المصري) في الثلاثينيات من القرن الماضي حينما قسم السودان إلى شمال وجنوب لعزل الشمال المسلم عن الجنوب الأفريقي، وكذلك لإدخال الإرساليات التبشيرية لاحقا بغرض إضافة عوامل دينية وثقافية تميز أبناء الجنوب عن أبناء الشمال، قد كانت كلها بذرة لفتنة قصد منها إحداث الفرقة والتباعد بين الشمال والجنوب. ولعل مشكلة أبيي الحالية هي إحدى ثمرات هذه السياسة وإفرازاتها، وقد تضخمت وازدادت تعقيداً مع مرور الأيام.

ضم دينكا نقوك لكردفان 1905:

تم في عام 1905 ضم المنطقة إلى يسكنها دينكا نقوك ومنطقة قوقريال (دينكا توج وروينق) إلى كردفان من بحر الغزال لأسباب إدارية بحته سببها أن رحلة سلاطين الدينكا في هاتين المنطقتين لأقرب مركز في بحر الغزال للشكوى ضد جرائم العرب كانت تستغرق ثلاثة

(1) أبيل اليز، التمادي في نقض المواثيق والصمود، ترجمة بشير محمد سعيد 1992، شركة ميرلايت المحدودة، ص1.

وعشرين يوما (كما يقول تقرير المخابرات رقم 127 بتاريخ فبراير 1905). وفي تقرير آخر جاء أن السلطان أروب الذي تقع منطقته علي نهر كير (سلطان نقوك) والسلطان ريحان (سلطان التوج) اشتكيا من غزوات عرب جنوب كردفان علي منطقتيهما، ولذلك رؤى وضع المنطقتين تحت سلطة مديرية كردفان التي تشرف أيضا علي العرب ليكونوا كلهم تحت سلطة واحدة (تقرير المخابرات 128، مارس 1905).

بحلول عام 1930م قررت الإدارة الاستعمارية إعادة دينكا قوقريال إلى بحر الغزال، علما بأنه كان من رأي مدير كردفان، المستر بروك، أن يعود معهم إخوتهم دينكا نقوك (تقرير المخابرات 1927) , ولكن كان قرار السلطان كوال أروب سلطان نقوك أن يبقي في كردفان. واستمر هذا الوضع حتى قبيل خروج الاستعمار حين تقرر إنشاء مجلس ريفي للمنطقة (باعتبارها منطقة قبائل رحل تدار عن طريق مجلس ريفي لا مفتش مركز مثل المراكز الحضرية). وبالفعل تم إنشاء مجلس ريفي المسيرية في مطلع عام 1954[1].

هذا وقد شهد عام 1930 أيضاً قيام إدارة الحكم الثنائي في إطار سياسات المناطق المقفولة بإصدار قرارات رسمية للفصل بين الشمال والجنوب، منها قانون الجوازات وإذن العمل الصادر في 1922 الذي كان يفرض قيوداً صارمة على حرية التنقل في الحدود بين الشمال والجنوب ويمنع السودانيين الشماليين من الإقامة في الجنوب إلا بإذن، ويقيد حرية أهل الجنوب في النزوح للشمال، ومنعت نشر اللغة العربية والإسلام في الجنوب وحتى الملابس التقليدية لأهل شمال السودان كانت تثير غضب الحكام وشجعت استخدام اللغة الانجليزية واللهجات المحلية في الجنوب. وكان هناك بالطبع تبرير تاريخي لهذه السياسة إذ ظلت تجارة الرقيق التي بدأت إبان الإدارة التركية المصرية، وتواصلت في المهدية، قائمة حتى بعد إعادة الفتح أي الحكم الانجليزي المصري[2].

يتضح مما ورد أعلاه أن سياسة الحكم الانجليزي المصري الذي حكم السودان حتى الاستقلال كانت تسعي لإبعاد الدينكا بما فيهم دينكا نقوك من شمال السودان حتى لا يتأثروا بالعرب وبالدين الإسلامي ولخلق كيانهم الإفريقي بعيداً عن التأثير العربي أو الإسلامي.. وربما كانت هذه هي نقطة البداية للسعي لتأكيد الهوية الأفريقية لدينكا نقوك وكذلك لتحديد الأرض التي يعيشون بها كبقية القبائل.

2/ سياسة حكومة عبود:

جاءت حكومة عبود في عام 1958 وقامت في غمرة حماسها لخلق سودان موحد بتشجيع انتشار الدعوة الإسلامية في الجنوب واستبدلت اللهجة المحلية واللغة الانجليزية بالعربية وسيلة

(1) د. منصور خالد. مرجع سابق.
(2) أبييل ألير، جنوب السودان، التمادي في نقض المواثيق والعهود، ترجمة بشير محمد سعيد 1992، ص25.

للتعلم وجعلتها أيضاً لغة التخاطب والمراسلات في المكاتب الحكومية، مما أدى إلى إعفاء الجنوبيين الذين يجهلونها، وسارت قدما فحرمت التبشير المسيحي إلا بإذن صادر منها وأبعدت في عام 1964 نحو ثلاثمائة مبشر مسيحي[1]، وجعلت الجمعة عطلة أسبوعية في الجنوب بدلاً من الأحد، وقامت هناك كثير من المساجد والمعاهد الدينية الإسلامية ومارست ضغطاً على السلاطين والمتعلمين ليعتنقوا الإسلام ديناً لهم، ونقلت الموظفين والمعلمين الجنوبيين بصورة جماعية إلى الشمال لأنهم عندها يشكلون خطراً على الأمن، وقللت من تجنيد أبناء الجنوب في قوات الشرطة والسجون، وملأت الوظائف الشاغرة في أجهزة الأمن بمواطنين من الشمال. وكان طبيعياً أن يؤدي هذا المسلك الحكومي إلى تفاقم التمرد في الجنوب، وأن يدفع بالسياسيين إلى المنفي في الدول المجاورة كأثيوبيا وزائير وجمهورية أفريقيا الوسطى ويوغندا وغيرها. هذا وقد وردت الحكومة أول الأمر على هذا التمرد وهذا الرفض بمزيد من الإرهاب والاعتقال والتعذيب، الجدير بالذكر أن التمرد الأول كان قد حدث في أغسطس 1955 وقد كان في بدايته عسكرياً ثم انتقل للمدنيين[(2)].

3/ حرب الجنوب 1956–1972 –1983 –2005:

كما هو معروف فقد استخدمت الحكومات المتعاقبة السلاح بدلا عن التفاوض في مواجهة التمرد في جنوب السودان خلال الفترة الأولي (1956–1972) وكذلك في الفترة الثانية (1983–2005) ضد حركتي أنانيا (1+2)[3] والحركة الشعبية لتحرير السودان علي التوالي. وقد كانت منطقة أبيي واحدة من ساحات القتال ضد التمرد بسبب وقوع المنطقة داخل حدود شمال السودان ولها حدود مشتركة مع بحر الغزال، الأمر الذي وّلد المرارات والأحقاد بين القبيلتين دينكا نقوك والمسيرية للأسباب التالية:

– أقحمت قبيلة المسيرية في حرب الجنوب بالوكالة عن الدولة حين اضطرت للدفاع عن نفسها من هجمات المتمردين ضد الرحل العزل الذين عانوا أيضاً من نهب أبقارهم بواسطة الدينكا وحركة التمرد.

– استخدمت الحكومات المتعاقبة قبيلة المسيرية لمساعدة القوات المسلحة ضد المتمردين في المنطقة، وقامت بتسليحهم لحماية أنفسهم ولحماية قطار الجنوب من هجمات المتمردين ومن الاعتداء عليه، وكان دينكا نقوك جزءاً من هؤلاء المتمردين.

– قامت مجموعات من أبناء قبيلة نقوك علي فترات مختلفة في ستينات القرن الماضي بمساعدة من حركة الأنانيا بالهجوم علي أفراد من المسيرية (قيل انه قد مثّل بهم) في منطقة بحر

---

[1] *www.nadus.de/index.php/ar/sudan-history/699-17-1959.html*

(2) نفس المصدر، ص25.

[3] نفس المصدر، ص27.

العرب، في احدي المرات، مما أدي إلى خسائر في الأرواح والممتلكات، وترتب عليها أيضا أن قامت مجموعة من المسيرية برد فعل غاضب احرقوا فيه مجموعة من أبناء قبائل الجنوب في سجن بمدينة بابنوسة كان من بينهم مجموعة من أبناء نقوك.

– اضطرت أعداد كبيرة من مواطني منطقة أبيي من مختلف القبائل بما فيهم نقوك إلى النزوح عدة مرات من منطقة أبيي إلى شمال وجنوب المنطقة والي المناطق المجاورة تحت وطأة الحرب وغياب الأمن خلال فترة التمرد خاصة الأخيرة.

– قامت مجموعات من قوات الحركة الشعبية في مرات عديدة بسرقة أبقار رعاة المسيرية في منطقة بحر العرب مما أدي إلى تبادل إطلاق النار وفقد الأرواح والممتلكات وفي أحيان أخرى كان يتم تبادل إطلاق النار بين المسيرية وقوات الحركة الشعبية دون مشاركة قوات حكومة السودان. هذا وفي إطار تصعيد الصراع بين القبيلتين كانت قبيلة المسيرية قد قامت بإغلاق الطرق المؤدية إلى ولاية بحر الغزال مما تسبب في أحداث مشاكل سياسية وحياتية وتجارية كان المتضرر الأول منها هم المواطنون في جنوب البلاد. كما أن احتلال مباني إدارية أبيي بواسطة الحركة الشعبية عقب توقيع اتفاقية السلام الشامل، وتعيين أدوارد لينو رئيساً للحركة الشعبية في المنطقة والمطالبة برحيل المسيرية من المنطقة، قد أحدث شرخا كبيرا في العلاقة بين القبيلتين وادي إلى ازدياد الكراهية والحقد وعدم الثقة المتبادل، وحال دون جلوس قيادات القبيلتين من الإدارة الأهلية ومن صفوة المتعلمين لتحديد نقاط الالتقاء ونقاط الاختلاف بما يمهد لإيجاد حل وفاقي للمشكلة[1].

الجدير بالذكر انه لم يتم في أي وقت من الأوقات قديماً أو حديثاً القتال بين المسيرية ودينكا نقوك (تحديدا) خارج الإطار التقليدي المتعارف عليه في الصراع حول الموارد الطبيعية والذي عادة ما يتم علاجه وإعادة المياه إلى مجاريها وفقا للأعراف السائدة المتفق عليها بين القبيلتين، أما أحداث عام 1964م فقد دخلت فيها عوامل سياسية.

في إطار المواجهات المسلحة بين جيش حكومة السودان وجيش الحركة الشعبية لتحرير السودان تم حرق مدينة أبيي في عام 2008 وقد أدت هذه المواجهات إلى خروج أعداد كبيرة من السودانيين المقيمين في أبيي إلى المناطق المجاورة والي شمال وجنوب أبيي ترتب عليه المزيد من الإفقار للأسر المقيمة في المنطقة وفقدانها لمصادر الرزق والممتلكات.

كل هذه الأحداث والحوادث خلقت المزيد من التباعد والتباغض والحقد بين قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك مما ترتب عليه هتك النسيج الاجتماعي وحدوث القطيعة خاصة في ظل

[1] *www.nadus.de/index.php/ar/sudan-history/699-17-1959.html*

الاستقطاب السياسي والحزبي الحاد من المؤتمر الوطني وحكومة السودان من جانب، والحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة جنوب السودان من الجانب الأخر[1].

4/ حل الإدارة الأهلية وإضعاف هيبتها وفعاليتها وغياب المؤتمرات:

لقد أدى حل الإدارة الأهلية في عام 1970م في شمال السودان وكذلك حل الإدارة الأهلية في منطقة أبيي (قبيلة نقوك) لاحقا أي عام 1972 [2]إلى إضعاف دور الإدارة الأهلية في حفظ الأمن واستتبابه ورتق النسيج الاجتماعي في المنطقة، مما ترتب عليه حدوث الاختلالات الأمنية المتكررة وخلق المزيد من الكراهية والحقد المتبادل وتوسيع الشقة بين القبيلتين خاصة بعد اتفاقية السلام الشامل عام 2005م[3]، حيث ترتب على توقيع الاتفاقية تعميق الصراع بين القبيلتين وإضعاف التداخل وتبادل الزيارات خاصة بين قيادات الإدارة الأهلية والأعيان في القبيلتين، كما توقفت – تقريبا – المؤتمرات التي تعقد عادة لعلاج أية مشاكل قبلية بينهما وفقا للأعراف المتفق عليها. ولذلك ظلت المشاكل القبلية في تفاقم واضطراد دون حلول مما عمق من الحقد والكراهية المتبادلة بين المسيرية ونقوك. يضاف إلى ذلك أن هتك النسيج الاجتماعي وانتشار روح الكراهية والعداء للشماليين التي بثتها الحركة الشعبية وسط أنصارها قبل وبعد اتفاقية السلام الشامل فضلا عن سياسة الحركة الشعبية لدفع أنصارها للهجرة العكسية بالرجوع إلى الجنوب وممارسة حق تقرير المصير (الاستفتاء)، قد أدت وغيرها من العوامل إلى وقف التداخل والتواصل بين القبيلتين والي وقف نزوح العمالة الجنوبية للعمل في الشمال كالمعتاد في مختلف الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك الرعي والزراعة فأدى ذلك إلى وقف التداخل بين القبيلتين. عاد بعض الجنوبيين إلى ديارهم رغما عن عدم وجود خدمات وعدم وجود فرص العمل، دافعهم في ذلك هو الاستقلال عن شمال السودان واثبات هويتهم الأفريقية.

هذا ويلاحظ انه بالرغم من استمرار الصراع في المنطقة إلا أن النشاط التجاري في المنطقة وخاصة في الحدود المشتركة بين الشمال والجنوب في منطقة ابيي لم يتوقف وظل التداخل والتواصل التجاري مستمراً خدمة لمصالح المواطنين في المنطقة. الجدير بالذكر أن تجارة الحدود في المنطقة يسيطر عليها سودانيون من غير أبناء المسيرية.

5/ القرارات والإجراءات السياسية والإدارية الحكومية:

لمواجهة الأوضاع السياسية والأمنية المتجددة في منطقة أبيي وما جاورها خلال الفترة التي أعقبت الاستقلال، اتخذت السلطات المركزية والمحلية العديد من الإجراءات والقرارات نتج

[1] *www.nadus.de/index.php/ar/sudan-history/699-17-1959.html*
[2] *sudanile.com/index.php?option=com_content...id*
[3] *sudanile.com/index.php?option=com_content...id*

عن بعضها آثار سالبة زادت من تعقيد مشكلة أبيي، وساعدت في خلق روح الكراهية والبغضاء تجاه الشماليين بصفة عامة.

نوجز فيما يلي بعضاً من هذه القرارات وخاصة القرارات التي مصدرها الحكومة المركزية، والتي ترتب عليها نتائج ضارة بالعلاقة بين الشمال والجنوب بصفة عامة وبين المسيرية ودينكا نقوك بصفة خاصة؛ مما يؤكد على غياب الحس الأمني القومي وغياب الحس السياسي بل ويؤكد على غياب أجهزة الاستشعار المبكر للنزاعات والصراعات السياسية ذات الأبعاد المدمرة فضلاً عن غياب التخطيط الأمني الإستراتيجي وغياب متابعة تنفيذ الخطط الأمنية القومية:

– انتشر التمرد علي نطاق واسع في مديريات جنوب السودان الثلاثة خلال عامي 1962–1963 حينما رفضت حكومة عبود العسكرية (التي جاءت إلى الحكم عام 1958م، عقب انقلاب عسكري) رفضت الاستجابة لمطالب الجنوبيين في الحكم الفدرالي، فادي ذلك إلى تولد بعض الكراهية والعداء تجاه الشماليين[1].

– أدى انتشار المواجهات العسكرية بين الشمال والجنوب في الفترات المختلفة إلى جذب الشباب من أبناء دينكا نقوك ودينكا النوج للدخول في حرب العصابات، ولذلك فانه نتيجة لغياب التواجد الحكومي الفاعل حينئذ فقد تضررت قبائل المسيرية وقبائل البقارة الأخرى التي اعتادت التوغل في داخل الجنوب حتى قوقريال وبنتيو – تضررت من الخسائر الفادحة في الأنفس والماشية نتيجة لهجمات المتمردين وسرقتهم المواشي وقد خلق هذا الوضع المزيد من العداء والحقد المتبادل بين القبيلتين وبقية القبائل.

– حينما احتدم الصراع في منطقة بحر العرب في عام 1965م بين المسيرية من ناحية وبين دينكا نقوك ودينكا رونق[2]. من ناحية أخرى، تم وضع المنطقة إداريا تحت سيطرة الجيش الصارمة حيث كان يتم الاستجواب والاعتقال لأبناء الدينكا ممن يتم التشكك في علاقتهم بالحركة الشعبية لتحرير السودان، وقد دفع هذا الوضع بعض قيادات دينكا نقوك للارتباط أكثر بالحركة الشعبية، والانضمام إليها والتمسك بالهوية الجنوبية، وتولد لديهم العداء أكثر تجاه الشمال وبخاصة تجاه المسيرية الذين كانوا يدافعون عن أنفسهم وممتلكاتهم بينما يتهمهم دينكا نقوك والجنوبيون الآخرون بأنهم كانوا يقاتلون الجنوبيين نيابة عن وبدعم من حكومة الخرطوم.

– لوقف الحرب بين الشمال والجنوب تم التوصل لاتفاقية أديس أبابا في مارس 1972م حيث منح الجنوب حكما ذاتيا إقليميا، وتم تعريف الولايات الجنوبية بأنها تعني ولايات الاستوائية وأعالي النيل وبحر الغزال، حسب ما كانت عليه حدود هذه الولايات في يناير 1956م. وهذا يعني أن أبيي تقع في شمال السودان،إلا انه أضيفت لتعريف الولايات الجنوبية الفقرة :

[1] https://www.alaraby.co.uk/.../عندما-كانت-الإدارة-الأهلية-تحكم-في-ال
[2] https://www.alaraby.co.uk/.../عندما-كانت-الإدارة-الأهلية-تحكم-في-ال

".. بالإضافة إلى أي مناطق أخرى تعتبر ثقافياً أو جغرافيا جزءا من الجنوب يقرر وضعها بالاستفتاء.." نتيجة لمحاولات ابناء دينكا نقوك إدراج ابيي ضمن الولايات الجنوبية مما خلق بلبلة سياسية وقبلية[1].

أضاف هذا الملحق لتعريف الولايات الجنوبية بعدا جديدا (سالبا) لقضية أبيي فدينكا نقوك وبعض الجنوبيين الآخرين وحركة أنانيا كانوا يرون أن أبيي هي جزء من المشكل الجنوبي بدليل تعيين د. زكريا دينج مجوك. وقتئذ – وزيراً للصحة في الإقليم الجنوبي وهو من أبناء نقوك. وفي مقابل هذا كانت هنالك مجموعة أخرى ممثلة في المسيرية وجزء من دينكا نقوك رفضوا هذا التعريف علي أساس انه ليس لدينكا نقوك وحدهم الحق في تقرير مصير منطقة أبيي ما دامت هنالك قبائل أخرى تشاركهم الانتفاع بالأرض.. فضلا عن ذلك فان المسيرية قد بنوا اعتراضهم علي ملحق تعريف الولايات الجنوبية علي أساس انه تجاهل تماما حقوقهم التاريخية في المنطقة، خاصة وأن ترحالهم ليس فقط في منطقة بحر العرب، وإنما أيضا في داخل أعماق ولاية بحر الغزال[2].

أدي الاختلاف حول إضافة تعريف الولايات الجنوبية (وهوية أبيي) في اتفاقية أديس أبابا عام 1972 إلى استقطاب سياسي وقبلي حاد خلق انطباعاً بان المشكلة قد أخذت بعداً قوميا وأصبحت مشكلة بين الشمال والجنوب، مما دفع بالرئيس جعفر نميري لزيارة منطقة "أبيي" لحل المشكلة، وقد قوبل وقتها بالمطالبة بالاستفتاء من قبل بعض أبناء نقوك، وعندها قام نميري (على ما يبدو فيما اعتبره حلا للمشكلة) بإعلان خطة تنمية اقتصادية واجتماعية وإجراءات إدارية لمنطقة أبيي. وفي وقت لاحق تم تعيين تسعة ضباط إداريين تم انتدابهم من الجنوب للعمل في منطقة أبيي بموافقة أبيل ألير[3]. ولاحقاً تم تعيين جستن أقوير (الناطق الرسمي باسم الشباب الجنوبي في الخرطوم وقتئذ) مساعدا للمحافظ في منطقة أبيي وهو من أسرة الناظر دينج مجوك، بترشيح من فرانسيس دينق مجوك[4]. وبتعيين جستن أقوير وهو من أبناء نقوك، استجابة لدعوة أن يتولى أبناء أبيي الوظائف الحكومية في المنطقة، انطلقت إشاعات مدمرة من القبيلتين، كل حسب مصلحته ورؤيته، مفادها أن هذا التعيين يهدف إلى تنفيذ ما وراء ملحق اتفاقية أبيي 1972م وهي المهمة الأساسية للتعيين (كما رأتها قبيلة المسيرية). أما دينكا نقوك فقد أشاعوا أنه لمنع تنفيذ هذه المهمة، أي إلحاق أبيي بالجنوب، فان المسيرية يستعدون (وقتها) لشن حرب ومهاجمة دينكا نقوك بأسلحة نارية حديثة. وقد تولد عن هذه الإشاعات مزيد من عدم الثقة بين

(1) د. منصور خالد بروتوكولات نيفاشا .. البدايات والمالات (9) – أبيي من الذي قطع الخيط (الرأي العام).
(2) جبارة محمد جبارة - دور البترول في التغيير الاجتماعي في السودان. أطروحة لنيل الدكتوراه. (2008) ص153.
(3) منصور خالد. بروتوكولات نيفاشا، أبيي من الذي قطع الخيط، الرأي العام.
(4) جبارة محمد جبارة، دور البترول في التغيير الاجتماعي في السودان، ص153.

القبيلتين والخوف من حدوث هجوم مسلح، في وقت لم تكن فيه السلطات المحلية آنذاك قادرة على مجابهة مثل هذه الإشاعات المدمرة وعملت على غض الطرف عنها[1].

لنزع فتيل هذه التوترات والنزاع، عقد في سبتمبر 1977م مؤتمر في كادوقلي برئاسة السيد عبد الرحمن عبدالله وزير الخدمة العامة وعضوية اثنين من وزراء الدولة و148 عضوا يمثلون القيادات العليا للدولة علي المستوي التنفيذي والسياسي والشعبي، إلا أن هذا المؤتمر قد ساعد في تضخيم النزاع مما أعطاه حجما ووزنا اكبر مما ينبغي، وقد انضمت مجموعة من القيادات الجنوبية إلى دينكا نقوك في ذلك المؤتمر مما أدي إلى تعقيد المشكلة وتقليل فرص الحل السريع، فادي ذلك إلى استمرار المؤتمر لمدة ثمانية أيام قبل أن يتمكن الأجاويد الذين كانوا يتمتعون بمعلومات وخبرات وافرة في مجال فض النزاعات وإشاعة السلام من التوصل إلى صلح بين الطرفين[2].

بعد خمسين يوما من انتهاء مؤتمر كادوقلي تفجر الوضع من جديد بحادث راح ضحيته اثنان من قبيلة دينكا نقوك، التي انقسمت علي نفسها إلى مجموعتين: مجموعة الشباب المتعلمين الذين طالبوا بعرض القضية علي المحاكم المدنية، والمجموعة الأخرى التي طالبت بحل المشكلة وفقا للتقاليد والأعراف القبلية. ولكن نظرا إلى أن محكمة أبيي قد برأت المتهمين لعدم توفر الأدلة، فقد أثار هذا الحكم حفيظة دينكا نقوك الذين كانوا مقتنعين بعدم براءة المتهمين.. ولكن تم احتواء الموقف حينما تم توصل المسيرية وسبع من عموديات الدينكا التسعة في اجتماع عقد بينهم من غير وسيط حكومي أو أجاويد من قبائل أخرى إلى تراضي القبيلتين وذلك بدفع الدية والتعويضات[3].

6/ تفتيت وحدة قبيلة المسيرية:

عانت قبيلة المسيرية خلال العقود الأخيرة من غياب القائد الشعبي الذي يجمع أهله ومواطنيه حوله (كما في السابق) وقد أدى ذلك إلى غياب وحدة القبيلة وصعوبة توحيد كلمتها وتوجهاتها، وذلك بسبب عدم اهتمام الحكومات المتعاقبة بالإدارة الأهلية، لاعتقادها بان رجال الإدارة الأهلية ورموز القبائل يمثلون رصيدا سياسيا للأحزاب التقليدية ضد نظام الإنقاذ الحاكم، وبذلك فقد سعت حكومة الإنقاذ لتفتيت وحدة القبائل ولاستقطاب بعض رجال الإدارة الأهلية وكذلك قيادات القبائل ورموزها وغيرهم للانضمام لحزب المؤتمر الوطني الحاكم، وذلك بأساليب ترهيب وترغيب مختلفة بما في ذلك تفتيت قيادة القبيلة ترهيبا وبالمال والوظائف والدعم السياسي ترغيباً.

(1) المصدر السابق، ص154.
(2) عمر سليمان ادم .
(3) جبارة محمد جبارة، دور البترول في التغيير الاجتماعي، ص 155.

في إطار سياسة تفتيت وحدة قبيلة المسيرية فقد قامت حكومة الإنقاذ بتعيين (17) سبعة عشر أميراً (ناظراً) في محل ثلاثة نظار فقط (الفلاتية، العجايرة، المسيرية الزرق) كانوا يمثلون قيادة المسيرية منذ عهد الاستعمار، يرأسهم ناظر عموم (هو الناظر بابو نمر). ولعل قبيلة المسيرية هي القبيلة الوحيدة في السودان التي تم تفتيت قيادتها الأهلية بينما ظلت بقية القبائل في السودان محافظة علي هيكل إدارتها الأهلية كما كان قبل استيلاء حكومة الإنقاذ على السلطة في عام 1989م. ولعله من المعروف تاريخياً أن قبيلة المسيرية تدين بالولاء لطائفة الأنصار، كما تنتمي سياسياً لحزب الأمة. وقد قال عنها المهدي عليه السلام ".. المسيرية أبكار المهدية" وقال فيهم الخليفة عبدالله التعايشي بعد رحيل المهدي:"أن المسيرية لي كالشجرة الظليلة التي أستظلها وقت الهجير"[1] تقديراً وعرفانا بالدور العظيم الذي لعبته في دعم ومساندة الثورة المهدية.

ولعل هذا الوضع يوضح الدوافع وراء نظرة حزب المؤتمر الوطني وحكومة الإنقاذ لقبيلة المسيرية وأسباب السعي لإضعافها، وأضعاف هيبتها بتفتيت قيادتها وزرع الفتن بين قياداتها ورموزها للحيلولة دون وحدتها.

أدت السياسات والأساليب المختلفة التي اتخذها حزب المؤتمر الوطني (الحزب الحاكم طوال فترة حكومة الإنقاذ الوطني 1989–2016) تجاه قبيلة المسيرية إلى تفتيت وحدة القبيلة والي زرع الفتن وإشعال الصراعات بين مكونات القبيلة وفروعها وقياداتها ورموزها المحليين وفي العاصمة المثلثة وغيرها من المناطق، إضافة إلى أبناء القبيلة في دول المهجر، الأمر الذي استحالت معه وحدة كلمة القبيلة للتحدث باسمها في أي محفل أو مناسبة قومية أو قبلية.. فأصبحت القبيلة كالرماد تزروه الرياح. ولقد ساعد غياب توحد قيادة قبيلة المسيرية في تعقيد مشكلة أبيي وصعوبة التوصل لحل وفاقي يجنب العباد والبلاد الصراعات والمواجهات المسلحة، ويحافظ علي النسيج القبلي والتعايش السلمي. فقبيلة دينكا نقوك، التي كانت (شبه) موحدة خلف قيادتها الأهلية وفي الحركة الشعبية واجهت مشكلة مع من تتفاوض من المسيرية ذات القيادات المتعددة المتنافرة الذين كان بعضهم يجري وراء مصالحه الخاصة ومصالح المؤتمر الوطني وان تعارضت مع المصلحة العامة أو مصلحة قبيلته.. هذا ويعتقد الكثيرون أن توحيد قيادة قبيلة المسيرية كان يمكن أن يحقق العديد من الفوائد والمكاسب علي كل الأصعدة القبلية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وكان من الممكن أن يكون علي رأس هذه المكاسب الوصول مع دينكا نقوك إلى اتفاق يحقق السلام وحفظ الأمن ويساعد علي تماسك النسيج الاجتماعي ويضع حدا

(1) أحمد عبدالله آدم، أصول البقارة والدنيكا وقضية أبيي، 1984، ص147.

ربما نهائياً للنزاعات والصراعات بين سائر قبائل المنطقة، ولكن – بكل أسف – أصبح الولاء للمصالح ولا صوت يعلو فوق صوت (الأنا).

هذا وكما هو معروف فقد أدى غياب وحدة قيادة القبيلة إلى غياب التداخل وتبادل الزيارات وعقد المؤتمرات بين المسيرية والدينكا نقوك كالمعتاد، الأمر الذي ترتب عليه تباعد الرؤى والمواقف بين القبيلتين خاصة فيما يتعلق بحل مشكلة أبيي.. فقد تعايشت قبيلتا نقوك والمسيرية منذ قدومها إلى المنطقة بفضل حكمة وحنكة وبعد نظر قيادتيهما واحترام أفراد قبيلتهما لهما. ولعله من المتفق عليه إن وفاة الناظر دينج مجوك في عام 1969 وكذلك وفاة الناظر بابو نمر في عام 1982 قد تركتا آثاراً مدمرة علي تماسك كل من المسيرية ودينكا نقوك وترابطها وتعايشها القبلي، إذ بغيابهما أطلت الصراعات والتنافر بين أفخاذ القبيلتين وكذلك بين القبيلتين فيما بينهما وعلا صوت المنادين بانضمام أبيي إلى الجنوب مما أدي إلى تصعيد الصراع بين القبيلتين.

أما الآن فان قيادات المسيرية أصبحت في صراعات وتنافر فيما بينها وكذلك مع أفراد القبيلة بفروعها، مما استحال معه توحيد كلمة القبيلة أو اختيار من يمثل القبيلة أو يتحدث باسمها في أية مناسبة.. ولذلك لم يكن للمسيرية وجود لا في المفاوضات المتعلقة بقضية أبيي ولا في الاتفاقيات التي تم الاتفاق عليها وتوقيعها وتنفيذها، مما ترتبت عليه نتائج وإفرازات سالبة، زادت من تعقيد المشكلة.. ولا احد يدري أو يتكهن بما ينطوي عليه مستقبل قضية أبيي خاصة مع عدم وجود قيادات شعبية في القبيلتين تتمتع بالكاريزما وباحترام المواطنين وإجماعهم على قيادتهم، الأمر الذي سيؤدي إلى تطاول أمد حل المشكلة بالتراضي.

في رده على د. فرانسيس دينج مجوك في سؤاله حول تأثير وفاة دينج مجوك على علاقة المسيرية والدينكا، قال المرحوم الناظر بابو نمر:"... وفاته خسارة كبيرة ودي يعني حلقة رابطة المسيرية والدينكا وانقطعت... والحلقة دي دلوكت انقطعت.. الباب ده بتاع المحنة دي، لمن دينج مجوك بقي ما في، الشباب دول اللي راحوا قروا هناك في الكنائس في الجنوب الروح دي عندهم ما في... ما في زي روح دينج مجوك.. ودلوقتي هم حيلقوا الحرية وينطلقوا والبلد حتكون ما كويسة يعني نحن تصورنا الحكاية دي يوم جانا الخبر.. لأنه دينج مجوك كان واقف في طريقهم.."[1].

7/ غياب التنمية المحلية والخدمات:

ظلت منطقة أبيي وديار المسيرية عموما – وما زالت – تعاني من المشاكل الأمنية مما أدى إلى استمرار التخلف الاقتصادي والاجتماعي بسبب غياب أو ضعف التنمية والخدمات

(1) د. فرانسيس دينج مجوك، ذكريات بابو نمر، 1982، ص43، Recollection of Babo Nimir.

الأساسية خاصة المياه والتعليم والصحة وغيرها، علما بأن المنطقة يقطنها الرحل من المسيرية ودينكا نقوك وغيرهم، فضلا عن إنها بعيدة عن المركز ويصعب الوصول إليها خاصة في فصل الخريف لعدم وجود الطرق وغيرها من خدمات. ولذلك فقد أستوطن الجهل والمرض في المنطقة. كانت هنالك أسباباً متعددة أدت إلى التخلف الاقتصادي والاجتماعي منها الأسباب الإدارية والثقافية حيث لم يكن من الميسور تغيير الثقافة الاقتصادية المسيطرة علي مجتمع نقوك والمسيرية من القرن الماضي بحيث يمكن (مثلا) استغلال الثيران (في جر) المحاريث لزيادة الإنتاج الزراعي ذلك لأن كثرة الأبقار في ثقافتها تعني الوجاهة وعلو المكانة ومصدر الفخر والمكانة الاجتماعية. أما المشاكل ذات الطابع الإداري فهي كثيرة ومتنوعة منها إدارة النزاعات حول الموارد، وغياب المعلومات، وصعوبة الاتصالات، واختناقات النقل، وتضارب الاختصاصات. ولعل هذه الأسباب مجتمعة هي التي أدت إلى فشل مشروع التنمية الشاملة للمنطقة الذي كان بتعاون ودعم من معهد هارفارد للتنمية الدولية. في هذا الإطار قال د. منصور خالد: "...أن نفس هذه الأسباب مضافاً إليها غياب التجربة وغياب الأبحاث والإرشاد الزراعي والخدمات الزراعية الأخرى هي التي حالت دون نجاح المشاريع الزراعية لإنتاج القطن في منطقة ناما في الخمسينيات[1]".

وعلي صعيد آخر فقد تفاقمت النزاعات في أواخر السبعينيات بين دينكا نقوك والمسيرية لأسباب عدة منها الصراع على الموارد الطبيعية وتقلص المراعي بسبب الجفاف، مضاعفة قطعان الماشية نتيجة للتحسن النسبي في الخدمات البيطرية، زحف الزراعة الآلية مما أدي إلى انتزاع بعض المراعي لتصبح مناطق زراعية. وفي هذا الإطار يقول د. منصور خالد: "الدولة لا القبائل وزعاماتها، تتحمل النصيب الأكبر من المسئولية عن النزاعات لأنها إما شجعت التوسع الزراعي بأسلوب غير مخطط، أو عجزت عن إدارة الأزمة عند وقوعها لضعف آليات الإدارة التي استحدثتها كبديل للإدارة الأهلية التي ألغيت بقانون الحكم المحلي 1971. [2]"

لقد كان من الطبيعي في ظل غياب الخدمات الأساسية أن لا يستقر رحل المسيرية والدينكا وذلك بسبب عدم توفر موارد المياه إلى جانب ضعف إدارة حصاد المياه، وعدم وجود المحاجر الصحية، وعدم تنظيم أسواق الماشية، فضلا عن عدم وجود المسالخ ومراكز البحوث وكذلك عدم توفر البنية التحتية بما في ذلك الطرق التي تسمح بالنقل والتنقل بسهولة بين الأسواق لأغراض بيع وشراء الماشية. هذه المطلوبات وغيرها مثل عدم توفر فروع البنوك ومؤسسات التمويل التي كان يمكن أن تتوفر بوجود مزارع رعوية متطورة تتوفر فيها المقومات الأساسية

(1) د. منصور خالد، أبيي. من الذي قطع الخيط.. جريدة الرأي العام.
(2) نفس المصدر.

للاستقرار، ولو بدعم من المجتمع الدولي. ولعل من فوائد مثل هذه المزارع الرعوية إلى تشجيع استقرار الرحل، وتشجيع إبدال العقلية الاقتصادية والتجارية التي تمثل المفتاح السحري للتغيير الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة. هذه العقلية السائدة لا زالت تعتبر ان كثرة الأبقار هي مصدر العز والفخر والوجاهة وسمو المكانة الاجتماعية. ولذلك أصبح لا يوجد اهتمام في المنطقة باقتصاديات تربية الماشية التي تناقصت إعدادها في السنوات الأخيرة لأسباب عديدة من بينها عمليات السرقة بواسطة قوات الحركة الشعبية وكذلك بواسطة المتفلتين من الدينكا فضلا عن المشاكل الناجمة عن الزحف الصحراوي والتنافس في المرعي في مساحة محدودة بسبب منع الرحل (خاصة في السنوات الأخيرة بعيد توقيع اتفاقية السلام الشامل) من الوصول إلى جنوب بحر العرب كالمعتاد جريا وراء الماء والكلأ. هذا وقد تلاحظ في السنوات الأخيرة أنه بسبب الظروف الأمنية السالبة وإفرازاتها فقد اضطرت أسر كثيرة للتخلص من كل أو بعض أبقارها بالبيع من أجل الاستقرار في المدن والقرى رغبة في حياة مستقرة آمنة ومصادر دخل بديلة أفضل.

ظل أهل منطقة أبيي والمسيرية عامة يطالبون المسئولين بتوفير الخدمات الأساسية لهم، وقد ظل المسؤولون يقدمون الوعود تلو الوعود دون أن يتحقق شيء ملموس علي ارض الواقع. وقد دفع هذا الواقع البائس بعض شباب المنطقة لتكوين مجموعة مطلبية مسلحة أسمت نفسها (شهامة) في مواجهة النظام الحاكم، بينما التحق آخرون بالقوات المتمردة في دارفور وبقوات الحركة الشعبية لتحرير السودان حيث وجدوا وظائف عسكرية وتدريب وامتيازات جاذبة.

وعلي صعيد آخر، وتعبيراً عن عدم رضائهم عن سياسة الخرطوم تجاه المنطقة رفض شباب المنطقة وهم يمثلون كل المدن الرئيسية (المجلد بابنوسة الفولة ولقاوة وغيرها) رفضوا استقبال السيد رئيس الجمهورية لدى إحدى زياراته إلى المنطقة ولكن تم استرضاؤهم فالتقوا بالرئيس الذي هدأ من غضبهم وانفعالهم وقدم لهم العديد من الوعود كان علي رأسها تشييد طريق الدبيبات الفولة.

في إطار سعي حكومة الإنقاذ لإرضاء أهل المنطقة، وتعويضا لهم عن تذويب ولاية غرب كردفان في ولاية جنوب كردفان كمهر للسلام في اتفاقية السلام الشامل عام 2005، فقد تم إنشاء هيئة تنمية ولاية غرب كردفان، كما تم إنشاء صندوق تنمية القطاع الغربي لولاية جنوب كردفان وذلك بهدف تمويل الخدمات والمشروعات المناسبة لتنمية المنطقة، وذلك من نصيب

المسيرية من عائدات بترول المنطقة التى حددها برتكول ابيي بنسبة2 % ولكن كان عطاء وأداء هاتين المؤسستين خجولاً في نظر الكثيرين الذين يرون انه لم يرضى تطلعات ورغبات وطموحات أهل المنطقة.. هذا وقد كان من بين أسباب فشل هاتين المؤسستين عدم توفر التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع المخططة.

لقد فشلت محاولات الاستعمار جميعها في الفصل بين المسيرية ودينكا نقوك وإبعادهما عن بعضها البعض. وهي محاولات متكررة في الأعوام 1930–1954 أبطلها تآخي القبيلتين ورباطهما القوي وانصهارهما في بعض ومصالحهما المشتركة. وتوثقت وتأصلت تلك الروابط أكثر في عهد رسولي السلام، الزعيمين بابونمر ناظر عموم المسيرية ودينج مجوك ناظر عموم دينكا نقوك خلال النصف الأول من القرن العشرين، وقد بنيت تلك الروابط على النماذج الحضارية ووحدة المصالح المشتركة في ظل القانون والأعراف القبلية التي ساعدت في تمتين النسيج القبلي ونشر التعايش والسلام الاجتماعي الذي أفسدته السياسية مؤخراً (1964) بإقحامها في العلاقة بين القبيلتين[1].

[1] https://www.alaraby.co.uk/.../عندما-كانت-الإدارة-الأهلية-تحكم-في-ال

المبحث الثاني : الصراع على الموارد و السلطة:

بالرغم من الطفرة الاقتصادية الكبيرة التي انتظمت البلاد مع بداية عام 2000، بسبب دخول عائدات البترول ضمن موازنة الدولة، إلا أن الأوضاع الاقتصادية في المنطقة قد ظلت، إلى حد كبير، دون تغيير يذكر إلا من زيادة دخول العدد القليل من العاملين في شركات البترول من أبناء المنطقة[1]. الجدير بالذكر أن المسيرية ظلوا يجأرون بالشكوى من أن شركات البترول قد ظلت تحرم أبناء المنطقة من العمل فيها بينما تقوم بتعيين أبناء المناطق الأخرى – وخاصة أبناء شمال السودان. كما ظل المسيرية ينادون بأن تكون الأولوية في التعيين لأبناء المنطقة المؤهلين دون جدوى. ولعله من المعلوم أن كل احتياجات كل الشركات البترولية وشركات الخدمات المساعدة لها العاملة في المنطقة من السلع والخدمات، ظلت ولا زالت تأتيها من خارج المنطقة. كما أن غياب البنية التحتية وغياب المناخ الاستثماري المحفز وعدم توفر مؤسسات التمويل وتمويل التنمية الاجتماعية بالمنطقة مثل صناديق التمويل والتمويل الأصغر، ونظراً لقلة فروع البنوك بالمنطقة، فقد تعذر أحداث طفرة في النشاط الاقتصادي بالمنطقة رغما عن توفر فرص الاستثمار الزراعي والحيواني وغيرهما. الجدير بالذكر أن بالمنطقة منافذ للتجارة البينية مع دولة جنوب السودان، كان قد تم إغلاقها (في إحدى المرات من قبل) لأسباب سياسية مما أدي إلى صعوبات اقتصادية وتجارية لدولة جنوب السودان.

لقد كانت لاكتشافات البترول في منطقة المسيرية منذ عام 1980 أثرها الواضح على حياة أفراد قبيلة المسيرية وعلى الحياة المعيشية في المنطقة إذ تم حفر آبار بترول في مواقع متعددة من المنطقة، كما تم بناء أنبوب حامل لخام البترول فضلاً عن إنشاء طرق ترابية وكذلك حفر خنادق حول حقول البترول ، ولكن لم يراعي في تشييد هذه المنشآت انعكاساتها على حياة الرحل والسكان والبيئة. إذ تم إنشاء بعض هذه المنشآت في مزارع الرحل ومناطق الرعي وخطوط مسار الظعائن، كما تم قطع الغابات لإنشاء الطرق. ولم تراعي النواحي الهندسية والاقتصادية في تشييد هذه المنشآت، لذلك فقد تسببت في قفل مجاري المياه والخيران التقليدية وأدت إلى تغييرات إكيولوجية أدت إلى خفض كميات مياه الامطار الواردة إلى الرهود والخيران وأراضي المراعي، فتأثر الغطاء النباتي سلباً، مما أدى إلى تلوث بيئة المنطقة و هلاك قطعان الماشية ونقصانها. وعلى صعيد آخر فقد تسببت التعويضات (السخية) التي دفعتها وزارة الطاقة لأصحاب الأراضي المتضررين من مصادرة أراضي مزارعهم ومساكنهم لأغراض الطرق والاستكشافات – تسببت في أحداث الصراعات بين أفراد الأسرة الواحدة فضلاً عن بين فروع القبائل فيما بينها مما أضر بالأمن الاجتماعي وأدى إلى تهتك النسيج القبلي، وبالطبع كان الأوفق توجيه جزء من هذه

[1] www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=148641

التعويضات (الفردية) إلى إنشاء الخدمات المجتمعية في المنطقة بدلاً من جعلها كلها لحمة عظم تطيح بالتآلف الأسري والتعايش القبلي.

الآثار السالبة للاستكشافات البترولية والتنقيب ، فقد قامت الشركات العاملة في مجال إنتاج البترول بالمنطقة بحجز مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية والرعوية في منطقة أبيي وباقي مناطق غرب كردفان، وقد أدى ذلك إلى تقييد حرية الرحل في الانتشار بأبقارهم لمناطق الكلأ والماء، وحال دون تمتعهم بالترحال في إطار مساراتهم التقليدية أو ما يعرف بالمرحال التقليدي (للفصل بين القبائل في مسارها أثناء رحلتها شمالاً وجنوباً في فصلي الخريف والصيف)، الأمر الذي أدى إلى زيادة وتيرة الاحتكاك بين القبائل فيما بينها. وعلى صعيد آخر فإن مخلفات العمليات الاستكشافية والإنتاجية للبترول قد أدت إلى جفاف مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية والرعوية نتيجة استخدام هذه الأراضي كمستنقعات وبرك كبيرة لمخلفات المياه الغير صالحة للاستخدام، أو المياه الملوثة بالمواد الكيماوية مما نتج عنه تهديد حقيقي للثروة الحيوانية في المنطقة وأدى إلى نفوق أعداد كبيرة منها، كما أدى إلى انتشار الأمراض وتهديد حياة إنسان المنطقة وافقاره لاعتماده على الثروة الحيوانية أو الزراعة أو الاثنين معاً. وقد أدى كل ذلك إلى زيادة الاحتكاكات القبلية وإلى هجرة بعض الرحل لحياة الترحال بعد فقد ثرواتهم ممثلة في الأبقار وغيرها من مواشي.. هذا وقد أدى غياب برامج المسئولية الاجتماعية لدى شركات البترول في المنطقة وبالتالي غياب تعويض ومساعدة المجتمعات المحلية. أدى إلى تغيير نمط الحياة بالنسبة لبعض مواطني المنطقة الذين اضطر بعضهم للنزوح وللعيش في أطراف المدن والقرى الكبيرة في وضع معيشي متدني للغاية..

وبالرغم من أن بروتوكول أبيي قد نص علي توزيع عائدات نفط منطقة أبيي بطريقة معينة بحيث يكون نصيب كل من الولاية المنتجة للبترول وكل من دينكا نقوك والمسيرية 2% (اثنين في المائة) من عائدات نفط المنطقة إلا أن المحصلة النهائية لم تكن كذلك وظل الناس في المنطقة يتساءلون أين ذهبت أموال البترول (عائداته) لأنها لم تنعكس علي حياة أهل المنطقة. مما خلق تململا وغضبا شديداً، وإحساساً بالظلم والغبن.

ورغم أن منطقة المسيرية بصفة عامة، كانت هي المنطقة الوحيدة لإنتاج البترول في السودان حتى عام 2014م [1]بما في ذلك منطقة أبيي، وبها العديد من شركات البترول وشركات الخدمات المساعدة ذات الاستثمارات الكبيرة إلا أن المنطقة لم تنعم بعد بالخدمات التي يفترض أن تكون مصاحبة للاستثمارات البترولية الضخمة بالمنطقة، بل أن البعض من مواطني المنطقة يتهمون المسئولين بان نصيبهم (المفترض) من التنمية في المنطقة قد تم توجيهه لمناطق أخرى

[1] *www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=148641*

علي حساب المنطقة، علماً بأن جزءاً من هذه الخدمات كان يجب تقديمه في إطار المسئولية الاجتماعية لشركة البترول، الأمر الذي زاد من عدم رضا مواطني المنطقة وزاد من إحساسهم بالغبن والتهميش، بل صاروا يقولون بذلك (بصوت عالي) في الاجتماعات الرسمية وغيرها من المناسبات. وليس أدل علي ذلك من عدم رضائهم عن ممثليهم في المجالس التشريعية الولائية والقومية، بل لم يستطع ممثلوهم في المجلس القومي (البرلمان الذي انتهت دورته في عام 2015) من الترشيح مرة أخرى في المنطقة لدورة جديدة أي لإنتخابات ابريل 2015م وذلك بسبب عدم رضاء القواعد (الناخبين)[1] عنهم لأنهم – أي الناخبين – يرون أن نوابهم في المجالس التشريعية المحلية والولائية والمركزية لم يطالبوا بحقوق ناخبيهم ولم يستطيعوا أن يقدموا أية خدمات أو مشروعات للمنطقة بمستوى مرضي، ولذلك فقد ظل النقص في الخدمات الأساسية مستمراً خاصة في المجالات الصحية والتعليمية ومجال المياه والتنمية الاجتماعية والكهرباء والطرق وغيرها، وهو الأمر الذي دعم موقف الانفصاليين من أبناء دينكا نقوك.

يمكن القول أن سياسات الحكومات المتعاقبة تجاه منطقة المسيرية عامة، بما في ذلك منطقة أبيي، قد ترتب عليها استمرار التخلف الاقتصادي والاجتماعي وقد تمثل هذا التخلف في ضعف أو غياب الخدمات الأساسية للمجتمع، وفي استمرار النمط التقليدي لحياة الرحل وغير ذلك من المظاهر السالبة. كما تصاعدت الصراعات القبلية بين بطون المسيرية فيما بينها، وبينها وبين دينكا نقوك مما أدي إلى هتك النسيج الاجتماعي واختلال موازين الأمن والاستقرار، خاصة مع غياب دور الإدارة الأهلية وضعف الوجود الحكومي وذهاب هيبة الدولة في المنطقة. كل هذه المسائل وغيرها مجتمعة، زادت من عدم رضا دينكا نقوك والمسيرية علي السواء من سوء الأوضاع السائدة، كما زادت من إحساسهم بالظلم وبالغبن مما أدي إلى حفز بعض شباب المسيرية ممثلين في (شهامة) برفع السلاح في وجه الدولة، وادي أيضاً بدينكا نقوك للمطالبة بأبيي والسعي للانضمام للحركة الشعبية لتحرير السودان وللمطالبة بالاستفتاء ليتمكنوا من الانضمام لدولة جنوب السودان اعتقادا منهم بأنها ستوفر لهم فرصا أفضل في التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي.

مع تطور الأحداث في منطقة أبيي، خاصة مع تصاعد الصراع بين حكومة السودان والمتمردين الجنوبيين، تم التوصل لاتفاقية أديس أبابا التي تم توقيعها في عام 1972م وأدت إلى وقف الحرب بين حكومة السودان والمتمردين الجنوبيين فحل السلام محل القتال إلى أن اندلعت الحرب مجدداً في عام 1983م حينما قاد د. جون قرنق تمرداً مسلحاً ضد حكومة السودان استمر حتى توقيع اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا كينيا عام 2005م. وكما هو معلوم فقد

[1] www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=148641

انضمت أعداد كبيرة من شباب ومتعلمي دينكا نقوك إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان تحت قيادة د. جون قرنق، وقد استطاعوا أن يتدرجوا في الوظائف القيادية السياسية والعسكرية والإدارية حتى أصبحوا من قيادات الحركة الشعبية بل أصبحوا يشكلون احد اقوي مراكز القوي المؤثرة التي توجه سياسة وقرارات الحركة الشعبية، وقد نتج عن ذلك إن أصبحت قضية أبيي تمثل احدي القضايا ذات الأولوية بالنسبة للحركة الشعبية في مفاوضاتها مع حكومة السودان. ولضمان استمرار الوضعية القيادية المؤثرة لأبناء دينكا نقوك في قيادة الحركة، كان الأمر يتطلب أن تكون منطقة أبيي بالضرورة جزءاً من الجنوب يمثلها قادة دينكا نقوك في الحركة ومن هنا كان الاهتمام المتعاظم بقضية أبيي قبلياً وقطرياً وإقليميا ودولياً. هذا وقد استخدمت الحركة الشعبية قضية أبيي كرت ضغط علي الحكومة والمساومة به في المفاوضات، وفي هذا الإطار فقد علقت الحركة الشعبية مشاركتها في حكومة الوحدة الوطنية في أكتوبر 2007م لفترة من الزمن لعدم حل بعض المشاكل أهمها مشكلة أبيي.

تمكنت حكومة السودان وقادة التمرد في جنوب السودان خلال العامين 1972م و2005م من تكملة المفاوضات لإنهاء الصراع المسلح وقد تمخضت تلك المفاوضات عن توقيع اتفاقية أديس أبابا في عام 1972م ثم اتفاقية السلام الشامل في عام 2005م بحضور دولي مشهود (وحضور مؤثر لأبناء دينكا نقوك يقابله غياب مهم عام لأبناء المسيرية بما فيهم قادتهم في المؤتمر الوطني).. كما تم توقيع عدة اتفاقيات جانبية لاحقا لتصحيح مسار اتفاقية السلام الشامل، ولكن حالت مستجدات الأحداث عن تطبيق تلك الاتفاقيات نصا وروحاً، مما اعتبره قادة التمرد في جنوب السودان، وكذلك قادة الحركة الشعبية وأبناء دينكا نقوك في (برتوكول أبيي)، نكوصاً عن تنفيذ ما اتفق عليه، فأدي ذلك إلى فقدان الثقة في حكومة السودان وفي حرصها علي حل مشكلة جنوب السودان بما فيها مشكلة أبيي. وكلما انحرف التنفيذ الفعلي لتلك الاتفاقيات عن المتفق عليه والذي تم التوقيع عليه، كلما نقصت الثقة في قادة الشمال وازداد التباعد بين قادة الجنوب، بما فيهم أبناء دينكا نقوك، وبين القادة الشماليين، وتولدت المزيد من الكراهية والأحقاد والبغضاء.

نورد فيما يلي أمثلة لحالات اعتبرها قادة الجنوب نكوصاً عن تنفيذ ما اتفق عليه في الاتفاقيات الموقعة بين حكومة السودان وقادة التمرد في جنوب السودان:

– لم يتم إجراء استفتاء منطقة أبيي حسبما كان يتوقع الجنوبيون عامة ودينكا نقوك خاصة حسب تعريف الولايات الجنوبية في اتفاقية 1972م بأديس أبابا، علماً بأن صياغة الاتفاقية لم تكن واضحة وصريحة في مسالة إستفتاء ابيي ولذلك لم يجرى الاستفتاء.

– أعلن الرئيس نميري في عام 1974م أن أبيي منطقة ذات طبيعة خاصة تتبع في إدارتها لرئاسة الجمهورية ولكن لم تتم إدارتها من رئاسة الجمهورية حسبما أعلن[1].

– أعلن الرئيس جعفر محمد نميري في خطاب له بالمجلد في العام 1977م أن لأهل منطقة أبيي الخيار أن يبقوا في كردفان أو ينضموا إلى بحر الغزال.

– اصدر مجلس الشعب الإقليمي بجوبا في عام 1978م قراراً يطالب فيه بتنفيذ النص حول منطقة أبيي كما ورد في اتفاقية أديس أبابا (إجراء الاستفتاء) 1972م. هذا القرار أكده مجلس الشعب الإقليمي الذي انتخب في عام 1981م. بناء علي ذلك كون نميري لجنة موسعة برئاسة الإداري الشيخ بشير الشيخ وزير الحكم المحلي حيث اقترحت اللجنة بدائل منها أن تدار المنطقة على الوجه الذي كانت تدار به يومذاك، أو تصبح مجلساً محلياً مستقلاً، أو تعلن كولاية أو يمنح أهلها الحق في اختيار ما يريدون. ويقول د. منصور خالد أن هذا الخيار الأخير قد بني علي ما نص عليه اتفاق أديس أبابا، وأصر عليه العضو الجنوبي في اللجنة، مارتن ماجير، وقد أكد د.منصور خالد في الموضوع الذي نشره في جريدة الرأي العام تحت عنوان "أبيي.. من الذي قطع الخيط.. "أكد د. منصور أن اللجنة قد حرصت علي توضيح الايجابيات والسلبيات بالنسبة لكل مقترح.. ولكن لم يؤخذ بأي من تلك الخيارات:

– لم يتم تنفيذ بروتوكول أبيي حسب النصوص الواردة فيه (الإدارة المحلية)، ترسيم الحدود، تمويل وتنمية المنطقة، إجراء الاستفتاء للانضمام لبحر الغزال أو استمرار البقاء بشمال السودان...

– لم تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. في المنطقة حسبما وعدت بذلك الحكومات المتعاقبة.

يلاحظ مما تقدم أن عدم تنفيذ الوعود والاتفاقيات السياسية المتعلقة بجنوب السودان بصفة عامة، ومنطقة أبيي بصفة خاصة، قد خلق المزيد من التباعد وعدم الثقة المتبادلة بين الساسة الشماليين والجنوبيين. هذا الأمر الذي دفع الحركة الشعبية لتحرير السودان ومعها قادة دينكا نقوك إلى اللجوء إلى القوي الخارجية والاستنصار بها وخاصة أمريكا وبعض الدول الغربية لمساعدتهم في الحصول علي انفصال جنوب السودان عن شماله، وقد حصلوا عليه بالفعل في عام 2011 بموجب استفتاء تقرير مصير في جنوب السودان، كما تم تصعيد قضية أبيي إلى أن أصبحت قضية دولية أصدر مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي بشأنها القرارات كما اتخذت فيها محكمة التحكيم الدائمة قراراً يوضح حدود منطقة أبيي ومازال حل نزاع أبيي معلقاً لا أحد يدري أين منتهاه.

(1) د. منصور خالد، أبيي من الذي قطع الخيط.. الرأي العام، ص .

إعلاء المصالح الشخصية والخاصة على مصالح القبيلة والوطن:

ظل الإداريون البريطانيون في عهد الاستعمار يعملون على عودة دينكا نقوك من كردفان إلى بحر الغزال (قوقريال) أو أعالي النيل (بانتيو)، إلا أنهم ووجهوا في ثلاث مرات في الأعوام (1931–1947–1952)، برفض قيادات دينكا نقوك الأهلية الانضمام للجنوب، والتأكيد على رغبتهم في البقاء والتبعية لكردفان. وقد اصطدمت هذه الرغبة في البقاء في ديار المسيرية بكردفان بتطلعات ورغبات بعض المتعلمين من شباب دينكا نقوك في المشاركة في تسيير دفة أمور القبيلة، حيث كانوا يرون أن قيادات الإدارة الأهلية لن تفسح لهم المجال لقيادة القبيلة مستقبلاً خاصة مع ضعف فرص القيادة في مجلس ريفي المسيرية بالنسبة لدينكا نقوك، لأنهم يمثلون أقلية في السكان، بل ويرون على النقيض من ذلك أن الانضمام لولاية بحر الغزال في جنوب السودان يفتح لهم الباب لتحقيق المكاسب والمطامع الشخصية وللترقي الوظيفي لقيادة القبيلة وغيرهما. انطلاقاً من ذلك فقد التحق جزء من شباب دينكا نقوك بحركة الأنانيا وذلك في مراحل مبكرة للغاية، وعقد أحمد دينج مجوك (ابن الناظر دينج مجوك) في ديسمبر 1955 اجتماعاً في بحر الغزال للنظر في كيفية إلحاق أبيي بالجنوب، ثم قاد وفداً إلى مدينة الأبيض لشرح الأمر ولكن تم اعتقاله ثم أطلق سراحه ليقود (في وقت لاحق) مجموعته للانضمام إلى الأنانيا واحد[1]. وقد أدت هذه الأحداث إلى انقسام متواصل بين أبناء دينكا نقوك المتعلمين الذين يؤيدون الانضمام إلى الجنوب وبين كبارهم وزعمائهم القبليين وآخرين، الذين فضلوا خيار الاستمرار في البقاء بديار المسيرية (كردفان). وتصاعدت الأحداث إلى أن وصلت إلى مرحلة الانفجار في أحداث الأعوام 1964– 1965 (بين المسيرية ودينكا نقوك) عندما هاجم متمردوا دينكا نقوك المسيرية الحمر في مصايفهم (بدعم من حركة الأنانيا) مما أدى إلى الانهيار التام لميثاق الإخاء الذي كان قد وقع بين القبيلتين في الماضي، كما أدى إلى إضعاف الآليات التقليدية لحل النزاعات بين القبيلتين.

لإعادة المياه إلى مجاريها بين المسيرية والدنيكا نقوك، عقد في عام 1965 مؤتمر أبيي الأول وقد هدف إلى إبرام ميثاق جديد بين القبيلتين، وفي عام 1966 عقد مؤتمر أبيي الثاني وقد هدف أيضاً إلى إبرام ميثاق جديد بين القبيلتين يستهدف أحياء وتقوية الميثاق القديم. وفي عام 1969 توفى الناظر دينج مجوك زعيم دينكا نقوك، وخلفه ابنه عبدالله، الذي كان صغيراً في السن وقليل التجربة والخبرة، ولكنه قتل بعد فترة وجيزة في نزاع عائلي داخلي أحدث انشقاقاً في أسرة زعيم القبيلة وهز مكانتها وأضعف دورها التقليدي[2]. وتوالت الأحداث، فقد ألغى الرئيس جعفر نميري نظارة دينكا نقوك في عام 1972 لتلحق بالإدارات الأهلية في شمال السودان التي

(1) د. سليمان الدبيلو، أبيي من شقدوم إلى لاهاي، الجزء الثاني، 2010م، ص35.
(2) نفس المصدر، ص37.

تم حلها في عام 1970 واستعيض عنها بالمؤتمرات كبديل للآلية التقليدية. وقد كان مؤتمر أبيي (1974) من بين المؤتمرات التي عقدت كبديل، للآلية التقليدية وفي هذا المؤتمر اتضحت رؤية دينكا نقوك لماضي التعايش بين المسيرية ودينكا نقوك وذلك من خلال ما قاله د. فرانسيس دينج:"... الأسوأ أن مديرية كردفان والعرب شوهوا التطور المقترح لأبيي كنموذج للوحدة الوطنية ليعني أن المنطقة يجب أن تكون مفتوحة للعرب ليستقروا فيها ويندمجوا مع الدينكا، محولين أرضهم، عملياً، إلى ملك مشاع للجميع[1].

وعلى صعيد آخر فقد استطاع مثقفوا دينكا نقوك إقناع قيادة الأنانيا في عام 1972 لإثارة قضية أبيي في مؤتمر أديس أبابا عام 1972 والمطالبة باعتبار أبيي جزءاً من الجنوب المكون من ولايات الاستوائية وأعالي النيل وبحر الغزال، إلا أن الحكومة رفضت ذلك استناداً على أن حدود 1956 لا تتضمن أبيي وحينها تم التوصل لصيغة توفيقية فضفاضة اضيفت إلى تعريف المديريات الجنوبية الواردة في اتفاقية أديس أبابا 1972 تقول:"وأية مناطق أخرى كانت ثقافياً وجغرافياً جزءاً من المجتمع الجنوبي حسبما قد يتم تحديده بواسطة استفتاء. وقد اعتقد البعض أن المقصود بذلك هي منطقة أبي.

رأت حكومة نميري أن نص الاستفتاء المذكور يعطي الحكومة الحرية في إجراء ذلك الاستفتاء أو عدم إجرائه لأنه غير محدد وغير معرف ولذلك فهو اختياري. وفي هذا الإطار فقد كتب. د. فرانسيس دينج ما يلي:"... ذلك الحق لم يمارس أبداً لأن الحكومة لم تقصد بجدية أن يتم أجراؤه والحكومة الإقليمية في الجنوب لم ترد أن تخاطر بحكمها الذاتي الإقليمي، الذي حصلت عليه بصعوبة، من أجل مشكلة أبيي.." [2].

ثم توالت محاولات مثقفي دينكا نقوك لإضافة منطقة أبيي إلى الجنوب إلا أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل، وذلك على الرغم من تقلدهم أعلى الدرجات الوظيفية في الشمال والجنوب. وفي هذا الإطار يقول د. فرانسيس دينج:"... حاولت إيجاد حلول بديلة عن طريق اقتراح أن تعطي أبيي حكماً ذاتياً في الشمال ومشاريع تنمية خاصة، اقتنعت المعونة الأمريكية بتمويلها....".

وفي عام 1980 تمكن مثقفوا دينكا نقوك من إدراج الموضوع في أعمال البرلمان القومي لإجراء الاستفتاء في أبيي وقد جاء رد فعل الزعماء القبليين لعشائر دينكا نقوك حينها غاضباً حينما أرسلوا إلى البرلمان في ديسمبر 1980 برقية جاء فيها:"نحن نرفض بشدة أصوات أولئك

(1) نفس المصدر، ص37.
(2) المصدر نفسه، ص38.

المعزولين عن أهلهم ولم يتمكنوا من أن يدعو بحق أنهم يتحدثون بالنيابة عنا.. وفيما يتعلق بموضوع الحدود، فإننا جزء لا ينفصل من إقليم كردفان"[1].

أما في اتفاقية الخرطوم للسلام (1997) في عهد الإنقاذ مع حركة مشار، فقد ورد أول موقف رسمي لحكومة السودان فيما يتعلق بأبيي حيث نصت على أنه:"تمت مناقشة مشكلة أبيي ويحال أمر حل نهائي لها إلى مؤتمر حول أبيي سوف يعقد بالمنطقة خلال الفترة الانتقالية". وفي وقت لاحق تم في 26/مايو 2004 توقيع بروتوكول أبيي (حل النزاع حول أبيي) بين الحركة الشعبية وحكومة السودان باعتباره جزءاً من اتفاقية السلام الشامل الموقعة بين الطرفين[2].

لم يتقبل دينكا نقوك بسهولة مفهوم المواطنة الذي استبعد فكرة الملكية القبلية للأراضي، حسبما تقرر في مؤتمر أبيي الثاني في عام 1966، وحينما تم حل الإدارة الأهلية في السودان شماله وجنوبه في عامي 1970 و 1972 على التوالي. وفي هذا الإطار ذكر د. فرانسيس دينج أن نقوك قد استهجنوا فكرة تنمية الحكومة لمنطقة أبيي كنموذج للإنسجام القومي لأنها "فتحت باب أراضيهم للعرب ومنحتهم حقوق متساوية مع الدينكا"[3].

أورد د. أمين حامد زين العابدين في مؤلفه أزمة أبيي بين القانون الدولي ومسألة التحكيم (ص37) ملاحظة محمود حسيب حاكم جنوب كردفان السابق بأن الطموحات الشخصية للمتعلمين وسط دينكا نقوك قد كانت الدافع الأساسي لمحاولتهم ضم منطقة أبيي إلى جنوب السودان عندما قال: "اعتقد أن هذه المشاكل لا توجد إلا في أيدولوجية وأذهان أبناء الراحل دينج مجوك الذين يتطلعون إلى تولى المناصب التي تتيح لهم السلطة الإدارية وهي مناصب لا تتوفر في مجلس ريفي (المسيرية) قليل الشأن[4].

هذا ويرى البعض أن من دوافع أبناء نقوك للمطالبة بالإنضمام لجنوب السودان استمرار نظام الإدارة الأهلية في الإقليم الجنوبي مما سيتيح لهم استعادة النظارة وكل الامتيازات التي توفرها لهم زعامة نقوك في حالة انضمامهم إليه وقد فقدوها بسبب حل الإدارة الأهلية في شمال السودان في عام 1972م.

سعي مثقفو دينكا نقوك بزعامة فرع (عمودية) الأبيور الذي ينتمي إليه أبناء الناظر دينج مجوك إلى ضم أبيي إلى الإقليم الجنوبي ولكن في المقابل كانت هنالك أيضاً العديد من المشيخات المناوئة لأسرة الناظر دينج مجوك لا ترغب في الانضمام إلى الإقليم الجنوبي وتفضل استمرار بقاء أبيي في إطار الحدود الجغرافية والإدارية لمديرية كردفان، خاصة بعد إدراكهم أن مديرية بحر الغزال قد تدمج عموديات نقوك (في حالة انضمامهم للإقليم الجنوبي) في نظام

(1) المصدر نفسه، ص39.

[2] https://en.wikipedia.org/wiki/Khartoum_Peace_Agreement_of_1997

(3) نفس المصدر، ص36.

(4) د. أمين حامد زين العابدين، أزمة أبيي بين القانون الدولي ومسألة التحكيم، ص37.

السلطنة والعموديات السائد في بحر الغزال مما يعني فقدان وضعهم المميز الذي يتمتعون به كعموديات مستقلة في مديرية كردفان. وبرر أغلبية دينكا نقوك رغبتهم بالبقاء في مديرية كردفان بقولهم:"نعرف في كردفان كل الناس وهم يعرفوننا فمن يعرفنا في الجنوب؟ لقد أسسنا صداقات وطيدة مع شعب كردفان لعدة قرون ولن نرضى بتدمير هذه العلاقات بواسطة أقلية قليلة تفتقر الحكمة"[1].

وردت تقارير من أعضاء نقوك المناوئين لضم أبيي إلى جنوب السودان، إلى السلطة المختصة، تشير إلى قيام مساعد المحافظ جستن دينج (وهو من أسرة الناظر دينج مجوك) بزيارات ليلية إلى قرى ومعسكرات نقوك للدعوة لضم أبيي للجنوب وتحريضهم للهجوم على المسيرية. كما أشارت التقارير إلى تعرض المسيرية إلى ضغوط من السلطات الإدارية لمنطقة أبيي (جستن دينج) والتحرش ضدهم من قبل دينكا نقوك، مما نتج عنه اندلاع المعارك بين المسيرية ونقوك في السنوات 1976 و 1977، حيث تم استخدام الأسلحة النارية مما أدى إلى مصرع حوالي 162 شخصاً من الجانبين أغلبهم من الدينكا، هذا وقد وصف مساعد المحافظ في مؤتمر كادوقلي لمناقشة الوضع المذكور في عام 1977 بقوله:"كشف ذلك المؤتمر مؤامرات جستن دينج عندما كان مساعداً للمحافظ لمنطقة أبيي ونوَّة الحضور بأن تصرفات جستن غير الودية تجاه المسيرية قد كانت سبباً لكل المشاكل بين الدينكا والمسيرية مما أدى إلى إصدار قرار بنقله إلى الإقليم الجنوبي وإلغاء الوضع الإداري لأبيي كمقاطعة لتكون في مرتبة أدنى كمجلس ريفي أبيي[2].

أدى فقدان أبيي لوضعها الإداري المتميز، فضلاً عن تعثر مشروع تنمية المنطقة الذي كان بدعم أمريكي إلى غضب وتذمر نقوك وعدم ثقتهم في سلطات المديرية في الفولة وكادوقلي، مما أدى إلى التحدي ومواجهة السلطات، لذلك حينما عقد المجلس الإقليمي الشعبي اجتماعاً في يونيو 1979 لمناقشة عدم تعاون المنظمات الشعبية والإدارية في مدينة أبيي مع السلطات، ثم اتخاذ عدة قرارات من بينها حل مجلس ريفي أبيي الشعبي ونقل بعض الموظفين من أبيي وتصفية كل نشاطات محكمة أبيي الشعبية التي أسسها جستن دينج ويرأسها كوال دينج ماجوك وغيرها. هذا وقد ترتب على إقصاء المجموعة التي كانت تطالب بضم أبيي إلى الجنوب وتولى منافسيهم من فروع نقوك الأخرى إدارة شئون المنطقة، لجوء بعضهم (الانفصاليين) إلى جنوب السودان للتدريب على استعمال السلاح وحرب العصابات لاستعادة نفوذهم وتحقيق أهدافهم بالقوة، ضد خصومهم (الوحدويين) من نقوك بدعوى تعاونهم مع السلطات الأمنية. ولكن تم أسر العديد منهم ونقلهم إلى جنوب السودان حيث تم اعتقالهم. هذا وقد تطورت الأوضاع مما أدى

(1) نفس المصدر، ص39.
(2) نفس المصدر، ص38.

إلى اعتقال العديد من أبناء دينج مجوك، وفي هذا الإطار صرح اللواء عمر محمد الطيب في مارس 1983 إن معظم أعضاء حركة التمرد هم من أبناء أبيي الذين يريدون فصل المنطقة ونقلها إلى الجنوب مشيراً إلى أن سبعة من زعماء العموديات قد أكدوا معارضتهم لفكرة فصل أبيي من كردفان[1].

نجحت مساعي الحكومة لإعادة المياه إلى مجاريها مع أبناء أسرة دينج مجوك المعتقلين وإتباعهم، وذلك بعد أن تمت الإشارة إلى أن الموقف التاريخي الذي اتخذه زعماء نقوك باستمرار بقائهم في كردفان كان خطوة إستراتيجية لتجنب الصراع حول الأرض، خاصة وأن ضمها إلى جنوب السودان سيهدد مصالح القبائل العربية التي تعتمد على مياه ومراعي المنطقة في موسم الصيف، وعلى صعيد آخر فقد سرد أبناء دينج مجوك المضايقات وسوء المعاملة التي تعرضوا لها من قبل السلطات.. وكللت مساعي الوفاق بإطلاق سراح المعتقلين وموافقة السلطات (الإقليمية والمركزية) على تبني خطة عمل تهدف إلى منح منطقة أبيي وضعاً إدارياً خاصاً وحكماً ذاتياً بصلاحيات أوسع في إطار مديرية كردفان والتوسع في الخدمات ومشاريع التنمية[2]. وعلى ضوء نجاح هذه المفاوضات أصدرت أسرة الناظر دينج مجوك بياناً جاء فيه:

"نحن الموقعون أدناه أبناء دينج مجوك نؤكد التزامنا بالمبادئ السامية التي اتبعها المرحوم والدنا وأجدادنا من قبله لعدة قرون في إطار كردفان من أجل قضية السلام والوحدة كرابط بين الجزء الشمالي والجنوبي للبلاد، واندفع بعضنا مؤخراً ينادي بفصل المنطقة من كردفان والانضمام إلى الإقليم الجنوبي بأمل ضمان مشاركتها في حكومة البلاد على قدم المساواة مع أهلنا في ذلك الإقليم. وعلمنا الآن أن أحد أخواننا قد حمل السلاح لتحقيق هذا الهدف مما تسبب في نتائج مؤسفة لسلام وأمن قومنا. وفي الوقت الذي نعترف فيه بالتبرم والضيق الذي قاد إلى هذه التطورات المؤسفة، فإننا نظل نعارض هذه الوسائل التخريبية لمحاولة حل مشكلة أبيي. كما نعلن أن أهدافنا في المنطقة قد كانت دائماً ضمان كرامة قومنا للمشاركة المتساوية في حكم بلادهم ولكي نطور هذه الأهداف مع المثل التي تطلع لها أجدادنا في المنطقة، فقد قررنا العمل في إطار مديرية كردفان والتعاون التام مع إخواننا وأخواتنا في ذلك الإقليم من أجل الخير المشترك لكل شعبنا في الإقليم[3].

وعلى صعيد آخر فقد أصدر أبناء منطقة أبيي بياناً بمناسبة نجاح المفاوضات جاء في إحدى فقراته ما يلي:"... كما نريد أن نؤكد بأننا على الدوام نعتبر الدعوى لضم أبيي إلى الجنوب وسيلة وليس غاية في حد ذاتها، إذ كان الهدف الأساسي دائماً هو أن نضمن لسكان أبيي حق

(1) نفس المصدر، ص40.
(2) المصدر نفسه، ص42.
(3) المصدر نفسه، ص43.

التمتع بكل حقوق المواطنة كشركاء أحرار وعلى قدم المساواة في حكم بلادهم، لذلك نعلن بأننا مستعدون برضائنا التام للعمل في إطار مديرية كردفان متى ما تم تقديم الفرص للتمتع بكافة حقوق المواطنة على قدم المساواة مع بقية الشعب في الإقليم[1]".

بدأت الأوضاع تتدهور في الجنوب في أعقاب التمرد في مايو 1983 وتطور التمرد إلى حرب أهلية بعد أن أصدر الرئيس جعفر نميري قراره بتقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم في يونيو 1983 وإصدار القوانين الإسلامية في سبتمبر 1983 واستمرت الحرب الأهلية في السودان إلى أن تم توقيع اتفاقية السلام الشامل وبروتوكول أبيي في 2005.

وبتجدد التمرد في جنوب السودان عام 1983 بقيادة د. جون قرنق، وجد (قرنق) أن هنالك مجموعة مقدرة من أبناء دينكا نقوك كانوا قد تمرسوا أثناء تمرد (الأنانيا) على العمل القتالي الميداني والعسكري والسياسي والتنظيمي والإداري في جنوب البلاد، فاستعان بهم وقربهم إليه، خاصة وأنهم كانوا قد ساهموا في تأسيس الأجهزة التنفيذية والتشريعية والعسكرية والإدارية لنظام الحكم الإقليمي الذاتي. وكان د. زكريا دينج مجوك، أحد أبناء قبيلة نقوك وزيراً للصحة في الإقليم الجنوبي وقتئذ، ولكن رغماً عن ذلك لم يكن متعلموا دينكا نقوك راضين عن وضعهم الوظيفي في نظام الحكم الإقليمي لأن طموحاتهم كانت أكبر بكثير من الوظائف المحدودة التي حظى بها البعض. وقد كان السبب وراء حرمانهم من المزيد من المواقع القيادية والوظائف كونهم من أبيي وهي في شمال البلاد وليس جنوبه، ولن تتحقق طموحاتهم بتولي الوظائف القيادية مع بقية أبناء الجنوب إلا بضم أبيي إلى الجنوب. ولذلك سعى أبناء أبيي إلى ضم أبيي إلى جنوب السودان بكل الوسائل الممكنة العسكرية والسياسية وغيرها. وعلى صعيد آخر فقد ظل أبناء نقوك يعتقدون أن بقاءهم جزءاً من مديرية بحر الغزال سيجعلهم جزءاً من الإدارة الموحدة للدينكا. هذا وكما هو معروف فقد لعبت قيادات دينكا نقوك العسكرية والسياسية وغيرها دوراً بارزاً في مفاوضات السلام التي كللت باتفاقية السلام الشامل في عام 2005 وأصبحت هذه القيادات تشكل مركزاً قوياً مؤثراً جداً، يوجه سياسات ومواقف حكومة الجنوب على عكس قيادات المسيرية التي اتهمت بالتفريط في حقوق ومصالح القبيلة. ولكن بالطبع لا مجال لقيادات نقوك للحفاظ على مواقعها القيادية في حكومة الجنوب وحزب الحركة الشعبية إلا بانضمام أبيي إلى ولاية بحر الغزال لتصبح جزءاً من جنوب السودان. ولذلك فهم يبذلون كل جهدهم ويسخرون كل إمكانياتهم وعلاقاتهم لضم أبيي إلى ولاية بحر الغزال مهما كلف الثمن ليستمر وضعهم السياسي المرموق ذلك لأن بقاء أبيي في الشمال يعني ضياع كل ما بنوه سياسياً.

(1) المصدر نفسه، ص42.

وعلى الصعيد الآخر يعتقد البعض أن أبناء المسيرية الذين اختارهم حزب المؤتمر الوطني للمشاركة في المفاوضات والاجتماعات المتعلقة بقضية أبيي، لم يلعبوا دوراً إيجابياً واضحاً ، كما ضلوا يؤكدون أن اتفاقية نيفاشا (السلام الشامل) وخاصة بروتوكول أبيي لم يكن منصفاً للمسيرية كما أنه كان حمال أوجه وفضفاض، ويضيفون أن التفريط والتساهل في الأمور قد ساعد في الموافقة على تعديل بروتوكول أبيي وعلى السماح باستبدال الموظفين المحليين (المنوط بهم تخطيط وترسيم المنطقة) بخبراء أجانب لتخطيط وترسيم حدود أبيي. فوق هذا وذاك يرى البعض أن المفاوضين من أبناء المسيرية قد كانوا متساهلين حين وافقوا على السماح لخبراء مفوضية حدود أبيي بوضع لائحة وشروط عمل المفوضية التي نصت على أن قرار الخبراء الذي يتوصلون له يعتبر نهائياً وملزماً.

لم تظهر بصمات أبناء المسيرية ممثلي المؤتمر الوطني في المفاوضات المتعلقة بقضية أبيي لا في صياغة بروتوكول أبيي، ولا تعديله ولا في تقرير الخبراء، ولا في خارطة طريق أبيي، ولا حتى في السعي إلى تقريب وجهات النظر بين المسيرية والدينكا نقوك، ولا في التنبيه إلى ما نص عليه بوتوكول أبيي من ضرورة الإسراع في إجراء عمليات المصالحة والتصافي لرتق النسيج الاجتماعي وإعادة التعايش القبلي إلى سابق عهده. ويتهم البعض أبناء المسيرية من قيادات المؤتمر الوطني بأنهم تركوا الحبل على القارب ذلك لأنهم كانوا ينفذون توجيهات. ويخدمون أجندات حزب المؤتمر الوطني على حساب مصالح قبيلة المسيرية والوطن، ولذلك فقد تطورت قضية أبيي وتشابكت أطرافها حتى ضاع الطريق الذي يؤدي إلى علاج المشكلة علاجاً ناجعاً. كل ذلك كما يرى البعض بسبب حرصهم على مصالحهم الخاصة، وعلى إرضاء قيادات حزب المؤتمر الوطني، بينما على الطرف الآخر كانت قيادات دينكا نقوك تعمل على تحقيق مصالح جنوب السودان إضافة إلى مصالحهم الخاصة، وبالفعل فقد نجحوا في تصعيد قضية أبيي إلى أن تم تدويلها.

إن اتهام البعض لأبناء المسيرية من قيادات المؤتمر ا لوطني بأنهم كانوا بعيدين عن مسرح الأحداث ولم تظهر لهم أية بصمات إيجابية في الاتفاقيات المتعلقة بقضية أبيي، وأنهم تركوا الحبل على القارب، على عكس أبناء دينكا نقوك الذين كانوا حريصين على تفاصيل الاتفاقيات بدقة، له – فيما يبدو – ما يؤكده.. فها هو كتاب السودان في مفترق الطرق (صفحة 80) لمؤلفه حلمي شعراوي يقول:"... نذكر جميعاً كيف كانت تتعطل توقيعات وإعلانات تفاوضية في مشاكوس ونيفاشا ونيروبي لساعات وأيام بسبب حرص المفاوض الجنوبي على أدق التفاصيل في كل بند من بنود الاتفاق، من حول الثروة والسلطة، إلى موظفي الحكم المحلي وطرائق التعيين والانتخاب، بما يجعل الاتفاق في النهاية يمتد لمئات الصفحات، ولعل هذه

الصفحات الآن هي التي ستبرز أهميتها البالغة، لتجعل اتفاق نيفاشا في المستقبل القريب والبعيد، بنية مؤسسية تخرج عن دائرة الشخصنة لتنفع وحدها الآن عند التنفيذ.." [1].

أكد المؤلف حلمي شعراوي في الفقرة أعلاه حرص المفاوض الجنوبي على أدق التفاصيل في كل بند من بنود الاتفاق، ولكن يلاحظ في العديد من الاتفاقيات مثل بروتوكول أبيي وخارطة طريق أبيي أن صياغتها معيبة وعباراتها حمالة أوجه وتثير التساؤلات العديدة دون أن تجد الإجابة.. ترى هل كان هذا الأمر مقصوداً وله أهدافه ومراميه؟ وأين كان مفاوضوا حكومة السودان بل أين مفاوضوا الحكومة من أبناء المسيرية من كل ذلك؟ وهل كان بروتوكول أبيي عربوناً قدمته حكومة الإنقاذ لتوقيع اتفاقية سلام تؤمن بقاءها في الحكم لتتمكن من تحقيق مشروعها الحضاري.

مما تقدم يمكن أن نستخلص ما يلي:

1/ أن الدعوة لضم أبيي إلى الجنوب لم تكن هدفاً أو غاية في حد ذاتها حسبما قال به قادتها وتم توضيحه سابقاً، وإنما هي وسيلة لإسماع الصوت عالياً بضرورة منح دينكا نقوك حقوق المواطنة كاملة غير منقوصة أسوة ببقية المواطنين السودانيين في كافة المجالات والمشاركة المتساوية في حكم البلاد، ولتحقيق ذلك لجأ دينكا نقوك للخيارات العسكرية والسياسية، كما لجأوا إلى تحريض بعض أبنائهم مستقلين في ذلك عوامل اجتماعية وثقافية ودينية، ومستفيدين من القصور الإداري والتنموي في المنطقة.

2/ رفض مبدأ العنف لحل مشكلة أبيي وذلك رغما عن التبرم والضيق الذي عانى منه أبناء نقوك من جراء المعاملة الغير عادلة من المسئولين في الدولة حسب زعمهم.

3/ أن التوسع في الخدمات الأساسية في المنطقة وضمان وضع إداري خاص وحكم ذاتي بصلاحيات مناسبة من شأنه المساعدة في حل مشكلة أبيي.

4/ لم تسعى حكومة نميري لإجراء استفتاء في أبيي للانضمام لبحر الغزال أو للاستمرار في البقاء في كردفان لأن ذلك من شأنه خلق الصراع حول الأرض وتهديد مصالح القبائل العربية الحدودية، خاصة وأن النص الوارد حول الاستفتاء (1972م) غير محدد وغير معرف ولذلك فهو اختياري وليس إجبارياً. هذا يؤكد أن صياغة الاتفاقية لم تكن واضحة، بل فضفاضة وحمالة أوجه.

5/ المطالبة بضم أبيي إلى ولاية بحر الغزال بالجنوب كان من أسبابها رغبة أبناء دينكا نقوك في التمتع بالسلطة وتقلد الدرجات الوظيفية، خاصة بعد إلغاء الإدارة الأهلية في أبيي أسوة بالشمال، وتقليص الوضع الإداري لمدينة أبيي مما أدى إلى القناعة بضيق فرص الترقي

(1) حلمي شعراوي، السودان في مفترق الطرق، مركز البحوث العربية والإفريقية، مكتبة جزيرة الورد، ص80.

الـوظيفي وتحسـين مسـتوى المعيشـة لمتعلمـي دينكـا نقـوك فـي كردفـان مقارنـة ببحـر الغـزال أو الجنوب بصفة عامة. يضاف إلى ذلك رغبة أبناء نقوك في صنع التاريخ وخلق أدوار وطنية لهم ولأسرهم يؤهلهم لقيادة الجنوب بأكمله وليس منطقة أبيي فحسب.

6/ ما زالت ديار المسيرية بصفة عامة، بما في ذلك منطقة أبيي تعاني من غياب التنمية الاقتصـادية والاجتماعيـة ممـا أدى إلـى التـذمر والامتعـاض الـذي تـم التعبيـر عنهمـا بالأعمـال السياسية والعسكرية وغيرها وذلك في ظل غياب تام لدور أبنـاء المسيرية في نزاع أبيي، وعدم تأثيرهم على مجريات الأحداث، تماماً عكس قيادات دينكا الذين كان لهم دور بارز في توجيه سياسات الحركة الشعبية لتحرير السودان.

7/ أعلاه كان هو الوضع حتى منتصف ثمانينات القرن الماضي، ولكن دخلت مستجدات جديدة في قضية أبيي من بينها ظهور إنتاج البترول في المنطقة وتوقيع اتفاقية السلام الشامل متضمنة بروتوكولاً خاصاً بحسم النزاع في أبيي.

8/ ظلت الدعوة للمشاركة فـي السلطة والمطالبـة بهـا أعلـى صـوتاً مـن المطالبـة بالتنميـة الاقتصادية والاجتماعية، مما يعني أن المصالح الشخصية هي الدافع الأقوى في نزاع أبيي.

لعلـه من المتفق عليـه أن هنـاك صـعوبة عمليـة فـي الفصـل بين قضـية دينكـا نقوك (نـزاع أبيي) ومطالبتهم بضم منطقة أبيي إلى بحر الغزال وبين قضية شعب جنوب السودان ومطالبتهم بالانفصـال عن الشمال، فالبعض يقول أن قضـية أبيـي صـورة مصـغرة لمشكلة الجنـوب. فكلهـم ظلوا يعملون ويسـعون إلـى تحقيق ذواتهم وتأكيد إبراز ثقافاتهم من خـلال الانفصـال عن شمال السودان، وقد تحقق للجنوبيين ما أرادوا من خلال الاستفتاء الذي جرى في عام 2011. وبقيت مشكلة أبيي تنتظر الحل المناسب. ولعلـه من المتفق عليـه أن الصـراع فـي جنـوب السودان كما هو الصراع أيضاً حول منطقة أبيي صراع قديم متجدد.. لـه وميض نـار تحت الرماد منذ زمن بعيد، لم يعره مسئول اهتماماً ولم يشكل هاجساً لأحد إلى أن حدث ما حدث.. كيف لا والأجهزة الرسمية للدولة تفتقر لأجهزة الاستشعار المبكر للصراعات وللأحداث وأحجامها ومآلاتها والنتائج المترتبـة عليهـا. كمـا تفتقـر لـلإرادة السياسـية، والقـدرة علـى اتخـاذ القـرارات السـليمة فـي الأوقـات المناسبة.

يتفق (الباحث) في بعض ما ذهب إليه د. منصور خالد في مقاله "أبيي .. من الذي قطع الخيط"[1] حين قال أن مـا قال بـه الأكاديمي الدكتور محمد عبدالرحيم محمد صـالح، أحد أبنـاء المنطقة عن القضية هو تلخيص جيد لأسبابها حين قال:"إن الصراع بين دينكا نقوك والمسيرية ليست حاله منعزلة لصراع أثنى ولكنها ذات علاقة أوسع بطبيعة الدولة السودانية وهياكل السلطة

(1) د. منصور خالد. أبيي... من الذي قطع الخيط، جريدة الرأي العام.

القومية، والتفاوت بين الأقاليم. كما أن الصراع بين نقوك والمسيرية هو جزء من صراع الجنوبيين من أجل البقاء كمواطنين ذوى حقوق متساوية مع غيرهم. لا يمكن أيضاً عزل الصراعات عن الذكريات القبيحة لحملات الخيالة الحمر ضد قرى الدينكا ومعسكرات ماشيتهم في عهود الاسترقاق، أو عن سياسات الاستعمار في الثلاثينيات حينما قسم القطر إلى شمال وجنوب، أو فقدان الأنظمة الحاكمة في الخرطوم للحساسية. هذا وقد أصبح النفط المنتج في المنطقة عامل جذب وشد بين الشمال والجنوب وبين المسيرية والدينكا على الطرف الآخر.

ظلت العلاقة بين دينكا نقوك والمسيرية منذ أن التقيا في منطقة بحر العرب وأبيي علاقة طيبة حميمة، قد تعكر صفوها أحياناً نزاعات فردية أو جماعية تتم تسويتها كما يفعل غيرهم من الرحل في السودان، حسب الأعراف والتقاليد السائدة. ولكن أحياناً قد يتطور الأمر إلى أبعد من ذلك حينما تتضارب أحياناً مصالح أفراد القبيلتين (رعاة ومزارعين) فمثلاً حسب طبيعة الحياة في المنطقة فإن المسيرية ينزحون من جنوب بحر العرب إلى الشمال في بدايات الخريف (مايو/يونيو) "الرشاش" في طريقهم إلى مناطق إقامتهم في فصل الخريف حول المجلد وبابنوسة. في هذه الفترة تبدأ قبيلة دينكا نقوك في زراعة مساحات صغيرة حول (وكوكهم) أي فرقانهم بالمحاصيل الزراعية للاستهلاك المنزلي ولتجارة الفائض من الدخن والفول والذرة والكركدي والذرة الشامية. ويكون حصاد هذه المحاصيل في شهري نوفمبر وديسمبر من كل عام لكنه يصادف فترة عودة المسيرية إلى بحر العرب في الجنوب (الكَبَّه) بعد قضاء فصل الخريف في منطقة المجلد وبابنوسة، فيحدث أحياناً أن تعتدي أبقار المسيرية على مزارع دينكا نقوك (الجباريك) مما يؤدي إلى نشوء النزاعات الفردية التي قد تتطور أحياناً لتصبح جماعية قبلية يسقط فيها العشرات أو المئات من الأبرياء وتضيع فيها الممتلكات وتهدر الموارد، هذا وقد تسببت السياسية لاحقاً في توتر العلاقات بين القبيلتين كما حدث في عام 1964 حينما اعتدت مجموعة من قبيلة نقوك، بدعم من حركة أنانيا، على فرقان المسيرية في الرقبة الزرقاء نتجت عنها خسائر كبرى في الأرواح (وكان ما كان). هذا وقد ساعد على إذكاء نار الفتنة والعصبية انتشار الجهل وعدم الوعي بطبيعة العلاقات بين القبيلتين فضلاً عن انتشار الإشاعات المغرضة بين الطرفين في ظل تغير أدوات القتال من الأسلحة البيضاء إلى البنادق والرشاشات المدمرة مما زاد من تعقيد المشكلة وزاد من حجمها وخسائرها.

وكما هو معلوم فأن الزحف الصحراوي من ناحية، وضيق فرص التوغل والتوسع في الجنوب بسبب الحرب الأهلية وتداعياتها في بحر الغزال من ناحية أخرى، فضلاً من حجز مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية والرعوية للاستكشاف وللتنقيب عن البترول وما ترتب على ذلك من آثار سالبة على البيئة، قد كانت كلها عوامل ساعدت على تأجيج الصراعات حول الموارد الشحيحة، كما ساعدت على ازدياد وتيرة تهتك النسيج القبلي في المنطقة بسبب تراكم

الأحقاد والكراهية خاصة بعد تراجع دور الإدارة الأهلية وتوقف المؤتمرات والتداخل القبلي السلس وعدم تفعيل الأعراف القبلية بانتظام، من جانب وضعف الوجود الحكومي وضعف الإدارة المحلية وانتشار السلاح في أيدي المواطنين من جانب آخر.

الاستعلاء والنظرة الدونية و ذلك استناداً على ما ورد على لسان منصور خالد، سابقاً، بأن العرب (الباحث: دون تحديد قبائلهم أو فروعها) كانوا يسترقون الدينكا (الباحث: دون ذكر للفروع أو مناطقهم) إما لحسابهم (الخاص كرقيق) أو لحساب سلاطين الفور لسداد الضرائب والجبايات (بالعبيد بدلاً من المال)، فإن هذا الوضع (إن صح) بلاشك (سيكون) قد ترك أثراً نفسياً سالباً وخلق حاجزاً نفسياً بالدونية لدى الدينكا ليس من السهل التخلص منه إلا بمواقف سياسية وقرارات وممارسات اجتماعية إيجابية، ذلك لأن الرق جريمة ضد الإنسانية، مورست بداية في القرون الوسطى من أجل تحسين الأوضاع المالية والاقتصادية ويتطلب الأمر الاعتذار عنه. ومن ناحية أخرى فإن ممارسة استرقاق الدينكا بواسطة العرب (إن صحت المعلومة) من شأنها أن تؤدي إلى استعلاء العرب والنظر بدونية للدينكا. ولعله من المعروف أن المسيرية في تعاملهم التجاري والخدمي مع دينكا نقوك منذ الاستقلال كانوا يستخدمونهم كخدم في البيوت أو كرعاة أو عمال زراعيين وغيرها من أعمال، وذلك بمقابل مادي متفق عليه يكون عادة في شكل أبقار أو أغنام أو خلافه. وكان هنالك بعض السودانيين يطلقون كلمة (عبد أو خادم) على السودانيين من أصول أفريقية، وبمجيء الاستقلال تم اتخاذ قرارات سياسية سيادية جعلت كل السودانيين أحراراً سواسية في الحقوق والواجبات وجعلت من ممارسات الاسترقاق والتلفظ بعبارات مثل عبد وخادم أو عبيد وخدم وغيرها أفعالاً وأقوالاً يعاقب عليها القانون. وبالفعل فقد اختلف الحال بعد الاستقلال واختفت مظاهر العبودية بأشكالها المختلفة في كل بقاع السودان وأصبح دينكا نقوك يتنسمون عبق الحرية والتمتع بالمساواة في كل شيء مع المسيرية ومع بقية المواطنين السودانيين، بل وقد زادت حالات التزاوج والتصاهر بين الدينكا والمسيرية وتعمقت الروابط الاجتماعية وتوسعت العلاقات التجارية وساد الوئام والمودة بينهما وانتشر السلام الاجتماعي في المنطقة لفترة طويلة إلى أن تدخلت السياسة في العلاقات بين القبيلتين في عام 1964م فأفسدتها وزرعت الحقد والفتنة محل التالف والتآخي الذي كان سائداً.

ظلت قبيلتا دينكا نقوك والمسيرية يتقاسمان الاستفادة من أرض أبيي منذ أن التقيا فيها، وظلا يعيشان في ود وسلام ووئام حيث تمكنا من تطوير وتطبيق أعراف قبيلة يحتكمان إليها عندما تحدث أية مشكلة بينهما.. ولم يتعكر صفو هذه العلاقة إلا في عام 1965/1964م حينما هجمت مجموعة من أبناء دينكا نقوك بمساعدة من قوات أنانيا (واحد) على فرقان المسيرية الرحل ببحر العرب. ويقال انه قد تم التمثيل وقتها بالجثث ولذلك فقد كان رد فعل المسيرية غاضباً أدى إلى حرق عدد من أبناء الجنوب بسجن مدينة بابنوسة حينما لجأوا للشرطة لحمايتهم

من غضبة المسيرية.. هذا ويقال أن والدة دينق ألور أحد كبار قيادات دينكا نقوك قد كانت من بين الضحايا، ولذلك يعتقد البعض أنه بسبب ذلك أصبح دينق ألور عدواً لدوداً للمسيرية وحاقداً عليهم[1]. لقد اعتبر المسيرية أن هذا الهجوم عليهم لم يكن مألوفا لديهم من قبل لا من حيث السلاح المستخدم ونوعيته، أو من حيث عدد القتلى أو سبب الهجوم. ذلك لان الهجوم كان بمساعدة أنانيا (واحد) وبذلك دخلت السياسة في صراع المسيرية ودينكا نقوك لأول مرة بحيث اتخذ الصراع بين القبيلتين بعدا جديداً وإطاراً مختلفاً.

كتب د. فرانسيس دينج مجوك في كتابه "ذكريات بابونمر" متهماً الحكومات باستغلال الخصومات القبلية لتجنيد وتعبئة المليشيات مما قد ساهم في انتشار العداوات بين الجماعات المتداخلة وفق خطوط عنصرية وقبلية ودينية وذلك بقوله:"... يمكن التعميم بأن مثل هذه المجتمعات (الدينكا والمسيرية) التي تجاور بعضها البعض وتتشابك مصالحها الاجتماعية والاقتصادية قد تدخل – إذا اقتضت الضرورة – في صراع بين الفينة والأخرى، وينبغي عليها أن تخلق قواعد تنظيم لعلاقاتها. وإدارة صراعاتها وقت حدوثها. كما لا ينبغي أن تتسبب موجات العنف الحالية بين أبناء الجوار الذين يجتازون الحدود بين الشمال والجنوب إلى الأسلوب الذي اشعلت به الحكومات المركزية الخصومات القبلية، كتجنيد وتعبئة المليشيات، باعتبارهم خلفاء لهم في الحرب الأهلية. ولذا يمكن القول بأن التدخل المسبب للخلاف، من قبل سلطة الدولة، قد ساهم – بطريقة رئيسية – في الانتشار الأفقي للعداوات بين الجماعات المتداخلة وفق خطوط عنصرية وقبلية ودينية. وإذا كانت سلطة الحكومة المركزية قد طبقت مبدأ القيادة (الوصول إلى الأكثر بعداً بدل محاباة الأكثر قرباً) وإذا كانت هناك مراعاة للمعايير التقليدية الخاصة بتنظيم العلاقات بين القبائل، وحل النزاعات وقت حدوثها، لكان من الممكن إشاعة فرص السلام والوحدة والاستقرار في حدود الشمال مع الجنوب[2].

كان المسيرية ودينكا نقوك يحتكمون إلى الأعراف القبلية المتفق عليها بينهما لإعادة المياه لمجاريها حينما ينشب أي صراع أو خلاف أو مشكلة، ويتم ذلك بجهود وحكمة وحنكة رجال الإدارة الأهلية وكان علي رأسهم الناظران دينج مجوك وبابو نمر اللذين التقيا أول مرة عام 1923م. ولكن بعد دخول السياسة في الصراع القبيلتين تغير الوضع تماماً، إذ تقاصر دور الأهلية في حل النزاعات بين القبيلتين خاصة بعدة وفاة الناظر دينج مجوك في عام 1969م ووفاة الناظر بابو نمر في عام 1982م بعد أن تم حل الإدارة الأهلية في الشمال عام 1970م وفي منطقة أبيي في عام 1972م علي التوالي.

(1) عبدالرسول النور، جريدة أخبار اليوم، العدد (4679) بتاريخ 24 اكتوبر 2007، ص8.
(2) د. فرانسيس دينج مجوك، ذكريات بابونمر، 1982.

كانت منطقة التداخل بين الدينكا والمسيرية – منطقة أبيي – مسرحاً للقتال بين جيش حكومة السودان وقوات حركات التمرد (في الستينيات) ممثلة في الأنانيا ثم في حركة وجيش حركة تحرير السودان بقيادة د. جون قرنق في الثمانينات، وكثيراً ما كان بعض أفراد المسيرية وبعض أفراد دينكا نقوك الأبرياء يقعون ضحية للصراع بين الجيشين. ومن هنا كان اضطرار المسيرية للدفاع عن أنفسهم وممتلكاتهم وأبقارهم من هجمات المتمردين. وعندما ازدادت حدة الصراع وانتشر استعمال السلاح (خاصة الكلاشنكوف) في ثمانينات القرن الماضي وازدادت رقعة وأرض الصراع، عمدت الحكومة إلى تسليح المسيرية بأسلحة خفيفة للدفاع عن أنفسهم فتم تكوين قوات (المراحيل الشعبية) لمواجهة هجمات المتمردين. وقد اعتبرت بعض الجهات أن المسيرية هم من يقاتل المتمردين لصالح حكومة السودان، فأصبح المسيرية أنفسهم هدفاً لسلاح الحركات المتمردة التي كان دينكا نقوك جزءاً منها، وأصبحت هنالك عدائيات وكراهية وأحقاد متبادلة أدت إلى التباعد بين الدينكا والمسيرية. هذا وكما هو معلوم فإن المسيرية في إطار الدفاع عن أنفسهم من هجمات المتمردين كانوا يستخدمون الخيل في مطاردة المتمردين والقبض عليهم، فضلاً عن استخدام السلاح الخفيف مما نتج عنه زرع الرعب والخوف في نفوس المتمردين وفي نفوس الأبرياء من دينكا نقوك. غنى عن القول أن استخدام الخيول والأسلحة الخفيفة هو أمر شائع في الصراعات مع الدينكا أو بين بطون قبائل المسيرية فيما بينها. وأخيراً جداً (أي مع بدايات عام 2000) انتشر استخدام الدراجات النارية بديلاً عن الخيول لما لها من ميزات نسبية وتفضيلية واقتصادية وعملية وغيرها. غنى عن القول أن السلطات المحلية قد قامت مؤخراً في العام 2014 بإصدار قوانين تمنع استخدام وركوب الدراجات البخارية حيث اتضح استخدامها استخداماً ضارا بالمجتمع وبأمن وسلامة المواطنين حين استخدمت في قطع الطرق وارتكاب الجرائم وسلب ممتلكات المواطنين وأصحاب البصات السفرية ووسائل النقل المختلفة. وبعد تعيين والي غرب كردفان الجديد الأمير أبوالقاسم الأمين بركة في منتصف عام 2015م تم تفعيل القوانين التي تمنع استخدام وحمل السلاح واستخدام الدراجات البخارية بصرامة شديدة اختفت معها بصورة واضحة حالات التفلت الأمني.

إن التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي نتج عن بعد منطقة أبيي عن المركز، واستمرار النزاع القبلي والسياسي، وعدم الاهتمام بالمنطقة قد أدى إلى وعدم توفر الخدمات الأساسية من مياه وتعليم وصحة وطرق وكهرباء وتوعية وتنمية اجتماعية وغيرها من خدمات أساسية، فأدى ذلك مع غياب الأساليب الحديثة في زيادة الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي والمطري إلى انتشار الفقر والأمراض والجوع، مما أضر بمنطقة أبيي والمسيرية عامة، وأدى إلى استمرار التخلف الاقتصادي والاجتماعي، حيث لا زالت العقلية الاقتصادية الجامدة، سائدة تسيطر على العقول حيث ينظر المجتمع إلى كثرة الأبقار وكبر حجم القطيع على أنه إنعكاس للمكانة

الاجتماعية ودليل على سمو الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وأن الأبقار أو الثيران لا يمكن استخدامها لحرث الأرض لأنها في اعتقادهم لم تخلق لذلك. ولذلك فإنهم يبذلون كل غال ونفيس من أجل زيادة حجم القطيع وتكاثره، ويهتمون بها أكثر من اهتمامهم بأنفسهم وبأفراد أسرهم، وذلك على الرغم من الصعوبات الكثيرة والمعاناة من جراء استمرار سوء الأوضاع الأمنية والسياسية وغيرها في المنطقة، خاصة بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل 2005، وصعوبة التحرك بالماشية بحرية كالمعتاد، وذلك بسبب شح المياه وضعف المراعي نتيجة للزحف الصحراوي إضافة إلى حرمان المسيرية بواسطة قوات اليونسفا، من التحرك عبر أبيي إلى جنوبها حيث المصايف التقليدية للمسيرية الحمر.

هذا التخلف الاقتصادي والاجتماعي، أدى إلى انغلاق قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك على أنفسهما وحال دون الانفتاح على العالم من حولهما، فظلت العصبية والقبلية متأصلتين، زادها ورفع من وتيرتها الاستقطاب السياسي والقبلي بسبب الصراع حول أبيي، خاصة قبل وبعد توقيع اتفاقية السلام الشامل في عام 2005. كما أن ابتعاد المتعلمين من أبناء القبيلتين عن قواعدها وانعزالهم من مجتمعاتهم الأصلية قد حال دون أحداث آية توعية اجتماعية أو سياسية موجبة. كل هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى احتفاظ كل قبيلة بمراراتها وأحقادها التاريخية تجاه الأخرى، وقد ازدادت مع مرور الأيام ومع تدويل النزاع حول أبيي. كذلك ظلت كل قبيلة متمترسة في موقفها من النزاع، خاصة مع غياب المبادرات الرسمية والشعبية.. فتطاول أمد الصراع، حول أبيي دون رؤية واضحة لإنهاء الصراع، في نهاية النفق.

وقعت حكومة السودان اتفاقية أديس أبابا في عام 1972 مع متمردي جنوب السودان (الأنانيا) وكذلك اتفاقية السلام الشامل في كينيا في عام 2005 مع الحركة الشعبية لتحرير السودان لإحلال السلام في جنوب السودان، ولكن لم يتم تنفيذ وإنزال كل بنود الاتفاقيتين إلى أرض الواقع بسبب الخلافات حول تفسير بعض نصوص الاتفاقيتين، لأنها كانت فضفاضة وحمالة أوجه وبها غموض وقابلة لأكثر من تفسير، فضلاً عن تأجيل حسم بعض مواضيع الخلاف إلى وقت لاحق، الأمر الذي أدى إلى استمرار الصراع وإلى تصعيد المواقف السياسية وتعميق المشاكل، وأدى بالتالي إلى التباعد في المواقف وتعميق عدم الثقة المتبادل وازدياد الكراهية، وجعل نار النزاع متقدة لا تنطفئ... وهنا يمكن القول أنه لو أحسن المتفاوضون قتل الموضوعات المطروحة للنقاش والاتفاق بحثاً، ولو أنهم استوثقوا من جودة الصياغة وقفلها للثغرات وإجابتها على التساؤلات التي تفرض نفسها بعد صياغة الاتفاقيات، لو أنهم فعلوا ذلك بصدق وإحساس بالمسئولية والأمانة المهنية والوطنية، لما أوصلوا الأوضاع بين شمال السودان وجنوبه لهذا الوضع المتردي من العلاقات وسوء الأوضاع وعدم الثقة المتبادلة.

لقد أدى طول أمد الصراع حول منطقة أبيي منذ ستينيات القرن الماضي، وانضمام بعض شباب دينكا نقوك لحركات التمرد في جنوب السودان (أنانيا، والحركة الشعبية لتحرير السودان)، وكذلك انضمام بعض شباب المسيرية إلى قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان وللحركات الدارفورية منذ نهايات القرن الماضي، فضلاً عن تكوين شباب المسيرية لحركة شهامة المتمردة للمطالبة بتنمية المنطقة، إضافة إلى تسليح الحكومة السودانية لقبيلة المسيرية بما في ذلك منطقة أبيي للدفاع عن نفسها من هجمات المتمردين في جنوب السودان، كل هذه العوامل قد أدت إلى انتشار السلاح في أيدي المواطنين بمنطقة المسيرية. يضاف إلى ذلك سهولة الحصول على السلاح وبأسعار زهيدة، لكثرة العرض. هذا وقد ترتب على كثرة السلاح في أيدي المواطنين في المنطقة من جانب، وغياب التربية الدينية والوطنية، وانتشار الجهل من جانب آخر، إلى حدوث العديد من التفلتات الأمنية وسوء استخدام السلاح في الهجوم على الغير، ونهب الممتلكات، وإزهاق الأرواح مما أدى إلى تعميق الكثير من الأحقاد والكراهية المتبادلة، خاصة مع كثرة تفلتات قوات الحركة الشعبية وسرقتها لأبقار المسيرية، الأمر الذي كان يؤدي إلى تبادل إطلاق النار فتنتج عنه خسائر في الأرواح والممتلكات. وازداد الأمر سوءاً خاصة بعد فقد الإدارة الأهلية لوضعيتها وسلطاتها وعدم كفاية مراكز الشرطة والقضاء في المنطقة، مما أدى إلى فقدان الدولة لهيبتها، فكانت النتيجة هي كثرة السلاح في أيدي المواطنين وكثرة التفلتات الأمنية التي أدت إلى تعميق الجراح بين القبيلتين خاصة بعد توقف عقد المؤتمرات القبلية، الأمر الذي أدى إلى توقف العمل بالأعراف القبلية.

ترى قبيلة المسيرية أن اتفاقية السلام الشامل التي ضمت بروتوكول أبيي، قد أدت إلى تصعيد الصراع بينها وبين أشقائهم دينكا نقوك، وذلك كما يقولون بسبب الانحياز الواضح فيها لجانب دينكا نقوك على حساب المسيرية. إذ أنهم يقولون أن الاتفاقية قد نصت على حق دينكا نقوك في الجنسية المزدوجة (شمال وجنوب السودان)، إضافة إلى منح دينكا نقوك نصيباً من عائد البترول في المنطقة يعادل نصيب المسيرية وذلك دون النظر أو الوضع في الاعتبار تعداد كل من القبيلتين أو الكثافة السكانية ودون اعتبار للأوضاع والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية وطبيعة الحياة.. ويضيف المسيرية أن بروتوكول أبيي قد تجاوز حقيقة أن أبيي تقع في ولاية كردفان الكبرى منذ قبل الاستقلال، وسعى لتحديد هوية أبيي بموجب استفتاء يحق بموجبه لدينكا نقوك المشاركة فيه بينما لم ينص صراحة على حق المسيرية في الاستفتاء وأرجأ ذلك لتحديده بواسطة مفوضية استفتاء أبيي التي يتوجب عليها تحديد شروط المواطنة ومن ثم تحديد من يحق لهم المشاركة في الاستفتاء.

وعلى الصعيد الآخر يرى دينكا نقوك أنه من حقهم أن تكون لهم أرضهم الخاصة بهم يتنقلون فيها بحرية، مثلما للمسيرية أرض بأسمهم يتجولون فيها بدون أية قيود.. كما يرى دينكا نقوك أنه لا حق للمسيرية في الاستفتاء على وضعية منطقة أبيي لتحديد تبعيتها لشمال أو جنوب السودان، وذلك رغماً عن موافقتهم (دينكا نقوك والمسيرية معاً) على إدارة مشتركة من القبيلتين لإدارة وتقديم الخدمات لسكان منطقة أبيي، تخطيطاً وتنفيذاً رغم إصرارهم (دينكا نقوك) على حقهم في بعض المواقع الإدارية لتكون حصرياً لها.

هذا وقد أدت بعض بنود بروتوكول أبيي إلى بروز خلافات كثيرة وكبيرة بين دينكا نقوك والمسيرية، الأمر الذي أدى إلى الاستقطاب القبلي الحاد في ظل الجهل السائد في المنطقة، كما أدى إلى سعي دينكا نقوك للاستنصار بالأجنبي فتدخلت جهات عديدة في النزاع بين القبيلتين وبين الدولتين، بحثاً عن مصالحها وتحقيقاً لأجندتها (كينيا – يوغندا – أثيوبيا – إسرائيل – الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها).

ومن جانب آخر فقد أدى بروتوكول أبيي إلى إشعال الصراع بين حزب المؤتمر الوطني و(حزب) الحركة الشعبية لتحرير السودان، الحزبين الحاكمين في شمال وجنوب السودان على التوالي، كما أدى إلى الاستقطاب السياسي الحاد وإلى نشر وتوسيع الخلافات بين قادة الشمال وقادة الجنوب، وأدى هذه بدوره إلى تدويل نزاع أبيي وكانت المحصلة النهائية هي حزمة من النتائج السالبة كان على رأسها – بعد استفتاء الجنوب – انفصال جنوب السودان عن شماله، وميلاد دولة جنوب السودان المستقلة، فازدادت الأوضاع سوءاً وتعمقت الخلافات وأدت إلى المزيد من التباعد والكراهية وفقدان الثقة المتبادلة ، مما حال دون جلوس قيادات المسيرية ودينكا نقوك، وكذلك شبابهم للجلوس سوياً لتبادل الآراء ومعرفة نقاط الاتفاق والاختلاف بغية السعي لإيجاد حلول وفاقية للقبيلتين، بعيداً عن الصراع السياسي الدائر بين البلدين.

غياب وهجرة الكفاءات البشرية بسبب غياب التنمية فإن معظم أبناء المسيرية والدينكا المتعلمين والمؤهلين لم يجدوا لهم وظائف محلية فانتشروا في مدن السودان المختلفة وغيرها وهاجروا في المنافي مما خلق فراغاً فكرياً وبشرياً افتقدت فيه المنطقة وجودهم الدائم ومشاركتهم لرفع الوعي وبناء القدرات وعمل الدراسات وتفعيل الاتفاقيات التنموية المختلفة والمشاركة الفعالة في حل قضايا المنطقة. ذلك لأن كثرة الأبقار في ثقافتها تعني الوجاهة وعلو المكانة ومصدراً للفخر والمكانة الاجتماعية .

بـالرغم مـن متانـة النسـيج القبلـي والتـزاوج والانصـهار والمصـالح المشـتركة بـين المسـيرية ودينكا نقوك , حيث اعتبرت منطقة أبيي هي الجسر الذي يربط الشمال والجنوب حسبما وصفها بروتوكول أبيي، باعتبارها مثالاً صادقاً للتعايش والتمازج والانصهار القبلي ، إلا أن هنالك بعض الأصـوات قـد أشـارت إلـى وجـود العديـد مـن الممارسـات الاجتماعيـة والسياسـيات الإداريـة الاستعمارية والوطنية والقرارات السياسية من قبل متخذي القرارات , ومن قبل المجتمع المحلي قد أساءت لهذه العلاقة ولم تأخذ آثارها السالبة في الاعتبار عند إصدار القرارات أو حتى في الممارسات اليومية، ذلك لأن الذين أساءوا لهذه العلاقة لم يستشعروا تبعاتها وسلبياتها. الأمر الذي اعتبرتـه هذه الأصوات أنـه قد سـاهم فـي زرع فتنـة التفرقـة وفـي سـعي أبنـاء دينكـا نقـوك للانفصـال عن شمال السودان بحثاً عن الهوية, وحفظاً للثقافة والعادات , وربطاً بقبيلة الدينكا (الكبرى) بجنوب السودان.

يمكن أن نوجز – فيما يلي – أهم الأسباب والعوامل والإفرازات والمؤثرات التي أدت إلى بروز واستمرار وتطور نزاع أبيي إلى أن وصل لمرحلته المعقدة الحالية، بعد أن تم تنفيذ بعض بنود بروتوكول أبيي, وتبقت أهم هذه البنود لم تنفذ بعد، ممثلة في ترسيم الحدود على الأرض وقد اعترض المسيرية عليها، مضاف إليها إجراء استفتاء لمواطني أبيي للبقاء في شمال السودان أو للانضمام لدولة جنوب السودان، وقد تعذر تنفيذ هذا الاستفتاء لأسباب عديدة سيأتي ذكرها لاحقا.

المبحث الثالث :- تأثير قرار التحكيم علي مصائف المسيرية الحمر

ظلت قبيلة المسيرية الحمر، وخاصة فرعا العجايرة والفلايتة، تتنقل شمالاً وجنوباً بين منطقة بابنوسة في الشمال مروراً بمنطقة المجلد ومنطقة القوز الى بحر العرب في الجنوب واحياناً إلى ولاية بحر الغزال ، وذلك بحثاً عن الماء والكلأ أو هروباً من الذباب والحشرات في بداية الخريف.وقد اصبح ذلك هو طابع حياتهم العادية ونمطها منذ قدومهم للمنطقة التي عرفت باسم القبيلة، دار المسيرية.

يلاحظ أن مناطق استقرار المسيرية الحمر(بالتحديد فروع قبيلة العجايرة وجزء من قبائل الفلايتة) في بحر العرب في فترة الصيف (الجفاف) تقع كلها جنوب الحدود الشمالية لمنطقة أبيي (حدود دينكا نقوك الشمالية) حسبما قالت به وقررتها محكمة التحكيم الدائمة (وقالت أنها ملزمة وواجبة التنفيذ). وهذا يعني عملياً حرمان المسيرية الحمر من مناطق مصايفهم التقليدية التي ليس لديهم بديل خلافها، بل أن تنفيذ وترسيم الحدود التي حددتها محكمة التحكيم الدائمة على أرض الواقع ، سيعني فناء قبيلة المسيرية الحمر ومحوها من الوجود ،أو إِجلائها نهائيا عن المنطقة. ذلك أن طبيعة حياتها قد انبنت على الترحال والتنقل من منطقة لأخرى

لتوفير اسباب الحياة لقطعانها من الماشية وضمان توفر المياه والاعشاب لها، ويتطلب ذلك بالضرورة بقاء المسيرية الحمر بأبقارهم في منطقة البحر لفترة متصلة خلال فصل الصيف (الجفاف) لفترة تتراوح بين (6-8) شهور متصلة سنوياً (تبدأ في شهر نوفمبر/ ديسمبر حتى مايو/ يونيو) حسب ظروف الأمطار.

ولعله من المعروف أن قبائل المسيرية الحمر كانت قد عانت- عقب التوقيع على اتفاقية السلام الشامل في عام 2005م- من المضايقات بما في ذلك السكان المقيمين في المنطقة والرعاة بشكل مضطرد، ممثلة في رفض إدارة ادوارد لينو، عند تعينه حاكماً للمنطقة بواسطة الحركة الشعبية، لحمل الرعاة للسلاح، وزيادة الضرائب والرسوم على المواشي (التي تؤخذ ايضاً منهم في ولاية غرب كردفان)، إضافة إلى ازدياد وتيرة سرقة الأبقار منهم بواسطة المتفلتين من الدينكا، فضلاً عن منعهم بواسطة قوات اليونسفا من العبور إلى جنوب منطقة أبيي.

إن المتابع لمناطق وقرى المسيرية الحمر بفروعها المختلفة (باستثناء جزء من الفلايتة والمسيرية الزرق) التي يقيمون فيها خلال فترة الصيف (الجفاف) في بحر العرب، يجد أنها كلها تقع في جنوب خط عرض عشرة وعشرة دقائق وعشرة ثوان شمالاً، الذي حددته محكمة التحكيم الدائمة كخط فاصل للحدود الشمالية لمنطقة أبيي، بينها وبين منطقة المسيرية. وهذا يعني أنه في غياب ضمانات وآلية لضمان حقوق المسيرية التقليدية في الرعي والتنقل والاقامة وغيرها، كما نص على ذلك بروتوكول أبيي، فإن ترسيم حدود أبيي كما حددها قرار محكمة التحكيم الدائمة المذكور أعلاه، سيجعل مستقبل المسيرية واستمرارهم في المنطقة في مهب الريح، ولا يمكن التكهن بما يمكن أن يكون عليه الحال عندئذ.

وعلى صعيد آخر فإن انفصال جنوب السودان عن شماله وتكوينه دولة مستقلة قد جعل الحدود الفاصلة بين دولتي السودان وجنوب السودان، تمتد من أفريقيا الوسطى في الغرب إلى دولة أثيوبيا في الشرق، كأطول حدود سياسية بين دولتين في أفريقيا. وبذلك فقد أصبحت قبائل البقارة الحدودية تخشى على نفسها من مصير المسيرية في منطقة أبيي من حيث منعها التحرك بحرية ، وفرض الرسوم عليها، كما تخشى أن تتنازع معها القبائل الجنوبية الحدودية في الأرض، كل في منطقتها، ومنها المناطق الحدودية بين دارفور وبحر الغزال في مناطق دينكا ملوال الرزيقات، والحوازمة ودينكا فارينق، ومنطقة خوريابوس بأعالي النيل، وعرب سليم ودار محارب في مناطق الدينكا والشلك والنوير بأعالي النيل.

وللتعرف على مناطق مراعي وقرى المسيرية الحمر في فصل الصيف (الجفاف) في بحر العرب بصفة دائمة سنوياً، يمكن أن نستشهد فيما يلي بما جاء في خطاب مدير مديرية غرب كردفان- النهود- المؤرخ في 22/ ابريل 1937م المعنون إلى محافظ كردفان- رداً على

خطابه– بشأن توزيع بدنات المسيرية الحمر في فصل الجفاف (الصيف) (صفحة 63/62 من مذكرات ب .ب. هاول) والذي يمكن اختصاره فيما يلي، علماً بأنه يطابق ما قال به مستر ايان كنسون في مؤلفه كتاب(عرب البقارة)، وما أوضحه أيضا في الخريطة المرفقة (في آخر الكتاب):

اولاً: قبيلة العجايرة:

i. **اولاد كامل:**

يوجد مقر (فريق) الناظر بابو نمر عادة في (أنقول Angwol) في الرقبة الزرقاء (خط عرض 9،49 ، وخط طول 28،33) يقضي غالبية اولاد كامل الصيف في أنقول وفي الغرب في الرقبة الزرقاء حتى قولي (Gulih). وهنالك ايضاً جزء آخر يقضي الصيف في شرق أبيي وفي اللو(Lau) (خط عرض 9،33– وخط طول 28.36). أما الغالبية من اولاد كامل فيقضون الصيف في فضل الله في الرقبة في ام ببيرو (خط عرض 9،48– وخط طول 28،17) وعلى طول الرقبة.

ii. **المزاعنة:**

يقضي العمدة فترة الشتاء وبداية الصيف غرب كريتا Kerrita (خط عرض 9،27– خط طول 28،48) ثم يعود إلى اللوLau. ينتشر المزاعنة على طول الرقبة الزرقاء في ابوعرف (شمال شرق انقول) ودمسويا، الملم، بار، وبربوج وفي الرقاب المتعددة التي تقع بين بربوج واللو، مثال ذلك نيات Nyat (خط عرض 9،36 وخط طول 28،50).

يقضي الجزء الأكبر من المزاعنة الصيف في مناطق الدينكا، حيث أنهم ظلوا يتشاركون المرعى في مناطق العرب والدينكا لعدد كبير من السنوات في رقبةدلييبات(RegabaDoleibat)ومخوير(Michewir) ، لكنهم يعودون إلى الرقبة الزرقاء في الصيف حينما تصبح المياه شحيحة، حيث يمكن حفر الآبار لتوفير المياه.

iii. **اولاد عمران:**

يقضي عمدة اولاد عمران– فرع مناما الصيف في النعام (خط عرض 10،20 وخط طول 28،39)، أما فرع عدال فيقضي الصيف في عجاج (خط عرض 10 وخط طول 29،2). يتحرك عدد كبير من أولاد عمران إلى المشلعة(Musella'aTurei) والدهن (Dihin) في بداية الشتاء وهي مناطق قريبة من أبو قرون (Abu Gurun) (خط عرض 9،38 وخط طول 20،4). هنالك ايضاً منطقة السهلة التي تعتبر الحدود الفاصلة بين العرب والنوير للرعي. وحينما تشح المياه في الجنوب يعود أولاد عمران جنوباً إلى الرقبة الزرقاء في منطقة عرديب(Aradeib) (خط عرض 9.45 وخط طول 29.6)، وفي دولييبي(Doleibi) (خط عرض 9.46 وخط طول 29.16) وشمالاً حتى اللكب(Lakkab)

(خط عرض 9.53 وخط طول 29.14) ، وكواك (Kweik) وعجاج ومرافعين حيث يمكن حفر الآبار في كل هذه المناطق.

iv. <u>الفيارين</u>:

يقضي العمدة الصيف في القرنتي(Grinti) (خط عرض 9.50 وخط طول 27،48). وتقضي القبيلة الصيف في المناطق المجاورة: أم شعراوية (Um shaaraya) ، تقل، تبيريب(Tebeireib) ، عرديب، أدوما، غبوش وبوك (Buk) (خط عرض 9.55 وخط طول 27.55)، وهي مناطق أما أنها تقع في النهر أو أنه يمكن حفر آبار بها.

<u>ثانياً: الفلايتة:</u>

i. <u>الجيارات</u>:

يقضي الناظر الصيف في كيلك بينما يصيف سرير الحاج أجير في بحيرة البيض. أما العمدة فيقضي الصيف في كدنقور(Kudungor) في الرقبة جنوب كيلك) بينما تنتشر البدنة (القبيلة) من كيلك حتى يوي(Yoi) في الرقبة التي تجري جنوباً من كيلك ويعود القطيع في نهاية الصيف إلى كيلك. وهنالك مجموعة قليلة من القبيلة تقضي الصيف مع العجايرة في الرقبة ام ببيرو.

ii. <u>السلامات</u>:

يقضي العمدة وقبيلته الصيف في كيلك.

iii. <u>المتانين</u>:

يقضي العمدة وحوالي نصف ابناء القبيلة الصيف في كسلاق (Kuslag) في الرقبة أم ببيرو (خط عرض 9.50 وخط طول 28) وفي الدواس (Dwas) (خط عرض 10.3 وخط طول 28.1) وحينما تصبح المياه شحيحة تتجه القبيلة إلى المناطق القريبة في الرقبة أم ببيرو أو إلى الدواس.

في بعض السنوات يقضي جزء من المتانين الصيف في كرو (Kurru) حيث تتوفر المياه باستمرار. أما بقية المتانين فيقضون فترة الصيف في كيلك ومنطقة بوطة (Buta) المجاورة لها. (خط عرض 10،46 وخط طول 29،7) وتيرابو، سارك، سيرو وابو تكري.

iv. <u>الزيود</u>:

يقضي العمدة وأغلب القبيلة الصيف في كواك (خط عرض 10،12 وخط طول 29،59) وجنوباً حتى عجاج. هنالك المياه متوفرة في كواك ولكنها لا توجد بين كواك

وكيلك إلا من الآبار– على شحها في يويوكدنقار. هنالك عدد قليل من الزيود يقضي الصيف مع اولاد عمران في الرقبة ام ببيرو.

v. **اولاد سرور:**

يقضي العمدة الصيف في مرافقين (خط عرض 10،1 وخط طول 29،21). تنقسم القبيلة الى نصفين، احدهما في الابيض والابار الغربية منه، والآخر في مرافعين واللكب (خط عرض 9،53 وخط طول 29،14).

مما تقدم يتضح جلياً أن قبائل العجايرة (أولاد كامل، المزاغنة، أولاد عمران والفيارين) وبعض من قبائل الفلايتة (الزيود والجبارات والمتانين) يقضون فترة الصيف (الجفاف) حول الرقاب وخاصة الرقبة أم ببيرو والرقبة الزرقاء، وهذه المناطق كلها جنوب خط (10) عشرة وعشرة دقائق شمالاً، الذي حدده قرار محكمة التحكيم الدولية كحد فاصل بين المسيرية والدينكا، وهو يمثل الحدود الشمالية لحدود منطقة أبيي. أما قبيلتي السلامات واولاد سرور فتغضيان فترة الصيف في المنطقة الواقعة الى الشرق من منطقة أبيي، في كيلك وفي منطقة بحيرة الابيض.

والسؤال الذي يفرض نفسه هو أين تذهب قبائل المسيرية التي تقضي فترة الصيف بمنطقة أبيي (بحر العرب) جنوب خط عرض عشرة وعشرة ، اذا ما تمت اضافة منطقة أبيي إلى دولة جنوب السودان؟ هذا ما ستجيب عليه الايام.

النشاط السنوي للمسيرية الحمر

البرنامج والترحال السنوي للمسيرية الحمر كما في عام 1954م:

لإعطاء المزيد من المعلومات وتقريب الصورة للقارئ حول البرنامج والترحال خلال العام للمسيرية الحمر بين المناطق الاربعة (بابنوسة، المجلد، القوز، الحر) نورد فيما يلي جدول تحركات قطيع المسيرية الحمر، كما عاشها بروفيسور ايان كنسيون في عام 1954م مع قبيلة المزاعنة احدى قبائل المسيرية الحمر، وهي تعتبر نمطية في طبيعتها ولكن تختلف في مواعيدها باختلاف ظروف الامطار.

تحركات القطيع في عام 1954

عدد الليالي في	البحر	القوز	المجلد	بابنوسة
1 يناير – 22 مايو	142			
مايو 23 – يونيو		15		
7 يونيو – 18			12	
19 – 21 يونيو				3
22 يونيو – 15 يوليو			24	
16 يوليو – 22 يوليو				69
23 سبتمبر – 19 اكتوبر			27	
20 اكتوبر – 3 نوفمبر		15		
4 نوفمبر – 12 ديسمبر			39	
13 ديسمبر – 31 ديسمبر		19		
عدد الليالي	142	49	102	72

خلال العام 1954 تنقلت قبيلة المزاغنة 61 مرة. نقص المياه بصورة غير طبيعية فرض العودة للمجلد في 22 يونيو، علماً بأنه في عام 2015م بسبب تأخر الامطار لم يصل الرحل الى منطقة بابنوسة إلا بعد منتصف شهر اغسطس.

ولعله من الملاحظ هنا أن قبائل العجائرة (الغيارين واولاد كامل والمزاغنة واولاد عمران) وجزء من قبائل الفلاتة (الزيود واولاد سرور والمثانين هي التي تقضي فترة الصيف بمنطقة بحر العرب وشرق منطقة أبيي. اما قبائل المسيرية الزرق وبعض من قبيلتي الجبارات واولاد سرور والسلامات (من الفلاتة) فيقضون فترة المصيف في حول منطقة بحيرة كيلتا ولهم مراحيل مختلفة الى الشرق بعيداً عن (المرحال الشرقي) الذي يقضي فترة الصيف في المنطقة شرق منطقة أبيي بولايتي واراب والوحدة.

اما الدينكا فيبدؤون مع بداية فصل الامطار مع بداية فصل الامطار النزوح شمالاً من منطقة جنوب بحر العرب الى في اتجاه الشمال لمنطقة بابنوسة عبر منطقة القوز ثم منطقة المجلد. يستمر هذا الوضع خلال فترة الامطار التي تستمر حتى شهر اكتوبر تقريباً حينما تبدأ الهجرة العكسية حيث يتحرك المسيرية من مناطق المخارف في منطقة بابنوسة عبوراً بالمجلد والقوز الى بحر العرب من خلال مساراتهم (مراحيلهم) الثلاثة (المرحال الغربي والاوسط والشرقي). وفي ذات الوقت تتحرك قطعان ماشية دينكا نقوك جنوباً الى ولاية بحر الغزال عبر بحر العرب.

الجدير بالذكر أن الخط الشمالي لمنطقة ابيي حسب قرار لاهاي (أي خط 10 : 10) هو الخط الفاصل بين عموديات دينكا نقوك والمسيرية، وهو خط وهمي يفصل بين منطقة القوز ومنطقة بحر العرب (الطينية) حيث يقضي المسيرية فترة الصيف. أي أن قرار لاهاي قد ادخل كل مصايف المسيرية الحمر ضمن منطقة ابيي.

وعلى صعيد آخر فاننا نجد شمال هذا الخط مواطنين مستقرين، فمثلاً توجد شمال هذا الخط احياء كاملة لدينكا نقوك من بين القبائل الاخرى، كما نجد قرى كاملة للمسيرية جنوب هذا الخط، علماً بأن هناك اكثر من سبع وعشرين قرية جنوب الخط 10، كما يوجد عدد كبير من المسيرية في داخل مدينة ابيي.[1] هذا وتوجد مساكن الدينكا المستديمة في بحر العرب. أما المسيرية فينتشرون في المنطقة كلها في الصيف ويشكلون اغلبية السكان في بحر العرب وعندما ترتحل ابقار الدينكا الى جنوب بحر العرب حيث ولاية بحر الغزال. ويدخل الحمر منطقة (السهلة) في ولايات بحر الغزال واعالي النيل، ارض دينكا التوجوالردينق وبل نوير في فصل الجفاف. بينما في فصل الخريف يقيم احياناً بل نوير والردينق في اراضي الحمر على طول الرقبة الزرقاء، ودينكا التوج على طول الرقبة ام بيترو.[2]

تعتبر منطقة ابيي (التي كانت تتبع ادارياً لمجلس المسيريةبكردفان) هي منطقة رعي المسيرية في فصل الصيف. ويتحرك جزء من دينكا نقوك الى الشمال بحرية تامة مع قبائل المسيرية. وباتفاق مشترك بين القبائل فان قبيلة الضيارين (من العجائرة) ترعى بانتظام في الصيف في الجزء الجنوبي الشرقي من منطقة الرزيقات، كما أن قبيلة السلامات (الفلايتة) تقضي فترة الصيف في منطقة جبال النوبة. هنالك عدد من عموديات الحمر تتوغل في منطقة (السهلة) في مديريتي بحر الغزال واعالي النيل، حيث مناطق قبيلة دينكا التوج، ودينكا روينق، ونوير بل. ومن ناحية أخرى فان دينكا نقوك يتوغلون في مديرية بحر الغزال في فصل الصيف

[1] د. سليمان الدبيلو، من شقدوم الى لاهاي، الجزء الثاني، ص 788.
[2] ايان كبسون، عرب البقارة، ص 25.

(الجفاف)، اما في موسم الامطار فان قبائل نوير بل ودينكا روينق يقيمون منازلهم في مناطق المسيرية الحمر في الرقبة الزرقاء، بينما يقيم دينكا التوج في الرقبة ام بيرو.[1]

الانشطة الموسمية للمسيرية الحمر:

نظراً لطبيعة حياة المسيرية النمطية في التنقل والترحال من مكان إلى اخر من منطقة بابنوسة في الشمال الى منطقة المجلد والقوز والاستقرار لعدة شهور في بحر العرب في الجنوب، فان طبيعة انشطتهم قد اصبحت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً لتوفر المياه والاعشاب ولظروف الامطار وبدايتها وكمياتها، وهي التي على ضوئها يمكن زراعة بعض المحاصيل الزراعية للاستهلاك الذاتي وتخزينها.

الجدول التالي يوضح الانشطة التي مارستها قبيلة المسيرية والحمر خلال عام 1948م، كما اوضحها مفتش المركز حينئذ توضح أن فترة استقرار الحمر في منطقة البحر (سنوياً) تتراوح بين 6 – 8 شهور في العام حسب توفر المياه وهطول الامطار.

جدول الأنشطة الموسمية للمسيرية الحمر خلال عام 1948م

الشهور	الموسم	المنطقة	الأنشطة
مايو– يونيو– يوليو	رشاش بداية فصل الامطار	المجلد	عودة القطيع من البحر، الثقلية (الأسر) والعزابة يلتقون سنوياً في المنطقة، التعظيم لتسميد الارض الزراعية
يوليو– اغسطس– سبتمبر	خريف بكلي/ امطار غزيرة	المجلد بابنوسة	جزء من الاسرة يبقى للزراعة، الاغلبية تذهب شمالاً مع الابقار هرباً من الذباب والحشرات– حراك مستمر بين المجلد وبابنوسة– الامطار الغزيرة تدفع بالقطيع الى اقصى الشمال (القوز)– يصاب القطيع بالهزال لان الحشائش مسيخة (قليلة الملوحة)
سبتمبر – اكتوبر	شيلاوي (انتهاء الامطار) امطار قليلة ومتباعدة	بابنوسة المجلد	عودة القطيع للمجلد حيث ملوحة الحشائش– الاستعداد للحصاد
اكتوبر– نوفمبر– ديسمبر	الدرت (موسم الحصاد)	المجلد	بداية الحصاد يشارك فيه اغلب افراد الاسرة– القطيع في بابنوسة والمجلد يبدأ في النزوح جنوباً– العزابةبابقارهم يتجهون جنوباً للمصيف– التقالي (باقي الاسرة) تبقى للحصاد– القروة (رياح الشمال) تهب على المنطقة حيث تصبح الحشائش ناشفة ما عدا حول موارد المياه والوديان.

[1] Ian Cunneson – Baggara Arabs – Clarendun Press, 1966, page 25.

جدول الأنشطة الموسمية للمسيرية الحمر خلال عام 1948م

الشهور	الموسم	المنطقة	الأنشطة
ديسمبر– يناير– فبراير	الشتاء (الطقس البارد)	البحر	العزابةوالقطيع يتجهون جنوباً صوب البحر– التقاء العزابةوالثقالى (الاسرة)– مياه كثيرة وانتشار القطيع– بداية الصيد وصيد الاسماك – تحرك القطيع احياناً الى منطقة (السهلة) حتى منطقة قبيلة التوج
فبراير – مارس – ابريل	صيف حنان (الطقس الحار)	البحر	القطيع يتجمع حول موارد المياه (رهود– آبار) لتفادي الازدحام يتم الرعي ليلاً – ممارسة الصيد وصيد الاسماك.
ابريل– مايو	الزقاية	البحر	بداية الرياح الجنوبية وتجمع السحب – الاستعداد للعودة لمنطقة المجلد – رحيل العزابةوالثقالى (الاسر) سوياً الى المجلد

هذه الانشطة منتظمة سنوياً، وتتأثر في مواعيدها بظروف الامطار والحشرات والذباب ونوعية الحشائش وجودتها فضلاً عن توفر المياه.

المصدر: مذكراتP. P. Powell– اكتوبر 1948، ص 58

ترحال المسيرية (المسار)

تعتبر المسيرية جزءاً من قبائل البقارة التي تنتقل وتترحل من مكان لآخر طلباً للماء والمرعى. وحسب تعريف هندرسون(Henderson) للبقاري هو: "العربي الذي اضطرته ظروف الحياة للعيش في بلد تناسب ظروفه حياة الأبقار دون الأبل"، لذلك فهو يعامل ثوره تماماً كما يعامل جمله في الماضي، ويقول هندرسون: "بذلك يختلف البقاري عن أصحاب الأبقار الآخرين في أفريقيا".[1]

يقول مايكل وآن تبس في كتابهما المترجم – مغيب الشمس في السودان: "أن البقارة قوم كثيرو الاظعان، يتحركون على هيئة فرقان (جمع فريق) وتدور حياتهم كلها تقريباً حول ماشيتهم في الأبقار، فهم يعيشون على البانها ولحومها ويتخذون كل اغراضهم المنزلية من جلودها (الباحث: قبل الأخذ بأساليب الحياة العصرية الحديثة).

خلال الاشهر الاثني عشر من السنة يتنقل المسيرية الحمر بأبقارهم من الشمال في منطقة بابنوسة إلى الجنوب في منطقة البحر وبالعكس من خلال ثلاث مسارات (مراحيل) رئيسية هي المرحال الغربي ماراً بمدينة الميرم والشقى، المرحال الأوسط و الشرقي الذي يمر

[1]مايكل وآن تبس، مغيب الشمس في السودان، ترجمة د. موسى عبدالله حامد، ص 159.

بقرى الدبب وناما وجنوباً حتى شرق ابيي حيث أولاد عمران من العجايرة مع الزيود والجبارات وأولاد سرور من الفلايتة، في منطقة المصيف. (انظر خريطة خطوط مسارات المسيرية الحمر من بابنوسة الى البحر وبالعكس المرفقة).

دوافع الترحال (المسار):

هنالك بصفة عامة عدة أسباب أو احتياجات تحدد مدة واتجاهات وفترة بقاء وتحركات أبقار المسيرية الحمر بين المناطق الاربعة للمسار شمالاً وجنوباً وهي مناطق بابنوسة، المجلد، القوز، والبحر. وهذه الاحتياجات يمكن تلخيصها في الآتي:

1- كفاية المراعي والحشائش، ونوعيتها وخصائصها ودرجة ملوحتها.
2- كفاية المياه في الرهود ومراقد المياه والآبار للإنسان والحيوان.
3- امكانية التنقل في الأرض بسلام بدون طين، إذ أن الطين يؤدي إلى مشاكل في حافز الأبقار وقد لا يستطيع معه الثيران حل الاثقال.
4- وجود أو عدم وجود الحشرات الطائرة في فصل الخريف التي يمكن أن تنقل الأمراض بين قطيع الأبقار.
5- تكديس القطعان المختلفة في مساحات محدودة لسبب أو لآخر، مما قد يؤدي إلى نقل الأمراض لعدم أو كفاية التغذية للقطعان وعدم كفاية مياه الشرب.

الاحتياجات المذكورة اعلاه مجتمعة هي التي تحدد اين تستقر الأسرة بأبقارها. وقد تلاحظ أنه لا يوجد برنامج زمني محدد لتحركات رعاة الماشية بين المناطق المختلفة (بابنوسة، المجلد، القوز، البحر) ذهاباً وجيئة، إذ أن برنامج الترحال مرتبط بتوفر الاحتياجات المذكورة اعلاه، مضافاً اليها عوامل التغييرات: الناحية وتاريخ وفترة وكمية هطول الأمطار وانتشار الحشرات. وعلى صعيد آخر فان الترحال اصبح جزءاً من ثقافة قبائل البقارة عموماً ولذلك فهم دائماً يقولون أن "الرحيل عز العرب" والترحال بذلك قد اصبح قيمة اجتماعية عند عرب المسيرية.

مناطق الترحال:

تغطي رحلة قبيلة المسيرية الحمر في العام من الشمال للجنوب أربعة مناطق تختلف كل منطقة منها عن الأخرى من حيث نوع النبات والأشجار وطبيعة الأرض وكثافة الأمطار، هذه المناطق من الشمال إلى الجنوب هي بابنوسة، المجلد، القوز، البحر.

يعتبر فصل الخريف (يوليو – سبتمبر) هو فترة تواجد المسيرية في منطقة بابنوسة التي تخلو من الذباب في فصل الجفاف، ولكنها ايضاً تخلو من المياه في الصيف. أما في فصل الخريف فان الحفائر والرهود تمتلئ بمياه، ويتوفر العشب والمرعى، ولكن مع نهاية الخريف تصاب الأبقار بالهزال لأن العشب من النوع "المسيخ". ولذلك فإن الأبقار تهرب بإرادتها من

منطقة بابنوسة جنوباً إلى منطقة المجلد حيث العشب المالح. فأرض المجلد أرضها تتخللها الغابات وهي أرض مسطحة وذات طبيعة طينية لا ينفذ منها الماء، فتنساب مياه الأمطار لتتجمع وتستقر في بحيرات وبرك ورهود فتصبح مصدراً للري. وتتخلل هذه المنطقة اراضي رملية تسمى العتامير (جمع عتمور) إلى التلال الرملية وهي تصلح للمرعى والزراعة تنتج محصولاً مجزياً في الدخن وغيره من المحاصيل والخضروات في فصل الخريف. تنتشر مزارع العجايرة وجزء من الفلايتة في منطقة المجلد. أما مزارع الفلايتة فتوجد في وادي الغلة وقرب بحيرة والفولة.

في خلال الفترة سبتمبر – اكتوبر من كل عام، والمعرفة محلياً بموسم (الشيلاوي) تتوجه القطعان جنوباً تلقاء انفسها من منطقة بابنوسة إلى المجلد حيث المراعي المالحة. الجدير بالذكر أن اسم المجلد قد اطلق على هذه المنطقة تبعاً لطبيعتها الجيولوجية، المعقدة .. المنبسطة.

في موسم الأمطار (يوليو – سبتمبر) تستقر اغلب الفرقان بأبقارها ومتاعها في منطقة بابنوسة تجنباً للذبابة. وتسير بعض القطاعات بأبقارها إلى الشمال لمسافات ابعد (مومو– التبون)، بينما تبقى بعض الأسر في منطقة المجلد لمتابعة الزراعة.

تعود الأبقار في موسم الحصاد (اكتوبر) (الدرت) إلى منطقة المجلد مجدداً لترعى العشب المالح في الطريق .. وفي ديسمبر تلتقي الفرقان كلها مرة أخرى في منطقة المجلد لتمضي جنوباً إلى بحر العرب (كير). وفي خلال هذه الفترة تظل الأرض ندية ويتوفر بها العشب والماء، الذي بعضه من الآبار.

تسمى المنطقة الواقعة بين منطقة المجلد وبحر العرب (كير) باسم (القوز) وهي منطقة رملية في الاساس بها القليل من الطين وهي خالية من المياه فيما عدا ما احتفظت به الرهود والبرك من مياه الأمطار، إضافة إلى الآبار، وحينما تنقص مياه الرهود والبرك عن حاجة القطعان، تبدأ القطعان الهجرة (المسار) جنوباً نحو منطقة بحر العرب في ديسمبر (أي مع بداية فصل الشتاء) وتواصل مسارها إلى مناطق الرقاب (ام بحيرو، الرقبة، الزرقاء) وهي تمثل روافداً لبحر العرب الذي منشأه ولاية دارفور في غرب البلاد. الجدير بالذكر أنه نظراً لطبيعة منطقة القوز الرملية. المنطقة لا بين برنات المسيرية فيما بينها ولا بين المسيريةوالدينكا نقوك أو غيرهم من الدينكا في منطقة بحر العرب.

وفي شهور ابريل – مايو من كل عام، حينما تهب الرياح الجنوبية، يبدأ موسم الهجرة إلى الشمال (من بحر العرب) وبحلول شهر مايو/ يونيو تعود القطعان مرة اخرى إلى منطقة المجلد حيث تقوم بتسميد الارض للزراعة. وهكذا تكون رحلة المسيرية خلال العام من منطقة بابنوسة، عبر منطقة المجلد ثم القوز إلى بحر العرب حيث المصيف وبالعكس. وكثيراً ما تتوغل قطاعات المسيرية إلى داخل الاقليم الجنوبي (سابقاً)، أي داخل دولة الجنوب حالياً في ولايتي

واراب والوحدة. هذا ولعله من المفيد الاشارة إلى أن بداية المسار وفترة البقاء في مناطق بابنوسة، والمجلد، والقوز، والبحر، تتاثر وتتغير تبعاً لتغير هطول الامطار ومواعيدها وكمياتها وتوفر الماء والكلا فيها. ويلاحظ أن فترة بقاء الرحل في المنطقة جنوب المجلد يستمر لفترة تتراوح بين 6 – 9 أشهر في العام.

لقد شهدت السنوات الاخيرة تغيراً في نمط التحرك والمسار وسبل العيش وتغيراً في المناخ والظروف الايكولوجية وغيرها ومن ناحية اخرى فقد ازداد عدد الاسر التي تستقر ولا تسير (تظعن) في المدن وذلك بسبب طلب التعليم، أو توفر المياه الصحية وغيرها من الخدمات أو الظروف الأمنية. كما بدأ البعض يتخلص من كل أو بعض القطيع والاستثمار في مجالات أخرى. ونتيجة لذلك فقد نمت العديد من القرى والمدن مثل الميرموالسنيب والدبب وناما وفاما وغيرها. كما أن حجم القطيع لدى بعض الاسر قد بدأت في التقلص بسبب التخلص منها بالبيع أو بسبب السرقة بواسطة قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان أو النفوق أو بسبب الامراض الناتجة عن الكيماويات المستخدمة لإنتاج البترول في المنطقة، أو بسبب الظروف الأمنية في المنطقة وغيرها.

تزدهر منطقة ابيي وتعج بالحركة خلال فترة الجفاف (الصيف)، أي خلال الفترة اكتوبر/ نوفمبر الى شهر مايو/ يونيو من كل عام بسبب وجود النشاط التجاري حيث تباع السلع الاستهلاكية وتنشط تجارة الماشية والسلع التجارية. وهي الفترة التي تنشتر فيها قبيلة المسيرية الحمر في المنطقة مع قطعانهم. هذا ويشكل دينكا نقوك خلال موسم الامطار (يونيو/ سبتمبر) أغلبية السكان في منطقة أبيي، وما أن تنتهي الامطار فإذا بالمسيرية يشكلون أغلبية السكان في المنطقة (أي في بقية العام) إلى جانب عدد قليل من السودانيين الآخرين. تلك إذن هي كيفية ترحال المسيرية من الجنوب (بحر العرب) إلى منطقة بابنوسة في بدايات فصل الخريف. ويتزامن ذلك مع هجرة دينكا نقوك إلى المناطق جنوب بحر العرب وحتى ولاية بحر الغزال لقضاء فترة الخريف فيها والعودة إلى منطقة أبيي مجدداً (في الشمال) في فترة الصيف حيث يلتقون مع المسيرية في المنطقة حول بحر العرب وحتى شمال منطقة أبيي.

ويلاحظ أن هنالك تغيرات اجتماعية واقتصادية في حياة بادية المسيرية، إذ أنهم اصبحوا يتنقلون من منطقة لأخرى ليس على ظهور الثيران والحمير كما كان في السابق، بل اصبحوا يستقلون وسائل النقل الحديثة من عربات نقل وبصات إلى عربات تجرها الخيول أو الحمير (كارو) فضلاً عن استخدام الدراجات النارية. كما أن المسيرية اصبحوا اكثر ميلاً للاستقرار في القرى والمدن حيث تتوفر بعض الخدمات ويتحرك الشباب عادة مع الابقار (عزابة) دون باقي السرة (الفريق) إلى أن يتجمعوا لاحقاً مع باقي السرة.

الرحل من هم؟

حسب الجهاز المركزي للإحصاء، يعرف الرحل بأنهم هم السكان الذين يتنقلون من منطقة إلى أخرى .. من المناطق التي قلَّ أو انعدم فيها العشب والماء إلى المناطق التي يتوفر فيها. وهذا يعني أن جميع افراد العائلة (الأسرة) يظلون مترحلين طلباً للعشب والماء حيثما يتوفر.[1] وهذا هو الامر الذي ينطبق على غالبية افراد المسيرية بفروعها المختلفة.

أماكن توزيع المشيخات التسع لدينكا نقوك في منطقة أبيي

مثلما أن هناك مناطق محددة تقضي فيها فروع قبيلة المسيرية الحمر فترة الصيف في بحر العرب، فان لمشيخات دينكا نقوك مناطق معروفة تقيم فيها في بحر العرب يمكن توضيحها فيما يلي:[*]

1. **قبيلة انجل:** قبيلة الزعيم زكريا أتيم تبدأ من البنطون شمال بحر العرب الى جنوب بحر العرب في أبو نفيسة في الغرب.
2. **قبيلة مانجوار:** تبدأ من مجاك شمال بحر العرب الى جنوب بحر العرب في الوسط
3. **قبيلة ديل:** تبدأ من اناقديل شمال بحر العرب الى جنوب بحر العرب في الشرق.

أجزاء من القبائل الثلاثة أعلاه تغطي المنطقة المدعى بأنها منطقة نقوك.

4. **قبيلة ابيور (القبيلة الحاكمة):** تبدأ من النعام شمال ابيي الى الجنقاوي في طريق المجلد ابيي وغربا الى الشقي مارا جنوبا الى بحر العرب.
5. **قبيلة بنقو:** من ام بلاي (ام بلايل) في شمال شرق أبيي الى الدمبلوية وشمالا الى مشارف ناما بالرقبة الزرقاء.
6. **قبيلة اشاك:** شمال قبيلة ديل وغرب الروينق بأعالي النيل.
7. **قبيلتي اللي ومارينق:** في الوسط وشرق أبيي.
8. **قبيلة اشوينق:** في غرب أبيي.

الجدير بالذكر أن لكل قبيلة (مشيخة) ارض خاصة بها تشيد منازلها فيها بشكل منازل متباعدة على امتداد الدار، علما بان الدينكا يدفنون موتاهم بجوار باب الوك (المنزل) من الخارج في شكل إنسان جالس، ولذلك فانه يصبح من اليسير معرفة المناطق التي يعيش فيها دينكا نقوك وحدودها الشمالية وذلك عن طريق الحمض النووي DNA من رفاة الأموات.

---

[1] د. محمد العوض جلال الدين، سبل كسب العيش في دار فور، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة ام درمان الاهلية، 2009م، ص 110.

[*] فريق شرطة: محمد الفضل عبد الكريم، جريدة الأيام، 20 مارس 2007.

النشاط السنوي لدينكا نقوك

يسكن دينكا نقوك بين خط طول 27:00 وخط طول 29:00 في بحر العرب في اتجاه الشمال وفي جانبي اكبر روافده الرقبة ام بييرو. ويبلغ عدد السكان 25000 نسمة، في عام 1948 حسب مذكرات ب.ب هاول.* يعتقد أن لدينكا نقوك لهم علاقة قربى مع دينكا الرووينق (اللور) الذين يسكنون في منطقة غرب النوير (غرب نوير بل) ولكن ضم نقوك الى كردفان أدى الى إضعاف العلاقات بينهما.

تقع القرى الدائمة لدينكا نقوك ومزارعهم على طول مرتفعات شمال بحر العرب بينما في فصل الصيف فيرعون أبقارهم (لأغلب الأوقات) في منطقة (السهلة) بمنطقة التوج جنوب بحر العرب. وتبنى القرى بالقرب من مصادر المياه (مثل بحر العرب (النهر) والآبار).

تعتبر قبيلة دينكا نقوك قبيلة رعوية مترحلة (جزئيا) (partial migratory) مثل البقارة (المسيرية) في الشمال، ومثل جيرانهم النوير والدينكا في الجنوب ولكنهم لا يضطرون للترحال بعيدا حتى يكونوا قريبين من مناطق الزراعة (جيئة وذهابا).

يبقى كبار السن من دينكا نقوك في القرى الدائمة طوال العام إذا ما توفرت ذرة كافية لغذائهم بعيدا عن الأبقار، بينما يقضي غالبية الشباب فصل الصيف في معسكرات الأبقار جنوب بحر العرب ثم يعودون من وقت لآخر للمساعدة في بناء وصيانة وإعادة بناء القرى أو في تنظيف المزارع.

هنالك اربعة مواسم لدينكا نقوك حسب أنشطتهم الاقتصادية:

1. بداية يناير: وفقا للظروف المناخية، يتجه الشباب وقطيع الأبقار جنوبا عبر بحر العرب الى المصايف عندما تبدأ مصادر الماء بالجفاف، وعندما تبدأ قطعان المسيرية في الدخول للمنطقة. بصفة عامة هنالك نوعان من النزوح لدينكا نقوك الأول: النزوح شمالا في مجموعات صغيرة والثاني: النزوح شمالا حيث تتجمع القطعان في كميات كبيرة وتبقى في أماكنها حتى بداية الأمطار.
2. يناير– ابريل – مايو: هذه هي الفترة التي تتجمع فيها المجموعات الكبيرة من القطعان في حظائرها وهي الفترة التي تعتبر من أكثر شهور السنة حرارة، ويكون سكان المنطقة خلالها بعيدين عن القرى الدائمة عند شح المياه وقلة الكلأ وجفافه. يعمل الدينكا في نشاط مكثف (عند بداية جفاف مصادر المياه) لاصطياد الأسماك وخاصة في شهر نوفمبر أما في فبراير ومارس فيكون اصطياد السمك جماعيا بواسطة غالبية السكان.

3. وفي هذا النشاط الذي يعتمد على ظروف الأمطار لا يختلف دينكا نقوك عن ملاك الأبقار النيليين والعرب في نشاطهم الاقتصادي.
4. مايو – يونيو وبداية يوليو: بداية الأمطار ونظافة الأراضي الزراعية وزراعتها وإعادة القطيع بالتدريج للقرى الدائمة في حالة عدم توفر الذرة يصبح من الضروري إعادة جزء من القطيع لتوفير الغذاء للعاملين في الزراعة. في يوليو يتكاثر البعوض فيضطر الدينكا للعودة للقرى الدائمة حماية للقطيع.
5. يوليو – أكتوبر: أمطار غزيرة واستقرار كل القبيلة في القرى الدائمة وتكثيف العمليات الزراعية ثم أخيرا الحصاد. تتحرك الأبقار بعيدا عن القرى لرعي الحشائش وتعود في فترة الحصاد. هناك موسمان للحصاد المحصول الأول يزرع مع أول الخريف (الأمطار) ويحصد في سبتمبر والمحصول الثاني من بقايا الأول ويحصد في نوفمبر وأحيانا بعده.
6. نوفمبر– فبراير: بداية فصل الجفاف.. تبدأ رياح الشتاء الشمالية في شهر نوفمبر ويبقى الكبار في القرى لتكملة الحصاد بينما يعمل بعض الشباب في قطع الأشجار لصيانة المنازل وقطع النباتات لاستخدامها كسقوف للمنازل ويعملون في صيانة الطرق للمنطقة بتوجيه من السلطات (سابقا).

هنالك اعتقاد سائد بان سوء توزيع الأمطار وانتشار الحشرات المؤذية قد حالا دون أن يتجه نقوك نحو الزراعة ولذلك يفضلون عليها الرعي علما بان نقوك يستخدمون الذرة كغذاء رئيسي ولصنع الخمور، وحينما يكون إنتاج الذرة ضعيفا في موسم ما، يشتري نقوك الحبوب من المسيرية الذين ينتجونها أو يستوردونها من منطقة حمر. وحينما تكون هنالك مجاعة ينزح نقوك في كميات كبيرة الى المجلد وغيرها بحثا عن العمل في وظائف العتالة والزراعة وغيرها مقابل مبلغ من المال نقدا.

يلاحظ أن التزاوج بين الدينكا والمسيرية (بصفة عامة) ليس كثيرا وذلك لأسباب دينية حيث لا يجوز للمسلم الزواج من غير المسلمة. أما التعامل الاقتصادي والتجاري بين الدينكا والمسيرية فقد كان يتم عن طريق التبادل بالابقار والجلود حيث أن الدينكا لا يستخدمون النقد كثيرا لعدم حاجتهم له كما يلاحظ أن الدينكا قد تأثروا بالعرب في كثير من المسائل الحياتية حيث ظلوا يعملون معهم كعمال في المنازل أو في الزراعة وفي الرعي وغيرها.

أما الان وقد تطورت حياة الرحل من الدينكا والمسيرية وتأثروا بحياة المدنية فقد اختفي تقريبا التبادل السلعى الذي كان سائدا في الماضي وحل محلة التعامل بالنقد.

الفصل الرابع

{ تجارب حق تقرير المصير – تحليل و نتائج المقابلات –النتائج و مناقشتها }

تجارب حق تقرير المصير

شهد التاريخ العديد من الحالات التي طالبت فيها معظم الأقليات والإثنيات في أقاليم أو ولايات أو دول معينة، بالإنضمام إلى المجموعة الإثنية التي تنتمي إليها في إقليم الدولة أو في دولة مجاورة، وذلك بدافع عاطفة القربى والدم. مثال ذلك مطالبة بعض متعلمي دينكا نقوك في ديسمبر 1955 من السلطات المحلية في مديرية كردفان، الانضمام إلى جنوب السودان للتخلص من وضعهم كأقلية تختلف إثنياً عن أغلبية سكان كردفان.[1] وفي هذا الإطار فقد تمكن أبناء دينكا نقوك الذين انضموا لحركة تحرير جنوب السودان من إقناع قادتها بالمطالبة بضم منطقة أبيي إلى جنوب السودان في مفاوضات السلام التي عقدت في أديس أببا في أوائل عام 1972. وشهد عام 2005 توقيع اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا/كينيا بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة د. جون قرنق. وقد تضمنت بروتوكول أبيي (حسم نزاع أبيي) الذي حمل في ثناياه إعطاء الفرصة لدينكا نقوك ليقرروا مصير منطقة أبيي إما مع الشمال أو الجنوب. ولكن بسبب تضافر عدد من الأسباب، من بينها استمرار الصراع القبلي والسياسي في دولة جنوب السودان وانشغالها به عن نزاع أبيي، و إصرار أطراف النزاع على مواقفهم من النزاع وعدم تقديم أية تنازلات للوصول لحلول وفاقية وغيرها– بسبب هذه الأسباب وغيرها لم يتم بعد إجراء الاستفتاء المذكور ولا يتوقع إجراؤه في المدى القريب لذات الأسباب.

ونظراً لتطاول أمد النزاع حول منطقة أبيي، فقد تضررت قبيلتا دينكا نقوك والمسيرية من غياب الأمن والاستقرار النفسي والاجتماعي مما ترتب عليه الحرمان من التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة.

وحرصاً على تمكين القبيلتين من التمتع بحقوقهما الإنسانية وحقوق المواطنة والمواطن فقد اقترح الباحث أن يؤجل إجراء الاستفتاء المقرر إلى فترة أقلها (15) خمسة عشر سنة بعد الاتفاق على ذلك بين حكومتي السودان وجنوب السودان، بشروط يتفق عليها من بينها إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية في المنطقة وذلك على ضوء دراسات مستفيضة تتناول الجوانب القانونية والأمنية والاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية وغيرها.

تجارب بعض الدول في مجال حق تقرير المصير:

وللاستفادة من تجارب دول أخرى، عانت أو لازالت تعاني من الصراعات الإثنية و/أو المطالبة بتقرير المصير، نورد فيما يلي التجارب التالية؛ علماً بأن الأمم المتحدة قد أسست حق تقرير المصير كحق للشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية، ولا ينطبق الحق على الشعوب المنظمة في شكل دولة والتي لا تخضع لحكم استعماري أجنبي نسبة لأن القرار (1514) وأدوات

[1] عبد الرحمن أرباب، مشكلة أبيي بعد تقرير الخبراء، مركز الراصد للدراسات السياسية، 2008، ص 125.

أخرى للأمم المتحدة تدين أي محاولة تستهدف التمزيق الجزئي أو الكلي للوحدة الوطنية وسلامة أراضي دولة ما[1].

وعلى صعيد آخر فقد أولت منظمة الوحدة الأفريقية مسألة السيادة أهمية قصوى حيث نص الميثاق التأسيسي على ضرورة "تأمين وترسيخ الاستقلال وسيادة ووحدة أراضي دولنا".

ويعزى هذا إلى تخوف المنظمة من محاولة بعض الدول لتغيير الحدود الموروثة من الاستعمار خاصة وأن العديد من القبائل الأفريقية تنتشر في أكثر من بلد واحد، وإلى احتمال مطالبة بعض المجموعات العرقية في الدول الحديثة الاستقلال ممارسة تقرير المصير مرة ثانية (بعد الاستقلال) مما يؤدي إلى الانفصال عن الوطن الأم وتهديد سلامة اراضيه. لذلك تبنت منظمة الوحدة الأفريقية مبدأ Uti Possidetis Juris الذي يعني شرعية الحدود الموروثة من عهد الاستعمار وقبولها إلى الأبد. [2]

وانطلاقاً من هذه المبادئ شجبت المنظمة محاولة الإيبو للانفصال عن الدولة النيجيرية والذي قاد إلى الحرب الأهلية النيجيرية في سنة 1956. كما أصدرت المنظمة في مؤتمرات القمة التي عقدت في الجزائر في سنة 1968 وفي أديس أبيا في سنة 1959 قرارات تطالب بيافرا بالتخلي عن الانفصال وإعادة الوحدة والسلام لنيجيريا. هذا ومن ناحية أخرى، حظرت دساتير العديد من الدول الأفريقية أي محاولات من قبل مجموعات سكانية للانفصال وتهديد سلامة الأراضي والوحدة الوطنية.

لا يعتبر استقلال الجمهوريات السوفيتية مثل استونيا وأوكرانيا ومولدافيا وأوزبكستان ... إلخ سابقة لممارسة تقرير المصير ببعده الخارجي بعد نهاية الحقبة الاستعمارية، إذ أعلنت هذه الجمهوريات استقلالها في الفترة التي أعقبت فشل الانقلاب الذي قاده الجناح الشيوعي المناهض لاصلاحات جورباتشوف في 20 أغسطس 1991، ولم يكن هناك وجود لدولة ذات سيادة، بعد زوال الاتحاد السوفيتي عملياً وانهيار النظام الشيوعي، بعد أن حل يلتسن الحزب الشيوعي، وذلك لكي تحتج على انفصال الجمهوريات عنها. وفي هذا الإطار فقد كانت الظروف التي أعلنت فيها سلوفينيا وكرواتيا ومقدونيا والبوسنة استقلالها عن جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية الفيدرالية في الفترة ما بين ديسمبر 1990 وأكتوبر 1991، تشبه نفس الظروف والأوضاع التي أدت إلى ظهور الدول المستقلة بعد انحلال الاتحاد السوفيتي والنظام الشيوعي، علماً بأن بوادر أعراض انهيار جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية الفيدرالية قد بدأت منذ عام 1986 حينما تولى رئاستها الزعيم الصربي سلوبودان ميلو سوفيتش وتخليه عن المبدأ الشيوعي الأممي[2].

---

[1] *www.un.org/ar/decolonization/declaration.shtml*

(3) نفس المصدر، ص 54.

(1) نفس المصدر، ص 54.

[2]أمين حامد زين العابدين، أزمة أبيي بين القانون الدولي ومسألة التحكيم، الطبعة الأولى، 2009، ص 55

هذا وانطلاقاً من الاعتبارات السياسية مثل حرص الدول الأوروبية على حفظ السلام العالمي ومنع انتشار حروب البلقان إلى بقية أرجاء القارة، فقد اضطرت المجموعة الأوروبية إلى الاعتراف بالدول الجديدة التي ظهرت بعد زوال يوغسلافيا من خريطة أوروبا السياسية. وفي هذا الإطار فقد اعتبرت الدول الأوروبية قبول وضع الاستقلال الذي أعلنته جمهوريتا سلوفانيا وكرواتيا مسألة سياسية أكثر مما هي قانونية، أي أنها لم تكن استجابة لأمر ملزم بالقانون الدولي. الجدير بالذكر أن ديباجة دستور يوغسلافيا قد اعترفت بحق الجمهوريات في الانفصال. هذا ويرى البعض أن الانهيار الفعلي للجمهوريات الفيدرالية في يوغسلافيا والاتحاد السوفيتي لم ينشأ بسبب ممارسة حق الانفصال، وإنما لعدم قدرة السلطات الفيدرالية على أداء وظائفها.

لقد تمخض ظهور الدول الجديدة بعد انهيار المعسكر الشيوعي عن إحياء الأقليات العرقية التي تسكن فيها لمبدأ تقرير المصير الإثني القومي، فاندلعت الحروب الإثنية في جمهورية أذربيجان عندما طالب الأرمن الذين يسكنون في إقليم ناغورنو كاراباخ بالانفصال استناداً على حق تقرير المصير، وفي جمهورية جورجيا عندما طالب الأبخاز وسكان أوسيتيا بالانفصال، وفي روسيا عندما أعلنت مجموعة الشيشان المسلمين استقلالها في نوفمبر 1991[1]. وقد كان رد فعل الدول الأوروبية تجاه هذه الحركات الانفصالية هو الالتزام بالقانون الدولي الذي لا يمنح حق الانفصال للمجموعات العرقية التي تسكن في الدول المستقلة ذات السيادة.

ومما يجدر ذكره أنه قد انطبق هذا الأمر على الصرب الذين يسكنون في كرواتيا والبوسنة – الهرسك، إذ كان لهم حق الاعتراف بهويتهم كما ينص على ذلك القانون الدولي وحق اختيار جنسيتهم، ولكن ليس حق الانفصال[2].

تتعدد أنواع وحالات تقرير المصير باختلاف الظروف السياسية والإثنية والقانونية الدولية. وفي هذا الإطار نجد أن ممارسة الشعب الأريتري لحق تقرير المصير في عام 1993 ما هو إلا استمرار للحق الأصلي الذي سلبته الإمبراطورية الإثيوبية عندما ضمت أرتريا بالقوة في عام 1962، وانتهاكها بذلك للقانون الفيدرالي الذي أصدرته الأمم المتحدة في العام 1952[3].علماً بأن اريتريا دولة ذات حدود وسيادة .

وعلى صعيد آخر فإن حق تقرير المصير الذي تمتعت به كل من شعوب الصحراء الغربية وشرق تيمور يندرج في إطار الحقبة الاستعمارية حسبما كفله لهم قرار الأمم المتحدة (1514) الخاص بتصفية الوجود الاستعماري وتمتع السكان بممارسة حق تقرير المصير، إذ بعد إعلان

---

[1] نفس المرجع ، ص 56
[2] نفسه ، ص 57
[3]. المرجع السابق

اسبانيا منح الحكم الذاتي لسكان الصحراء الغربية في عام 1974، طلبت المغرب وموريتانيا من الجمعية العمومية للأمم المتحدة إصدار فتوى قانونية للنظر في حقهم بضم الصحراء الغربية. وعندها فقد قررت محكمة العدل الدولية في رأيها الفقهي عدم وجود أي أدلة قانونية تثبت سيادة المغرب وموريتانيا للصحراء الغربية لكي تمنع تطبيق القرار (1514) لتصفية الوجود الاستعماري منها وتمتع سكانها بممارسة حق تقرير المصير. وكفل القانون الدولي لشعب شرق تيمور حق تقرير المصير للاستقلال من الاستعمار البرتغالي بالرغم من غزو اندونيسيا للجزيرة في ديسمبر 1975 لمنع سكانها من ممارسته. وبعدما أسست الأمم المتحدة الإدارة الانتقالية لشعب تيمور في عام 1999، تمكن شعب شرق تيمور من التصويت في الاستفتاء الذي عقد في أغسطس 1999 لكي تصبح بلادهم دولة مستقلة ذات سيادة.

الحقوق المدنية والسياسية:

نصت المادة (27)[1] من المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية "بعدم حرمان الأقليات العرقية، الدينية، واللغوية من حق التمتع بثقافتهم الخاصة، وإقامة شعائرهم الدينية، أو استخدام لغتهم مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم".[(1)] واستناداً على ذلك يرى الباحث أن القانون الدولي لا يسمح لسكان أبيي باستغلال استفتاء أبيي كستار للانفصال عن الدولة الأم (السودان) وتهديد وحدتها الوطنية وسلامة أراضيها بحدودها الموروثة من الاستعمار، خاصة وأن سكان جنوب السودان لا تجمع بينهم لغة مشتركة أو ثقافة متجانسة أو دين واحد، ولا حتى الملامح العنصرية. فالدينكا يتميزون بطول القامة ولون البشرة الأسود القاتم، بينما تتميز مجموعات إثنية أخرى في دولة جنوب السودان مثل الزاندي والفرتيت وغيرهم بقصر القامة و/أو لون البشرة الأسمر فضلاً عن اختلاف الثقافات واللغات واللهجات المحلية، ولذلك فقد أصبح (عربي جوبا) هو اللغة المشتركة بين سكان جنوب السودان.

ولمزيد من الأضواء على تجارب الدول الأخرى في مجال التمتع بحق تقرير المصير نورد فيما يلي التجارب التالية:

1- تجربة ماليزيا وتايلاند في الجرف القاري المتنازع عليه:

تم الاتفاق في عام 1969 على الآتي:

- ترسيم حدود الجرف ومساحته 7250 كلم.
- مواصلة التفاوض الثنائي للترسيم بالتراضي.
- انشاء هيئة مشتركة لاستغلال البترول والغاز في المنطقة المتنازع عليها.
- من مهام الهيئة الإشراف على الإنتاج وقسمة العائد مناصفة .

[1] *hrlibrary.umn.edu/arab/b003.*

(1) أمين حامد زين العابدين، أزمة أبيي بين القانون الدولي ومسألة التحكيم، 2009، ص 61.

- المقر: ماليزيا.

تم في عام 1995 تدشين الهيئة بتمثيل متساو للحكومتين ورئاسة بالتناوب (للفترة أو الدورة). لم يتم التوصل لاتفاق حول الترسيم ولكن نجحت الهيئة في تخفيف حدة التوتر.

2- التجربة السويدية الفنلندية في جزر آلاند:

تقع جزيرة آلاند (أولاند) بين فنلندا والسويد. كانت تتبع إلى السويد في السابق ولكنها الآن تتبع لدولة فنلندا، وهي عبارة عن أرخبيل يتكون من أكثر من (6) ستة آلاف جزيرة صغيرة وكبيرة، أكبرها تسمى فيستا آلاند وهي العاصمة.

كانت الجزيرة تحت الاحتلال السويدي سابقاً ثم احتلتها روسيا وفنلندا وعندما تم إخراج الروس منها باستقلال فنلندا في عام 1916، بقيت هذه الجزيرة مع فنلندا، ولكن بالحكم الذاتي الشبيه بالاستقلال. يتحدث سكانها اللغة السويدية ولغتها الرسمية هي السويدية. ترتبط بفنلندا فقط بعملة اليورو التي تستخدمها فنلندا. للجزيرة علمها الخاص وبرلمانها وحكومتها الخاصين. وهكذا أصبحت جسراً للتواصل. مساحة الجزيرة 6800 كلم مربع منها 1500 كلم مربع أرض فقط. بلغ عدد سكانها حوالي 26000 نسمة، منهم حوالي 10000 نسمة يسكنون العاصمة. تعيش الجزيرة في أمن وطمأنينة تامين ولا توجد بها أسلحة عسكرية، يزورها سنوياً الآلاف من السياح لاعتدال الطقس فيها نسبياً. تتطلع الجزيرة للانضمام للسويد حيث أن معظم سكانها منها. الجدير بالذكر أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى تأسست عصبة الأمم المتحدة حيث قررت أن تمنح الجزيرة الحكم الذاتي وتكون تحت علم فنلندا.

3- الصراع بين الهند وباكستان حول كشمير:

كانت كشمير منطقة تابعة للهند ولكن قام الاستعمار البريطاني بضمها إلى باكستان، مما أدى إلى نشوب نزاع بين الدولتين ظل ومازال يستنزف موارد الدولتين. هذا وتوجد بالمنطقة قوات حفظ السلام للمراقبة.[1]

4- الصراعات الإقليمية بين دول منطقة القرن الأفريقي:

هنالك العديد من الصراعات في دول القرن الأفريقي، مازالت تنتظر الحل وقد تعددت أسبابها بين المطالبة بالانفصال ومشاكل الحدود والمشاكل السياسية والعرقية والدينية. الجدول التالي يلخص هذه الصراعات:[1]

يتضح مما سبق سرده أن مطالبة دينكا نقوك بالانفصال عن دولة السودان والانضمام لدولة جنوب السودان ليس له ما يسنده قانوناً، ذلك لأن القانون الدولي بموجب قرار هيئة الأمم المتحدة

[1] انظر ص (4) (جـ)

رقم (1514)[1] برفض التمزيق الجزئي أو الكلي للوحدة الوطنية لأي دولة ذات سيادة، أو المساس بسلامة أراضيها.

نص برتوكول أبيي (حسم نزاع أبيي) على إجراء استفتاء لسكان منطقة أبيي للاختيار بين الاستمرار في البقاء في شمال السودان حيث هم الآن، وبين الانضمام لولاية بحر الغزال، وكان ذلك في إطار دولة واحدة تضم الشمال والجنوب معاً. أما الآن وقد انفصل جنوب السودان عن شماله وأصبح دولة مستقلة، فإن إجراء الاستفتاء (كما يرى الباحث) يمكن أن يؤدي إلى تمزيق الوحدة الوطنية والمساس بسلامة أرض السودان وهو ما يرفضه القانون الدولي. المطلوب الآن إجراء دراسة قانونية حول هذا الأمر ولذاك يقترح تشكيل لجنة متخصصة في القانون الدولي لإبداء الرأي القانوني وتقديم التوصيات المناسبة.

[1] *hrlibrary.umn.edu/arab/b003.*

تحليل و نتائج المقابلات مع بعض قيادات ورموز دينكا نقوك والمسيريه .

المحاور :

1- : **محور الإدارة الأهلية**

- هل تعتقد ان الادارء الاهلية لازالت يمكن ان تلعب دورا في حفظ الامن والوصول للمجرمين والمتفلتين .

اتفقت قيادات نقوك والمسيريه علي اهمية الاداره الاهلية في حفظ الامن والمساعدة في تقليل الجرائم والتعرف علي المجرمين والمتفلتين وطالبوا بان يمنح رجال الاداره الاهلية الصلاحيات المناسبة وشروط الخدمة المجزية وتوفير معينات العمل لتمكينهم من أداء مهماتهم .

- مارايك في الهيكل الأداري والتنظيمي للإداره الاهليه من حيث وجود 17 اميرا في القبيلة ؟ هل العدد مناسب ؟ ام ترى اعادة النظر فيه ؟ وماهو العدد المناسب ؟

يري المسيريه ضرورة توحيد قياداتها والرجوع للنظام القديم اي ناظر واحد لكل من العجايره والفلايتة والمسيرية الزرق إضافة الي رئيس لهم يمكن ان يسمي ناظر عموم المسيريه يكون هو الناطق الرسمي وممثل القبيله في المناسبات المختلفة الي جانب رئاسته للنظار الثلاثه .

- هل تستطيع الأدارة الأهلية ان تقوم بجهود مثمرة لرتق النسيج الاجتماعي وتحسين العلاقات بين قبيلتي المسيريه ودينكا نقوك ؟

اتفقت اراء المسيريه ودينكا نقوك علي ان الأدارة الأهلية بوضعها الحالي لن يكون في مقدورها رتق النسيج الاجتماعي وتحسين العلاقات بين القبيلتين الا بموافقة ودعم حكومتي السودان وجنوب السودان .

2- **محور الاتفاقيات المتعلقة بنزاع ابيي وتنفيذها** .

- هل انتم راضوان عن الاتفاقيات الموقعه بين السودان وحكومة السودان المتعلقة بابيي ؟

دينكا نقوك راضون كل الرضا عن الاتفاقيات اما الدينكا الوحدويون فرأيهم مطابق لراى المسيريه بمعني عدم الرضا او الموافقه عليها , ذلك كما يدعي المسيريه لم يشركوا في

المفاوضات والاتفاقيات المتعلقة بها ولا يعتبرون أنفسهم شركاء فيها ، ولذلك يرفضون تنفيذها ولو ادي الامر لاستعمال القوة ، لانها أضرت بمصالحهم

- هل انتم راضون عن مستوي تنفيذ الاتفاقيات ؟

اتفق ممثلو نقوك والمسيريه في عدم رضاهم عن مستوي تنفيذ بروتوكول ابيي فدينكا نقوك يقولون ان بعض بنود بروتوكول ابيي طال أمد تنفيذها بل تعثرت ولا يدرون ماينطوي علي المستقبل خاصة مما يتعلق بتكوين اداره ابيي وبالاستفتاء وترسيم الحدود علي الارض .

- اما المسيريه فقد اكدوا اعتراضهم علي بروتوكول ابيي وعدم الاعتراف به خاصة لأنه في اعتقادهم قد ظلمهم كثيرا وميُز دينكا نقوك عليهم في حقوق المواطنة وخاصة في مجال حق الأدارة والاستفتاء ، فضلا عن انه لم يقدم اي ضمانات محلية او دولية لحقهم التقليدي في الترحل والرعي والبحث عن الماء والعشب والاقامة وغيرها كالمعتاد. ومع ذلك فقد راى المسيريه ان تكوين ادارة ابيي باتفاق القبيلتين وتفعيلها ومنحها الدعم اللازم من شانه ان يساعد في تخفيف حدة النزاع ، كما يمكن ان يساعد في تقريب وجهات النظر بين القبيلتين ويقرب بينهما ، فضلا عن انه يمكن أن يوفر الخدمات الضرورية في المنطقة ، وقد حرم منها المواطنون كثيرا خاصة بسبب غياب الامن .
- يري دينكا نقوك وعدد من قيادات المسيريه أن عدم تنفيذ بنود بروتوكول ابيي قد خلق قناعة لديهم بعدم وجود جدية لأيجاد حل لنزاع ابيي من طرف الحكومتين ومن طرف المجتمع الدولي الذي لم يقدم الدعم المطلوب اللازم لوضع بنود بروتوكول ابيي موضع التنفيذ.

3- محور الاستفتاء :

- من هم السكان الذين يحق لهم المشاركة في إستفتاء ابيي لتحديد تبعية منطقة ابيي للشمال او الجنوب (شمال السودان او جنوب السودان) .

الاجابة : يري دينكا نقوك (الانفصاليون) أنه حسب بروتوكول ابيي ، فانهم وحدهم لهم الحق في المشاركة في الاستفتاء وكذلك في أدارة المنطقة وليس للمسيرية هذا الحق لانهم غير مستقرين وانما عابرون فقط .

• اما المسيرية فيقولون انهم ظلموا في برتوكول ابيي حينما لم يذكر اسمهم تحديداُ ضمن سكان ابيي وانما جاء ضمنيا باعتبارهم من السودانيين ، الآخرين في المنطقة .. بل ويتساءلون من غير المسيرية ينازع دينكا نقوك في منطقة ابيي؟ ويضيفون ، انهم هم من استضافوا دينكا نقوك في ارضهم في عام 1905 ، ولذلك يستنكرون حرمانهم من حق الإستفتاء والإدارة رغم نص البروتوكول .الجدير بالذكر أن بروتوكول ابيي قد نص علي تشكيل مفوضية استفتاء أبيي وهي المنوط بها تحديد من يحق له المشاركه في الاستفتاء .

• هل يمكن اجراء استفتاء نزيه تكون نتيجته مقبوله من الاطراف المعنية ؟

الاجابة : أبدي قادة دينكا نقوك (الانفصاليون) تخوفهم من قيام حكومة السودان بشراء الأصوات وتزوير نتيجة الاستفتاء لصالح بقاء ابيي ضمن حدود دولة السودان .

مثلما تخوف دينكا نقوك من تزوير الاستفتاء تخوف ايضا المسيرية من تزوير أرادة دينكا نقوك المرتبطين بالمنطقة وذلك عن طريق اشتراك قبائل جنوبية اخري غير دينكا نقوك ، باعتبار انهم جزء من دينكا نقوك ، خاصة وانه لاتوجد احصائيات حديثة او وثائق ثبوتية لدينكا نقوك للتاكد من هويتهم لغرض الاستفتاء او غيره .

• هل سيقبل دينكا نقوك والمسيريه بنتيجة الاستفناء اذا جاءت النتيجة لغير صالح احدهم ؟

• ابدي قادة نقوك وكذلك قادة المسيريه تخوفهم من ان كل طرف منهما سوف لن يقبل بنتيجة الأستفناء إذا لم تكن في صالحه ، الامر الذي يرون انه سيجعل النزاع قائما بل وربما يؤدي الي المزيد من التصعيد علي مستوي الحكومتين والقبيلتين مستقبلا.

• ابدي قادة دينكا نقوك عن تفاؤلهم بحسم نتيجة استفتاء ابيي لصالح الانضمام الي دولة جنوب السودان ، مشيرين في ذلك الي ان نتيجة الاستفتاء ألآحادي الذي نظموه في عام 2013م قد جاءت لصالح الانضمام لجنوب السودان بنسبة اكثر من 99% . بينما يرد المسيريه علي ذلك بقولهم ان هذه النتيجة (أحادية المشاركة) لايعتد بها وغير مقبولة لغياب المراقبين المحايدين الرسميين المعترف بهم من جانب القيبلتين والحكومتين .

- يري دينكا نقوك الانفصاليون ضرورة اعطاء ابناء نقوك المقيمين خارج منطقة ابيي الفرصة للمشاركة في استفناء ابيي تحت اشراف دولي .

وهنا يقول المسيريه أنه لابد في المعاملة المتساوية ، فمثلما يصر دينكا نقوك علي اعطاء الحق لابنائهم خارج منطقة ابيي للمشاركة في الاستفناء ، فهم ايضا يصرون علي إعطاء أبنائهم خارج المنطقة حق المشاركة في الاستفتاء . كما يؤكد المسيرية علي ضرورة مشاركة القبيلة بكل فروعها الفلايته ، العجايرة ، الزرق ، في الاستفتاء اسوة بمشاركة دينكا نقوك بعمودياتها التسعة .

4- **مارايكم في بروتوكول ابيي** :

يري قادة دينكا نقوك ان بروتوكول ابيي يمثل حلا للنزاع ولكنه لم ينفذ بكامل بنوده ، ولذلك تعذر الوصول لحل نهائي للنزاع .

اما المسيريه فلهم راي اخر وهو انهم يرفضونه لانهم كما يقولون انهم لم يستشاروا حوله ولم يشتركوا في المفاوضات والاتفاقيات المتعلقة به ، بل ويقولون انهم لم يفوضوا أحداً للتحدث باسمهم او المشاركة في الفعاليات المتعلقة بالنزاع باسمهم. وانطلاقا من ذلك يقولون أن المسيرية رفضت الوثائق القانونية المتعلقة بأبيي, بما في ذلك قرار محكمة التحكيم الدائمة حول حدودة ابيي ويرفضون أيضا ترسيم الحدود وإنهم سيقاومون الترسيم علي الارض .

وصف المسيريه بروتوكول ابيي بانه ظالم ومتحيز لصالح الدينكا ضد المسيريه بل وعلي حساب المسيرية ,حيث أعطي دينكا نقوك الجنسية المزدوجة في الشمال والجنوب وكذلك حق المواطنة وحق الاستفتاء ، اضافة الي 2% من عائد بترول ابيي (حتي قبل تحديد وترسيم حدود ابيي لمعرفة مواقع انتاج البترول) ولم يؤكد علي الحقوق المتساوية لسكان المنطقة بلا تمييز.

ويدعي المسيريه ايضا ان برتوكول ابيي قد نص علي حق الرحل في التنقل في منطقة ابيي طلبا للماء والعشب. وهنا هم يعتبرون ذلك حق للابقار وليس لهم كمواطنين لهم حق المواطنه كما للغير ، ويؤكدون انهم كمواطنين سودانيين لهم كامل حقوق المواطنة في المنطقة مثلهم مثل بقية القبائل في المنطقة بما في ذلك دينكا نقوك . اضافة الي ذلك فان المسيريه يرفضون بروتوكول ابيي لانه لم يقدم اية ضمانات لحق المسيريه في

التمتع بحقهم في الترحال والتنقل والاقامة والتملك وغيرها في المنطقة بحرية تامة كالمعتاد تاريخيا .

5- مارايكم في قرار محكمة التحكيم الدائمة حول حدرد منطقة ابيي ؟

الاجابة ، يقول دينكا نقوك ان قرار محكمة التحكيم الدائمة حول ترسيم حدود ابيي قرار جيد حسم مسألة الحدود وبقي ترسيم الحدود علي الارض ولكن المسيريه يرفضون ذلك .
ومن ناحية أخري يقول دينكا نقوك ان مساحة منطقة ابيي قد اصبحت حسب قرار محكمة التحكيم الدائمة فقط (10480) كيلو مترا مربعا مقارنة بمساحة (38480) كيلو مترا مربعا حسب قرار خبراء مفوضية حدود ابيي .
اما اجابة المسيريه علي السوال فقد كانت: ان قرار محكمة التحكيم الدائمة قد ادخل كل مصايف المسيريه التي يقيمون فيها سنويا لفترة 6-8 أشهر(حسب ظروف الأمطار) في منطقة ابيي، مما يعني إمكانية حرمانهم من الوصول إليها بواسطة سلطات جنوب السودان اذا انضمت المنطقة لدولة جنوب السودان ، او السماح لهم بدخول المنطقة بشروط مجحفة في **حق المسيرية** .

6- دور البترول في تصعيد النزاع :

هل تعتقد ان انتاج البترول في المنطقة قد كان سببا من اسباب النزاع حول ابيي؟
الاجابة هنالك اتفاق تام بين المسيريه ودينكا نقوك مفاده ان البترول المنتج في المنطقة قد ساعد ، بل فاقم من حدة النزاع بينهما بشان منطقة ابيي ، ذلك لان البترول يعتبر مصدرا من مصادر ايرادات الخزينة العامة ، بل ومصدرا من مصادر ميزانية النقد الاجنبي والمدفوعات بالعملات الحرة ، الي جانب خلق فرص العماله في المنطقة.
كما اتفقت رؤي القبيلتين علي ان الشركات العاملة في مجال البترول بالمنطقة. لم تقدم الدعم المطلوب لتوفير الخدمات العامة بالقدر الذي يتناسب مع حجم الاستثمارات في المنطقة في اطار المسئولية الاجتماعية لتلك الشركات.

7- **العودة الطوعية للمنطقة** .

هل تمكن سكان ابيي الذين هاجروا او نزحوا منها من العودة الطوعية لها؟
الاجابة : اتفق المسيريه ودينكا نقوك في اجابتهم حول السؤال مؤكدين أن عدم توفر الخدمات الاساسية من ماء وصحة وتعليم وطرق و كهرباء وغيرها الي جانب عدم توفر

الأمن النفسي والإجتماعي قد كانت كلها اسباب حالت دون العودة الطوعية لاغلب سكان ابيي ، بل ان بعض العائدين والنازحين قد اضطروا للنزوح مرة أخرى ومغادرة المنطقة مجدداً لعدم وجود مايشجع علي البقاء فيها .

ويضيف المسيريه ان الغالبية العظمي من ابناء دينكا نقوك قد هجروا المنطقة نهائيا إما بالهجرة الي بعض الدول الافريقية وامريكا واستراليا ونيوزلندا وبعض دول الجوار وغيرها, وإما الي داخل مدن السودان المختلفة . ويؤكد المسيريه ان المتبقي من دينكا نقوك في المنطقة اصبح عددهم محدودا بل وفي تناقص مستمر ذلك لانه من غير المتوقع ان يعود ابناء نقوك الذين هجروا المنطقة ، اليها مرة اخري لان الحياة فيها طارده ولا تتوفر فيها اسباب الحياة الا لمن امنتهن رعي الماشية في المنطقة .

8- المنظمات الطوعية :

هل ساهمت المنظمات الطوعية في تقديم الخدمات المناسبه للمنطقة ؟

الاجابة : يدعي المسيريه ان اغلب المنظمات الطوعية قد قدمت خدماتها المختلفة لسكان منطقة ابيي جنوب بحر العرب واهملت منطقة شمال بحر العرب حيث المسيرية , وبالتالي لم تكن المنظمات عادلة في توزيع خدماتها في المنطقة حيث كان تركيز الخدمات بصفة اساسية في جنوب بحرب العرب حيث يتواجد بعض اسر دينكا نقوك ، ويضيف اخرون ان الخدمات لم تصل شمال بحر العرب إلا مؤخرا حينما تكاثرت فيه أعداد النازحين من الدينكا فرارا من جحيم الصراع القبلي في جنوب السودان .

اما الدينكا نقوك فيؤكدون علي وصول دعم مقدر الي مناطقهم جنوب بحر العرب ولكن الصراع القبلي في دولة جنوب السودان قد اجبر بعضهم علي النزوح الي بعض المناطق المجاوره للحدود مع جنوب السودان .

9- التعايش القبلي :

هل تعتقد بامكانية التعايش القبلي بين المسيريه ودينكا نقوك مستقبلا؟

الاجابة : اتفق المسيرية ودينكا نقوك بعمق العلاقات بينهما في السابق وان كل المشاكل التي كانت تطرأ كانت مشاكل تقليدية يحتكم فيها للاعراف القبلية فتجد طريقها للحل ، ويتفقون ان هذه العلاقة قد تدهورت بصورة واضحة بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل وبروتوكول ابيي ، خاصة وانه لم يتم الالتزام بتنفيذ بنود بروتوكول ابيي بعد .

كما ان القبيلتين قد اتفقتا علي ان التعايش القبلي ورتق النيسج الاجتماعي في المنطقة لن يكن متاحا مالم تتفق عليه القبيلتان وتدعمه حكومتا السودان وجنوب السودان ، ومالم يقدم المجتمع الدولي دعما ماليا ولوجستيا ومعنويا للمنطقة .

10- موقف الأطراف المعنية من النزاع ؟

ماهو في رايك موقف القبيلتين والحكومتين من النزاع ؟

اتفقت اجابة المسيريه والدينكا علي ان كل من المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة السودان وحكومة جنوب السودان وكذلك قبيلتي المسيريه ودينكا نقوك قد اصر علي موقفه من نزاع ابيي دون اية تنازلات مما اضر بالنزاع واطال امده وحال دون التوصل الي حل له .

11- الاتهامات المتبادلة بين القبيلتين ونتائجها ؟

هل هنالك اية اتهامات متبادلة بين المسيريه ودينكا نقوك وماهي نتائجها ؟

الاجابة : هنالك اتفاق بين المسيريه ودينكا نقوك بوجود اتهامات متبادلة بينهما وانها قد عمقت من التباعد بينهما. فقبيلة المسيرية اتهمت قيادات دينكا نقوك وجيش الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة جنوب السودان بتشجيع المتفلتين من دينكا نقوك والحركة الشعبية للهجوم علي رعاة المسيرية وقتلهم وسرقة ابقارهم دون ان يطالهم العقاب . اما دينكا نقوك فهم الاخرون يتهمون حكومة السودان والمتفلتين من المسيرية بمهاجمة دينكا نقوك واخذ ابقارهم دون ان يطالهم العقاب .

ومن جانب اخر فان دينكا نقوك يتهمون المسيرية بمقتل زعيمهم المرحوم / كوال دينج مجوك ، ويطالبون بالتحقيق في مقتله والقصاص من القتله ، ويرد المسيريه علي ذلك بقولهم انهم بريئون من التهمة وان مسئولية مقتل زعيم دينكا نقوك تقع علي عائق قوات حفظ السلام (يونسفا) بالمنطقة .

النتائج :-

قال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إتقوا الله وقولوا قولاً سديداً * يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيما) صدق الله العظيم (الأحزاب 71- 72)

إن النزاع حول منطقة أبيي الحدودية بين دولتي السودان وجنوب السودان متعدد الأطراف، فإلى جانب هاتين الدولتين، هناك بصفة أساسية قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك اللتان عاشتا في المنطقة لأكثر من قرنين من الزمان ، في سلام ووئام،تعمقت خلاله العلاقات القبلية بينهما، وانصهرت فيه القبيلتان بالتزاوج، وحرستهما ونظمت حياتهما القوانين والاعراف القبلية والقوانين المحلية والقوميه. هنالك أيضاً أطراف إقليمية ودولية دخلت في هذا النزاع تحقيقها لأجندتها وخدمة لمصالحها الإستراتيجية. الجدير بالذكر أن دولة السودان تتمتع بموقع استراتيجي دولي واقليمي، حيث تطل على البحر الأحمر وفي اراضيها يجري نهر النيل وروافده (النيل الأزرق والنيل الابيض ونهر عطبره) من أعماق افريقيا متجهاً نحو الشمال ليصب في البحر الأبيض المتوسط حيث توجد بعض الدول العربية في شمال أفريقيا. وفوق هذا وذاك تتمتع دوله السودان بموارد طبيعية غنية متعدده من بينها الثروة الزراعية بنوعيها النباتي والحيواني والثروة البترولية والثروة المعدنية والمياه الجوفية والثروة السياحية وغيرها، الأمر الذي جعل السودان محط أنظار العالم وبخاصة الدول الكبرى، علماً بأن دولة السودان تتمتع بموقع إستراتيجي حيث تتوسط القارة الافريقية ولها حدود مشتركة مع سبعة دول أفريقية في شمال وشرق ووسط وغرب أفريقيا.

ويعتبر هذا النزاع بين دولتي السودان وجنوب السودان حول منطقة أبيي جزءاً من تداعيات الصراع والنزاع بين الشمال والجنوب، الذي أستمر لحوالي(22) اثنين وعشرين عاماً وأنتهى بانفصال جنوب السودان عن شماله في عام 2011 وتكوينه دولته المستقله بموجب استفتاء جرى في عام 2011م، تنفيذاً لاتفاقية السلام الشامل التي وقعت بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في العام 2005 – وتضمنت فيما تضمنت – بروتوكول أبيي. ولكن ظل النزاع حول أبيي عالقاً بين الطرفين ولم تتم تسويته بعد رغم مرور أكثر من خمس سنوات منذ الانفصال وحتى تاريخ إعداد هذا البحث. هذا وقد ظل كل طرف متمترساً في موقفه دون ادنى تنازلات تساعد على تهدئة الخواطر. ولقد تضافرت عدة أسباب وعوامل لتحول دون أنهاء النزاع حول منطقة أبيي، لعل أهمها حدوث الانفصال بين الشمال والجنوب قبل تنفيذ كل بنود بروتوكول أبيي، وكذلك عدم ترسيم الحدود، وعدم إجراء الاستفتاء للتقرير بشأن مصير ومستقبل منطقة أبيي، إما بالانضمام إلى دولة جنوب السودان أو الاستمرار في وضعها الحالى في دولة السودان.

خلص البحث الي النتائج التالية :-

1 –استمرار تمسك كل من حكومة السودان وقبيلة المسيرية من جانب، و حكومة جنوب السودان وقبيلة الدينكا من جانب أخر بموقفة بإدعاء ملكية وتبعية منطقة ابيي مما حال دون التوصل إلي حلول وفاقية لفض النزاع خاصة مع عدم الالتزام بتنفيذ كل بنود الاتفاقيات الموقعة كاملة.

2–سعي الأطراف المتنازعة حول منطقة ابيي لتحقيق أجندتها و مصالحها الخاصة دون اعتبار لمصلحة الدولة أو مصلحة المسيرية والدينكا مجتمعين ودون اعتبار لما ينبغي أن يكون .

3– تعدد ذوي المصالح في نزاع ابيي وتضارب مصالحهم أدي إلي تطور النزاع والى تدويله وتعقيده مما أدي إلي تصاعد الصراع بين المسيرية والدينكا وبين الحكومتين.

4– تضارب مصالح القوي المحلية والإقليمية والدولية أدي إلي استمرار التخلف الاقتصادي والاجتماعي والي وقف التنمية في المنطقة وذلك بسبب عدم الاستقرار الأمني والاجتماعي .

5– إنفصال جنوب السودان عن شماله ، وإنشاء دولة جنوب السودان كدولة مستقلة، قبل أن يتم حسم نزاع ابيي من كافة جوانبه ، فاقم من التعقيدات والأبعاد السياسية والقانونية والأمنية والإدارية والمالية والاقتصادية والإستراتيجية للنزاع مما يتطلب إعمال الحكمة والعقل في معالجة النزاع بما يخدم مصالح الأطراف المتصارعة.

6– علي عكس ما قال به بروتوكول ابيي من أن منطقة ابيي تمثل الجسر الذي يربط بين الشمال والجنوب، أصبحت ابيي بعد الانفصال هي الشرارة التي تحرق الشمال والجنوب معا.

7– أي حل للنزاع حول منطقة ابيي لا يكون وفاقياً ،ترتضيه وتوافق علية الأطراف المتنازعة ، وهم قبيلتا المسيرية والدينكا نقوك، وحكومتي السودان وجنوب السودان لن يقود إلي سلام دائم ، بل سيصبح مشروعا لمزيد من التعقيدات والتصعيد السياسي والعسكري بين السودان وجنوب السودان، فضلاً عن انه سيؤدي لتصعيد الصراع في منطقة ابيي خاصة بين دينكا نقوك والمسيرية المرتبطان بالأرض .

هذا وقد كانت الصراعات السياسية والقبلية التي إجتاحت دولة جنوب السودان الوليده منذ عام 2013م فضلا عن انغماس دولتي السودان وجنوب السودان في مشاكلهما الداخلية وكذلك الاقتصادية، قد افقدتهما القدرة على التفرغ لتسوية النزاع الذي دخل إلى نفق مظلم مما يهدد مصالح الدولتين (السودان وجنوب السودان) معاً.

مناقشة النتائج والفرضيات :-

يرى (الباحث) أن السعي لحل سلمي (متفق عليه وبالتراضي) لنزاع أبيي (ولو بتعليق النزاع مؤقتاً بعيداً عن التعصب القبلي، والوصايه الحزبية أو السياسية أو الحكومية، أو الاستقواء بالأجنبي أو بالأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو بالاتحاد الإفريقي وغيرها) هو الوسيلة المثلى لإعادة المياه لمجاريها في منطقة أبيي، وذلك بإعادة التعايش ورتق النسيج القبلي فيها، إذ لا سلام ولا تعايش في المنطقة دون تراضي بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيريه، وبإتفاق بين دولتي السودان وجنوب السودان، وذلك لأن الوجود الإنساني في المنطقة ومعاش الناس فيها يعتبر بالنسبة للقبيلتين مسألة حياة أو موت، وذلك إستناداً على طبيعة الحياة الرعوية وترحال القبيلتين بحثاً عن الماء والكلأ منذ أن قدما للمنطقة. لذلك فلا مجال لإستئثار قبيله دون الأخرى بالمنطقة وحرمان الأطراف الأخرى من التمتع بالحقوق التقليدية في المنطقة من رعي وتجوال وإقامه وتملك وممارسة النشاط الاقتصادي بحرية تامة وبحقوق متساوية، دون عزل أو إقصاء، وذلك هو ما جعل التعايش القبلي في المنطقة، بكل قبائلها ممكناً، يسنده الإحتكام للأعراف القبلية المتفق عليها ويزيد في قوته التزاوج والمصاهرة والمصالح المشتركة الممتده، فضلاً عن العلاقة التاريخية بالأرض بالنسبة للمسيرية ودينكا نقوك والقبائل الأخرى التي تشاركهما الإستفادة من الأرض وخيراتها. إنطلاقاً من ذلك، فإنه لاخيار أمام الجميع سوى إيجاد حل وفاقي يرتضيه أصحاب المصلحة الحقيقيين، (نقوك والمسيرية) إذ لا مجال للقرارات الفوقية أن تجد طريقها للتنفيذ، ولا مجال للصراع المسلح لحسم النزاع، إذا لا بديل سوى التفاوض للإتفاق على حل مرضى متفق عليه، ليعقبه الحل الدائم المستدام بعد تصافي النفوس وهدوء الخواطر. ولتحقيق ذلك لابد من إبعاد وعزل المتطرفين والمزايدين من الطرفين، ففي ذلك وحدة ضمان الوصول لحل دائم. وفوق هذا وذاك لابد من توفير الخدمات الأساسية لمواطن المنطقة الذي عانى طويلا من التخلف الاقتصادي والاجتماعي، كما عانى من إطالة أمد النزاع حول أبيي بسبب تمترس كل طرف في موقفه دون تقديم تنازلات تساعد في نزع فتيل النزاع.

إن تحقيق السلام في منطقة أبيي، وإعادة المياه لمجاريها فيها، لهو خيار وطني وقومي وإستراتيجي لدولتي السودان وجنوب السودان معاً خاصة إذا أريد لسكان المنطقة أن ينعموا (ولو بالحد الأدنى) من حقوق المواطن والمواطنة التي حرموا منها طويلاً بسبب الصراعات وغياب الأمن وغياب أسباب الاستقرار، مما حال دون التفرغ للتخطيط ووضع البرامج والمشروعات التنموية والخدميه التي تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، موضع التنفيذ ومتابعتها.

لا بد من الإقرار بصعوبة وعسر مهمة إعادة العلاقات بين دينكا نقوك والمسيريه إلى مسارها الطبيعي وماضى عهدها الزاهر. إذ أن عملية إعادة بناء المجتمعات التي

مزقتها الحروب وهدمت نسيجها الاجتماعي، تقتضي إعادة صياغة البناء النفسي للإنسان، وإعادة غرس ثقافة التعايش والتسامح وقبول الرأي والرأي الآخر، وهذه عملية معقدة وبطيئه وتستقرق زمناً طويلاً.إذ يقول علماء الإجتماع والباحثون الإجتماعيون، أن إعادة بناء المجتمع في مناطق النزاعات المسلحة تحتاج إلى نشر ثقافة التسامح والمصالحة والعفو والتعايش السلمي، كما تحتاج إلى العلاج الفردي والجمعي وإلى التعافي من آثار الحزن والمعاناه والتخلص من الذكريات الحزينة، وفي ذات الوقت تحتاج إلى القبول برؤى جديدة تقوم على التصافي والتصالح مع النفس والتعايش مع الآخر ومع المجتمع الواسع.

تأتي صعوبة إعادة الامور إلى نصابها ومجراها الودى السابق، من الآثار المعنوية والمادية والافرازات المدمره للحروب والصراعات المسلحة، المتمثلة في فقدان الأهل والأحباب والممتلكات والنزوح القسري، وتشتت الأسره، وهدم القرى والمنشآت، وفوق كل ذلك زرع الفتن والأحقاد والكراهية في النفوس وفقدان الثقة المتبادلة. ولعل مما زاد الأمور تعقيداً استمرار وطول أمد الصراع القبلي لعدة عقود من الزمان، وحدوث تغير ديمغرافي كبير في المنطقة، وبروز مجموعات شبابية غالبة على التكوين الإجتماعي بلا ثقافة سلام وتعايش، وإنما بثقافة الحرب والبندقية والإنتقام،مما أدى إلى هتك النسيج القبلي وإلى إضمحلال سلطة الأسرة والمجتمع على الأبناء. هؤلاء الشباب هم الذين أصبحوا اليوم يشكلون القيادة الإجتماعية والسياسية لقبيلتي دينكا نقوك والمسيريه معاً. وقد أدى ذلك إلى تفكيك الأوضاع التقليدية وإضعاف العلاقات الاجتماعية والسياسية التي كانت سائدة، وحل محلها واقع جديد يدفع باتجاه التغيير في كل مناحي الحياة وفي كل المجالات، فترتب على ذلك تفكك المجتمع، وتوسيع فتق النسيج القبلي وغياب روح التسامح والقبول بالرأي الآخر فضلاً عن إضمحلال أو غياب ثقافة السلام، وإنتشار ممارسة وسياسات العزل والاقصاء وتعميق روح القبلية والتعصب القبلي، إضافة إلى تسيد ثقافة (الأنا) وتقليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة أو مصلحة القبيلة.

ومثلما كان هناك مجموعة من قيادات وشباب دينكا نقوك يطالبون بضم منطقة أبيي إلى دولة جنوب السودان والانفصال عن ولاية كردفان، هنالك أيضاً مجموعة أخرى (مقابلة) (وحدوية) ترى في استمرار تبعية المنطقة إلى دولة السودان. وهنالك مجموعة ثالثة (صامته) وهذه المجموعة هي المرتبطة بالأرض حياة ومعيشة. أما قيادات وشباب المسيرية فيرون ألا سبيل لنزع فتيل النزاع إلا بالتعايش السلمي في المنطقة وبأتفاق المسيريه ودينكا نقوك بالتراضى. ويرى (الباحث) أنه لا مستحيل في الحياة إذا صدقت النوايا وإذا توصلت القبيلتان والحكومتان إلى القناعة بأن العنف والإقتال والحرب لا تحقق سلاماً وامناً يمكن أن يعقبهما استقرار وتنمية.

تتضح بجلاء مما سبق توضيحه صعوبة ان لم تكن إستحالة الوصول لحل وفاقي بين حكومتي السودان وجنوب السودان لنزع فتيل النزاع حول أبيي في المدى القريب أو

المتوسط، وبالتالي ستظل قبيلتا دينكا نقوك والمسيريه ضحايا لهذا الوضع، وهو وضع يتعارض مع حقوق الإنسان وحقوق المواطنة التي نصت عليها القوانين الإنسانية الدوليه ودستور السودان، مما يستوجب اسراع الخطى في البحث عن حلول مناسبة للنزاع.

ولا بد من الإشارة هناك إلى أن الحلول والبدائل الأخرى مثل تقسيم المنطقة بين المسيريه ودينكا نقوك شمالا وجنوباً، او تقسيمها شرقا وغرباً، أو جعلها منطقة حره، كلها لا تحقق السلام المنشود، ولذلك كان هذا المقترح الذي يهدف إلى تجميد النزاع حالياً، والعمل على تمكين مواطني المنطقة من إدارة انفسهم بانفسهم لفترة إنتقالية لا تقل عن خمسة عشر عاماً ، يتم بعدها اجراء الاستفتاء على أن يتم خلال هذه الفترة تنفيذ برامج تنموية اجتماعية واقتصادية مدروسه. وبنهاية هذه الفترة الانتقاليه ستتغير إلى الاحسن الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمع المنطقة وستبرز إلى الوجود قيادات جديده، بعيدة عن التشدد والتطرف السائد، وسيكون مجتمع أبيي وقتها قد تخلص من العصبية والقبلية السائده والتطرف المقيت، كما يكون قد تخلص من القيادات السياسية والشعبية والقبلية، التي تسعى لتحقيق المكاسب الشخصية على حساب المصلحة العامة. وعلى صعيد آخر فإن الفترة الانتقالية قبل إجراء الإستفتاء (المقترحة) ستمكن الجهات المعنية من التفرغ لاحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

المكاسب التي يمكن أن تتحقق خلال الفترة الإنتقالية المقترحة:

هذا وخلال هذه الفترة الانتقالية المقترحة (حوالي خمسه عشر عاماً) يمكن أن تتحقق العديد من النتائج الإيجابية منها على سبيل المثال مايلي:-

1. وقف الاستقطاب السياسي والعسكري والقبلي والتفرغ للتخطيط والبناء والتنمية وإيجاد حلول وفاقية للنزاع.
2. توفير ميزانية الأمن والدفاع التي كانت تصرف على النواحي الأمنية في نزاع أبيي، وتوجيهها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.
3. تحسين العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان وبين دينكا نقوك والمسيريه ورتق النسيج القبلي والاجتماعي بتحقيق التعايش السلمي.
4. تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة مما يتيح للسودان وجنوب السودان فرصة العمل على تحقيق الاستقرار السياسي توطئة للتكامل الاقتصادي وتنشيط التبادل التجاري بما يساعد على التقارب بين شعبي الدولتين وبخاصة بين الدينكا نقوك والمسيريه.
5. التفرغ لجعل المنطقة جسر تواصل بين الدولتين حسبما نادت بذلك اتفاقية السلام الشامل وبروتوكول أبيي.

6. تأجيل الاستفتاء حول مصير منطقة أبيي بتبعيتها للسودان أو جنوب السودان إلى وقت يتخلص فيه مجتمع المنطقة من قبضة الحزبين الحاكمين فيهما واعطاء الفرصة للاجيال القادمة للتقرير بشأن مصير المنطقة بما يتواءم مع متطلبات ومصالح أجيال المستقبل، بعيداً عن المصالح الخاصة وبعيداً عن الاستقطاب السياسي والقبلي
7. التخلص من العصبية والقبلية ومن تأثير الصقور والمتشددين والمتعصبين في نزاع أبيي.
8. سحب الاسلحة من المواطنين وتقنين إمتلاكها بما يحول دون إحداث التفلتات الأمنية وتجدد الصراعات القبلية.
9. تفعيل القوانين الدولية المتعلقة بحقوق الرحل بين دولتين بينهما حدود دوليه جديده، وإيجاد الآليات الدوليه المناسبه لوضعها موضع التنفيذ بما يسمح للمسيريه وغيرها من قبائل المنطقة وبحرية الإقامة وحرية الحركة والترحال والتنقل من مكان لآخر طلباً للماء والعشب كالمعتاد تاريخياً، بما يحقق التعايش القبلي.

10. تحسين المناخ الاستثماري بما يؤدي إلى جذب المستثمرين إلى مختلف الأنشطة الاقتصادية، خاصة والمنطقة تزخر بالعديد من الموارد الزراعية بنوعيها النباتي والحيواني والتعدين والمياه الجوفية والموارد التعدينية والبترولية والخدمات وغيرها.

11. تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتدريب مجتمع المنطقة، ورفع قدراته المهنية والفنية والإدارية وفقاً لبرامج وخطط مدروسه ومحددة الاسبقيات.

12. اكساب مجتمع المنطقة القدرات الإدارية والمالية المناسبة لإدارة نفسه بنفسه في إطار تدريب وتأهيل عالي المستويات بعيداً عن التدخلات السياسية والقبلية والتدخلات الأجنبية الضارة.

13. تمكين النازحين والمهاجرين من ابناء نقوك والمسيريه من العوده إلى المنطقة، وتوفير احتياجاتهم ومساعدتهم للاندماج في مجتمع المنطقة.
14. اختبار صدق نوايا المجتمع الدولى ومدى حرصه على حل نزاع أبيي، وامكانية توفير المساعدات الفنية والماليه لتحسين الأوضاع في المنطقة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
15. تمهيد الطريق لنشر ثقافة السلام والتصالح والتصافي بما يمكن من عودة العلاقات بين المسيريه ودينكا نقوك إلى سابق عهدها، حيث التعايش والتزاوج والإنصهار..

وأخذاً في الإعتبارالصعوبات العملية الحاليه التي تحول دون رؤيه الحلول للنزاع حول أبيي في نهاية النفق،

وخروجاً من حاله البيات الشتوي الذي دخل فيه نزاع أبيي،

وأخراجاً لقبيلتي دينكا نقوك والمسيريه من حاله الأحباط الناتج من حاله اللاحرب واللاسلم في نزاع أبيي، الأمر الذي أدى إلى حرمانهما من نعمة الأمن والسلام كما حرمهما من الحقوق الإنسانيه وحقوق المواطنه ومن الخدمات الأساسيه،

ونظراً لكثرة الصعوبات والتعقيدات التي يعتقد أنها تحول دون نزع فتيل النزاع في المدى القريب والمتوسط التاليه:

- استمرار التشاكس والتصعيد السياسي بين دولتي السودان وجنوب السودان وذلك دون أدنى اعتبار للنتائج المترتبه على ذلك.
- تمترس كل من حكومة السودان وحكومة جنوب السودان في موقفهما من نزاع أبيي، دون تقديم أية تنازلات لتهدئة الخواطر والجلوس سوياً لايجاد حلول عمليه للنزاع.
- تمترس كل من حزب الحركة الشعبيه وحزب المؤتمر الوطني، الحزبين الحاكمين في دولة جنوب السودان ودولة السودان على التوالى في موقفهما من النزاع حول أبيي، واصرارهما على دعم القبائل المتنازعة حول المنطقة دون السعى لرتق النسيج القبلي ونشر ثقافة السلام ونشر روح التسامح والتصافي.
- عدم استقرار الاوضاع الأمنيه في المنطقة، مما أدى إلى استمرار فقدان الارواح والممتلكات وإلى مقتل كوال دينج زعيم دينكا نقوك. كما أدى إلى استمرار النزوح القسري من المنطقة.
- فقدان سيطرة الإدارة الأهلية ورموز المجتمع على تصرفات ومواقف شباب القبيلتين، مما أدى إلى سهولة أحداث التقلتات الأمنيه وأدى بالتالى إلى استمرار تعقيد الصراع والنزاع بين المسيريه ودينكا نقوك.
- فشل حكومة السودان والمجتمع الدولي في تحقيق السلام في المنطقة، وفشلها في جعل منطقة أبيي جسراً بين الشمال والجنوب كما نص على ذلك بروتوكول أبيي واتفاقية السلام الشاملة.
- استمرار التخلف الاقتصادي والاجتماعي في منطقة أبيي واستمرار حرمان سكان المنطقة من حقوق المواطنة بحرمانهم من الخدمات الأساسيه وتوفير الحياه الأمنيه المستقره، الأمر الذي قد يؤدي إلى أدخل سكان المنطقة في حاله من الأحباط الذي قد يؤدي إلى القيام بافعال سالبه قد تؤدي إلى فدان الارواح والممتلكات وإلى المزيد من تصعيد الصراع والاضرار بالسلام والنسيج القبلي في المنطقة.
- عدم القدرة على تنفيذ ما تبقى من بنود اتفاق بروتوكول أبيي، وترسيم حدود أبيي، وأجراء الاستفتاء، وعدم وضوح ما ينطوي عليه مستقبل النزاع، وقد تطاول أمد النزاع خاصة بعد إنفصال الشمال عن الجنوب وتكوين دولته المستقله في عام 2011م.

- استمرار منع قبيلة المسيرية من التوغل إلى جنوب منطقة أبيي حيث مصايفها التقليديه منذ قدومها للمنطقة، حيث تقضي حوالي 6-8 شهور في العام، الأمر الذي أدى إلى افقار القبيلة بسبب نفوق القطعان نتيجة للكيماويات الناتجة عن النشاط البترولي في المنطقة أو بسبب التفلتات والظروف الأمنية أو بسبب السرقات أو البيع والنزوح للاستقرار بعيداً عن مناطق النزاعات والتفلتات الأمنية، مما أدى إلى الحاق الضرر بقبيلة المسيريه وإلى افقار بعض الاسر.
- الفشل في تكوين الجسم الإداري (المجلس الإداري والمجلس التشريعي) الذي نص عليه بروتوكول أبيي، المنوط به تحقيق الوضع الأمني، وتوفير الخدمات لسكان المنطقة، والعمل على إعادة النازحين وإعادة أدماجهم في مجتمع المنطقة.
- عدم إعتراف قبيلة المسيريه بالوثائق القانونيه المتعلقه بنزاع أبيي، وأعتبارها قرارات فوقيه غير ملزمة بتطبيقها، وذلك كما تدعى لأنها لم تشارك في المفاوضات حول النزاع، ولم تدع لها ولم تفوض أحداً للتحدث باسمها، ولذلك فهي (المسيريه) لا تعترف بها ولن تلتزم بتنفيذها كما نص على ذلك موتمرها في قرية السيتب في عام2009م.
- صعوبة تطبيق ترسيم حدود منطقة أبيي على الارض وفقاً لقرار محكمة التحكيم الدائمه وذلك بسبب تهديد قبيلة المسيريه بأنها لن تسمح بترسيم الحدود ولا بالسماح للموظفين بترسيمها على الأرض، لأن ذلك يعني بالنسبه للقبيله ذهاب المنطقة وضمها لدولة جنوب السودان وحرمانها من العيش فيها.
- الأرض التي يعيش فيها الرحل – بما فيهم المسيريه ودينكا نقوك –تعتبر بالنسبه لهم خطاً أحمراً لا يسمح بالتنازل عنها قيد أنملة، واعتبارها مسألة حياة أو موت لارتباطهم بها وتنقلهم فيها بحثاً عن الماء والكلأ خاصة في ظل عدم وجود بدائل أو تعويضات مجزيه.
- صعوبة أجراء الإستفتاء حول تبعية منطقة أبيي لدولة السودانأو لدوله جنوب السودان وذلك بسبب الآتي:

- عدم ترسيم الحدود على الأرض وتهديد المسيريه بعدم السماح بالترسيم على الأرض، وما يتطلبه ذلك من ترتيبات واتفاقات وتمويل وخلافه.
- عدم تكوين مفوضية الاستفتاء وصعوبة تكوينها بعد استقلال جنوب السودان عن شماله وتغير العلاقات القانونية بين طرفي اتفاقية السلام الشامل (حكومة السودان والحركة الشعبيه لتحرير السودان).
- صعوبة تحديد من يحق لهم المشاركة في الاستفتاء وهل للمسيريه حق المشاركة؟ كل منسوبيها؟ بعضهم؟ والقبائل الأخرى في المنطقة، وإمكانية الأتفاق حولها بين الدولتين.

- احتمال عدم قبول المسيريه أو دينكا نقوك بنتيجة الاستفتاء إذا لم تكن في صالحهم إذ لا بد من وضع (WIN-WIN).
- تحول الحقوق والواجبات القانونيه وغيرها من التزامات للحركة الشعبية بموجب إتفاقية السلام الشامل، إلى دولة حكومة جنوب السودان بعد قيامها وأنشائها، وذلك قبل حسم نزاع أبيي، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة جلوس الدولتين للتفاوض والاتفاق حول التعديلات المطلوبه على بروتوكول أبيي على ضوء المستجدات والوضع الراهن.
- صعوبة توفير الموارد الماليه اللازمه لإجراء الاستفتاء وترسيم الحدود على الأرض، وتحديد تبعية مناطق إنتاج البترول.
- عدم توفر مطلوبات الاستفتاء الأخرى مثل التنظيم الإداري والاشراف الدولى والوضع الأمني وحرية الرأي والتجمع والحركة وحرية الاعلام وغيرها، وكلها قضايا تتطلب الإتفاق عليها بين حكومتي السودان وجنوب السودان والمجتمع الدولي.
- الصراع السياسي والقبلي في دوله جنوب السودان منذ عام 2013م قد أدى إلى تراجع الاهتمام بنزاع أبيي، وكذا الحال بالنسبه لدوله السودان التي شغلتها مشاكلها السياسيه والاقتصاديه فضلاً عن انشغال دوله الجنوب عن النزاع وعن السعى لعلاجة. كل هذه العوامل مجتمعه قد ادت إلى عدم الاهتمام بنزع فتيل نزاع أبيي، الأمر الذي أدى إلى أطالة أمد النزاع.

- عدم فعالية القوات الاميه (اليونسفا) في أبيي في حفظ الأمن في المنطقة، فضلاً عن شكوى المسيريه منها وإتهامها بأنها تنحاز دائما إلى جانب دينكا نقوك.
- الإعتقاد بعدم مقدرة مجلس الأمن على اتخاذ قرارات تضر بمصلحة السودان إلا بصعوبة بالغه لوجود اصدقاء للسودان يتمتعون بحق الفيتو في مجلس الامن مثل روسيا والصين.
- عدم كفاية القوات الأمنيه والشرطية والقضاء في المنطقه، وعدم السرعه في أتخاذ الاجراءات القانونيه وأصدار الاحكام القضائيه بالسرعة المطلوبة بما يطمئن المواطنين على توفر الامن والعداله،وهو الأمر الذي يحول دون حدوث التفلتات الأمنية.
- انتشار السلاح في أيدي المواطنين والشباب الذين تربوا على روح القتال وعلى غياب روح التسامح وثقافة السلام، فضلاً عن غياب فرص العمل ومراكز التدريب والتأهيل المهني للشباب ومنسوبي الدفاع الشعبي والمليشيات في الدولتين، الأمر الذي من المؤكد أن يجعل من هؤلاء الشباب خميرة عكفته لأمن وسلام الدولتين، اذا لم يتم التنبه له ومعالجته.
- الاوضاع الأمنيه السائده في المنطقة حول نزاع ابيي، والصراعات السياسية القبلية في دولة جنوب السودان جعلت الاوضاع محفوفه بالمخاطر، كما أثرت سلباً على المناخ الاستثماري

في المنطقة، كما أثرت سلباً على استمرار تدفق الاستثمارات البترولية في المنطقة وغيرها من أنشطة اقتصادية استثماريه.

ونظراً لتشعب قضية أبيي وتعقيدها وتشابكها من كل النواحي السياسية (المحلية والإقليمية والدولية) وكذلك من النواحي القانونية والإدارية والقبلية والاقتصادية والإجتماعية والعملية، مما يجعل من الوصول إلى حل وفاقي بدون تنازلات وتضحيات أمراً بعيد المنال، خاصة وان كل طرف ظل متمترسا في موقفه.

وإستنادا على الأخطاء الإجرائية الفادحة والتجاوزات القاتلة التي ارتكبتها لجنة خبراء مفوضية حدود أبيي التي اعترفت بعجزها عن تحديد المنطقة التي ضمت لكردفان عام 1905، فضلاً عن التناقضات والسلبيات والمغالطات التاريخية والجغرافية التي أشتمل عليها تقرير الخبراء وكذلك النواقص والتناقضات والسلبيات في نصوص برتوكول أبيي مما جعلهما وثيقتان مثيرتان للجدل.

وحيث أن تقرير الخبراء قد أدخل المنطقة المنتجة للبترول حول هجليج في دائرة الصراع بين الشمال والجنوب وبين الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني لما لها (المنطقة) من تأثير بالغ على الموارد المالية للأطراف المعنية مما أدى إلى تعقيد القضية.

وحيث أن المنطقة التي حددها تقرير الخبراء وكذلك محكمة التحكيم الدائمة (ومساحتها 10480 كيلومتراً مربعاً حسب التحكيم) كحدود لمنطقة أبيي تمثل تقليدياً وتاريخيا مسرح النشاط الإقتصادي لكل قبائل المسيرية ونقوك وضيوفهم من القبائل الأخرى.

وحيث أن التخلف والجهل والفقر قد فرض على شعب ديار المسيرية (الغني الفقير) ، بما في ذلك الدينكا نقوك ، بسبب سياسات المركز التي حرمت هذه الديار من التنمية الإجتماعية والاقتصادية، وذلك على الرغم من احتضانها لمناطق إنتاج البترول في السودان منذ سنوات عديدة وإنتشار شركات البترول وخدماتها في كل شبر منها، وعلى الرغم من أن المنطقة تزخر أيضاً بالموارد والثروات البشرية والطبيعية والزراعية والحيوانية، مما أدى إلى إحساس سكانها بالظلم والغبن فتولدت الفصائل المسلحة التي حملت السلاح في المنطقة ضد الدولة وأرتفعت اصوات التنظيمات المطلبية التي ظلت تحمل الكلمة والبيان بينما كثر الصامتون ولا زالوا صامتين.

ولما كان طموح قادة دينكا نقوك في الحركة الشعبية أكبر بكثير من مساحة المنطقة التي حددها تقرير الخبراء وقرار محكمة التحكيم الدائمة، وبالرغم من أن قيادة دينكا نقوك في الحركة الشعبية حالياً لا تمثل كل القبيلة التي نزح غالبية أبنائها إلى شمال السودان وغيره، إلا أنها أصبحت تمثل مركز ثقل في قيادة الحركة الشعبية، الأمر الذي أتاح لها القدرة على تحريك

ملف أبيي في الاتجاه الذي تريد ، من وقت لآخر، وجعلها تطمح في الاستمرار في قيادة الحركة الشعبية وقيادة دولة جنوب السودان حالياً ومستقبلاً،

وحيث أن الطريق لهذا الطموح السياسي يمر عبر محطة ضم منطقة أبيي المتنازع عليها للجنوب، وهو أمر غال الثمن للمسيرية والدينكا على السواء، وبما أن الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني قد تدارسا حول كيفية إبطال مفعول القنبلة الموقوتة التي وضعها تقرير الخبراء في طريق مستقبل السودان واتفقا على أربعة خيارات كان على رأسها خيار الحل السياسي للمشكلة باعتبارها مشكلة سياسية في المقام الأول،

وانطلاقا من الموقف المتشدد للمؤتمر الوطني والمسيرية برفض تقرير الخبراء لتجاوزهم لصلاحياتهم من جانب، وإصرار الحركة الشعبية ودينكا نقوك على العمل بما جاء في تقرير الخبراء من جانب آخر،مما أوصل الاطراف إلى طريق مسدود فلجأت الدولتان إلى محكمة التحكيم الدائمة التي لم يحدث قرارها تحولاً في مواقف الأطراف المعنية، الأمر الذي يفرض على الجميع إيجاد تسوية سياسية سلمية ترضي الاطراف ذات العلاقة.

وبناءً على التطورات السياسية والشعبية السالبة التي أعقبت تسليم تقرير الخبراء لرئاسة الجمهورية وما ترتب على ذلك من تحرشات وتصريحات في أجهزة الإعلام المختلفة من أطراف قضية أبيي وما تبع ذلك من إفرازات أمنية خطيرة ومن احتلال لمباني الوحدة الإدارية بآبيي ورفع علم (السودان الجديد محل علم السودان الرسمي) فيها بواسطة أنصار الحركة الشعبية، مما انذر بشر مستطير، خاصة مع غياب الحكومة والشرطة والقضاء في المنطقة وقتئذ ، ولكن الله ستر.

واستنادا علي حقيقةِ استحالة إجراء استفتاء أبيي للِاعتبارات والأسباب الكثيرة التي ورد ذكرها،

وحرصاً على حقن الدماء وصوناً للتعايش السلمي، وحفظاً للنسيج القبلي والتمازج العرقي في المنطقة،

وضماناً لاستقرار وأمن دولتي السودان وجنوب السودان، وسعياً للتوصل لحل سياسي متوازن، يتراضى عليه الجميع: حكومتا السودان وجنوب السودان، المؤتمر الوطني والحركة الشعبية والمسيرية والدينكا بما يحفظ للمنطقة تعايشها السلمي الأنموذج بعيداً عن التوترات والتشنجات والعصبيات والاستنصار بالاجنبي والتمترس في المواقع.

فإنه يوصى بإحالة نزاع أبيي إلى الحل السياسي التالي المرتبط بتنفيذ برنامج إنمائي وإجتماعي وإقتصادي متوازن في المنطقة، يزيل الاحتقان والإحساس بالظلم والغبن ، ويبعث على الرضي وذلك على النحو التالي:-

أولا: الحل السياسي:-

يمكن في إطار الحل السياسي للمشكلة وضع العديد من السيناريوهات، لكل من هذه السيناريوهات إيجابياته وسلبياته، إلا أن (الباحث) يرى أن السيناريو التالي هو أفضل السيناريوهات كرؤية لحل مشكلة أبيي حلاً (مرحلياً) مؤقتا إلى حين إجراء الاستفتاء مستقبلاً، وهي رؤية تعتمد على أتفاق شريكي نيفاشا برفض تقرير خبراء مفوضية حدود أبيي صراحة، باعتباره ليس ملزماً وليس نهائياً وعلى أن يتم الالتزام ببعض بنود بروتوكول أبيي حسب ما سيوضح لاحقاً.

كما تعتمد رؤية الحل المقترحة على الاستجابة لطموحات أبناء أبيي السياسية بصورة معقولة حسبما تتفق عليه الحكومتان (السودان وجنوب السودان) بما يحقق الانحياز للمصلحة العامة على المصالح الحزبية أو الجهوية أو القبلية أو الشخصية ، وفي نفس الوقت يحقق لقبيلتي المسيرية ودينكا نقوك التعايش بسلام ويكفل لهما التمتع بحقوقهما الإنسانية وحقوهما كمواطنين سودانيين وفقا لدستور البلاد والقوانين الدولية.

أسس الحل السياسي لمشكلة أبيي:-

حيث أن مشكلة أبيي هي في الأساس مشكلة سياسية فقد رؤي أن يكون حلها سياسياً (مرحلياً) إلى حين إجراء الاستفتاء مبنياً على الأسس التالية:-

أ- إقرار واعتماد الحل السياسي لعلاج مشكلة أبيي حلاً (مؤقتا) ومرحلياً إلى أن يتم إجراء الاستفتاء في المستقبل.

ب-رفض تقرير الخبراء رفضاً نهائياً وتاماً، بإعتبار أن إتفاقية عودة النازحين وتنفيذ بروتوكول أبيي قد الغتة تلقائياً،علما بأنه لم يتم الغاء تقرير الخبراء صراحة .

ج- تأجيل الاستفتاء والحل المبني على تحديد وترسيم الحدود بين المسيرية والدينكا وبالتالي بين حكومتي السودان و جنوب السودان وفقا لقرار محكمة التحكيم الدائمة ، لأنه حل غير عملي في المرحلة الحالية ، لن يطفئ نار الفتن والاحتكاكات، خاصة وإن الوصول إليه في حد ذاته يمثل عقبة كأداء في الوصول لعلاج المشكلة ، وذلك لاعتبارات كثيرة على رأسها طبيعة الحياة الإقتصادية وطبيعة حياة الترحال للمسيرية، التي تفرض وجود القبيلة في هذه المنطقة لمده 6-8 شهور سنوياً، وكذلك لوجود بعض مناطق البترول المنتجة في المنطقة المتنازع عليها حيث يعتبرها كل طرف مورداً أساسياً لتمويل خزينته.

د- تمثل منطقة أبيي جسراً بين الشمال والجنوب يربطهما سوياً.

هـ- إن الأرض حق مشاع لكل قبائلها ومن يعيشون فيها، بحرية تامة وفقاً لقوانين الدولة.

و- يتساوى مواطنو المنطقة في الحقوق والواجبات بلا تمييز بما في ذلك حق التنقل والإقامة بلا قيود أو عوائق إلا إذا اقتضت المصلحة العامة غير ذلك.

ز-تظل منطقة ابيي تابعة لجمهورية السودان – إلى حين إجراء الاستفتاء – يطبق عليها برتوكول أبيي ودستور السودان وقوانينه الولائية والمحلية، وتتبع إدارياً لرئاسة الجمهورية في الدولتين.

ح- يصبح هذا الإتفاق على حل مشكلة أبيي تسوية مؤقتة للصراع السياسي والقبلي في المنطقة وفقا لما تتفق عليه الدولتان، وتتراضى عليه القبيلتان.

ط- وقف تنفيذ ترسيم الحدود والاستفتاء التي نصّ عليها بروتوكول أبيي مؤقتا، وذلك وفقا لما يتفق عليه الشريكان.

ك-تأجيل الاستفتاء على تبعية منطقة أبيي للجنوب أو استمراها بوضعها الخاص في الشمال إلي فترة أقلها خمسة عشر سنة من تاريخ الاتفاق المقترح.

ل- تقوم حكومة السودان وحكومة جنوب السودان والدول الصديقة والمانحة بتوفير وتقديم الدعم المالي والفني لتنمية وتطوير منطقة أبيي.

م- السعي لضمان وتأمين حق المسيرية وغيرها من القبائل الرعوية في التنقل بلا أي قيود طلباً للماء والعشب كالمعتاد تاريخياً، وتوفير الآليات المناسبة لتحقيق ذلك.

ن- تتفق حكومتا السودان وجنوب السودان على تعويض قبيلة المسيرية عن فقدانها لمصايفها التقليدية إذا جاءت نتيجة الاستفتاء (في المستقبل) لصالح إنضمام منطقة أبيي إلى دولة جنوب السودان – تعويضاً مناسباً يؤمن لها على الأقل (وجود) مناطق أخرى تتوفر فيها موارد المياه والرعي والخدمات الأساسية الأخرى.

<u>بنود حل مشكلة أبيي:</u>

تسهيلاً على الفرقاء لحل مشكلة أبيي حلاً سياسياً مناسباً يجب أن تستصحب رؤية حل مشكلة أبيي أغلب البنود الواردة في بروتوكول أبيي في إطار إتفاقية نيفاشا، على أن يستبعد منها ما يتعلق بالاستفتاء وبتحديد الحدود وترسيمها، بينما يتم الاحتفاظ لدينكا نقوك ببعض المكاسب السياسية التي حققها لهم بروتوكول أبيي في إطار إتفاقية نيفاشا وذلك على النحو التالي الذي نأمل أن يحقق لدينكا نقوك طموحهم السياسي في الشمال والجنوب على السواء وفي آن واحد ،ويساعد علي نزع فتيل النزاع :-

1. تمثيل قبيلة دينكا نقوك- تمثيلاً استثنائيا فوق العادة- في كل الأجهزة الدستورية والولائية والمركزية ، (في ولايتي غرب كردفان وشمال بحر الغزال والمركز) وذلك تمشياً

مع نصوص بروتوكول أبيي، وذلك بصفة دائمة على أن ينص على ذلك في دستور البلاد.

2. تعيين بعض أبناء نقوك وإلحاقهم بالخدمة الوظيفية في بعض الوزارات كالخارجية، الحكم المحلي وغيرها.
3. يعتبر أبناء دينكا نقوك مواطنين في كل من غرب كردفان وشمال بحر الغزال (في جنوب السودان) لأغراض الانتخابات المحلية والتشريعية والإستفتاء بالولاية والمركز.
4. منح منطقة أبيي كما تم تحديدها وفقا لقرار محكمة التحكيم الدائمة، وضعية إدارية خاصة تحت إشراف رئاسة الجمهورية.
5. يدير منطقة أبيي مجلس تشريعي ومجلس تنفيذي محلي من أبناء المنطقة تنتخبه قبيلتا دينكا نقوك والمسيرية ، على أن تعين رئاسة الجمهورية ،بالتنسيق مع القبيلتين ، أعضاء المجلسين ريثما يتم انتخابهما بانتخاب مباشر.
6. يتم الإتفاق على الصلاحيات التنفيذية والإدارية والتشريعية والمالية والاختصاصات المتعلقة بالوضعية الخاصة بمنطقة أبيي.
7. يتم الإتفاق على الموارد المالية لمنطقة أبيي بحيث تتضمن ما يلي:
   - نسبة من عائدات بترول المنطقة.
   - نصيب المنطقة من العائد القومي فيما يتعلق بإتفاقية قسمة الثروة.
   - نصيب المنطقة من الصندوق القومي للتنمية وإعادة البناء.
   - مخصصات من الحكومة القومية لتغطية تكلفة إنشاء الإدارة الجديدة وتسييرها وخدماتها.
   - المنح والمساعدات من المصادر المختلفة.

9- يحق لأبناء قبيلة نقوك المنافسة في الانتخابات المحلية والولائية والتشريعية بدون عزل أو إقصاء وبحقوق مساوية لغيرهم وذلك وفقاً لقانون الانتخابات والاستفتاء.

10- تخصيص مقاعد لدينكا نقوك يتناوبون عليها – فيما بينهم – في المجالس المحلية والولائية والمجلس الوطني ، وذلك لضمان تمثيلهم في المجالس التنفيذية والتشريعية .

11- يتم وضع برنامج لتنمية منطقة ابيي اقتصاديا واجتماعيا وإدارياً وفقاً لإستراتيجية تنموية شاملة للمنطقة، مع مراعاة تنفيذها على ضوء دراسات علمية وأسبقيات محددة يتم الإتفاق عليها (أنظر التوصيات المرفقة أدناه).

12- يتم إشراك أبناء المسيرية والدينكا ذوي الكفاءات العلمية والعملية في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية والإدارية للمنطقة دون عزل أو إقصاء أو تمييز.

13- منح أبناء دينكا نقوك الوحدويين الحائزين علي الرقم الوطني ، اهتماما خاصا من جانب الدولة والعمل المستمر لمعالجة مشاكلهم بصورة خاصة وتشجيعهم للذوبان في المجتمع وتشجيع إخوتهم (الانفصاليين) للحاق بهم.

التوصيات العامة:-

1- يوصى بقيام مؤتمر قومي حول القبلية في السودان، نشأتها، أسبابها وأثارها الاقتصادية والاجتماعية ، ونتائجها علي المستوي القبلي والمحلي والقومي، وانعكاساتها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الحاضر المستقبل .

2- يوصى بقيام مؤتمر قومي حول قضايا الرحل بالسودان وانعكاساتها علي الوضع الاقتصادي والاجتماعي والأمني والسياسي وأفاق المستقبل.

3- إنشاء مراكز بحثية متخصصة في قضايا الرحل، والقبلية وقضايا القبائل الحدودية وغيرها، وتخصيص جوائز سنوية لأفضل الدراسات والبحوث حولها تتنافس عليها مراكز البحوث والجامعات السودانية.

4- إنشاء مراكز الاستشعار المبكر للقضايا الأمنية والصراعات القبلية والمشاكل الحدودية.

5- القيام بحملة توعوية وتنويرية وسط أبناء المسيرية ودينكا نقوك حول نزاع ابيي وتوضيح الحقائق حوله، بما في ذلك الاتفاقيات القانونية، وما يتوجب عليهم القيام به تجاه نزاع ابيي والحفاظ على التعايش القبلي السلمي ونشر ثقافة السلام.

6- الإهتمام بمناطق التماس مع جنوب السودان وغيره لتوفير مناخ مناسب للتعايش السلمي وتبادل المصالح ونشر ثقافة السلام فيها فالحرب ليست حلا للمشاكل.

7- تشكيل مفوضية لشئون قبائل التماس تضم في عضويتها الولايات الحدودية بصفة عامة، والولايات التي تقع في الحدود بين السودان وجنوب السودان بصفة خاصة.

8- خلق الآليات المناسبة، ووضع الخطط الإستراتيجية والضوابط اللازمة لمعالجة مشاكل الرحل في كل السودان، وخاصة في مناطق التماس بين الشمال وجنوب السودان حيث تتوغل القبائل السودانية إلي داخل حدود دولة جنوب السودان ، وكذلك في مناطق التماس الاخري في الشرق والغرب والشمال.

المحور الأمني والاجتماعي والإنساني:

1. السعي الجاد لتعميق روح التآخي والتسامح والتعايش السلمي بين القبائل في المنطقة ودعم وتشجيع مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة لإنفاذ ذلك وحبذا لو تم تكوين مجلس للتعايش السلمي بين القبيلتين،وبالولاية بمهام ومواصفات محددة.
2. لاستدامة الأمن والسلام والإستقرار لابد من إقامة مشاريع تنموية متكاملة وشاملة بالمنطقة ، تزيل الإحساس بالغبن وتغلق الطريق أمام أية ذريعة لرفع السلاح أو التذمر أو الاحتجاج.

3. العمل على وضع إستراتيجية وفق أسبقيات محددة لاستقرار الرحل من المسيرية والدينكا ، مع إقامة القرى النموذجية الجاذبة في المنطقة دعماً للتعايش السلمي الإيجابي، وتوثيقاً للترابط والتداخل القبلي، بما يحقق التغيير الإيجابي لنمط الحياة الإقتصادية والإجتماعية السائد.
4. تشكيل لجنة من الحكماء والعقلاء لتقريب وجهات النظر بين حكومتي السودان وجنوب السودان للوصول إلى حل سياسي لمشكلة أبيي مهتدية ومستندة في ذلك ببرتوكول أبيي وبعض ما تضمنه من مكاسب سياسية لقبيلة نقوك.
5. السعي الجاد لإقامة مؤتمر للتعايش القبلي السلمي بين قبائل التمازج الرزيقات والدينكا والمسيرية الذين ارتبطت حياتهم ببحر العرب، تشارك فيه القبائل المجاورة وذلك بهدف تأصيل التعايش السلمي وتحديث الأعراف والتقاليد القبلية لتكون مواكبة للمستجدات في الحياة الإجتماعية والاقتصادية في المنطقة، على أن يتم انعقاده دورياً أو سنوياً في المستقبل.
6. تفعيل الإدارة الأهلية والاهتمام بها وإعادة منحها السلطات الإدارية والقضائية المناسبة ، وتوفير معينات العمل لها من وسائل انتقال ووسائل اتصال ، وشروط خدمة ، وامتيازات وغيرها لتمكينها من القيام بدورها على الوجه الأكمل في نشر السلام واستتباب الأمن ، علي أن يعاد النظر في مهامها وصلاحياتها وأسس التعيين وفقا للمستجدات.
7. إعادة هيكلة الإدارة الأهلية بحيث يكون هناك أمير واحد لكل من الفلايتة العجايرة والزرق والدينكا ويكون لهؤلاء الأربعة أمير واحد رئيساً يتحدث بإسم القبيلة ويمثلها في كل المحافل والمناسبات القومية والولائية ، ويمكن أن يتم اختيار أمير الأمراء بالتناوب ،علي ان يؤجل تعيين أمير الأمراء الي حين التأكد من أهليته للمنصب .
8. دعم وتشجيع التنظيمات الشعبية ممثلة في مجالس القضاء والمحاكم الأهلية ولجان العرف وغيرها ومنحها الصلاحيات المناسبة لحل المشاكل القبلية في مهدها قبل أن تستفحل وتتطور إلى مشاكل أكبر يستعصى حلها.
9. إنشاء مشاريع زراعية لحل مشكلة البطالة وبخاصة وسط منسوبي الدفاع الشعبي ومعسكرات التدريب على وجه الخصوص ، فضلاً عن إقامة برامج ومؤسسات التأهيل والتدريب وبناء القدرات والتوعية ومحو الأمية والارشاد الديني.
10. الاهتمام بقضايا منسوبي الدفاع الشعبي والمعسكرات في المنطقة والعمل على علاجها علاجاً ناجعاً حتى لا يكونوا خميرة عكننة للأمن والإستقرار في المنطقة ، وذلك بدمجهم

في القوات النظامية وتوفير مراكز التدريب المهني لتأهيلهم مهنيا ، فضلا عن الاستفادة من برامج ال DDR.

11. (أ) تنفيذ حملات إعلامية مكثفة لشرح إتفاقية أبيي وملحقها وتقرير الخبراء وخارطة طريق ابيي وقرار محكمة التحكيم الدائمة حول ابيي.

(ب) القيام بحملة إعلامية مكثفة لمدة أسبوع كامل تحت شعار "أبيي قلب الوطن النابض" في تظاهره قومية تشارك فيها كل أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة (الإقليمية والقومية) على امتداد الوطن تسلط الأضواء على قضية أبيي وتدعو للتفاعل معها.

(جـ) القيام بحمله إعلامية مكثفة وسط نواب مجلس الشعب ومجلس الولايات والمجالس والولائية ورجال الإدارة الأهلية والنقابات والطلبة بالجامعات والمعاهد العليا والثانويات ورجال السلك الدبلوماسي لتنويرهم بنزاع أبيي وما يتعلق به.

12. دعم وتشجيع وتأهيل المنظمات الوطنية والمحلية (مثل منظمة القوني الخيرية التي لها نشاط محسوس في المنطقة) لتقديم الخدمات الإجتماعية والصحية والثقافية والتثقيفية والإرشادية والدعوية سداً للنقص السائد في المنطقة منها، وتوعية وتطويراً لإنسان المنطقة اقتصاديا واجتماعيا.

13. تكوين لجان على مستوى القرى والمدن والفرقان (والوكوك) لنشر ثقافة السلام والوحدة والحرص على إشراك الشباب والمرأة والطلاب في كل الأنشطة في المنطقة والاستفادة من طاقاتهم المعطلة في تطوير وتنمية المجتمع.

14. استنفار كل أبناء المنطقة من القبيلتين الدينكا والمسيرية بمختلف تخصصاتهم ومهنهم ومؤهلاتهم العلمية والعملية للمساهمة في تنمية منطقتهم وفق تنسيق مدروس ، شحذاً للهمم وسداداً للواجب الوطني والدين المستحق تجاه المنطقة ومواطنيها.

15. تفعيل مؤسسات الإرشاد الديني والتوجيه والإعلام والمساجد والكنائس لتقوم بدور محسوس في مجال التعايش السلمي ونشر ثقافة السلام ، عن طريق استنهاض الهمم وإرشاد المواطنين بأمور دينهم لخلق روح التسامح والمودة ونشر ثقافة السلام.

16. السعي لتوحيد قيادة ورؤى ومواقف أبناء المسيرية والدينكا من القضايا الهامة والقومية التي تهم منطقتهم على وجه الخصوص والعمل على إزالة الخلافات والحواجز الوهمية فيما بينهم وخاصة بين المتعلمين والقيادات الشعبية من أبناء القبيلتين في المنطقة والعاصمة القومية ، وذلك عن طريق عقد لقاءات خاصة في المنازل وغيرها وعن طريق عقد ورش العمل والمنتديات وغيرها ، ويا حبذا لو كانت بدعم مؤسسي.

17. تكوين لجنة فنية استشارية لتنمية منطقة ابيي وولاية غرب كردفان يكون أعضاؤها من أبناء المنطقة من قبيلتي المسيرية والدينكا ممن يحملون مؤهلات علمية وعملية مناسبة، يكون من بين مهامها تقديم الاستشارات والنصح والرأي الفني لجهات الاختصاص وتساعد في إعداد الدراسات الإقتصادية والإجتماعية القطاعية ودراسات الجدوى وغيرها.
18. إغلاق معسكرات التدريب العسكري(غير النظامية) بالمنطقة ، ونزع الأسلحة ، وتشديدالرقابة علي الدراجات البخارية (المواتر) وتقنين امتلاكها ، وذلك حرصاً على نشر السلم والأمن ،ومنعا للتفلتات الأمنية.
19. إقامة المزيد من المحاكم ومراكز الشرطة وتوفير معينات العمل لها في المدن والقرى في المنطقة ، مع الحرص علي سرعة البت في البلاغات وقرارات المحاكم.
20. حسم التفلتات الأمنية في المنطقة التي تسعى لتخويف المواطنين وترويعهم وتلك التي تسعى لنهب الممتلكات وقتل الابرياء باستخدام السلاح وتقديم مرتكبيها للقضاء الجنائي وإصدار الأحكام بالسرعة المناسبة.
21. مناشدة المجتمع الدولي ومؤسساته ومنظمات العمل الطوعي للمساعدة في العودة الطوعية للنازحين بما يمكنهم من تنمية مناطقهم واستغلال مواردها مع تقديم دراسات لمشروعات محددة ذات جدوى.
22. إنشاء مراكز تدريب مهنية وإقامة كورسات تدريبية متنوعة لتأهيل وتنمية قدرات فئات مختارة من المواطنين في الولاية وفي منطقة ابيي خاصة ، في مختلف الأنشطة والخدمات الإجتماعية، بغرض خلق مدربين في مجالات مختارة ليقوموا بدورهم بتدريب مجموعات أخرى، وذلك بهدف إحداث التحول الإقتصادي والاجتماعي المنشود في المنطقة، فضلا عن السعي لاستقطاب الدعم الفني والمالي لها من مؤسسات ومراكز التدريب ومنظمات العمل الطوعي الأجنبية والمحلية.
23. إقامة ورش عمل ومحاضرات وندوات لنشر ثقافة السلام بين مواطني القبيلتين.
24. تشجيع الدراسات والبحوث في مجال ثقافة السلام في المنطقة، ومنح حوافز وجوائز تشجيعية في المجال، وخلق التنافس بين الجامعات في مجال دراسات السلم والنزاعات.

المحور الإقتصادي:

1. الحرص على سداد حصة الولاية وبالتالي المنطقة من الموارد المالية المخصصة لها حتى لا تتأثر برامجها التنموية وخدماتها التعليمية والصحية وغيرها سلباً.
2. تكليف بيت خبرة متخصص لإعداد دراسة تنموية متكاملة لمنطقة ديار المسيرية ومنطقة ابيي بصفة خاصة وكذلك ولاية غرب كردفان ، تغطي الاحتياجات التنموية وتبرز

الإمكانيات والموارد الإقتصادية والاجتماعية وكيفية استغلالها استغلالا أمثلاً ، ووضع خارطة استثمارية للمنطقة مع وضع الأسبقيات المناسبة.

3. إستقطاب التمويل من مصادره المختلفة وفقا لما جاء في بروتوكول أبيي بما في ذلك إنشاء صندوق مالي لإعادة التوطين والأعمار والتنمية لتنفيذ برامج الإغاثة وإعادة النازحين وإعادة التوطين وإعادة الدمج وإعادة الأعمار في المنطقة وكذلك إنشاء مفوضية لاستقطاب الدعم المحلي والأجنبي لأغراض الأعمار والتنمية.
4. العمل علي زيادة نصيب دينكا نقوك والمسيرية من صافي عائدات البترول المستخرج من المنطقة واستغلالها في مشروعات إنمائية بالمنطقة وخاصة في منطقة ابيي، فضلا عن إيجاد مصادر أخري لذات الأغراض.
5. تشجيع النشاط الاستثماري بالمنطقة عن طريق منح حوافز للمستثمرين مثل الامتيازات السخية والتسهيلات ممثلة في الأراضي المجانية والإعفاءات الضريبية والجمركية لفترات مناسبة والخدمات المؤسسية وتشجيع إنشاء الشركات والجمعيات التعاونية وخلافه كل ذلك من خلال مناخ استثماري جاذب.
6. وضع وتنفيذ خطط وبرامج ومشاريع لادخال المفاهيم الحديثة في تربية الماشية ،بديلة للمفاهيم والاساليب التقليدية التي تشجع علي اقتناء الأبقار وتربيتها ،والاهتمام بها لأنها مصدر العز ،والوجاهة ، وسمو المكانة الاجتماعية.
7. تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الزراعي (بنوعية الزراعي والحيواني) بصفة خاصة ، وتوفير الخدمات والمعينات الزراعية والإرشاد الزراعي وتمويل وتوريد البذور والتقاوي المحسنة وتشجيع الفلاحة البستانية وتنظيم أسواق المحاصيل ،فضلا عن اقامة البحوث الزراعية والحيوانية.
8. انتهاج سياسة التخضير وإعادة أعمار الغابات والنباتات ، وحمايتها من عوامل التصحر والجفاف والرعي والقطع الجائر ، مع الاهتمام بترقية الصحة البيئية بصفة عامة ، وإعادة إصحاح البيئة في مناطق البترول بصفة خاصة.
9. ضرورة الاهتمام بالثروة الحيوانية عماد الاقتصاد بالمنطقة وتطويرها وذلك بتوفير المعينات اللازمة للحفاظ عليها ،وانشاء مراكز الأبحاث ، وكذلك توفير الرعاية البيطرية واستيراد الأنواع المحسنة من الأبقار والماعز لتحسين المردود الإقتصادي منها.
10. تشجيع البنوك التجارية ومؤسسات تمويل التنمية الاجتماعية وخاصة بنك الادخار والتنمية الإجتماعية وبنك الأسرة ، التابعين للقطاع العام لفتح فروع بالمنطقة وذلك بهدف خلق الوعي الادخاري و ونشر الثقافة المصرفية ،وتمويل المشروعات الصغيرة لزيادة دخل الأفراد والأسر.

11. تنفيذ مشروعات البنيات التحتية المتمثلة في الطرق المسفلتة والترابية (التي تربط المدن والقرى) ببعضها والكهرباء والمراكز الصحية والمستشفيات والمياه والاتصالات والمدارس وغيرها.
12. توفير فرص التعليم في المراحل المختلفة وتهيئة البيئة المدرسية وتدريب وتأهيل المعلمين وإدخال نظام الداخليات ونظام مدارس (الرحل)، فضلاً عن دعم الجامعات بالمنطقة ودعمها بالموارد المالية والكوادر المؤهلة ومراكز البحوث.
13. السعي لتأهيل المستشفيات والمراكز الصحية القائمة وزيادة كفاءتها العملية وإنشاء المزيد منها مع توفير الكوادر الفنية والمعدات والأجهزة الطبية اللازمة.
14. التركيز على حفر المزيد من الدوانكي وإنشاء الخزانات والسدود والحفائر والقري النموذجية لأغراض الزراعة والرعي بما يساعد على جعل المناطق التي تقام بها مناطق جاذبة للاستقرار والتعايش السلمي.
15. مطالبة شركات البترول والتعدين وشركات الخدمات المساعدة في المنطقة لتقديم وتنسيق برامجها لتنمية المنطقة بما يتناسب وحجم استثماراتها في المنطقة وفقاً لما جرت به الأعراف ونصت عليه القوانين والاتفاقيات في المركز والولاية.
16. تنسيق جهود وخطط وبرامج هيئات وصناديق ومؤسسات تمويل تنمية ولاية غرب كردفان ومنطقة ابيي في مجال البرامج التنموية والخدمات الإجتماعية بما يتيح التوزيع العادل للمشروعات ويحقق الاستغلال الأمثل للموارد.
17. تشجيع إنشاء شركة(مساهمة عامة) يساهم فيها أبناء الولاية أو المنطقة بدعم مؤسسي، تتفرع منها شركات فرعية في مجالات مختارة. كما يمكن أن تسهم فيها الولاية وغيرها لدعمها ولضمان استمراريتها.
18. إعداد وإنشاء بنك معلومات عن كل الكفاءات والخبرات البشرية داخل السودان ودول المهجر، من أبناء منطقة ابيي بصفة خاصة ، وولاية غرب كردفان بصفة عامة، وذلك في مختلف التخصصات والأنشطة الإقتصادية والخدمية ،وذلك بهدف استقطابهم وتنسيق جهودهم للمساهمة في تنمية منطقة ابيي والولاية.

المصادر و المراجع:-

المصادر:-

1) القرآن الكريم

2) اتفاقية السلام الشامل، 2005.

3) بروتوكول أبيي (اتفاق حسم النزاع حول أبيي) 26/مايو 2004.

4) قانون استفتاء أبيي، ديسمبر 2009.

5) شروط صلاحية لائحة عمل مفوضية تحديد وترسيم حدود أبيي2005م.

6) ملحق أبيي: التفاهم حول مفوضية حدود أبيي 2004/12/17.

7) تقرير خبراء مفوضية حدود أبيي 2005/7/14.

8) خارطة الطريق لعودة النازحين وتنفيذ بروتوكول أبيي 8/نوفمبر 2008.

9) تحكيم أبيي، القرار النهائي لعام 2009، المحكمة الدائمة للتحكيم / لاهاي، سلسلة الأحكام الصادرة عن المحكمة الدائمة للتحكيم، 2015.

10) وزارة العدل، جمهورية السودان، دستور جمهورية السودان الانتقالي للعام 2005، الخرطوم 2005.

المراجع :-

1-ترسيم حدود منطقة أبيي مذكرة حكومة السودان إلى محكمة التحكيم الدائمة لاهاي بين حكومة السودان والحركة الشعبية ديسمبر 2008 ترجمة د. أبشر أحمد مراجعة د. سليمان الدبيلو شركة مطابع السودان للعملة المحدودة.

2-مذكرة حكومة السودان التعقيبية إلى محكمة التحكيم الدائمة بخصوص تحديد وترسيم حدود منطقة ابيي بين حكومة السودان والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان، ترجمة د. البشر أحمد، مراجعة د. سليمان الدبيلو، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة فبراير 2009.

3-مختصرات مذكرة حكومة السودان، رد الحكومة على الحركة الشعبية، المذكرة التعقيبية، بخصوص النزاع حول ترسيم حدود منطقة أبيي أمام محكمة التحكيم الدائمة، ايجاز د. سليمان الدبيلو مارس 2009.

4-سليمان محمد الدبيلو، أبيي من شقدوم إلى لاهاي، الجزء الأول، هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر، 2010، الطبعة الأولى 2010.
5- سليمان محمد الدبيلو، أبيي من شقدوم إلى لاهاي، الجزء الثاني، هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر، 2010، الطبعة الثانية، 2010.
6- مايكل وآن تبس، مغيب الشمس في السودان، ترجمة الدكتور موسى عبد الله حامد، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان الأهلية، فبراير 2006.
7- سيمان يحيى محمد، موسوعة تراث دارفور (الجزء الأول)، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2007.
8- آدم الزين محمد، الطيب إبراهيم وادي، رؤى حول النزاعات القبلية في السودان، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، 1998.
9- شمس الهدى إبراهيم ادريس، التدخل الإسرائيلي في السودان كيف؟ ولماذا؟ شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الطبعة الأولى، يونيو 2005.
10- أبو القاسم قور حامد، نموذج المسرح التنموي في منطقة أبيي بالسودان، شركة مكتبات 3M الجيزة، جمهورية مصر العربية، 2004.
11- أبو القاسم قور حامد، أبيي مستقبل السلم والنزاع: دراسة في الأبعاد الاجتماعية والإستراتيجية، مطبعة نيو استار، الطبعة الأولى، يونيو 2006.
12- أبو القاسم قور حامد، مقدمة في دراسات السلام والنزاعات، إصدارات مركز السودان لأبحاث المسرح، الخرطوم، السودان، الطبعة الأولى، أغسطس 2010.
13- أبو القاسم قور حامد، ثلاثية الحرب المرفوضة، مركز السودان لأبحاث المسرح، مارس 2013.
14- آدم الزين محمد، نحو تجاوز حالة الاحتراب في دارفور في التنمية مفتاح السلام في دارفور، فردريش ايبرت وجامعة جوبا، ديسمبر 2003.
15- آدم مهلين خاطر، اهل دارفور، عودوا غلى سيرتكم الأولى وقيمكم الراقية، دار الصداقة للتغليف، 2009.

16- مجموعة محررين، التنمية مفتاح السلام في دارفور، مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة جوبا، مؤسسة فردريش أيبرت، ديسمبر 2003.
17- محمد العوض جلال الدين، التنمية المستدامة لمناهضة الفقر وترسيخ الديمقراطية والسلام والأوضاع القائمة والتوجهات المطلوبة، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان الأهلية، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2007
18- ماضي أحمد محمود، المشكلات الأمنية في إقليم دارفور (النهب المسلح والصراعات القبلية) الناشر: ياسرين العالمية للتقنية والخدمات، أم درمان السودان، الطبعة الأولى، 1999.
19- فرانسيس دينج، دينامية الهوية أساس التكامل الوطني، ترجمة محمد علي جادين، القاهرة، مركز الدراسات السودانية، 1973.
20- فرانسيس دينج، ذكريات بابو نمر، الخرطوم، مركز الدراسات السودانية، 1981.
21- فرانسيس دينج، رواية طائر الشؤم، ترجمة عبد الله أحمد النعيم، الناشر: ميد لايت، 1991.
22- فرانسيس دينج، صراع الرؤى نزاع الهويات في السودان، الخرطوم، مركز الدراسات السودانية، 1998.
23- فرانسيس دينج، رجل يدعى دينج مجوك (سيرة زعيم ومجدد)، ترجمة بكري جابر، القاهرة، مركز الدراسات السودانية، 2009.
24- محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان: خلفية النزاع من الحرب الداخلية إلى السلام، بيروت، دار الجيل، 1993.
25- واني تومبي، الانفصال ومهددات الاستقرار في الجنوب، مطبعة جامعة الخرطوم، 2008.
26- لواء معاش عبد الرحمن أرباب، متطلبات السلام القادم بمحلية أبيي، أبريل 2004.

27- ذوقان عبيدات وآخرون، البحث العلمي (مفهومه – إدارته – أساليبه)ن دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1985.
28- معاذ محمد تنقو، ولاية محكمة العدل الدولية، الولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية، دفاتر المغرب، كتاب جماعي سنوي لخريجي الجامعات والمعاهد العليا المغربية، 2016.
29- إبراهيم محمد إبراهيم البزعي، ثقافة السلام وأدب الحرب، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 2005.
30- أحمد علي الإمام، حقوق الإنسان في الإسلام، المركز القومي للإنتاج الإعلامي، الخرطومن أغسطس 2006.
31- أحمد عبد الله آدم، اصول البقارة والدينكا وقضية أبيي، معامل التصوير الملون، 1984.
32- أحمد عبد الله آدم، العلاقات الأزلية بين الدينكا والمسيرية، ب ت.
33- أبيل أليير، جنوب السودان، التمادي في نقض المواثيق والعهود، ترجمة بشير محمد سعيد، 1994.
34- أنيس حسيب، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية: دراسة مقارنة بين القانون الجنائي والفقه الإسلامي ب ت.
35- مؤسسة فردريش أيبرت، السودان، بروتوكولات نيفاشا ومستقبل السلام في السودان، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2005.
36- محمد سليمان محمد، السودان حروب الموارد والهوية ب ت.
37- كمال دسوقي، دراسات في المجتمع السوداني، الطبعة الأولى، 1973، مدى استعداد المسيرية الحمر للاستقرار.
38- حلمي شعراوي، السودان في مفترق الطرق، مركز البحوث العربية والإفريقية، مكتبة جزيرة الوردة، الطبعة الأولى، 2011.
39- أمين حامد زين العابدين، اتفاقية السلام الشامل وخلفية الصراع الفكري، 2007.

40- أمين حامد زين العابدين، أزمة أبيي بين القانون الدولي ومسألة التحكيم، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة العالمية، 2009.
41- عبد الرحمن أرباب، ما بعد اتفاقية نيفاشا، رصد وتحليل لمسار مشكلة أبيي بعد تقرير الخبراء، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2008.
42- شريف الدشوني، السودان والبحث عن مسارب التنمية، تجارب ودروس، شركة مطبع السودان للعملة المحدودة، أكتوبر 2012.
43- الوليد مصطفى، اتفاق السلام الشامل النهائي، الخرطوم بحري، أخبار اليوم، 2004.
44- الأمانة العامة لهيئة المستشارين، مجلس الوزراء، إزالة آثار الحرب في السودان، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2006.
45- إبراهيم عمر حامد، التصالحات القبلية في عرف المسيرية، بدون 2013 .

المراجع باللغة الإنجليزية :-

1-Deng Francis M. and William Zartman (eds) Conflict Resolution in Africa,Washington/, D.C. Brookings Institution, Press 1991.
2- P. P. Howell: Notes On west Kordofan, October 1948.
3- P.P. Howell, Southern Kordofan District Hand-book, Durham University Library.
4- Ian Cunneson, The Baggara Arabs, Clarendon Press, Oxford, 1966.
5- United Nations – Basic Facts About United Nations, New York, 1992.
6- Mary King Christopher A. Miller, Teaching Model: Nonviolent Transformation of Conflict, University for Peace, Addis Ababa, Ethiopia, 2006.
7- Glossary of Terms and Concepts in Peace and Conflict Studies, Second Edition, University of Peace, Author: Christopher E. Miller
Editor: Mary E. King

الرسائل الجامعية و الأوراق العلمية

1- يس إبراهيم محمد حسين، أثر التدخل القبلي في منطقة ابيي في ظل الوحدة والانفصال، بحث زمالة كلية الحرب العليا، الأكاديمية العسكرية العليا، السودان، الخرطوم، كلية الحرب، 2009

2- سيف الدين عبد الرحيم محمد أحمد، بناء السلام وتحويل النزاع عبر تخفيف حدة الفقر، أطروحة لنيل درجة الماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، يونيو 2011.

3- حامد أحمد منان محمد، أبيي: دراسة في أحوال التعايش القبلي في مناطق التماس، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، الخرطوم، 2001.

4- جبارة محمد جبارة، أطروحة لنيل درجة الدكتوراة بعنوان: دور البترول في التغيير الاجتماعي في السودان، 2008.

5- عبد الرحمن ارباب مرسال صالح، بحث لنيل درجة الدكتوراة بعنوان: مشكلة أبيي في إطار خياري الوحدة والانفصال، كلية الدراسات العليان جامعة الزعيم الأزهري، مايو 2010.

6- المجيد محمد يحيى، أ، نزار محمد باشا نواي، دليل تدريبي لمنظمات المجتمع المدني حول: تحسس النزاع – لا ضرر لا ضرار، جامعة الدلنج، مركز دراسات السلام والتنمية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ، ديسمبر 2011.

7- مواد الكورس المكمل لبرنامج الماجستير والدكتوراة، مركز دراسات وثقافة السلام، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

8-Abdelbasit Saeed (PhD), Environment, Constrained Livelihood And Human Settlement: The Case For Future Of Pastoralists in South West Kordofan.

9-A Paper Presented At 4th Horn Of Africa Network Conference 17-26 October 2009, Khartoum, Sudan.

المجلات والدوريات والمستندات

1- مجلة دراسات المستقبل، العدد (الأول)، المجلد (2)، السنة الثانية، يونيو 2004، ملف خاص بالتدخل وسيادة الدول، مركز دراسات المستقبل، الخرطوم.

2- مجلة المستقبل العربي، العدد 382، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الأول (ديسمبر) 2010/12.

3- مجلة دراسات المستقبل، العدد (الأول)، المجلد (3)، السنة الثالثة يونيو 2007، (ملف خاص حول قضية أبيي وآفاق الحلول)، مركز دراسات المستقبل، الخرطوم، 2007.

4- قضايا معاصرة، المركز العالمي للدراسات الإفريقية، مايو 2009، دور الانذار المبكر في تجنب النزاعات في إفريقيا، ص (103)، إعداد: د. محمد أحمد عبد الغفار.

5- مركز دراسات المجتمع – مد – أغسطس 2014، إدارة الأزمات في السودان، ص 175.

6- مجلة دراسات المستقبل، مركز دراسات المستقبل، الخرطوم، عدد نوفمبر 2012.

7- مجلة دراسات المستقبل، مركز دراسات المستقبل، الخرطوم، فض النزاعات في التقاليد الدينية، عدد ديسمبر، 2009.

8- مجلة دراسات المستقبل، مركز دراسات المستقبل، الخرطوم، عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، تغيير موازين القوة في القرن الإفريقي، أغسطس 2012.

9- مجلة دراسات المستقبل، مركز دراسات المستقبل، د. عوض السيد الكرسني، عدد ديسمبر 2009.

10- مجلة دراسات المستقبل، العدد (الأول)، المجلد (2)، السنة الثانية، 2006، د. أميمة بابكر الأمين.

11- مجلة دراسات المستقبل، العدد (الثاني)، المجلد (الرابع)، نوفمبر 2010، د. فايز عمر محمد جامع.

12- مجلة القوات البرية، السنة (الثانية)، العدد (الخامس)، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، أغسطس 2008، ص (30-37)، لواء م/ عبد الرحمن أرباب مرسال، مشكلة أبيي بين مبادرات الحل السياسي وتحكيم خارطة الطريق.

13- مجلة الراصد، مايسة مدني محمد مدني، علاقة إسرائيل بجنوب السودان وأثرها على الأمن القومي العربي، السنة (السادسة)، العدد (العاشر)، يونيو 2011.

14- دفاتر المغرب 2016، د. معاذ محمد أحمد تنقو، ولاية محكمة العدل الدولية، الولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية، كتاب سنوي بأقلام خريجي الجامعات والمعاهد العليا المغربية.

15- مجلة آفاق سياسية، قانون استفتاء جنوب السودان، قانون استفتاء أبيي، قانون المشورة الشعبية لجنوب كردفان والنيل الأزرق، العدد (السادس)، المجلد (الثالث)، نوفمبر 2010، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا.

16- مجلة آفاق سياسية، عمر مهاجر، الإدارة الأهلية وإشكالية التطور اللامتكافئ، (دارفور مثالاً)، نوفمبر 2010، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا.

17- مجلة دراسات المستقبل، رؤية لحل قضية أبيي، حسين جبريل القوني، العدد الأول، المجلد (3) السنة الثالثة، يوليو 2007.

18- مجلة التنوير، التنوع الإثني في السودان، أبيي نموذجاً، بركات موسى الحواتي، نازك عبد الحميد هلال، العدد التاسع، يوليو 2010.

19- مجلة الخرطوم الجديدة، الجنوب على خطى الانفصال، تحقيق محمد عبد العزيز، عدد مزدوج، (79-80) يناير 2010.

20- مجلة دراسات المستقبل، إدارة الأزمات في السودان، (1989-2004)، رحاب عبد الرحمن الشريف، العدد الثاني، المجلد الخامس السنة الثامنة، ديسمبر 2012.

21 - منصور خالد، أبيي من الذي قطع الخيط، جريدة الرأي العام 19/أغسطس 2004.

22- حسين جبريل القوني، رسالة مفتوحة إلى رئاسة الجمهورية حول قضية أبيي، نشرت على حلقات في كل من الصحف اليومية: ألوان، الرأي العام، الحياة، والانتباهة، في نوفمبر 2005.

الورش والمؤتمرات والندوات

1- ورشة النظم والعلاقات الإقليمية الفاعلة، تأكيد الاستقرار حول حدود أبيي، نيروبي، كينيا، 14-2009/7/17، منظمة كونكوردز .Concords Org ، مفوضية التقويم والتقدير، جنوب كردفان.

2- ورشة قضية أبيي وآفاق المستقبل، مركز دراسات المستقبل، الخرطوم، يونيو 2007.

3- ورشة الصراعات وأثرها على المشروعات الإستراتيجية، مركز دراسات التماس، مركز دراسات المستقبل، مركز الجبال للبحوث والدراسات.

4- مركز الراصد للبحوث والعلوم، 2009/7/14 : تقرير المنتدى الدوري، أبيي بعد التحكيم.

5- ندوة النزاعات القبلية بالسودان، د. شرف الدين الأمين عبد السلام، قاعة الشارقة، الخرطوم، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم بالتعاون مع مؤسسة فردريش أيبرت الألمانية، الخرطوم، 11-12 مايو 1998.

6- ندوة رؤى حول النزاعات القبلية في السودان، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، مايو 1998.

7- الدين وقضايا الجوار والانتماء، المركز العربي، الدوحة، قطر، 27-28 نوفمبر 2011، عاصم فتح الرحمن أحمد.

8- ورشة العمل التحضيرية لمؤتمر التعايش السلمي بين قبائل التمازج – التنمية والخدمات في مناطق التمازج القبلي (المسيرية – الدينكا – الرزيقات)، يناير 2006.

9- الأوراق المقدمة إلى ورشة العمل عن الصراعات وأثرها على المشروعات الإستراتيجية: 30 مارس 2013، مركز دراسات التماس، مركز دراسات المستقبل، مركز الجبال للبحوث والدراسات:

- الصراعات الداخلية بالسودان: أسبابها ووسائل خفضها، بروفيسور سليمان محمد الدويلد.
- دور المشروعات الاقتصادية في تحقيق التنمية للمجتمع المحلي، د. حسن محمد باشا عربان.
- دور التدخل الأجنبي في الصراعات المسلحة في السودان، د. حسين إبراهيم كرشوم.
- الصراعات القبلية: الأسباب ومقترحات الحلول، د. عبد الحميد موسى كاشا

10- الأوراق المقدمة للملتقى التفاكري حول أبيي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بالتعاون مع الهيئة القومية الشبابية الطلابية لمناصرة أبيي، 2013/2/25.

- الأستاذ/ عمر سليمان، أبيي التاريخ الماضي والحاضر والرؤى المستقبلية.
- أ. د. حاج أبا آدم، نشر ثقافة السلام وآلية التعايش السلمي ورتق النسيج الاجتماعي.
- أ. د. سليمان يحيى محمد، الإعلام الشعبي وأثره على التنوير المعرفي في أبيي.
- د. هادية مبارك الشيخ، جمال سليمان، دور المرأة في نشر ثقافة السلام.
- أ. أمبدي يحيى كباشي، احتياجات أهل المنطقة (معنوية ومادية).
- أ. سر الختم توتو، تدريب الشباب من أجل السلام والإنتاج.

11- عبد الرسول النور، الأعراف (المؤسسات التقليدية)، ورشة العمل التحضيرية لمؤتمر التعايش السلمي بين قبائل التمازج رزيقات – دينكا – مسيرية (رام)، الخرطوم، يناير 2009.

12- مركز الدراسات السودانية، أبيي خيار السلام والوحدة، 2008.

13- ندوة بعنوان: سبل كسب العيش في دارفور، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للصراع المسلح في الإقليم، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان الأهلية بالتعاون مع مكتب المبادرة السودانية للتنمية (سوديا)، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة (2009).

14- عمر سليمان آدم، نزاع المسيرية والدينكا، رسالة غير منشورة .

15- السفير محمد أحمد عبد الغفار، الإدارة الدولية للأزمة غير منشورة.

16- قرارات وتوصيات المؤتمرات للاجتماعات التنسيقية للعام 2006، الإدارة العامة للتنسيق والمتابعة، وزارة الحكم الاتحادي.

17- تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 145 عن أفريقيا بتاريخ 21/ أكتوبر/2008 : هل تنذر مشكلة جنوب كردفان بالسودان بدارفور جديدة.

التقارير Reports

1- Lost in the Middle of Peace Findings from Focus groups with Men and Women in the Three Areas of Abyei, Southern Kordofan, and Blue Nile. Prepared for the National Democratic Institute for International Affairs, By Traci D. Cook. February 23, 2007.
2- Sudan Human Security Baoeline Assessment. HSBA.
3- www.Smollarmy Survey Sudan.org.
4- Joshua Craze, Creating Facts on the Ground Conflict Dynamics in Abyei, Narwagian Ministry of Foreign Affairs, June, 2011.
5- Charles Deng Majok, The Crisis in Abyei – Abyei Boundries Commission Report.
6- Abyei Boundaries Commission Report – Part (1) 14/July 2015.
7- Abyei Conflict Transformation And Resettlement Of IDPS, Wrong Project, Wrong Time? December 2001.
By A Team Of Experts, Representing WFP, UNDP, OCHA, NDO, SCTOR
8- Sudan Southern Kordofan Problem, The Next Darfur ?
International Crisis Group, Africa Report No. 145, 12 October 2008.
9- The Crisis in Abyei HSBA – Updates.
10- The Abyei Boundaries Commission basic Documents of the government of the Sudan – First presentation, Nairobi, April, 11th , 2005.
11- Counter – memorial of the Government of Sudan. Volume IV Witness Statements, 13 February 2009.

الأنترنيت:-

1-www.pca-cpa.org/upload/files/Abyei %20 Dissenting % 20 opinion.pdf
2-http://www.pca-cpa.org/upload/files/Dissenting %20 Arabic.pdf
www.pca-cpa.org.

3–Sudanile, Oct, 2010– عبد الله علي إبراهيم، أيتام نيفاشا المسيرية

4- Documents & Agreements/Comprehensive peace settlement http:unmis.unmission.org

1–مشاكوس- كينيا 20 /يوليو 2002

2–برتوكول الترتيبات الأمنية : نيفاشا- كينيا 25 /سبتمبر 2003

3–برتوكول توزيع الثروة : نيفاشا- كينيا 7/ يناير 2004

4–برتوكول تقاسم السلطة : نيفاشا – كينيا 26/مايو 2004

5–برتوكول فض النزاع في جنوب كردفان / جبال النوبة /والنيل الأزرق – نيفاشا –كينيا 26/مايو 2004

7- http: unmis . un missions . org / Portals/ UNMiS / documents/general/cpa- en. pdfنص اتفاقية السلام الشامل

8- القواعد الإجرائية للجنة ترسيم حدود منطقة أبيى http:// sudanarchives. net / cgibin/pagessoa?a=pdf
Abyei Boundries ,Commission Report

9- تقرير الخبراء http://gosscanda. org/pdf/abey-boundary-Com – report-1 pdf

10- خارطة طريق عودة النازحين داخليا وتطبيق بروتوكول أبيى الموقع عليها في الخرطوم بتاريخ 8 يونيو 2008: 2008 http: unmis.unmissions.org/ portals/unmis/2008 docs /Abyei%20 Roadmap.pdf

11- اتفاق التحكيم – http://www. pca-cpa.org/ upload/files/Abyei%20 Agreement. pdf > رفع النزاع الى هيئة التحكيم يوم 7/يوليو 2008

12- قواعد المحكمة الدائمة للتحكيم http://www. pca –cpa. org / upload/files/1 STATENG pdf

13- الترتيبات الأمنية بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان http//www. peaceau . org/uploads/agreement-on-security-arrangements 2012 الموقع عليها في أديس أبابا بتاريخ 27/سبتمبر

الملاحق :-

ملحق رقم (1) خريطة توضح خطوط مسارات مخارف ومصايف المسيرية الحمر

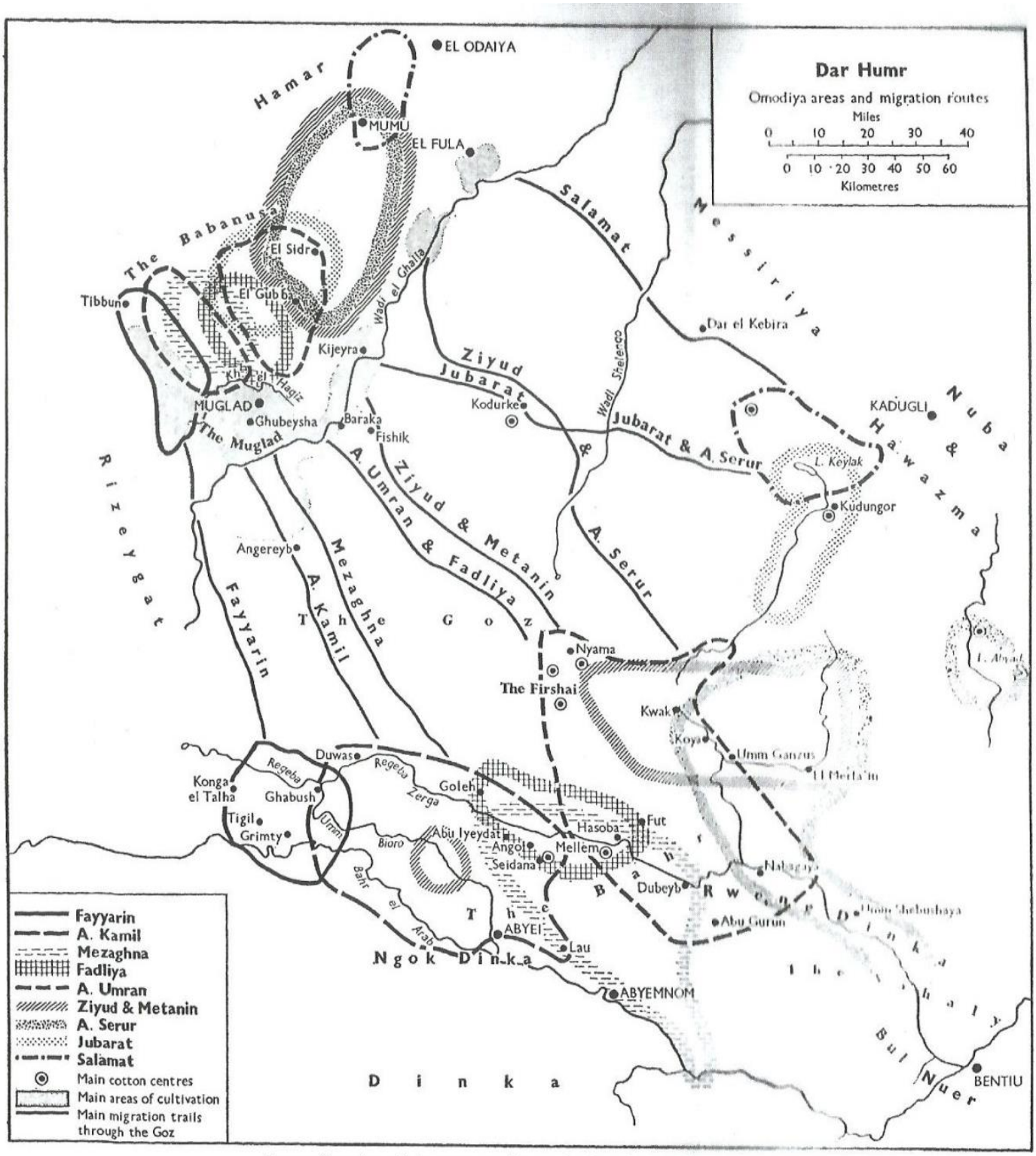

For explanation of the map see Appendix I, and p. 26 footnote 26

(Facing p. 224)

ملحق رقم (2) خريطة توضح حدود السودان 1903م – بحر العرب هو الحد الفاصل بين مديرتي و بحر الغزال في العهد الأنجليزي المصري .

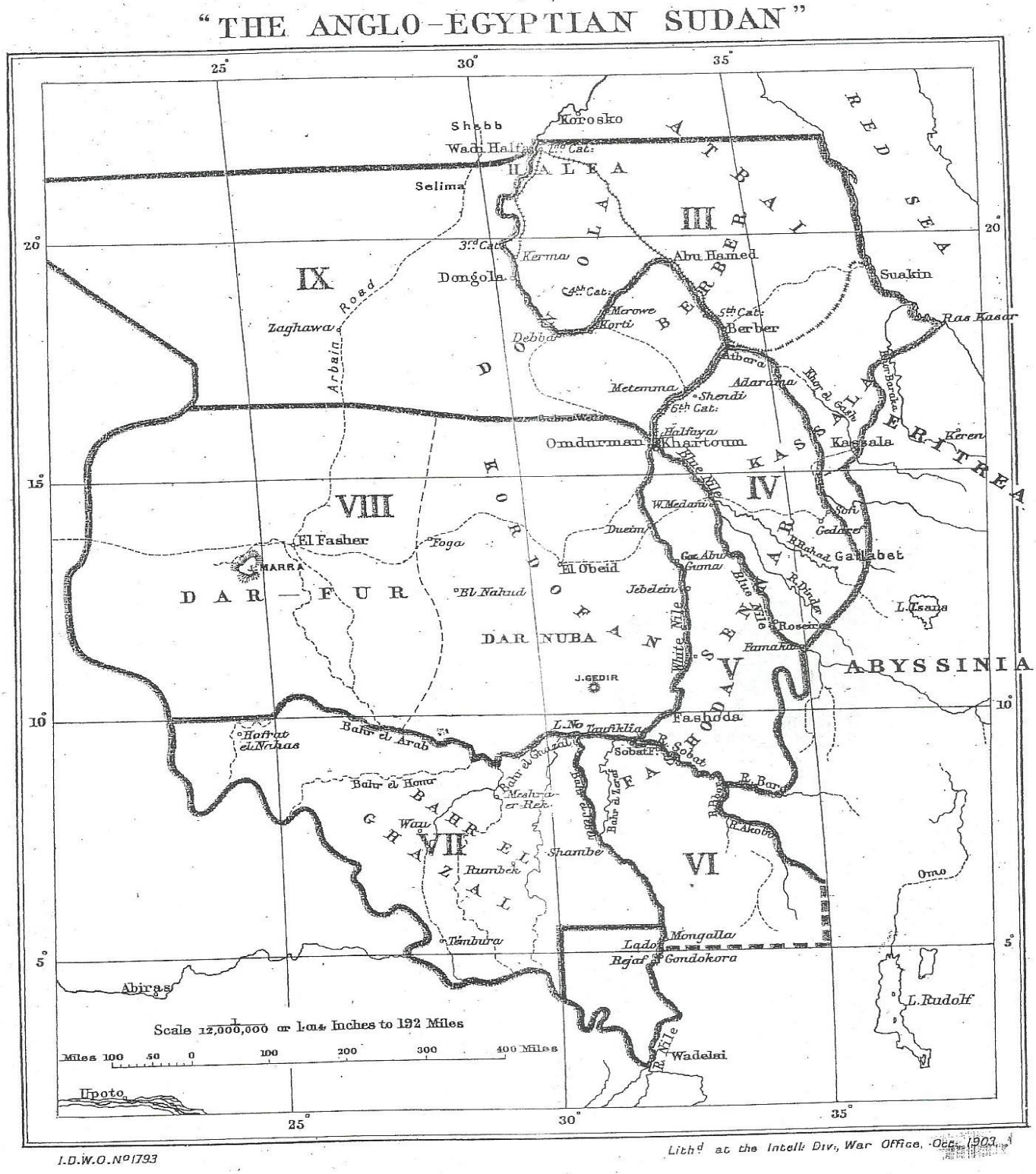

DIAGRAM OF CHAPTERS
IN VOL.I, Part I, & IN VOL.II.

-3-

ملحق رقم (3) خريطة توضح تحركات المسيرية الحمر و الزرق الموسمية.

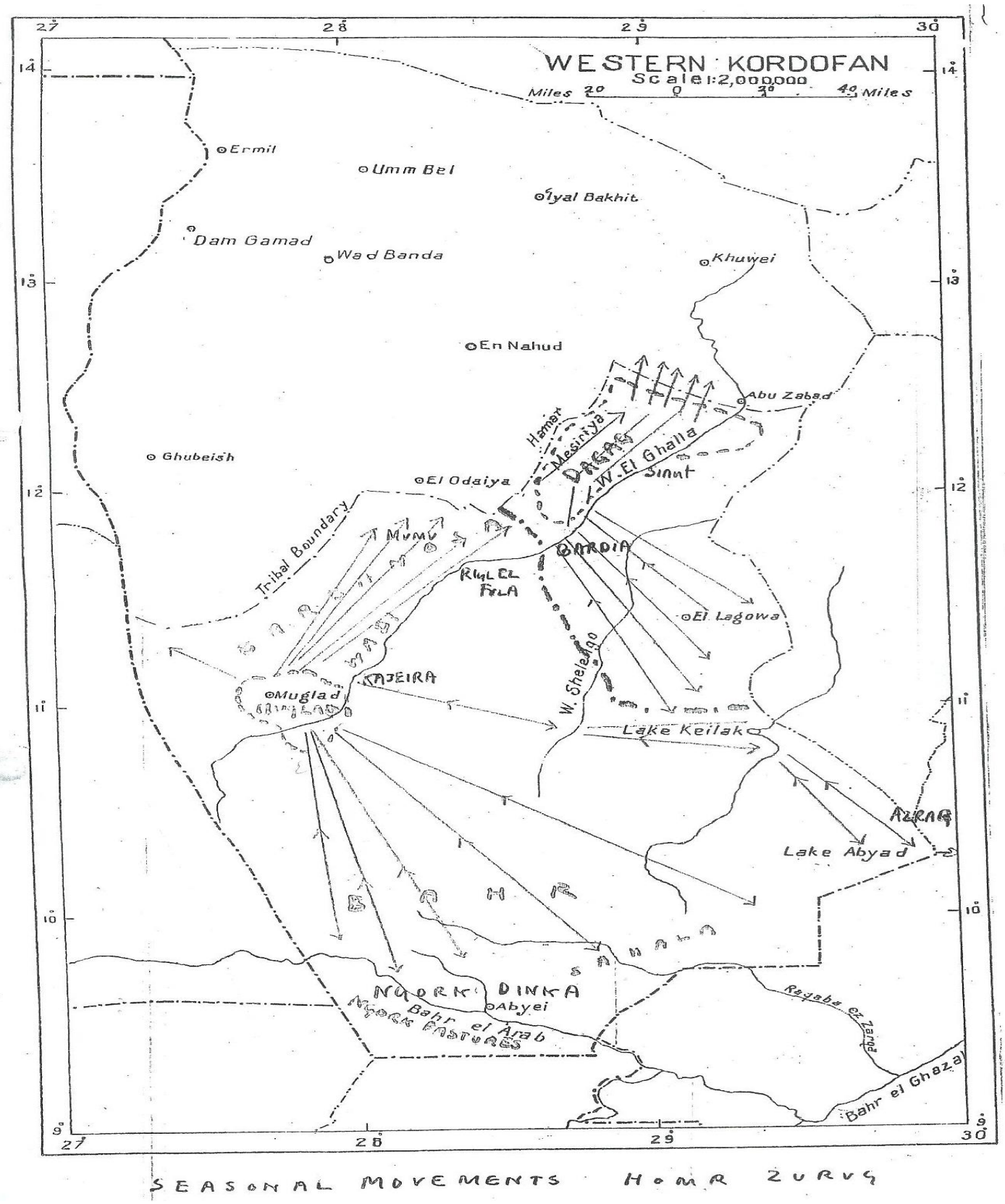

ملحق رقم (4) خريطة توضح ديار المسيرية من ضمنها أبيي

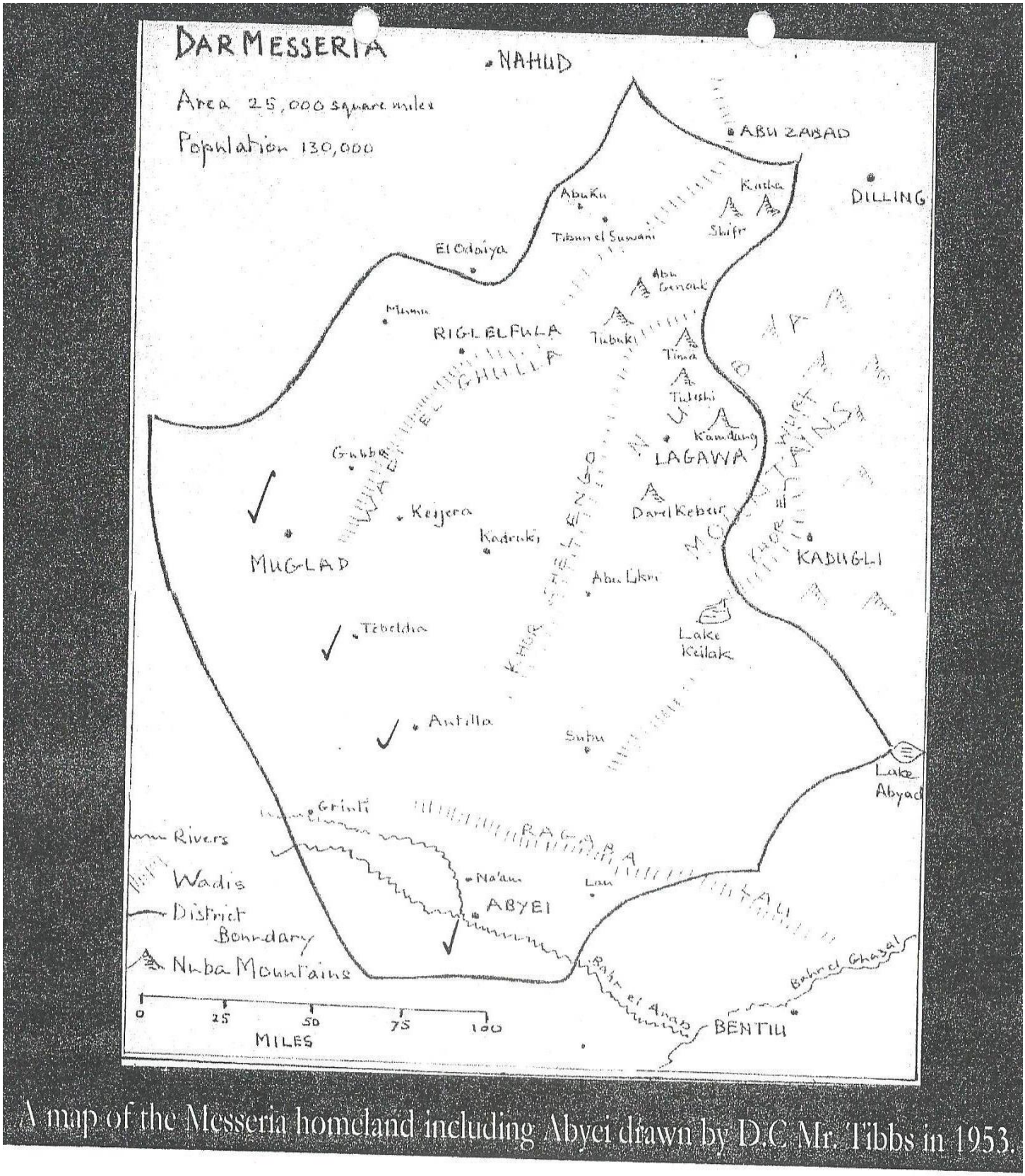

A map of the Messeria homeland including Abyei drawn by D.C Mr. Tibbs in 1953.

ملحق رقم (5) خريطة توضح حدود منطقة ابيي حسب قرار خبراء مفوضية حدود أبيي ABC 2005م

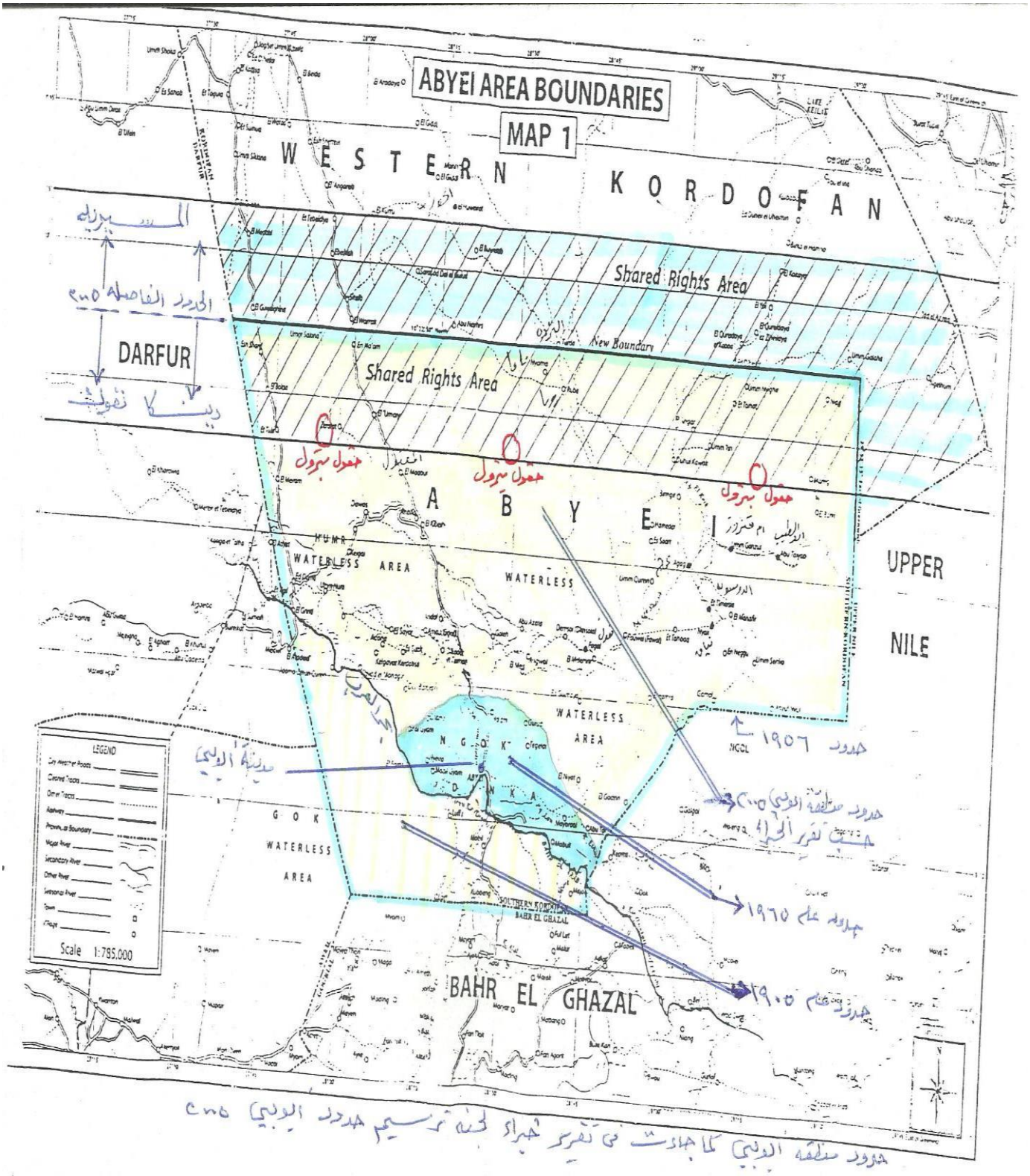

ملحق رقم (6) خريطة توضح منطقة أبيي حسب قرار محكمة التحكيم الدائمة .

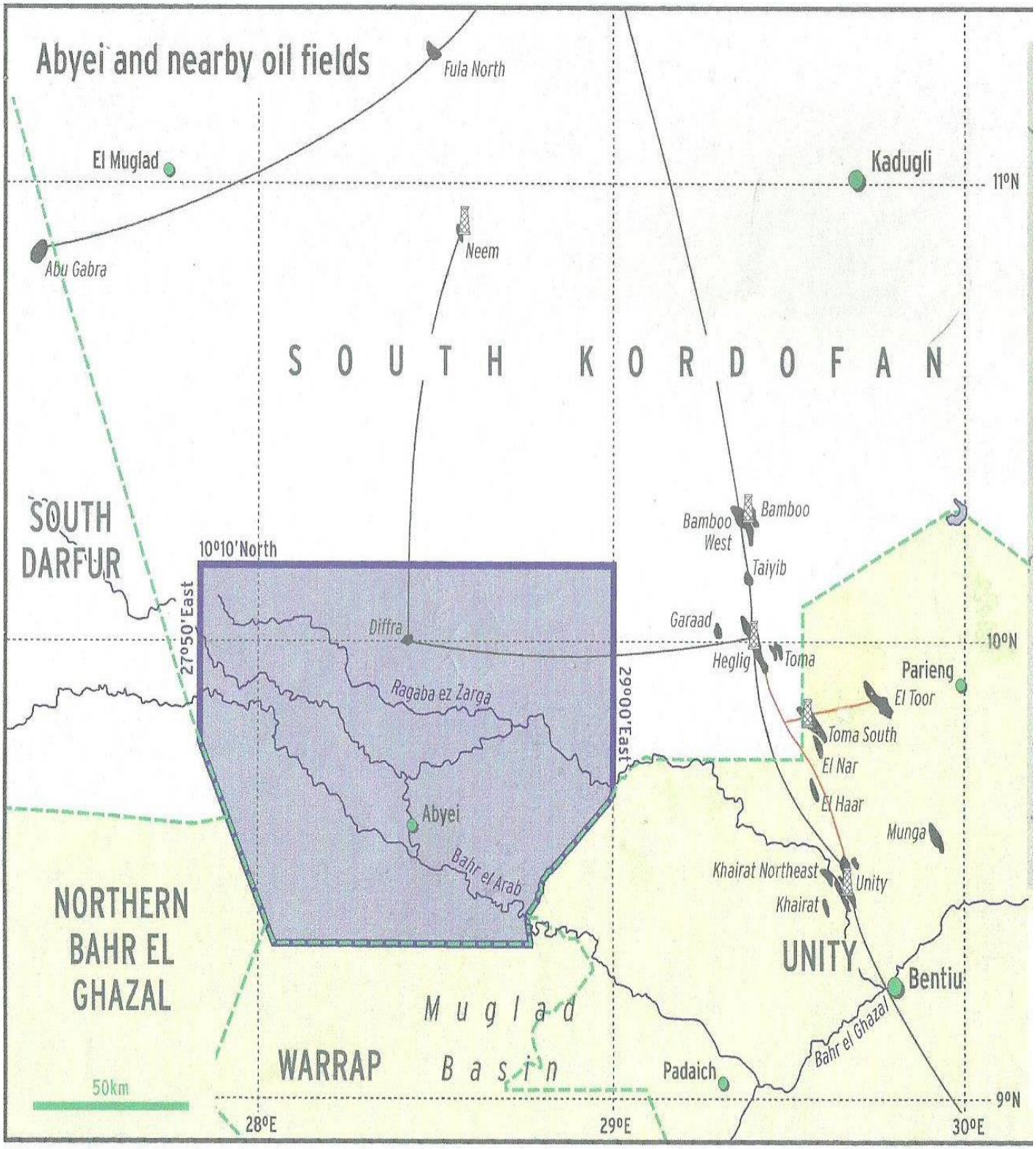

Abyei coordinates: as per the Abyei Arbitrial Tribunal

Source: Oil fields: IHS Energy, 2006

ملحق رقم (7) حدود منطقة أبيى حسب قرار لاهاي وتقرير الخبراء وحسب مزاعم الحركة الشعبية لتحرير السودان.

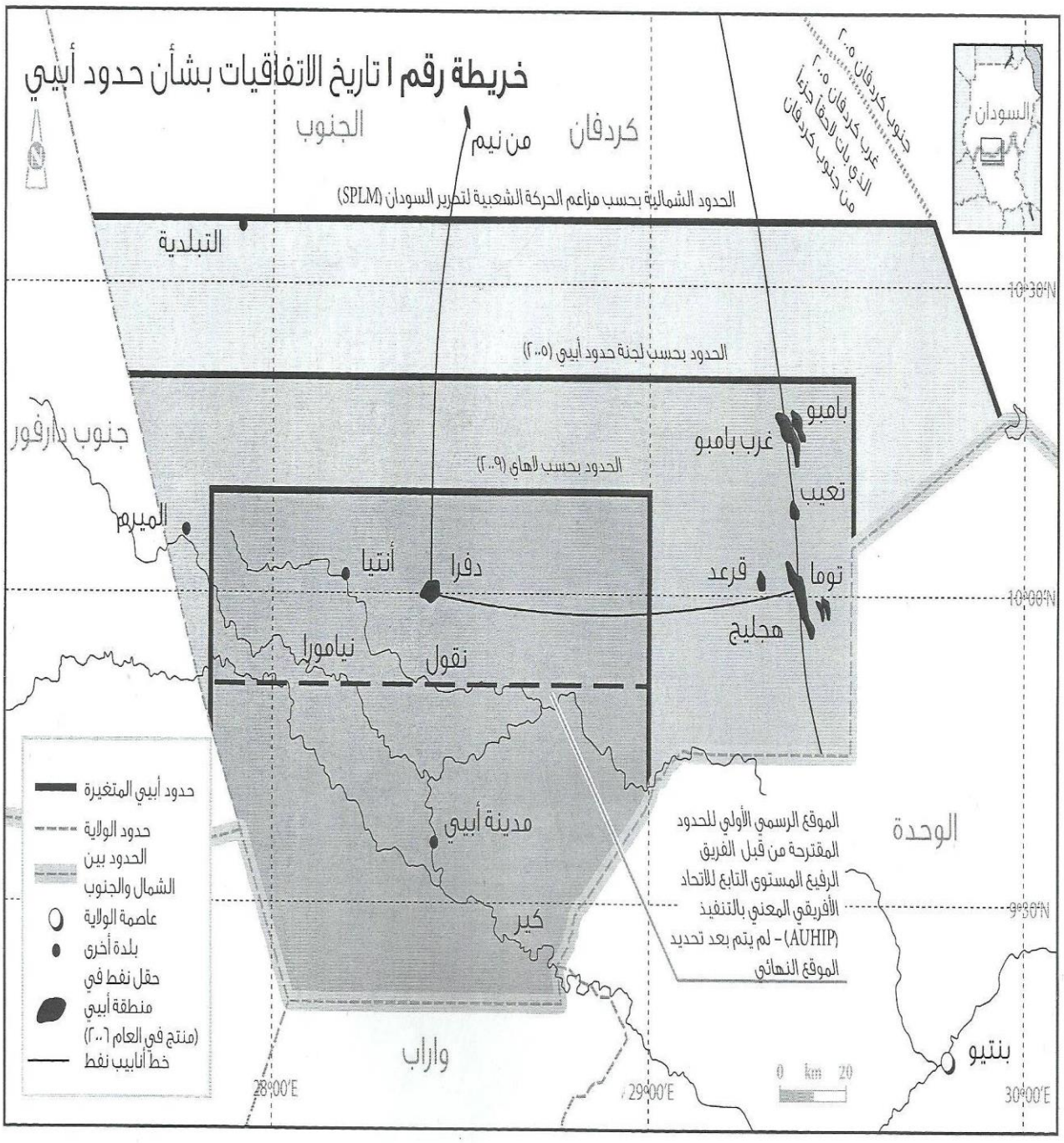

المصدر : مسح الاسلحة الصغيرة ، المعهد العالى للدراسات الدولية التنموية جنيف 2011م

ملحق رقم (8) خطاب من مدير مديرية غرب كردفان الي محافظ كردفان –22 /4 / 1937م يوضح مصايف عموديات المسيرية الحمر.

63

This MSS by Mr Doe gives details of Homr dry season pastures

NO.W.K./8.A.1.

Nahud, 22nd. April, 1937.

Governor
Kordofan.

With reference to your CR/66.E.13/7 dated 13.3.37, the following is roughly the distribution of Homr bedanes during the dry weather.

(1) AGAIRA.

Aulad Kamil.

The Nazir's Ferik is usually at Angwol on the Regaba Zerga (Lat.949', Long.28 33'). The Aulad Kamil Summer in two sections, the majority with the Nazir at Angwol and west on the Regaba Zerga to Gulih and there are also some east of Abyei on the Bahr El Arab and at Lau (Lat.9 33' - Long 28 36'). The main part of the Aulad Kamil are however on the Regaba Um Biero at Fadlallah (Lat.9 48' Long.28 17'), Amm (Lat 9 51', Long 28 13') Gayar (Lat 9 51' Long 28 7') and Kuslang (Lat 9 52' Long 28') and places in between.

(2) Mezaghna

The Omdas goes to west end of Kerrita (Lat 9 27' Long 28 48') during winter and early summer and then falls back on Lau. The Mazaghna are scattered along the Regaba Zerga at Abu Uruf (N.N.E. of Angwol) Dimsoia, Melemn, Ba'ar, Daraboag and on numerous little regabas which exist between Daraboag and Lau, i.e. Nyat (Lat. 9 36', Long 28 42') Nyeiwi (just east of Nyat), Lubana (Lat 9 43', Long 28 50') and Gagur (just south of Lubana but not shown on map).

A great many of the Mazaghna move into Dinka country (according to map, but has been common grazing to both Arab and Dinka for many years) on to the Regaba Doleibat and Mikheiwir but they fall to the Regaba Zerga in the summer when the water finishes as wells can be dug at all the above places on the Regaba Zerga.

(3) Aulad Umran.

The Omda of the Manama summers at Na'am (Lat 10 20 Long 28 39') and of the Addal at Agag (Lat 10, Long 29 2'). A great many of the Aulad Umran first move to Mucella'a, Turei and Dibn in the early winter. These places are not marked on the map but are somewhere near Abu Gurun (Lat.9 38' Long 20 4'). There is said to be a 'sahala' here which is recognised as the dividing line between Arab and Nuer for grazing. I have not seen the country and the map is inadequate so I regret I can give no details. (N.B. This grazing between Nuer and Arab was specially left out of recent Abyei agreement). When water dries up in the south the Aulad Umran move back on Regaba Zerga at Aradeib (Lat 9 45' Long 29 6'). Doloibi (Lat 9 47' Long 29 16') and further north to Lekubb (Lekkab on map. Lat 9 53' Long 29 14'), Kweik, Agag and Mara'afin. Water can be dug at all these places.

(4) FAYYARIN.

The Omda summers at Grinti (Lat 9 50' Long27 48') The Bedana all summer near by at Um Sha'araya, Tigl, Teboireib, Aradeib, Adoma, Ghabush, Buk (Lat.9 55' Long 27 55'). These places are either on the river or else wells can be dug.

2/.....

**** تابع خطاب من مدير مديرية غرب كردفان الي محافظ كردفان -22 /4 /**

1937م يوضح مصايف عموديات المسيرية الحمر.

FELATTA.

(1) Gubarat.

The Nazir summers at Keilak while Sheikh Sireir El Hag summers at Abiad. The Omda summers at Kudungor (on regaba south of Keilak) and the Bedana is to be found from Keilak to Yoi on the regaba running south of Keilak. Though wells can be sunk at Kadangor and Yoi they do not give enough water to water cattle which fall back on Keilak in the late summer. A few summer with the Agaira on the Regaba Um Biero.

(2) Salamat

Omda and bedana summers at Keilak.

(3) Mutanin

These are divided. The Omda and about half the bedana summer at Kuslag on the Regaba Um Biero (Lat. 9 50' Long 28) and at Dwas (Lat.10 3' Long 28 1')(N.B. The are no wells at Kuslang and if it dries, as this year, they move to near by places on the Regaba Um Biero or to Dawas. The Omda is at Dawas this year).

Some years there is good grazing half way to the river and a small section of the Metanin summer at kurru where there is permanent water. The remainder of the Metanin summer at Keilak and near Keilak at Buta (Lat.10 46' Long. 29 7'), Teirabu, Sare, Sueiro, Abu Tikri.

(4) Tmia.

The Omda and most of the bedana summer at Kwak (Lat. 10 12', Long 28 59') and southwards to Agag. There is permanent water at Kwak but none between Kwak and Keilak except for the wells (if opened) at Yoi and Kudangor neither of which have much water. A few summer with the Agaira on the Regaba Um Beiro.

(5) Awlad Sergur.

The Omda summers at Marafin (Lat 10 1' Long 29 21'). The bedana are divided half being at Abiad and the wells near it and the remainder at Marafin and Lukubb (Lat 9 53' Long 29 14'). See Previous note on this bedana.

As regards a road from Keilak to Abyei I am told that it would be feasibly to open a road south of Keilak along the regaba to Debeiker but that after that the going is very bad and a motor road would be impossible. It is suggested that a road could be opened to Naam and from there to the Regaba Zerga and this is said to be good going. I have not however seen this part of Dar Hamr and cannot comment though I hope to see it next year. I think however the road would not justify itself. It would be a long road which might be used twice or three time a year. We have already in roads from Muglad to Abyei, Muglad to Grinti and Grinti to Abyei got long roads which are not used very much and I think another one is unjustified.

Sgd.
District Commissioner,
Western Kordofan.

Copied/OMA.

ملحق رقم (9) حافظة أسئلة المقابلات

1) **الإدارة الأهلية** ، هل تعتقد ان الادارء الاهلية لازالت يمكن ان تلعب دورا في حفظ الامن والوصول للمجرمين والمتفلتين.

2) **الاتفاقيات المتعلقة بنزاع ابيي وتنفيذها** ، هل انتم راضوان عن الاتفاقيات الموقعه بين السودان وحكومة السودان المتعلقة بابيي ؟

3) **الاستفتاء** ، من هم السكان الذين يحق لهم المشاركة في إستفتاء ابيي لتحديد تبعية منطقة ابيي للشمال او الجنوب (شمال السودان او جنوب السودان) .

4) **مارايكم في بروتوكول ابيي** ، يري قادة دينكا نقوك ان بروتوكول ابيي يمثل حلا للنزاع ولكنه لم ينفذ بكامل بنوده ، ولذلك تعذر الوصول لحل نهائي للنزاع.

5) **مارايكم في قرار محكمة التحكيم الدائمة حول حدرد منطقة ابيي ؟**

6) **دور البترول في تصعيد النزاع** ، هل تعتقد ان انتاج البترول في المنطقة قد كان سببا من اسباب النزاع حول ابيي؟

7) **العودة الطوعية للمنطقة** ، هل تمكن سكان ابيي الذين هاجروا او نزحوا منها من العودة الطوعية لها؟

8) **المنظمات الطوعية**،هل ساهمت المنظمات الطوعية في تقديم الخدمات المناسبه للمنطقة؟

9) **التعايش القبلي** ،هل تعتقد بامكانية التعايش القبلي بين المسيريه ودينكا نقوك مستقبلا؟

10) **موقف الأطراف المعنية من النزاع ؟** ماهو في رايك موقف القبيلتين والحكومتين من النزاع ؟

11) **الاتهامات المتبادلة بين القبيلتين ونتائجها ؟** هل هنالك اية اتهامات متبادلة بين المسيريه ودينكا نقوك وماهي نتائجها؟.